

دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تحقيق التراث

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي
المتوفى سنة ٣٦٨ هـ

حققه وعلق عليه

الدكتور محمد عبد الله جبر

مراجعة
أ.د. حسين نصار

الجزء الثالث عشر

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

المتوفى سنة ٣٦٨ هـ





لأبى سعيد السيرافى

المتوفى سنة ٣٦٨ هـ

حققه وعلق عليه

الدكتور محمد عبد الله جبر

مراجعة

أ. د. حسين نصار

الجزء الثالث عشر

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد صابر عرب

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر ، 765 - 796.
شرح كتاب سيبويه/ لأبى سعيد السيرافى؛ حققه وعلق عليه محمد عبد الله جبر؛ مراجعة حسين نصار. - القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تحقيق التراث، 2007-
مج 13 ؛ 28 سم.
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.
تدمك x - 0510 - 18 - 977

٤١٥,١

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٧/٢١١٦٧
I.S.B.N. 977 - 18 - 0510 - x

تنويـه

قام بنسخ هذا الجزء

الدكتور/ محمد عبد الله جبر



بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم كان على أربعة أحرف فصاعدًا إذا كان آخِرُه ياءً قبلَها حرفٌ مُنكسرٌ[1]

قال أبو سعيد : اعلمْ أنَّ كلَّ اسم على أربعة أحرف آخِرُها ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها إذا نسَبتَ إليه فالقياسُ فيه والأكثرُ حذْفُ الياء ؛ لأنـَّا لو تركناها ولم نحذفها[2] وجَب كسرُها لدخول ياء النسبة ، فكان يَلزَم في النسبة إلى قاضٍي : قاضِيِيٌّ[3] ، وإلى بَني[4] ناجِيةَ : ناجِيِيٌّ[5] فتكسر ياءً قبلَها كسرةٌ ، فوجب[6] تسْكينُها ؛ فاجتمع ساكنان : الياء التي من نفس الحرف والياء الأولى من ياءَي النسبة ؛ فيُقال في رجُل من بَني ناجِية : ناجِيٌّ ، وفي أدْلٍ : أدْليٌّ ، وفي صَحارٍ : صَحاريٌّ ، وفي رجُل اسْمُه يَمَانٍ : يَمَانِيٌّ ؛ حَذَفتَ الياء الأولى ـ التي كانت في يمَانٍ للنِّسبة ـ وجِئْتَ بياءٍ مُشدَّدة للنسبة .

وكذلك لو نسَبْتَ إلى منسوبٍ فيه ياءٌ مُشدَّدة لَحَذفتَ[7] الياء المشدَّدة ، وأحدثتَ ياءَيْنِ للنِّسبة وحذفتَ الأُولَيَين ؛ كرجُلٍ اسمه يَمَنيٌّ وهَجَرِيٌّ ؛ تقول : يَمَنيٌّ وهَجَرِيٌّ على ذلك اللفظ بعد أن تُقدِّر حذْفَ الأُولىَ وإحداثَ ياءٍ غيرها .

وكذلك لو نسبْتَ إلى شيءٍ في آخره ياءٌ مُشدَّدة زائدة ـ وإن لم تعرف[8] إلى أيِّ شيءٍ نُسِب ـ كرجُل نَسَبْتَه إلى : كُرْسِيٍّ أو إلى : بَرْنِيٍّ ؛ تقول : هـَذا / ١٥٠ ب / كُرسِيٌّ وبَرْنِيٌّ . وإن جمعتَ بُخْتِيَّة قلتَ : بَخَاتِيُّ غيرَ مصروف ؛ لأنه تكسير بُخْتِيَّة[9] ، فإن سَمَّيتَ رجُلاً به[10] ـ وهو غير مصروف ـ ثم نسبتَ إليه وجب أن تقول : بَخَاتِيٌّ ،

---

(١) بولاق ٢ : ٧١ : «ياءً ما قبلها حرف مكسور » ، هارون ٣ : ٣٤٠ : «ياءً ما قبلها حرف منكسر » .

(٢) في ي : «ولم نحذف » .

(٣) في ي : «قاضي » .

(٤) سقطت من س .

(٥) في ي : «ناجي » .

(٦) في ي : «فلوجب » ، سهو .

(٧) في س : «حذفت » .

(٨) في س : «يعرف » .

(٩) في س ، ي : «بختي » .

(١٠) في س : «به رجلا » .

مصروفًا ؛ لأنك قدَّرتَ حذْفَ الياء الأُولى ودخولَ ياءٍ أخرى للنسبة ، فصار بمنزلة جمع لاينصرف إذا نسبتَ إليه انصرف ؛ كقولك في مَدائن : مَدائنيٌّ[١] ، وفي مَعافر : مَعافريٌّ . وتقول في رجل اسمه يَرْمِي : يَرْمِيٌّ على قياس ما ذكرنا .

وقد أجازوا فيما كان على أربعة أحرف وثانيه ساكنٌ وثالثُه مكسورٌ أن يفتحوا ثالثه ، وشبَّهوا المكسور منه بالمكسور من نَمِر وشَقِرَة[٢] وما أشبَهَ ذلك ؛ كأنهم لم يحفلوا بالحرف الساكن ، فقالوا في يَثْرِبَ : يَثْرَبِيٌّ ، وفي تَغْلِبَ : تَغْلَبِيٌّ ؛ كأنهم نسبوا إلى يَرِب وتَلِب ، ولم يحفلوا بالثاء والغين لسكونهما ، ففتحوا المكسور من أجل ذلك . وليس ذاك بالقياس عند الخليل وسيبويه . فمَن قال في يَثْرِبَ : يَثْرَبِيٌّ قال فيما كان على أربعة أحرف وثانيه ساكنٌ وآخِرُه ياءٌ قبلها كسرةٌ مثلَ ذلك ؛ ففتح الكسرة وقلَب الياء ألِفًا فقال في يَرْمِي : يَرْمَوِيٌّ ، كأنَّه صَيَّره يَرْمًا ، وجعله كالنسبة إلى عَم : عَمَوِيٌّ .

قال سيبويه[٣] : **« وَإِذَا أَضَفْتَ إِلىَ عَرْقُوَة قُلْتَ : عَرْقِيٌّ ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ تحْذفُ الهاءَ فَتَبْقَى الوَاوُ طَرَفًا وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ فَتَقْلِبُهَا يَاءً ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَة يَرْمِي وَقَاضِي ، فَتَقُولُ : عَرْقِيٌّ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَنْسُبَ[٤] إلَيْه : عَرْقَوِيٌّ »** .

وتقول العرب ـ ولم يذكره سيبويه ـ في الْجِلْد الذي يُدبَغ بالـ « قَرْنُوَة » ـ وهو نَبْتٌ يُدبَغ به ـ : قَرْنَوِيٌّ . وأنشد سيبويه قول الشاعر :

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَوَانِيقُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلاَ نَقْدُ؟![٥]

والوجهُ : الحَانِيُّ ، كما قال عَلْقمة بن عَبَدة : / ١٥١ أ /

كَأْسُ عَزِيزٍ مِنَ الأَعْنَابِ ، عَتَّقَهَا لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَانِيَّةٌ حُومُ[٦]

(١) في س ، ي : «مداين مدايني » .
(٢) في ي : «شقر » ، بغير ضبط .
(٣) في س : «قال » ، فقط .
(٤) في س : «يُنْسَبَ » .
(٥) الكتاب بولاق ٢ : ٧١ ، هارون ٣ : ٣٤١ ، ويُنسَب إلى ذي الرُّمَّة ، ملحقات ديوانه : ٦٦٥ ، وإلى الفرزدق ، اللسان : ح ن ا .
(٦) الديوان : ١٣١ ، والمفضليات : ٤٠٢ ، الكتاب بولاق ٢ : ٧١ ، هارون ٣ : ٣٤١ .

وذَكر بعض أصحابنا أنّ الموضع الذي تُباع[١] فيه الخَمر يُقال له : حانية مثْل ناجيَة ، وأنه نُسب إليه على مثْل النسبة إلى يرمي : يرمويٌّ .

والمعروف في اسم الموضع الذي تُباع[٢] فيه الخمر أن يُقال : حانة ، قال الأخطل :

وَخَمْرَةٍ مِنْ جِبَالِ الرُّومِ جَاءَ بِهَا ذُو حَانَةٍ تَاجِرٌ ، أَعْظِمْ بِهِ حَانَا ![٣]

فجعَل الموضع حانةً والخمّار حانًا .

ولعلّ الذي قال : « الحانَوِيّ» جعل البقعة حانيَةً ؛ لأنها تَعطف على الشُّرّاب باللُّطف واللَّذَّة ، كما يُقال : امرأة حانيَة على ولَدها ، وصيَّرها كالأُمّ الحانيَة على ولدها لاجتماعهم فيها على لَذّاتهم .

وقال الخليل[٤] : « الذين قالوا في تغلِبَ : تغلَبيٌّ غيَّروا ، كما قالوا : سُهْليٌّ وبصْريٌّ ، ولو كان ذا لازمًا لقالوا في يَشْكُرَ : يَشْكَرِيٌّ وفي جُلْهُم : جُلْهَمِيٌّ[٥]» .

وقال أبو العبَّاس المبرّد[٦] : « هذا لا يلزَم ؛ لأنَّ الضمة لا تُشبه الكسرة» .

وقد مضى الكلام في نحو هذا ، فاعرفه ، إنْ شاء الله تعالى .

---

(١) في س ، ي : «يُباع » .

(٢) في ي : «يباع ز .

(٣) البيت ليس في ديوان الأخطل ، وقد وَرَدَ في شرح المفصل لابن يعيش : ٥ : ١٥٣ .

(٤) الكتاب بولاق ٢ : ٧٢ ، هارون ٣ : ٣٤١ .

(٥) في ب : «جُهْلَمِيٌّ» ، وليس الصواب .

(٦) في س : «أبو العباس محمد بن يزيد» .

هذا باب الإضافة إلى كلّ شَيْءٍ كان من بنات الياء والواو[١]

قال أبو سعيد : اعلم أنَّ كلَّ ما كان على ثلاثة أحرف وثالثه ألِفًا مِمَّا أوَّله مفتوح أو مضموم أو مكسور فالنسبة إليه تَقلب[٢] الألف واوًا وإنْ كانت منقلبة من ياء ، كقولك في النسبة إلى رَحًى : رَحَوِيٌّ ، وإلى فَتًى : فَتَوِيٌّ ، وإلى حَصًى : حَصَوِيٌّ ، وإلى هُدًى : هُدَوِيٌّ ، وإلى مِعًى : مِعَوِيٌّ ، ولم يجعلوه ياءً فيقولوا[٣] : حَصَيِيٌّ ورَحَيِيٌّ[٤] لاجتماع ثلاث ياءَ ات مع الكسرة .

قال سيبويه : «كَرِهُوا تَوَالِيَ الْيَاءَ اتِ وَالْحَرَكَاتِ وَكَسْرَاتِهَا فَيَصِير قَرِيبًا مِنْ أُمَيِّيٍّ» .

قال أبو سعيد : وأُمَيِّيٌّ وإنْ كان مكروهًا[٤] فإنَّ[٥] / ١٥١ ب / بعض العرب يقول في النسبة إليه : أُمَيِّيٌّ ، ويحتمِل الثِّقَل . وأمَّا رَحَيِيٌّ[٦] فلا يقوله أحد . والفَصْل بينهما أنَّ مِثْل أُمَيّ وجُرَيّ[٧] قد تُستعمَل فيه[٨] النسبة . فأمَّا « رَحَيٌّ[٩] » فغير مُستعمَل ؛ لأنه يلزَم[١٠] قلبها ألِفًا ، فكرهوا أن يحتملوا[١١] الثِّقَل إلى[١٢] لفظ غير مُستعمَل في الواحد .

وأمَّا رَحَوِيٌّ وحَصَوِيٌّ وما أشبَهَ ذلك ـ وإنْ لم يُستعمَل حَصَوٌ قبل التسمية ـ فإنَّ الثِّقَل في الواوِ وياءِ النسبة أقلّ من الياءَ ات .

---

(١) هذا العنوان مختصر من العنوان الذي في الكتاب بولاق ٢ : ٧٢ ، هارون ٣ : ٣٤٢ .

(٢) في ي : «بِقَلْبِ الألف» .

(٣) في ب ، ي : «فيقولون» ، والاختيار من س ترجيحًا للعطف ؛ لئلا يُفهم الاستئناف وليس مرادًا .

(٤) .... (٤) سقط من ي ، وأُلحق في الحاشية منكسًا .

(٥) في س : «قال بعضُ» . تصحيف .

(٦) زيد هنا في س : «بالياء» .

(٧) تصغير : «جِرْو» . وفي س : «أميّيٌّ وعديّيٌّ» .

(٨) في س : «قد يستعمل قبل النسبةِ» .

(٩) في س : «وأما رحييٌّ» .

(١٠) زيد هنا في س : «فيها» .

(١١) في س : «يتحملوا» .

(١٢) في س : «في» .

وإذا نُسب[١] إلى فَعِلٍ وفُعِلٍ [٢] واللامُ ياءٌ فَتَحْتَ عينَ الفعل فقلتَ في عَم : عَمَوِيٌّ . وكلهم يقول في شَج : شَجَوِيٌّ ؛ وذلك لأنهم فتحوا عين الفعل من فَعِلٍ في الصحيح ، كقولِهم في نَمِر : نَمَرِيٌّ ، وفي شَقِرَة : شَقَرِيٌّ ، وفي الحَبِطات[٣] : حَبَطِيٌّ ، فلمَّا كان الفتح في الصحيح واجبًا كان في المعتلّ أوجب لِئلاَّ تتوالىَ[٤] كسرتان وثلاث ياءَ ات ، أو واو [مكسورة[٥]] وياءَ ان ـ إنْ قلبْنا الياء واوًا . والذين قالوا في تغلِب : تغلَبيٌّ شبَّهوه في المكسور بـِ نَمَرِيٌّ .

وقال أبو العباس : «جواز ذلك مُطَّرِد» . وعند الخليل أنَّه من الشاذ . وقد مضى الكلام في ذلك .

فإنْ كان على أربعة أحرف وتحرَّكت[٦] الثلاثةُ الأحرف[٦] كلُّها لم يجُزْ فتح الحرف المكسور الذي قبل الأخير منها ، كقولنا في النسبة إلى عُلَبِط وجَنَدِل[٧] : عُلَبِطِيٌّ وجَنَدِلِيٌّ ، والعِلَّة في ذلك أنَّا إنَّما قلنا في النَمِر : نَمَرِيٌّ ؛ لأنَّا لو بقَّينا الكسرة فقلنا : نَمِرِيٌّ لاجْتمع كسرتان وياءَ ان ، وليس في الكلمة ما يُقاوِمها[٨] من الحروف التي ليست من جنسها[٩] إلاَّ حرف واحد وهو النون . فإذا صار أربعة أحرف والثاني منها ساكن نحو تغْلِب فمنهم مَن يُبقِّي الكسرة ؛ لأنَّ في صدرالكلمة حرفين يقاومان الكسرتين والياءَ المشدَّدة ، ومَنْ فتَح لم يحفِل بالحرف الثاني ؛ لأنه ساكن ، ولم يرَه حاجزًا حصينًا . /١٥٢ أ / فإذا صار الحرف الأول والثاني متحرِّكَين قاوَما[١٠] ما بعدهما من الكسرتَين ، فلم يجُزْ غير ذلك .

---

(١) في س : «نَسَبْتَ» .

(٢) في س : «افُعِل» ، سهو .

(٣) في س : «الحبَطات» ، وليس الفتح موضع تمثيل .

(٤) في س : «يتوالىَ» .

(٥) من س .

(٦) ..... (٦) ساقط من س .

(٧) ضُبِطت في ب كسابقتها بضم الأول ، وكذلك النسب إليها ، وهي بالفتح في الكتاب بولاق ٢ : ٧٣ ، هارون ٣ :٣٤٣ ، وقد عزا تاج العروس (جندل) إلى سيبويه أنها تعني : جَنَادِل .

(٨) في ب ، ي : «يقاومهما» .

(٩) في ب : «يقاومهما» .

(١٠) في س : «فاوْمَا» ؛ تحريف .

وتقول في النسبة إلى فُعِل : فُعَلِيٌّ ؛ كقولهم في دُئِل[١] : دُؤَلِيٌّ . ولو سُمِّيَ رجُل بـ ضُرِب لقِيل : ضُرَبِيٌّ في النسبة إليه .

وقالوا[٢] في إِبِلٍ : إِبَلِيٌّ . ويُقال في النسبة إلى صَعِقٍ : صَعَقِيٌّ ؛ هذا الأصل والقياس . ومَنْ كسَر الفاء مِن فَعِل - إذا كان الحرف الثاني من حروف الحلْق مِثل : شِهِد ورِحِم ولِعِب[٣] - قال : صِعِق ، ثم نسَب إليه : صِعْقِيٌّ .

قال سيبويه[٤] : « وَقَدْ سَمِعْنَا بَعْضَهُمْ يَقُولُ فِي الصَّعِقِ : صَعِقِيٌّ فَلَمْ يُغَيِّرْهُ وَلَيْس أَصْلاً ، وَهَذَا شَاذ » .

---

(١) في س : «دُوِل» ، وفي ي : ديل .

(٢) في س : «ويُقال» .

(٣) جاءت هذه الكلمات في غير س ساكنة الحرف الثاني .

(٤) الكتاب بولاق ٢ : ٧٣ ، هارون ٣ : ٣٤٤ . وفي س : «وقال : قد سمعنا بعضهم يقول في الصعق : صِعِقِيٌّ ، فلم يغيروا كسر الصاد ، وهذا شاذ» . والكلام غير متجه .

هذا باب الإضافة إلى فَعِيل وفُعَيْل من بنات الياء والواو التي الياءَات والواوات لاماتهن وما كان في اللفظ بمنـزلتهما(١)

[قال أبو سعيد (٢)]: اعلم أنَّ ما كان على هذا فإنه يستوي فيه ما كان في آخِره هاءٌ وما لم يكن في آخِره هاءٌ . والوجهُ في النسبة إليه حذفُ ياء فَعِيل وفتح العين منه ، وحذف ياء فُعَيْل وقلب الياء واوًا ؛ كقولك في عَدِيٍّ : عَدَوِيٌّ ، وفي غَنِيٍّ : غَنَوِيٌّ ، وفي قُصَيٍّ : قُصَوِيٌّ ، وفي أُمَيَّةَ : أُمَوِيٌّ ؛ لأنهم كرِهوا تَوالِيَ أربع ياء ات ، فحذفوا الياء الزائدة ، فصار الاسم على عَدِي ، ففتحوا كما فتحوا في عَم ونَمِر . وكذلك فعلوا بـ قُصَيٍّ ؛ لَمَّا حذفوا الياءَ الأولى فبقِيَ قُصَيٌ(٣) قلبوها ألِفًا فصار بمنزلة هُدًى وحَصًى فقالوا : قُصَوِيٌّ .

وذكر يونس أنَّ ناسًا من العرب يقولون : أُمَيِّيٌّ ؛ لَمَّا كان الإعراب يدخل على مِثْل أُمَيٍّ تركوا اللفظ الأول على حاله وشبَّهوه بالصحيح . وكذلك يُقال : عَدِيِّيٌّ إلاَّ أنَّ هذا أثقل لزيادة(٤) كسرة فيه .

وتقول في النسبة إلى حَيَّة : حَيَوِيٌّ ؛ كرِهوا اجتماع ياءَ ين مُشدَّدتين ؛ فبَنَوْا حَيَّة/١٥٢ب / على فَعَلَة - وهي فَعْلَة - (٥) فصار حَيَاة ، ثم نسبوا إليه فقلبوا الألِف واوًا ، فصار حَيَوِيٌّ .

وقد نسبوا إلى « حَيَّة بَهْدَلَة »- وهم(٦) مِن بني سعد بن زيد مَناة بن تميم - : حَيَوِيٌّ . وإذا(٧) نسَبْتَ إلى لَيَّة قلتَ : لَوَوِيٌّ ، وإلى طَيّ : طَوَوِيٌّ ؛ لأنَّ هذا من لَوَيْتُ وطَوَيْتُ ، وأصله : لَوْيَة وطَوْيٌ ، وإذا(٨) فتحنا الأوسط وجب أنْ نقول : لَوَاة ، وطَوًى(٩) ؛ لأنه يعتلّ الأخِير ، ثم يُنسَب إليه على هذا .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٧٣ ، هارون ٣ : ٣٤٤ . وفي س : « بمنزلتها» .
(٢) من س .
(٣) في س : «قُصًا» ، وصُوِّبت في الحاشية : « قُصَيٌ» .
(٤) في س : «لزدناه» ، تحريف .
(٥) في س : «وهي فَعْلَة على فَعَلَة» ، تقديم وتأخير .
(٦) «وهم» ليست في س .
(٧) في س : « فإذا» .
(٨) في س : « فإذا» .
(٩) في س : « طوًا» .

ومَنْ قال : أُمَيِّيٌّ قال : حَيِّيٌّ ولَيِّيٌّ ؛ لأنَّ الاستثقال فيها واحد .

وإذا نسَبتَ إلى عَدُوٍّ وكَوَّة قلتَ : عَدُوِّيٌّ وكَوِّيٌّ ؛ لأنه لم تجتمع الياءات ، وإنَّما تُبدِل[١] وتغيِّر لكثرة الياءات ، فيفِرُّون منها إلى الواو ، فإذا قدَروا على الواو لم يغيِّروه ؛ ألا ترى أنهم يقولون في النسبة إلى مَرْمِيٍّ : مَرْمِيٌّ فيحذفون الياء المشدَّدة[٢] التي هي لام الفعل وما قبلها ثم يأتون بياء النسبة كما لو نسبوا إلى بُخْتِيٍّ لقالوا[٣] : بُخْتِيٌّ ، بحذف الياء الأولى[٤] وإحداث أخرى مكانها . ولو نسبوا إلى مَغْزُوٍّ لقالوا مَغْزُوِّيٌّ[٥] لِمُخالفة الواو الياءَ في النسبة .

قال سيبويه[٦] : فإن أضفتَ إلى عَدُوَّة قلتَ : عَدَوِيٌّ ؛ من أجل الهاء ، كما قلتَ في شَنُوءَة : شَنَئِيٌّ . وهذا هو على أصلُ سيبويه الذي تَقدَّم في أنَّ فَعُولة إذا نُسِب إليها قيل : فَعَلِيٌّ ؛ قِياسًا على شَنَئِيٌّ في النسبة إلى شَنُوءَة ، وأبو العباس لا يرى ذلك ويقول : شَنَئِيٌّ شاذ ، والنسبة إلى فَعُولة عنده : فَعُوليٌّ ، وإلى عَدُوَّة : عَدُوِّيٌّ . وقد مضى الكلام في نحوه .

قال سيبويه : « وَإِذَا نَسَبْتَ إِلىَ تَحِيَّة قُلْتَ : تَحَوِيٌّ »[٦] .

وتَحِيَّة أصلها تَفْعِلة ؛ لأنه مصدر حَيَّا[٧] ، وأصلها : تَحْيِيَة ؛ أَلقَوْا[٨] كسرة الياء الأُولى على الحاء وأدغموا فصار[٩] لفظُها كلَفظ فَعِيلة ؛ لأنَّ ثالثها ياءٌ ساكنة قبلها كسرة ، فنسبوا إليها كما / ١٥٣ أ / ينسُبون إلى فَعِيلة بحذف الياء الثالثة[١٠] وتبقى تَحِيَة مِثْل عَمِيَة في اللفظ فيُقال : تَحَوِيٌّ كما يُقال : عَمَوِيّ .

---

(١) في س : « يبدل» .

(٢) في س : « فيحذفون الياء المشددة الأولى التي هي لام الفعل وما قبلها» .

(٣) في س : « كما نسبوا إلى بختيّ قالوا : بختيّ» .

(٤) « الأولى» ليست في س .

(٥) ضُبِطتْ في س :« مَغْزَوِيٌّ» .

(٦) الكتاب بولاق ٢ : ٧٤ ، هارون ٣ : ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(٧) كُتِب الفعل في ب مرَّتين : « حَيَّى حَيًّا» . وفي س : «حَيَاه» .

(٨) في س : « أصلها تحيِيَةٌ وأَلقوا» .

(٩) في س : « وادَّغموا وصار» .

(١٠) في س : « الثانية» . وفي الحاشية تعليق يصححها إلى « الساكنة» : « ووجدت جماعة نقلوا في شروحهم عبارة السيرافي رحمه الله وفيها : بحذف الياء الثانية ، وليس بصحيح ، والصحيح : بحذف الياء الساكنة» .

وتقول في النسبة إلى قِسِيٍّ وثِدِيٍّ : ثُدَوِيٌّ وقُسَوِيٌّ[١] بضَم الأوَّل ، وذلك أنَّ الأصل فيه : قُسُوٌّ وثُـدُوٌّ[٢] على فُعُول ، فلمَّا قلَبْنا الواو ياءً وكسرنا ما قبلها لتَسْلم الياء صار قُسِيٌّ وثُـدِيٌّ ، ثم كسروا فاء الفعل ، فأَتبَعوا الكسر الكسر .

فإذا نسبنا إلى شيءٍ مِن ذلك ـ اسمَ رجل أو اسمَ بَلَد ـ حذفنا الياء الأُولى من الياءَين[٣] وجعلنا الكسرة في الحرف الثاني فتحة ، فعادتْ فاءُ الفعل إلى ضمَّتها في الأصل .[٣] فاعرف ذلك إنْ شاء الله تعالى[٣] .

ويجوز أن تقول في النسبة إلى مَرْمِيٍّ : مَرْمَوِيٌّ ؛ لأنَّا نحذف الياء الأُولى الساكنة[٤] فيبقَى مَرْمِي مِثْل يَرْمِي ، وقياسُه قياس تَغْلِب ؛ فمَن أجاز أنْ يقول[٥] : تَغْلَبيٌّ ـ فيجعل مكان تَفْعِل : تَفْعَل ـ جاز أن يجعل مكان مَفْعِل : مَفْعَل . وقد قالوا : حانَوِيٌّ . وقد ذكرناه فيما مَضَى[٦] .

(١) في س : « قُسَوِيٌّ وَثُـدَوِيٌّ » ؛ تقديم وتأخير .
(٢) في س : « ثُـدُوِيٌّ » .
(٣) ..... (٣) ليس في س .
(٤) « الساكنة » ليست في س .
(٥) في س : « فمن حَيْثُ جَازَ أن تقولَ : تغلَبيٌّ فتجعلُ مكانَ تَفْعِل : تَفْعَل ـ جاز أن تجعل » .
(٦) في س : « وقالوا : حانَوِيٌّ . وقد ذكرناه فيما مَضَى فاعرفه » .

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخِرُه ياءً وكان الحرفُ الذي قبل الياء ساكنًا ، وما كان آخِرُه واوًا وكان الحرفُ الذي قبل الواو ساكنًا[١]

قال أبو سعيد : اعلم أنَّ ما كان مِن ذلك لا هاءَ في آخِره للتأنيث فلا خلافَ أنَّ النَّسَب إليه[٢] نحو : ظَبي ورَمْي وغَزْو ونَحْو تقول فيه : ظَبْيِيٌّ ورَمْيِيٌّ وغَزْوِيّ ونَحْوِيٌّ ، ولا تُغيِّر ما كان فيه الياء من ذلك ؛ لأنَّ ما قبلها ساكن ، وهي تتصرَّف وتجْري بوجوه الإعراب قبل النسب ؛ فإذا جاز أن يُقال في أُمَيَّة : أُمَيِّيٌّ ويجتمع فيه أربع ياءات كان هذا أَوْلى أنْ / ١٥٣ ب / يجيء على الأصل . فإذا كان في آخِره هاءٌ كـ رَمْيَة وظَبْيَة ودُمْيَة وغَزْوَة وعُرْوَة فالخليل يُجري ذلك مجرَى ما ليس فيه هاء ؛ فيقول[٣] في ظَبْيَة : ظَبْيِيٌّ ، وفي دُمْيَة : دُمْيِيٌّ ، وفي قِنْيَة : قِنْيِيٌّ[٤] ، وهو القياس عنده .

وحكى يونس أنَّ أبا عَمرو كان يقول : ظَبَيِيٌّ[٥] في النسبة إلى ظَبْيَة ، ويقول[٦] في غَزْوَة : غَزَوِيٌّ[٧] ، وفي عُرْوَة : عُرَوِيٌّ[٨] . ويُقَوِّي[٩] ذلك أنهم قالوا في بَني جِرْوَة : جِرَوِيٌّ[١٠] . وجِرْوَة هذا : جِرْوَةُ بنُ نَضْلَةَ مِن بني جُمَيْس[١١] بن أُدّ بن طابِخة ، بكسر الجيم . وفي العرب جُرْوَة بضمّ الجيم وهو : جُرْوَةُ بنُ أُسَيِّد بن عَمرو بن تميم ، وجُرْوَةُ بنُ الحارث مِن بني عَبْس .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٧٤ ، هارون ٣ : ٣٤٦ .

(٢) في س : « فلا اختلافَ بينهم في النَّسَبِ إليه» .

(٣) في س : « فتقول» .

(٤) في ب : « فتيَة : فتْيِيٌّ» .

(٥) ضُبطت في س : « ظَبْيِيٌّ» بسكون الباء ، تصحيف .

(٦) في س : « وتقول» ، وليست موافقة للسياق .

(٧) ضُبطت في س : « غَزْوِيٌّ» بسكون الزاي ، تصحيف .

(٨) ضُبطت في س : « عُرْوِيٌّ» بسكون الراء ، تصحيف ، وتقدَّم «عُرْوَة : عُرْوِيٌّ» على «غَزْوَة : غَزْوِيٌّ» .

(٩) في س : «وتقول في» ، تحريف .

(١٠) الراء ساكنة في ب ، س .

(١١) في ب : « جُمَيْس» ، في س ، ي : « حَميس» . في « الإيناس في علم الأنساب» للوزير المغربي : جُروة بالضم ص٤٦ ، حُمَيْس ص٧٤ تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني القاهرة ١٩٨٠م .

وأما يونس فإنه يُغيِّر ما كان فيه الهاء فيفتح[١] الحرف الساكن ـ وهو الحرف الثاني ـ فيقول[٢] في ظَبْيَة : ظَبَوِيٌّ ، وفي دُمْيَة : دُمَوِيٌّ ، وفي قِنْيَة : قِنَوِيٌّ[٣] .

ومِثْل هذا[٤] قولهم في حيّ من العرب يُقال لهم بنو زِنْيَة : زَنَوِيٌّ[٥] ، وفي البِطْيَة : بِطَوِيٌّ . ويُقال في البِطْيَة إنها حيّ من اليمن ، [وقال الجَرْمِيُّ : هي اسمُ أرضٍ[٦]].

وقال يونس أيضًا في عُرْوَة : عُرَوِيٌّ ؛ فسوَّى بين ذوات الواو وذوات الياء . ولم يحتَجَّ يونس لقوله بشيء . وقد أنكر قولَه جمهورُ أصحابنا إلاَّ الزَّجَّاج[٧] فإنه كان يُقوِّيه ويقول : إنَّ التغيير إنما وجب فيه مِن أجْل الهاء ؛ لأنَّ ما كان فيه الهاء فهو أوْلى بالتغيير وأقوى فيه .

وأمَّا[٨] الخليل فعَذَرَ يونس في ذوات الياء ، واحتجَّ له ، واختار القول الذي ذكرتُه عنه ـ بعد الاحتجاج ليونس ـ أنه أقْيَسُ وأعْرَبُ[٩] من قول يونس . [١٠ قال أبو سعيد : هذا من أشكل موضع فى الكتاب لإشكال الألفاظ التى أوردها الخليل فى الاحتجاج ليونس ١٠] . وأنا أُبيِّنه بما أرجو به انكشافه[١١] .

قال سيبويه : « وَأَمَّا يُونُسُ فَكَانَ يَقُولُ في ظَبْيَة : ظَبَوِيٌّ ، وَفي دُمْيَة : دُمَوِيّ ، /١٥٤ أ / فَقَالَ الْخَلِيلُ : كَأَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا ـ حَيْثُ دَخَلَتْهَا [الْهَاءُ[١٢]] ـ بِـ فَعِلَة ؛ لأَنَّ اللَّفْظَ بِـ فَعِلَة إِذَا أُسْكِنَت[١٣] الْعَيْنُ وَفَعْلَة ـ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ ـ سَوَاءٌ »[١٤] .

---

(١) في س : « فتفتح » ، بغير ضبط .
(٢) في س : « فتقول » .
(٣) في ب : « فِتْيَة : فِتَوِيٌّ » .
(٤) في س : « ذَلكَ » .
(٥) ضُبطت في س : «زِنَوِيٌّ» ، بكسر الزاي .
(٦) ما بين الحاصرتين من س ، ي .
(٧) أبو إسحاق ، إبراهيم بن السريّ بن سهل ، تلقّى النحو على المبرِّد ، توفي ٣١١ هـ . (البغية : ١ : ٤١١ ، أبو الفضل) .
(٨) في س : « فأمَّا » .
(٩) الكتاب بولاق ٢ : ٧٥ ، هارون ٣ : ٣٤٧ .
(١٠-١٠) الكلام فى س ، وفى ب : وهذا من أشكل موضع فى الكتاب التى أوردها الخليل .
(١١) زيد هنا في س : « إن شاء الله » .
(١٢) من س .
(١٣) في س : «سكنت» .
(١٤) الكتاب ٢ : ٧٤ ، بولاق ، و ٣ : ٣٤٧ ، هارون .

قال أبو سعيد : مَعنى هذا أنَّ ظَبْيَة كأنه[١] ظَبِيَة ، ودُمْيَة كأنه دُمِيَة ، وقِنْيَة كأنه قِنِيَة[٢] ثم أسكنوا فقيل : ظَبْيَة كما يُقال في عَمِيَة : عَمْيَة ، وفي فَخِذ : فَخْذ ، وقالوا : دُمْيَة كما يُقال في عُصِرَ : عُصْرَ[٣] ، وقِنْيَة[٤] كما يُقال في إِبِل : إِبْل فصار : عَمْيَة - بعد الإسكان لَها مِن عَمِيَة - في لفظ ما كان على فَعْلة في الأصل[٥] .

فإذا نسبْنا إلى ذلك رددناه إلى الأصل ؛ لأنَّ لِرَدِّنا[٦] له إلى الأصل فائدةً في الخِفَّة ؛ لأنا إذا نسبْنا إلى عَمِيَة أو دُمِيَة أو قِنِيَة[٧] وثوانيها مكسورة وجب فتحها وقَلْب الياء واوًا في النسبة ، كما لو نسبْنا إلى عَمِيَة وجب أنْ نقول[٨] : عَمَوِيٌّ ، فيصير في اللفظ أخَفَّ مِن عَمْيِيٍّ إذا بقَّيْناها على التخفيف . وكذلك لو بقَّيْتَ فَعِلة مِن بنات الواو لصارت بهذه المنزلة ؛ تقول في فَعِلة مِن الغَزْو : غَزِيَةٌ ، ومِن الرَّبْو : رَبِيَةٌ ؛ فتصير[٩] كذوات الياء ، ويصير المُسْكَن[١٠] منها عن الكسرة[١١] بمنزلة ما أصلُه الإسكان .

قال : فلمَّا رأوْا آخِرَها - يعني آخِرَ فَعْلة[١٢] - يُشبِه آخِرَها - يعني آخِرَ فَعِلة[١٣] - جعلوا إضافتَها - يعني فَعْلة - كإضافتها - يعني فَعِلَة - وجعلوا دُمْيَة كـ فُعِلة ، وجعلوا قِنْيَة كـ فِعِلَة . هذا قولِ الخليل واحتجاجُه ليونس .

وكان الزجَّاج يرُدُّ مِن هذا على الخليل[١٤] «دُمِيَة» ، ويقول[١٥] : ليس في الأسماء فُعِلَة ، ورَدَّ عليه قِنِيَة ؛ لأنه ليس في الأسماء فِعِل إلاَّ إِبِلٌ .

---

(١) في س : «كأنها» .
(٢) في ب : «وَفِتْيَة ... فتِيَة» . وفي س : «كأنها» .
(٣) ورد «عُصْرَ» في بيت أبي النجم العِجْليّ قال : «لَو عُصْرَ منه البانُ والمِسْكُ انعصرْ» اللسان : ع ص ر .
(٤) تُقرأ الكلمة في ب «قِنْيَة» بالقاف واضحة هنا ، وتُقرأ «فِتْيَة» في مواضع أخر ، وهي في س : «قِنْيَة» .
(٥) زيد هنا في س : «ودُمْيَة إذا سكَّنَّا الميم على لفظ فُعْلَة في الأصل ، وقِنْيَة على لفظ فِعْلة في الأصل» .
(٦) في ب ، ي : «بردِّنا» .
(٧) في ب : «فتيَة» .
(٨) في س : «أَن يَقول» .
(٩) في س : «فَيَصير» .
(١٠) في س : «المسْتَكِنَ» ، خطأ كتابي .
(١١) في س : «الكسر» .
(١٢) في س : «فَعِلَة» .
(١٣) في س : «فَعْلَة» .
(١٤) في س : «يردّ من هذا القول : دُمْيَة» .
(١٥) في س : «فقال» .

قال أبو سعيد : ولو خففْنا نَمِرًا فقلنا : نَمْرٌ ، وسُمِّيَ به رجُل ثم نسبنا إليه لم نردَّه إلى الأصل ، ونسبنا إليه على التخفيف فقلنا : نَمْرِيٌّ . وإنّما قدَّر[1] الخليل ردَّ ذوات الياء إلى الأصل لأنه مُستفادٌ به خِفّةٌ[2] لنقل الياء إلى الواو ، وفي نَمْر وما أشبهه /١٥٤ب / لو ردَدناه إلى الأصل لصار فيه زيادة ثِقَل بالحركة ، ولذلك لم تُقدِّرْ[3] في ذوات الواو - إذا سَكَنَ ما قبل الواو[4] - حركةً في الساكن ، وتردَّها[5] في النسبة ؛ لأنّ تقدير ذلك وردَّه لا يُفيد خِفَّة لأنَّ الواو حاصلة والسكونُ قبلها ، فلو رددنا لَحَرّكنا ما قبل الواو [فكنّا نَزيد حركةً على اللفظ ، والواوُ[6]] بحالِها ، وإنما ذلك في ذوات[7] الياء ؛ لأنّ تحريك الثاني منها يُوجب قلْبَ الأخير واوًا . فلم يقُل الخليل في عُرْوَة وغَزْوَة إلاَّ : [عُرْوِيٌّ و[8]] غَزْوِيٌّ ؛ لأنَّ ذا لا يُشبِه آخرُه آخرَ فَعِلة إذا أسكنْتَ عينَها ، ولا يقول[9] في غُدْوَة إلاَّ : غُدَوِيٌّ ؛ لأنه لا يُشبِه فَعِلة ولا فُعِلة ؛ لا يكون فَعِلة ولا فُعِلة مِن بنات الواو هكذا ؛ لا تقول[10] في : عُرْوَة إلاَّ : عُرْوِيٌّ ؛ لأنَّ فُعُلة[11] من بنات الواو . وإذا[12] كانت واحدةَ فُعُل[13] لم يكن هكذا ، وإنما يكون[14] ياءً . ولو كانت فُعُلة ليستْ على فُعُل - كما أنَّ بُسُرَة على بُسُر - لكان الحرف الذي قبل الواو يلزَمه التحريك ولم يُشبِه عُرْوَة ، وكنتَ إذا أضفْتَ إليه جعلتَ مكانَ الواو ياءً - كما فعلتَ ذلك بِـ عَرْقُوَة - ثم يكون في

---

(١) في س : «قَرَّرَ» .

(٢) في س : «لأنه تُستفاد به الخفّة» .

(٣) في س : «يُقَدِّرْ» .

(٤) في س : «إذا كان قبل الواو ساكنة» .

(٥) في س : «فتردَّها» .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من س .

(٧) في س : «بنات» .

(٨) زدتُها لإكمال العبارة ، والكلام في س : «فلم يقل الخليل في عُرْوة وَغُدْوَة إلاَّ غُدْوِيّ وعُرْوِيٌّ . وقال الخليل : لا أقول في غَزْوَة إلاَّ غَزْوِيٌّ» .

(٩) في س : «ولا تقول في غُدْوَة إلاَّ غُدْوِيّ» .

(١٠) في س : «ولا تقول في غَزْوَة إلاَّ غَزْوِيٌّ» .

(١١) ضُبطت في س : «فَعِلة» .

(١٢) في س : «إذا» ، بغير واو .

(١٣) ضُبطت في س : «فَعِلِ» .

(١٤) في س : «تكون» .

الإضافة بمنزلة فُعِل . وإنْ أسكنْتَ ما قبل الواو في فُعُلَة مِن بنات الواو التي ليستْ واحدةً[١] فُعُل فحذفتَ الهاء لم تُغيِّر الواو لأنَّ ما قبلها ساكن .

قال أبو سعيد : أمَّا غَزْوَة فلو كانت على فَعلة لكان حقُّها أنْ تكون غَزيَة[٢] ، ولو كانت غُدْوَة[٣] على فُعلة لكان حقُّها أنْ تكون غُديَة[٤] ؛ فلذلك لم يستَوِ للخليل تقديرها على فَعلة . ولو كان على فُعُلَة ـ بضمّ العين على مَن يُدخِل هاء التأنيث على فُعُل ، وفُعُل مُستعمَلٌ بغير هاء تأنيث ، كما يُقال : بُسُر و بُسُرَة ـ لوَجب أنْ تُقلَب[٥] الواو ياءً ؛ وذلك لأنَّا إذا بنَيْنا من الغَزْو : فُعُل وجب أنْ نقول : غُزِيٌّ ؛ لأنه غُزُوٌّ ، وتقع[٦] الواو طرفًا فتنقلب ياءً ، ويُكسَر ما قبلها . فإذا أدخلنا هاء التأنيث على ما قد لزِم / ١٥٥ أ/ فيه هذا التغيُّر[٧] وجب أنْ نقول[٨] : غُزِيَة[٩] ولا تثبت الواو ، فبطَل أنْ يكون غُزْوَة وغُدْوَة[١٠] على فُعُلَة والهاء قد دخلتْ على فُعُل .

ولو كانت فُعُلَة مبنيَّةً في أصل الكلمة على التأنيث واللامُ واوٌ لَوَجب أن يُقال : غُزُوَةٌ وغُدُوَةٌ[١١] ، كما يُقال : عَرْقُوَةٌ وقَلَنْسُوَةٌ . وهذا معنى قوله : «ولو كانتْ فُعُلَة ليستْ على فُعُل كما أنَّ بُسُرَة على بُسُر لكان الحرف الذي قبل الواو يلزَمه التحريك» ؛[١٢] (يُريد أنها إذا كانتْ مِثْل بُسُرَة على بُسُر قلتَ : غُزِيَةٌ ، وإن خفَّفتَ قلتَ : غُزْيَةٌ . وإذا لم تكن فُعُلَة على فُعُل وجب أن يُقال فيه : غُزُوَةٌ وغُدُوَةٌ وعُرُوَةٌ ، فهذا معنى قوله : «لكان الحرف الذي قبل الواو يلزمه التحريك)[١٢] ـ يعني الضمّ ـ ولا يُشبِه عُرْوَة[١٣] أنَّ الراء في عُرْوَةَ ساكنة لاتُضَمّ[١٤] .

---

(١) في س : «واحدَ» ، بغير تاء .

(٢) في ب : «غَزِيَّة» بتشديد الياء ، وليست بالصواب .

(٣) في س : «عُرْوَة» .

(٤) ضُبطت في س : «عُرِيَة» ، وهي في ب : «غُدَيَّة» على هيئة التصغير ، وليست بالصواب .

(٥) في س : «تنقلب» .

(٦) في س : «ويقع» .

(٧) في س : «التغيير» .

(٨) في س : «يقول فيه» .

(٩) هذا الضبط من س : «غُزِيَة» ؛ الياء بغير تشديد ، وفي ب : «غزِيَّة» ؛ الغين غير محرّكة والياء مشددة .

(١٠) في س : «عروة وعدوة» ، بغير نقط وضبط .

(١١) ضُبطت الكلمتان في س : «عُرُوَة وَعُدُوَة» .

(١٢-١٢) ما بين المعكوفين ليس في س .

(١٣) الكتاب بولاق ٢ : ٧٥ ، هارون ٣ : ٣٤٨ ، وفيه وفي س : «ولم يشبه» .

(١٤) العبارة في س : «لأن الواو في عُروة قبلها راءٌ ساكنةٌ لا تُضَمُّ» .

ومعنى قوله : وكنتَ إذا أضفتَ إليه جعلتَ مكانَ الواو ياءً ، كما فعلتَ ذلك بـ عَرْقُوَة ؛ يعني أنك لو بنيْتَ فُعُلَة على التأنيث فقلتَ : عُرُوَة ثم نسبتَ إليه لقلتَ : عُرَوِيٌّ بفتح الراء ـ كما تفعل[1] في ميم نَمِر ـ فيصير عُرَوِيٌّ ، كما لو أضفتَ إلى عَرْقُوَة ؛ حذفت الهاء وقلبتَ الواو ياءً ، فنسبتَ إلى عَرْقِي ، فإمَّا قلتَ : عَرْقِيٌّ ، وإمَّا قلتَ : عَرْقَوِيٌّ .

ونُقرِّب[2] جملةَ ما ذكرناه[3] من قول الخليل في عُرْوَة أنه عُرُوِيّ فنقول[4] :

لا يخلو عُرْوَة من أنْ يكون فُعُلَة على التذكير كـ بُسُر وبُسُرَة ، أو فُعِلة ـ لو كان في الكلام فُعِلة ـ فيلزمه في هذَيْنِ الوجهين الياء ، وليس عُرْوَة كذلك ؛ لأنَّ فيه الواو ، أو يكون[5] على فُعْلَة مبْنِيًا على التأنيث ، أو على فُعْلَة[6] في الأصل ؛ فإنْ كان على فُعْلَة في الأصل فلا سبيلَ إلى تحريك الراء ؛ لأنها ساكنة في أصل مَبناها ، وتصير النسبة إليها كالنسبة إلى حُلْبَة وقُدْرَة وما أشبه ذلك ، فيُقال : قُدْرِيٌّ وحُلْبِيٌّ ، أو يكون على فُعُلَة أيْ بضَمِّ الراء[7] ، فإنْ أُلزِم[8] التخفيف ثم نُسِب إليه لم يُغيَّر ، كما أنَّ نَمِرًا ـ إذا خَفَّفتَ ثم نَسبتَ إليه ـ لم يُغيَّر .

وقد مضى / ١٥٥ ب / الكلام في هذا .

وذكر أبو بكر مَبْرَمان[9] عن بعض مَن فَسَّر له أنَّ في الباب وقوعَ شيءٍ في غير موضعه ، وهو قوله : «لأَنَّ اللَّفْظَ بـ فَعِلَة ـ إِذَا أُسْكِنَت الْعَيْنُ ـ وَفَعْلَة مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ ـ سَوَاءٌ»[10] ، وأنَّ هذا الكلام وما بعده يحتاج أنْ يكون بعد قوله : «لأَنَّ ذَا لاَ يُشْبِهُ آخِرُهُ آخِرَ فَعِلَة »[11] ، فاعرف ذلك إن شاء الله .

---

(١) في س : «وذلك أنك تحذفُ الهاءَ فيبقى عُرْو فتنقلُهُ إلى الياءِ فيصير عُرِي ، ثم تفتحُ الراءَ كما تقول» .

(٢) في ب : «ويُقرب» ، ولا مرجع لفاعله ، وفي ي : «ويترب» ، خطأ كتابي ، وفي س : «وتقدير» .

(٣) في س : «ذكرنا» ، بغير العائد .

(٤) في ب ، ي : «فيقول» ، ولا مرجع لفاعله ، والاختيار من س .

(٥) في س : «ويكون» .

(٦) ضُبطت العين في س بالسكون ، وخلت من الضبط في السابقة ، وضبطت في ب بالضم في الموضعين وما يلي ، وهو غير مراد .

(٧) في ب : «أنْ تضمَّ» ، وفي س : «بضَمّ» ، والمراد «عُرُوَة» .

(٨) في س : «فألزِمَ» ، بغير «إنْ» ، وهي في ب ، ي .

(٩) محمد بن علي بن إسماعيل العسكري ، أخذ عن المبرّد والزجّاج ، وأخذ عنه الفارسيّ والسيرافيّ ، توفي ٣٤٥هـ (البغية ٢ : ١٧٥) .

(١٠) هذه العبارة ليست في الكتاب ، فلعلها من نسخة لم تصل إلينا .

(١١) الكتاب بولاق ٢ : ٧٥ ، هارون ٣ : ٣٤٨ .

هذا باب الإضافة إلى كل شيء لامُه واوٌ أو ياءٌ وقبلها ألفٌ ساكنة غير مهموزة ، وذلك نحو : سِقاية وصَلاية[١]

[٢] **قال أبو سعيد** : اعلم أنَّ هذا الباب على ضَرْبين :

أحدُهما تلزم الياء فيه - إذا سقطت الهاءُ - أنْ تُقلَب همزةً نحو : سِقايَة وعَظايَة[٣] ودِرْحايَة وصَلايَة[٢] وما أشبه ذلك ، ولَولا الهاء لقيل : سِقاء وصَلاء ودِرْحاء ، كما قيل : عِلْباء ، وأصلُه عِلْباي . فهذا الباب يَلزَم في النسبة [إليه[٤]] قَلْبُ الياء همزةً فيُقال : سِقائِيٌّ وصَلائِيٌّ وفي النسبة إلى نُقايَة : نُقائِيٌّ[٥] كأنَّا[٦] أفردْناه بعد طَرْح الهاء ، فقلَبنا الياء[٧] منه همزة ، ثم أدخلْنا الياء[٨] ، فصار بمنزلة النسبة إلى : رِداء وعِلْباء . ويجوز قَلب ذلك واوًا كما جاز في التثنية كقولهم في التثنية : كِساءَ ان وكِساوان ، وفي رداء : رِداء ان ورِداوان ، وعلى ذلك قيل في النسبة إلى شاء : شاوِيٌّ ، قال :

لاَ يَنْفَعُ الشَّاوِيَّ فِيهَا شَاتُهُ وَلاَ حِمَارَاهُ ، وَلاَ عَلاَتُهُ[٩]

والضَّرْب الثاني ما كانت الياءُ فيه[١٠] طرَفًا بعد ألِف ولا تُقلَب همزة ، كقولهم : رَايٌ ، في جمع : رَايَة ، وثَايٌ في جمع : ثَايَة ، وطَايٌ جمع : طَايَة ، وآيٌ جمع : آية ، فهذا الضرب إذا نسبتَ إليه كان لك فيه ثلاثة أوجُه :

إنْ شِئْتَ همزْتَ فقلتَ : ثائِيٌّ وطائِيٌّ ورائِيٌّ وآئِيٌّ ، وإنْ شِئْتَ قلبتَ الهمزة واوًا فقلتَ : راوِيٌّ وطاوِيٌّ وثاوِيٌّ وآوِيٌّ ، وإنْ شِئْتَ تركتَ الياءَ بحالِها /١٥٦ أ/ ولم تُغيِّرها فقلتَ : رايِيٌّ وطايِيٌّ وثايِيٌّ وآيِيٌّ .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٧٥ ، هارون ٣ : ٣٤٨ .

(٢-٢) سقط من س ؛ انتقال نظر .

(٣) كُتِبت في الأصل بالضاد : «عضايَة» .

(٤) من س .

(٥) كُتِبَتا في ب بالفاء ، وبالقاف في الكتاب : ٢ : ٧٥ ، بولاق ، وصرح هارون بقبولهما : ٣ : ٣٤٨ .

(٦) في س : «كما» ، وليست صوابًا .

(٧) الياء سقطت من س .

(٨) في س : «ياء النسبة» .

(٩) للراجز مبشر بن هذيل الشمخي ، اللسان : ش و ا ، وابن يعيش : ٥ : ١٥٦ .

(١٠) «فيه» من س .

فأمَّا مَن همز فلأنَّ الياء وقعتْ بعد ألِف ، وكان حقُّها أنْ تُهمَز قبل النسبة وتُعَلَّ ، ولكنهم صحَّحوها وهي شاذَّة ، فلمَّا نُسِب إليها وزيدتَ ياء النسبة ولزِمت الكسرةُ الياءَ الأصلية ثقُلتْ فردُّوها إلى ما كان يُوجِبه القياس من الهمزة[١] .

وأمَّا مَن قال[٢] : راوِيٌّ وطاوِيٌّ وآوِيٌّ فإنَّه استثقَل الهمزة[٣] بين الياء والألِف وهي تُستثقَل ؛ لأنَّ الهمزة مِن جِنْس الألِف ، والياءُ قريبة من الألِف ، فجعلوا مكانها حرفًا يُقارِبها في المَدّ واللِّين ويُفارِقها في الموضع[٤] وهو[٥] الواو ، ومِن أجْل ذلك ألزَموا الواو فيما كانت[٦] همزته للتأنيث ، [في التثنية والنسبة والجمع الذي بالألف والتاء فقالوا[٧]] في التثنية : حمراوان وشَقْراوان ، وفي الجمع الذي بالألَف والتاء : خَضْراوات وبَرْقاوات ، وفي النسبة : حمراويّ وخَضْراويّ .

وأمَّا مَن قال : رايِيٌّ وطَايِيٌّ فأثبَتَ الياء فلأنَّ هذه الياء صحيحة تجري بوجُوه الإعراب قبل النسبة كياء : ظَبْيٍ ونِحْيٍ ؛ فلمَّا كانت النسبة إلى ظَبيٍ : ظَبْيِيٌّ مِن غير تغيير الياء كان رايِيٌّ كذلك .

وإذا كان مكانَ الياء في جميع ما ذكرْنا واوٌ لم تُغيَّر عن الواو البتَّة ، وأُقِرَّتْ واوًا ؛ فقيل في النسبة إلى شَقاوة ، وغَباوة ، وعِلاوة : شَقاوِيّ ، وغَباوِيّ ، وعِلاوِيّ ؛ وذلك لأنَّا[٧] كنَّا نفرُّ إلى الواو فيما كان لفظُه همزة ، فإذا ظَفِرْنا بما قد لُفِظ به واوًا لم نَعْدُ[٨] عنه إلى لفظٍ آخَر . ومِثلُ ذلك أيضًا النسبةُ إلى واو تقول : هذه قصيدة واوِيَّة . قال الشاعر ـ وهو جَرير ـ في بنات الواو :

إِذَا هَبَطْنَ سَمَاوِيًّا مَوَارِدُهُ ... مِنْ نَحْوِ دَوْمَةِ خَبْتٍ قَلَّ تَعْرِيسِي[٩]

(١) في س : «من الهمز» .
(٢) في س : «قَدَّرَ» ، وليست مناسبة .
(٣) في س : «الهمز» .
(٤) في س : «ويُقاربها في الحكم» .
(٥) في ب : «وهي» ، والاختيار من س .
(٦) في س : «ما كان همزته» ، بغير «في» .
(٧) في س : «أنّا» .
(٨) في س : «لم نَعْدِلْ عَنْهُ» .
(٩) الديوان : ٢٢٣ ، و الكتاب بولاق ٢ : ٧٦ ، هارون ٣ : ٣٥٠ .

ولا يكون في مثل سقاية : سقايِيٌّ بالياء من غير همزة ؛ لأنّ هذه الياء لا تثبُت مُفردة كما تثبت ياء : ايٍ وراي ، ألا ترى أنهم قالوا[1] في قُصي : قُصَيِّيٌّ ، وفي أُميّة : أُمَيِّيٌّ ؛ لأنّ هذه الياء يُتكلّم بها مُفردة وإنْ كانتْ ثقيلة . / ١٥٦ ب / وجعلوا سقاية لمّا نزعوا الهاء بمنزلة سقاء مُفردًا ، وقلبوها همزة ؛ كما أنهم[2] لو نسَبوا إلى رجُل اسمه ذو جُمّة لقالوا : ذوويٌّ ، لأنهم يحذفون جُمّة وينسُبون إلى ذُو مُفردة ؛ فيُقال في النسبة[3] : ذَوويٌّ .

وعلى قياس ما ذكرنا في سقاية[4] النسبةُ إلى حَوْلايا ، وبَرْدرايا[5] ؛ إنْ شئْتَ قلت : حَوْلائيٌّ ،[6] وبَرْدرائيٌّ[7] وإنْ شئْتَ : حَوْلاويٌّ وبَرْدراويٌّ ؛ لأنّك تحذف الألف[8] الأخيرة ، فتبْقى الياء طرفًا وقبلها ألف ، فتقلبها همزة[9] وتُجْريها مجرى سقاية[10] .

ولو كانت الهمزة أصليّةً طرَفًا بعد ألف ونسبتَ إليه جاز فيه الوجهان أيضًا ، كقولك في النسبة إلى : قُرّاء ووُضّاء ـ وأصلُه من : قرأتُ ، ووَضُؤَ الرجُل ـ يجوز أنْ تقول : قُرّائيٌّ وقُرّاويٌّ .

---

(١) في س : «أجازوا» .

(٢) «أنهم» سقطت من س .

(٣) زيد هنا في س «إليه» ، وهي مناسبة .

(٤) «زيد هنا في س «تكون» ، وهي مناسبة .

(٥) «بردرايا» سقطت من س .

(٦) زيد هنا في س «بالهمزة» ، وهي مناسبة .

(٧) في س : «وترد مثل رائي» ؛ تحريف وسهو .

(٨) في س : «الياء» .

(٩) في س : «ألفًا» .

(١٠) في س : «سقائيٌّ» .

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم آخرُه ألفٌ مُبْدَلة مِن حرف من نفس الكلمة على أَربعةَ أحرف

قال سيبويه : «**وذلك نحو : مَلْهًى ومَرْمًى وأعْشَى وأعْمَى وأعْيَى**»[١] ، وذلك يجري مجرَى حَصًى ورَحًى ، وما كان مُلحَقًا بهذا ممَّا الألفُ فيه زائدةٌ للإلحاق فهو بهذه المنزلة ؛ تَقلِب الألفَ واوًا في النسبة فتقول في مَلْهًى : مَلْهَوِيٌّ ، وفي أعْشَى : أعْشَوِيٌّ ، وفي أحْوَى : أحْوَوِيٌّ . قال : كذلك سُمع[٢] مِن العرب . قال : وسمِعناهم يقولون في أعْيَى : أعْيَوِيٌّ .

وفي مَتن كتاب سيبويه : «**أَعْيَى حَيٌّ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ جَرْمٍ** » ، والمعروف عند أهل النَّسَب : بَنو أعْيَى مِن بني أسَد ، وهو : أعْيَى بن طَرِيف بن عَمْرو بن قُعَيْن بن الحارث بن ثعْلَبة بن دُودَان[٣] بن أسَد .

وفي هذا الباب وجُوهٌ أذكُرها بعد ذِكر الباب الذي يتلوه[٤] .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٧٧ ، هارون ٣ : ٣٥٢ ، وفي النسخ الثلاث والطبعتين «أعيا» حيث وردت ، واخترتُ الألِف اليائية اتباعًا لكتابة «يحيى» عَلَمًا .

(٢) في س : «سمعنا» .

(٣) في س : «دوران» ، وفي ي : «داود» ، تحريف .

(٤) زِيد هنا في س : «إن شاء الله تعالى» .

هذا باب الإضافة إلى كل /١٥٧ أ/ اسم كان آخره ألفًا زائدة لا يُنوَّن وكان على أربعة أحرف

قال سيبويه[(١)] : «وَذَلِكَ نَحْوُ : حُبْلَى وَدِفْلَى» ؛ فَأَحْسَنُ الْقَوْلِ فيه أَنْ تَقُولَ : حُبْلِيٌّ وَدِفْلِيٌّ ؛ لأَنَّهَا علامة تأنيث زائدة ، فهي[(٢)] تُشبِه هاءَ التأنيث ، ولم تجِئْ لإلحاق بِناءٍ ببناءٍ فتكونَ بمنزلة الأصليّ .

وقالت العرب في سِلَّى : سِلِّيٌّ . وذكَر أنَّ سِلَّى[(٣)] قبيلة من جَرْمٍ ، وهم باليَمامة مع بني هُزَّانَ[(٤)] بن عَنَزَة . فهذا هو الوجه الجيِّد .

وقال الشاعر في النسبة إلى بُصْرَى ـ موضع تُنسَب إليه السيوف ـ :

كَأَنَّمَا يَقَعُ الْبُصْرِيُّ بَيْنَهُمُ مِنَ الطَّوَائِفِ وَالأَعْنَاقِ بِالْوَذَمِ[(٥)]

ومِنهم مَن يَمُدُّ فيُشبِّه آخِرَه بآخِرِ ما فيه الألف الممدودة للتأنيث كحَمراوِيٍّ وصَهباوِيٍّ ، فيقول : دِفْلاوِيٌّ . وقالوا في دَهْنَا : دَهْنَاوِيٌّ ، وقالوا في دُنْيَا : دُنْيَاوِيٌّ ، والأَقْيَس : دُنْيِيٌّ ، على قولهم : سِلِّيٌّ .

ومِنهم مَن يقول : حُبْلَوِيٌّ ، فيُشبِّه الألف في حُبْلَى بالألِف في مَلْهًى .

فهذه ثلاثة أوجُهٍ في حُبْلَى وبابِها ؛ حُبْلِيٌّ أجوَدُها ، ثم حُبْلاوِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٧٧ ، هارون ٣ : ٣٥٢ .

(٢) في س : «وهي» .

(٣) «سِلَّى» موضع بالأهواز ، واسم الحارث بن رفاعة بن عذرة من قضاعة .

(٤) في س : «هَزَّاز» .

(٥) قال هارون إن البيت من أبيات الكتاب الخمسين التي لم يُعرف قائلوها ، ولم يذكر مصدرًا لهذا القول ؛ هارون ؛ نشرته للكتاب (١٩٧١) ٣ : ٣٥٤ الحاشية(١) ، ومعجم الشواهد له (١٩٧٢) ٣٦٩ .

* والبيت لساعدة بن جُؤَيَّة الهُذَلي ؛ ديوان الهذليين ١ : ٢٠٤ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة (١٩٤٥) ،

* والمعاني الكبير لابن قتيبة ٢ : ٩٩٣ ط . حيدرأباد (١٩٤٩) ، ٢ : ٩٩٣ ط . بيروت ١٩٨٤ ،

* وشرح أشعار الهذليين للسُّكَّريّ ٣ : ١١٣٤ تحقيق عبد الستار فراج ، دار العروبة بالقاهرة (١٩٦٥) ،

* وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ : ٢٢٩ الشاهد ٤٨٤ ، تحقيق سلطاني ط . مجمع دمشق ١٩٧٦ .

حول هذه المسألة راجع : د . رمضان عبد التواب : بحوث ومقالات في اللغة ، أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه ص ٨٩ ، نشر الخانجي والرفاعي ١٩٨٢ .

وفي باب مَلْهًى أيضًا ثلاثة أوجه : أجوَدُها مَلْهَوِيٌّ ، ويَجوز : مَلْهِيٌّ ، فيُشبِّهونها بـ حُبْلَى ، كما قالوا : مَدَارَى[١] جَمع مِدْرًى : مِفْعَل ؛ فجاؤُوا بها على مِثال[٢] حَبَالَى - وهو جمع حُبْلَى - فأدخلوا بعضًا على بعض تشبيهًا . وينبغي أن يجوز أيضًا : مَلْهَاوِيٌّ [على قياس حُبْلاَوِيّ[٣]] .

وأمَّا جَمَزَى فلا يجوز فيها إلاَّ حذف الألِف كما حذفوا في حُبَارَى إذا نسبوا إليها فيقولون : جَمَزِيٌّ ، ولا يقولون : جَمَزَوِيٌّ لِتَوَالى الحركات ؛ لأنَّ تَوَالِيَ الحركات يُلحقُها[٤] بحُكْم ما عِدَّتُه أربعة أحرف سِوَى ألِف التأنيث . ألا تَرَى أنَّا لَو سَمَّينا امرأة بـ قَدَمَ لم نصرِفها ، وإنْ سَمَّيناها بـ دَعْد صرفناها ، فصارت قَدَمُ بِمنزلة عقرب وعَناق ، وكذلك صارت جمَزَى بمنزلة حُبارَى ، ولم تكن بمنزلة حُبْلَى وسَكْرَى في جواز قلب الألف منها . /١٥٧ ب/ والبابُ في حُبارَى وما كان عِدَّته مع الألِف خمسة أحرف فصاعدًا ، إذا كانت الألِف مقصورة في آخِرها ، أصلية كانت أو زائدة للتأنيث أو غيره ، أنْ تُحذف . وسترى ذلك فيما يلي هذا الباب .

---

(١) في ب ، ي : «مَدَارًا ومِدْرًا» ، خطأ .

(٢) في ب ، ي ، س : «على جمع» ، والتصويب من الكتاب بولاق ٢ : ٧٧ ، هارون ٣ : ٣٥٣ .

(٣) من س .

(٤) في ب ، س : «لا يُلحِقوها» ، خطأ ؛ فالنفي ليس مرادًا ، والواو خطأ كتابة .

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخِره ألفًا وكان على خمسة أحرف[١]

اعلم أنَّ كل اسم في آخِره ألِف مقصورة وهو على خمسة أحرف أو ستة فإنَّ الألف تسقط إذا نسبْتَ إليه ، وسواء كانت الألِف أصلية أو زائدة للتأنيث وغير التأنيث .

فأما ما كانت الألِف فيه أصلية فنحو : مُرامًى ، ومُنتهًى ، ومُستدعًى ؛ تقول في النسبة إلى ذلك : مُرامِيٌّ [ومُنتهِيٌّ[٢]] ومُستدعِيٌّ .

وأما ما كانت الألِف فيه زائدة للتأنيث فنحو : قَهْقَرَى ويَهْيَرَى[٣] وحُبارَى ؛ تقول : قَهْقَرِيٌّ[٤] ، وحُبارِيٌّ ويَهْيَرِيٌّ[٣] .

وما كانت الألِف فيه زائدة لغير التأنيث فنحو : حَبَنْطًى ، ودَلَنْظًى[٥] ، وقَبَعْثَرًى ؛ لأنها ألِفات يلحقها التنوين وهي زوائد لغير التأنيث ، تقول فيها : حَبَنْطِيٌّ ودَلَنْظِيٌّ وقَبَعْثَرِيٌّ . وإنما وجب حذف[٦] هذه الألِف لأنها ساكنة ، والياءُ الأولى من ياءَي النسبة ساكنة ، وقد كثُرت الحروف ؛ فباجتماع ذلك ما وجب إسقاطه[٧] .

وممَّا يسهِّل حذفَه[٨] ويقوِّيه أنهم قد حذفوا ممَّا هو على أربعة أحرف كقولهم في حُبْلَى : حُبْلِيٌّ ، وفي مَلْهًى : مَلْهِيٌّ ؛ فإذا كان يجوز حذفها ممَّا قَلَّت حروفه لزِم فيما كثُرت حروفه .

ويقوِّي ذلك أيضًا حذفُهم الياءَ الساكنة من : رَبِيعة وحَنِيفة فقالوا : رَبَعِيٌّ ، وحَنَفِيٌّ ، ولا خِلافَ بينهم في ذلك ، إلاَّ أنْ يكون على خَمسة أحرف والألِفُ أصليةٌ وفيها[٩] حرف

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٧٨ ، هارون ٣ : ٣٥٥ ـ ٣٥٦ .

(٢) ما بين المعكوفين إكمال للعبارة .

(٣) الراء في الموضعين مشدَّدة هنا وفي الكتاب بولاق ٢ : ٧٨ ، وبغير تشديد في الكتاب هارون ٣ : ٣٥٥ .

(٤) سقطت من س .

(٥) «حبنطى» في الكتاب بولاق ٢ : ٩ ، هارون ٣ : ٢١٢ ، و «دلنظى» في الكتاب بولاق ٢ : ٣٥٢ ، هارون ٤ : ٣٢٣ .

(٦) في س : «إسقاط» .

(٧) يريد حذف الألف . و« ما» زائدة . وفي هارون ٣ : ٣٥٤ : «ما أوجب» ، ولعلها من نسخة أخرى .

(٨) في س : «حذفها» .

(٩) في س : «وقبلها» ، وهي الصواب .

مُشدَّد نحو قولِهم : مُثَنّـى ، ومُعَمّـًى[١] ، فإنَّ يونس جعل مُثَنّى وما جرى مجراه بمنزلة مُعْطًى ، وهو قول ضعيف ؛ لأنَّ المُـدَّغَم بِزِنَةِ ما ليس / ١٥٨ أ / بمـُدَّغَم[٢] ، وهو حرفان في الوزن ؛ الأول منهما ساكن .

وقال سيبويه : «يَلْزَمُ يُونُسَ أَنْ يَقُولَ في عِبِدَّى : عِبِـدَّوِيٌّ ، كَمَا جَازَ في حُبْلَى : حُبْلَوِيٌّ»[٣] .

وإنما ألزمه ذلك لأنَّ يونس كان يفرِّق بين الألِف في مُثَنّـى وعِبِـدَّى لأنها في مُثَنّـى أصلية ، وفي عِبِـدَّى للتأنيث ؛ فيُقال له : إنْ كان مُثَنّـى مِن أجْل الإدغام يصير بمنزلة : مُعْطًى ، فينبغي[٤] أنْ يصير عِبِـدَّى بمنزلة : ذِكْرَى وحُبْلَى ، ولَمَّا جاز في حُبْلَى وذِكْرَى : حُبْلَوِيٌّ وذِكْرَوِيٌّ ، لزمه أنْ يُجيز في عِبِـدَّى : عِبِـدَّوِيٌّ .

وألزمه سيبويه أيضًا[٥] أنه لو جاء اسم مؤنث على مثل : مَعَدٍّ أو خِدَبٍّ أو حِمَّص ، أو ما أشبه ذلك فسمَّينا به مذكَّرًا أنْ نَصْرِفه[٦] لأنه جعل المُدَّغَم كحرف واحد ، فيصير كرجُل سمَّيناه بـ : قَدَمٍ أو أُذُنٍ . وقد وافقهم [يونس[٧]] في مُرامًّى وما[٨] لم يكن مُدَّغَمًا أنْ يُقال : مُرامِيٌّ .

وأما الممدود مصروفًا كان أو غير مصروف ، للتأنيث أو لغير التأنيث فإنه لا يسقط للنسبة ، فما كان منه للتأنيث قلبتَ الهمزة فيه واوًا ؛ كقولنا في خُنْفَساء : خُنْفَساوِيٌّ ، وفي حَرْمَلاء : حَرْمَلاوِيٌّ ، وفي مَعْيُوراء : مَعْيُوراوِيٌّ . وما كان لغير التأنيث وهو مصروف ،

---

(١) زيد هنا في س : «وما أشبه ذلك» .

(٢) لعل في الكلام سقطًا ، وأقدره : «لأن المدغم ليس بزنة ما ليس بمدغم» ؛ يريد أن يونس يرى النسبة إلى ما فيه تشديد : «مُثَنًّى» على غِرار النسبة إلى ما ليس فيه تشديد : «مُعطًى» ، وليسا سواء في الوزن .
ويُفهَم هذا من ردِّ سيبويه «زَعْمَ» يونس . انظر الموضع المذكور في الحاشية الآتية .

(٣) الكتاب بولاق ٢ : ٧٩ ، هارون ٣ : ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، وما ورد هنا معنى كلام سيبويه لا حروفه .

(٤) زيد هنا في س «له» .

(٥) في س : «أيضًا سيبويه» .

(٦) في س : «يَصْرِفَهُ» ، وهي مناسبة لسياق الكلام .

(٧) من س .

(٨) سقطت «ما» من س .

أو سُمِّيَ به مؤنث فلم ينصرف للتأنيث والتعريف ، فإنَّ النسبة إليه بالهمزة وبالواو أيضًا ، كقولك في النسبة إلى حَرَّاءٍ [١] : حَرَّائيٌّ ، وإنْ شِئْتَ : حَرَّاويٌّ .

واحتجَّ سيبويه لثبات الممدود فقال : **لأنَّ آخِر الاسم لَمَّا تحرَّك وكان حَيًّا يدخله الجرُّ والرفع والنصب صار بمنزلة سَلامان وزَعْفَران ، وكالأواخر التي مِن نفس الحرف نحو : احْرِنْجام واشْهِيباب ، فصار[٢] هكذا ؛ كما صار آخِر مِعْزًى ـ حين نُوِّن ـ بمنزلة آخِر مَرْمَى[٣] .** ؛ يريد أنَّ كثرة حروف مَعْيُوراء وما أشبهها[٤] **ـ إذا كان آخِرُها متحرِّكًا ـ لا[٥] يُوجِب إسقاطَ شيءٍ / ١٥٨ ب / منها ، كما لم يجبْ[٦] إسقاط [آخر سلامان وزعفران إذا نسبْنا إليه ، وكما لا يجب إسقاط[٧]] شيءٍ مِن احْرِنْجام واشْهِيباب وإنْ طالتْ حروفه ؛ لأنَّا نقول : سَلامانيٌّ واحْرِنْجاميٌّ . وفَصَلَ[٨] بين هذا وبين ما كان آخِرُه مقصورًا لِسُكونِ آخِرِ المقصور وسُقوطِه إذا لقِيَه ساكن بعده ؛ كياء ربيعة وحنيفة الساكنتين .**

ولو[٩] تحرَّكَت الياءُ لم تسقُط ؛ كالنسبة إلى عِثْيَر ـ وهو التراب ـ ، وحِثْيَل ـ وهو مِن النبات ـ ؛ يُقال : عِثْيَرِيٌّ وحِثْيَلِيٌّ ؛ كما يُقال : حِمْيَرِيٌّ ، والممدودُ والمتحرِّكُ[١٠] كالياء فى عِثْيَرٍ المتحرِّكة . وإنما أراد سيبويه بهذا أنه قد يكون للمتحرِّك قُوَّة تمنع مِن حذْفه فى الموضع الذى يسقط فيه الساكن .

ومن الممدود الذى تكثر حروفه ولا تسقط فى النسبة : قولك فى زَكَرِيَّاء : زَكَرِيَّاوِيٌّ ، وفى بَرُوكاء : بَرُكاوِيٌّ .

---

(١) في ب ضُبِطت الراء بالتشديد ، وكذلك في النسبتين ، وفي س ضُبطت الحاء بالفتح وأُهملت الراء .

(٢) في س : «فصارت» .

(٣) الكتاب بولاق ٢ : ٧٨ ، هارون ٣ : ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٤) في س : «وما جرى مجراها» .

(٥) في ب ، ي : «كما» ، وهو خطأ .

(٦) في ب ، ي : «كما لم يجزْ» ، وفي س : «كما لا لم يجب» .

(٧) الزيادة بين المعكوفين من س ، ولعل سقوطها من ب ، ي انتقال نظر .

(٨) الظاهر أن المقصود سيبويه .

(٩) في س : «وإذا» . وأرى أن في الكلام شيئًا من الغموض ، فلعل فيه سقطًا .

(١٠) هذا من ب ، ي ، وفي س : «فالممدود المتحرك» ، بفاء وبغير واو ، ولعل المراد : «فالممدود بخلاف المتحرك» .

هذا[1] باب الإضافة إلى بنات الحرفين[2]

اعلم أنَّ كل اسم على حرفين ذهبَتْ لامُه ولم يُرَدَّ[3] في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء وكان أصلُه : فَعْلٌ أو فَعَلٌ أو فَعِلٌ أو فُعَلٌ[4] أو ما جرى مجرى ذلك فإنك فيه بالخِيار ؛ إنْ شئتَ رددتَ إليه ما حُذف منه ، وإنْ شئتَ نسبْتَ إلى الحرفين .

فأما النسبة إلى الحرفين فقولك في دَم : دَمِيٌّ ، وفي غَد : غَدِيٌّ ، وفي يَد : يَدِيٌّ ، وتقول في ثُبَة : ثُبِيٌّ ، وفي شَفَة : شَفِيٌّ ، وفي حِرٍ : حِرِيٌّ ، وفي رُبَ - في لغة مَنْ قال : رُبَ رجُلٍ فخفَّف[5] - : رُبِيٌّ . وأما مَنْ رَدَّ الحرف الذاهب فإنه يُلزم الحرف الثانيَ الفتحَ مِن أيِّ بِناءٍ كان ، فيقول في يَدٍ : يَدَوِيٌّ وفي دَم : دَمَوِيٌّ ، وفي غَدٍ : غَدَوِيٌّ .

وغَدٌ في الأصل : غَدْوٌ على فَعْل[6] ، ومِن العرب مَنْ يقول : آتيك غَدْوًا ، يُريد : غَدًا . قال الشاعر : / ١٥٩ أ /

وَمَا النَّاسُ إلاَّ كَالدِّيَارِ وَأَهْلُهَا ... بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا ، وَغَدْوًا بَلاقِعُ[7]

و «يَدٌ» و «دَمٌ» على مذهب سيبويه : فَعْلٌ . ويَستدِلُّ عليه[8] بقولهم : أَيْدٍ[9] ، وإنما هي أَفْعُلٌ[10] جِماعُ : فَعْل كقولهم : كَلْب وأَكْلُب .

و «دَم» أوَّلُه مفتوح وليس لنا أنْ نُثبِت في ثانيه حركةً لم يقُم الدليل عليها[11] .

---

(١) ليس في س .

(٢) الكتاب بولاق ٢ : ٧٩ ، هارون ٣ : ٣٥٨ .

(٣) في ب ، ي : «بالتاء» .

(٤) المثالان : الثالث بفتح فكسر ، والرابع بضم ففتح لم يرِدا في الكتاب ، وورد فيه وفي س : «فَعْل» بفتح فسكون ، وليس من أمثلة الباب هنا .

(٥) في س : «مخفف» ، تصحيف .

(٦) ضُبطَ عين اللفظين بالضم في ب ، وبالسكون في س والكتاب بولاق ٢ : ٧٩ ، هارون ٣ : ٣٥٨ ، وليس من أمثلة الباب هنا .

(٧) قائل البيت لَبيد بن ربيعة . الديوان : ١٦٩ ، الكتاب بولاق ٢ : ٨٠ ، هارون ٣ : ٣٥٨ .

(٨) في ب ، ي : «على يد» ، تحريف .

(٩) الكتاب بولاق ٢ : ٧٩ ، هارون ٣ : ٣٥٨ ، وقد وردتْ الكلمة في ب ، ي : «أيدي» .

(١٠) زِيد هنا في س : وأفعُلٌ» .

(١١) كأنَّ الشارح يرفض رأي سيبويه أنَّ وزن يد ودم : فَعْل بفتح فسكون ، ويرجِّح هذا إغفالُه هذا المثال .

و «حِرٌ»أصله فِعْل ، والساقط منه حاء ، ويُصغَّر : حُرَيْح والجمع : أحْراح .

فإذا نسبْنا إليـه على ردِّ الذاهب قلنـا : حِرَحِيٌّ . وإنَّما ألزمْنـا الفتحةَ الحـرفَ الثـاني ـ وإنْ كان ساكنًا في أصل البِنْيـة ـ لأنَّ الحرف الثانيَ كانت الحركةُ له لازمةً للإعراب .

وإنما ردُّوا الحرفَ الذاهب لقِلَّة الحروف ، فإذا ردُّوا ما لم يكن فيه مِن أجْل التكثير وَجَبَ ألا يُزيلوا ما هو فيـه مِن الحـركـة ، وهو تحـريك الحـرف الثـاني ، والفـتحـةُ أخفُّ الحركات .

فإنْ قال قائل : فكيف تنسُب إلى رُبَ المخفَّفة بِرَدِّ الذاهب ؟ قلتَ : رُبِّيٌّ بالإدْغام .

فإنْ قال : فقد كانت الباءُ متحرِّكةً قبلَ أنْ تَرُدَّ الباءَ الثانية ، فينبغي أنْ تدَعها على حركتها فتقول : رُبَبِيٌّ !

قيل : إنما كُرِهَ ذلك مِنْ أجْل التضعيف وهو مُستثقَل ،كما استُثقِل رَدَدَ فادُّغِم .

وقد نسبوا إلى قُرَة[1] ـ ويُقال إنهم قوم مِن عبد القَيْس ـ ، فقالوا : قُرِّيٌّ ؛ لأنَّ أصلها : قُرَّة ، وخفَّفوا ثم ردُّوا في النسبة فادَّغموا . ألا تَرَى أنهم قالوا : شَدِيد وشديديٌّ ، وشديدة وشديديٌّ أيضًا كراهةَ أنْ يُقال : شَدَديٌّ إذا حذفوا الياءَ ؟ فالكراهةُ في رُبَبِيٍّ كذلك .

(١) في ب الراء مفتوحة بلا تشديد ، وفوقها علامة خف لزيادة الاستيثاق .
وبالتشديد خطأ في س ، وفي الكتاب بولاق ٢ : ٨٠ ، هارون ٣ : ٣٥٩ .

هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلاَّ الردّ[١]

اعلم أنَّ كل ما كان على حرفين ، والساقط منه لام الفعل ، وكانت اللام الساقطة ترجع في التثنية والجمع بالألف والتاء[٢] /١٥٩ ب/ فإنَّ النسبة إليه تردُّ[٣] الحرف الساقط ؛ لا يجوز غير ذلك .

فأما ما يرجع في التثنية فقولك في أبٍ : أبَوَانِ ، وفي أخ : أخَوَانِ . وأما ما يرجع بالألف والتَّاء فقولك في سَنَة : سَنَوَاتٌ . فإذا نسبتَ إلى أبٍ أو أخ أو سَنَةٍ قلتَ : أبَوِيٌّ وأخَوِيٌّ وسَنَوِيٌّ ، لا يجوز غير ذلك . وإنما وجب رَدُّ الذاهب لأنَّا رأينا النسبة قد ترُدُّ الذاهب الذي لا يعود في التثنية كقولك في يدٍ : يَدَوِيٌّ ، وفي دم : دَمَوِيٌّ ، وأنت تقول : يَدَانِ ودَمَانِ ، فلمَّا قوِيَت النسبة على ما لا ترُدُّه التثنية صارت أقوى مِن التثنية في باب الرد ، فلمَّا ردَّت[٤] التثنية الحرف الذاهب كانت النسبة أوْلى بذلك . وقد يرُدُّ الشاعر مُضطرًا الذاهب مِن يد ودم ، قال :

وَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ[٥]

وقال :

يَدَيَانِ بِالْمَعْرُوفِ عِنْدَ مُحَرِّقٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا[٦]

واعلم أنَّ مِن العرب مَنْ يقول : هذا هَنُوك ، ورأيتُ هَنَاك ، ومَرَرْتُ بِهَنِيك ، ويقول[٧] في التثنية : هَنَوَانِ ، وإذا أفرَد قال : هَنٌ ، كما يقول[٧] : أخٌ . وإذا جَمَع المؤنث قال : هَنَوَاتٌ . فمَنْ قال هذا لزمه[٨] في النسبة : هَنَوِيٌّ ، لا غيرُ .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٨٠ ، هارون ٣ : ٣٦٠ .
(٢) «بالألف والتاء» ليس في س .
(٣) في س : «برَدِّ» .
(٤) في س : «رَدَّ» ، بغير تاء .
(٥) قائله علي بن بدال السُّلَميّ ، المقتضب للمبرد ١ : ٢٣١ ، الخزانة ٣ : ٣٤٩ ، بولاق ، اللسان أ خ ا .
(٦) في ب ، ي : «يمنعانك» بالياء . ، وفي س : «محرِّق» . والبيت بلا نسبة ؛ الخزانة : ٣ : ٣٤٧ ، بولاق ، واللسان : ي د ي ، وفيه رواية أخرى قافيتها : «تهضما» .
(٧) في س : «وتقول» ، بالتاء .
(٨) في ب ، : «ألزمه» .

قال الشاعر :

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ كُلُّهَا مُتَتَابِعُ [١]

ومَنْ قال : هذا هَنُك ، وقال : هَنان في التثنية ، وهَنَات في الجمع فأنتَ في لغته[٢] مُخيَّر في النسبة ؛ إنْ شئْتَ رددْتَ فقلتَ : هَنَوِيٌّ ، وإنْ شئْتَ لم تَرُدَّ فقلتَ : هَنِيٌّ ، كما قلتَ في يَد : يَدِيٌّ ويَدَوِيٌّ . وتقول في النسَب إلى أُخْت : أَخَوِيٌّ[٣] ؛ وذلك أنَّ العرب ردّتها في الجمع بالألِف والتاء إلى أصلها ، فقالوا : أَخَوات ، فوَجَبَ من أجْل ذلك : أَخَوِيٌّ[٣] . وكان يونس يقول : أُخْتيٌّ ، وليس ذلك بقِياس / ١٦٠ أ / عند سيبويه[٤] وأنا أستقصي الكلام في ذلك في الباب الذي يليه .

قال سيبويه : «**وَمَنْ جَعَلَ سَنَةً مِنْ بَنَاتِ الْهَاءِ قَالَ : سَانَهْتُ ؛ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ شَفَةٍ ؛ تَقُولُ : شَفَهِيٌّ ، وَسَنَهِيٌّ**[٥] ، **وَتَقُولُ في عِضَةٍ : عِضَوِيٌّ** ، **على قول الشاعر :**

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَآزِمَا وَعِضَوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا[٦]

ومن العرب مَنْ يقول : عُضَيْهَة ؛ يجعلها من بنات الهاء بمنزلة شَفَة ، إذا قالوا ذلك . فهذا كلام سيبويه على ما ذكرتُه لك . وقد قال في الباب الذي قبلَ هذا في شَفَة : شَفِيٌّ وشَفَهِيٌّ[٧] لأنَّ الهاء لا ترجع في التثنية ولا في الجمع الذي بالألِف والتاء ، فصرْتَ مُخيَّرًا في الوجهين كالتخيير في يد ودم ، ويلزَم على هذا أنْ تقول[٨] في سَنَة - على قول مَنْ قال : سانَهْتُ بالوجهين جميعًا - : سَنِيٌّ وسَنَهِيٌّ ، وكذلك في عِضَة - في قول مَنْ قال عُضَيْهَة - : عِضِيٌّ وعِضَهِيٌّ[٩] لأنَّ الهاء لا ترجع في تثنية ولا جمع ؛ لا[١٠] يُقال : سَنَهاتٌ ، ولا عِضَهاتٌ .

---

(١) لا يُعرف قائل البيت ، وهو في الكتاب بولاق ٢ : ٨١ ، هارون ٣ : ٣٦١ ، واللسان : هـ ن ا .
ولعل آخره : «مُتَتَايِعُ» بالياء .
(٢) في س : «نَعْته» .
(٣) في ب بضم الهمزة ، وهي بالفتح في الكتاب بولاق ٢ : ٨١ ، هارون ٣ : ٣٦٠ .
(٤) الكتاب بولاق ٢ : ٨١ ، هارون ٣ : ٣٦١ .
(٥) في ب ، ي ، س : «سَنَوِيّ» ، والتصويب من الكتاب بولاق ٢ : ٨٠ ، هارون ٣ : ٣٦٠ .
(٦) الكتاب بولاق ٢ : ٨٠ ، هارون ٣ : ٣٦٠ ، الراجز أبو مهديَّة الأعرابي ، الخصائص : ١ : ١٧٢ .
(٧) الكتاب بولاق ٢ : ٨٠ ، هارون ٣ : ٣٥٨ .
(٨) في س : «يُقال» .
(٩) في ب بفتح الحرف الأوَّل من كلا اللفظين ، والصواب الكسر .
(١٠) في س : «ولا يُقال» .

هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين فإن شئتَ تركْتَه في الإضافة على حاله وإنْ شئتَ رددتَ[١]

قال أبو سعيد : واعلم أنَّ هذا الباب يُشبه ما كان على حرفين مِمَّا حُذِف آخِرُه ولم يرجع في التثنية ولا في الجمع بالألِف والتاء ، وذلك نحو[٢] ابْن واسْم واسْت واثْنان وابْنة ، فإنْ تركتَه على حاله قلتَ : اسمِيٌّ واسْتِيٌّ واثْنيٌّ في اثْنين واثْنتَين ، وإنْ شِئتَ حذفتَ الزوائد التي في الاسم ، ورددتَه إلى أصله ـ والزوائد هي ألفات الوصل التي في أول الاسم ـ فقلتَ : بَنَوِيٌّ وسَتَهِيٌّ ، وسَمَوِيٌّ . وفي كتابي الذي قرأتُ منه : [سَمَوِيٌّ بفتح السين ، وينبغي أن تكون سِمَوِيٌّ[٣]] أو سُمَوِيّ ؛ لأنه يُقال : سِمٌ ، وسُمٌ .

فهذه الأسْماء جُعلتْ زيادة الألِف[٤] في أوَّلِها عِوَضًا مِن الْمحذوف ، فإذا أقْرَرْتَها/١٦٠ ب/ لم ترُدَّ شيئًا ؛ لأنَّ الذاهبَ عِوَضُه باقٍ ، وإذا حذفتَ الزائد رددتَ ما كان ذاهبًا[٥] . وإنما جِئْتَ بالهاء في سَتَهِيّ لأنَّ لامَها هاءٌ ؛ ألا ترى أنك تقول : الأَسْتاه ، وسُتَيْهة[٦] في التحقير ، وتفتح الحرف الذي قبل آخِره لأنَّ الحركة كانت تقع عليه . وقد مضى الكلام في هذا[٧] .

قال سيبويه[٨] : وتصديق ذلك أنَّ أبا الخَطَّاب[٩] كان يقول : إنَّ بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال : بَنَوِيٌّ . وزعم يونس أنَّ أبا عَمْرٍو زعم أنهم يقولون : ابْنيٌّ[١٠] ، فتُرِك[١١] على حاله ، كما تُرِك دَمٌ .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٨١ ، هارون ٣ : ٣٦١ .
(٢) «نحو» ليست في س .
(٣) ما بين المعكوفين زيادة من س .
(٤) في س : «جُعِلَت الألفاتُ . . . » .
(٥) في س : «رَدَدتَ الأصْلَ الذاهبَ» .
(٦) في س : «وشَبيهه» ، تصحيف .
(٧) عند تناول النسب إلى «حِرٍ» .
(٨) لم يرد «سيبويه» في س .
(٩) الأخفش الأكبر ، عبد الحميد بن عبد المجيد ، تلقَّى عن الخليل ، وأخذ عنه سيبويه والكسائي وغيرهما . (البغية : ٢ : ٧٤) .
(١٠) بقطع الهمزة في س .
(١١) في الكتاب بولاق ٢ : ٨١ ، هارون ٣ : ٣٦١ : «فيتركه» وما هنا أَلْيَق ، وقد تصلح : «فيُترَك» .

وأما الذين حذفوا الزوائد وردُّوا ، فإنهم جعلوا الإضافة تقوَى فيها على حَذْف الزوائد ، كقُوَّتها[١] على الرَّدِّ . وقد ذكرتُ العِلَّة في هذا[٢] .

قال[٣] : «**وسألتُ الخليل عن الإضافة إلى ابْنِم ، فقال : إنْ شِئْتَ حذفتَ الزوائد فقلتَ : بَنَوِيّ ، كأنك أضَفتَ إلى ابْن ، وإنْ شئتَ تركتَه على حاله فقلتَ : ابْنِمِيٌّ**[٤] **كما قلتَ : ابْنِيٌّ واسْتِيٌّ**» . وهذا قياسٌ من الخليل لم تتكلم به العرب .

قال[٥] :«**وأما بِنْت فإنك تقول : بَنَوِيٌّ ؛ مِنْ قِبَل أنَّ هذه التاء التي [هي**[٦]**] للتأنيث لاتثبُت في الإضافة كما [كانت**[٦]**] لاتثبت في الجمع بـ[الألف و**[٦]**] التاء ؛ وذلك لأنهم شبَّهوها بهاء التأنيث ، فلَمَّا حذفوا وكانت زيادةً في الاسم كتاء سَنْبَتَة ، وتاء عِفْرِيت ، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالْهاء ، يدُلُّك على ذلك سكون ما قبلها**[٧]**جعلناها بمنزلة ابن**[٧] .

فإنْ قلتَ : بَنِيٌّ[٨] **كما قلتَ : بَنات ، فإنه ينبغي لك**[٩] **أنْ تقول**[١٠] **: بَنِيٌّ في ابْن كما قلتَ**[١١] **: بَنُون ، فإنما ألزَموا هذه**[١٢] **الرَّدَّ في الإضافة لقُوَّتها على الرد ، ولأنها قد تُرَدُّ**[١٣] **ولا حذْفَ ، فالتاء تُعَوِّضُ**[١٤] **منها كما تُعَوِّضُ**[١٤] **مِنْ غيرها . وكذلك كِلْتَا**[١٥] **وثِنْتَانِ تقول : كِلَوِيٌّ**[١٦] **وثَنَوِيٌّ وفي**[١٧] **بِنْتان : بَنَوِيّ**» .

---

(١) يمكن قراءة الكلمة في ب : «لِقُوَّتها» ، وهي كذلك في ي ، س ، وقد اخترت ما في الكتاب بولاق ٢ : ٨١ ، هارون ٣ : ٣٦٢ لأنها أَلْيَق .
(٢) عند الكلام على النسب إلى ربيعة وحنيفة ص ٢٨ وما بعدها ، ثم إلى يد ودم وما أشبه ذلك ص ٣١ ومابعدها .
(٣) يعني سيبويه ؛ الكتاب بولاق ٢ : ٨٢ ، هارون ٣ : ٣٦٢ .
(٤) في س : «ابنُمِيّ» ، بضم النون .
(٥) يعني سيبويه ؛ الكتاب بولاق ٢ : ٨٢ ، هارون ٣ : ٣٦٢ .
(٦) زيادة من الكتاب بولاق ٢ : ٨٢ ، هارون ٣ : ٣٦٢ .
(٧-٧) ساقط من ب .
(٨) في الكتاب في هذا الموضع كلمة : «جائز» ، وليست في الشرح ، ولا تضيف شيئًا ذا بال .
(٩) في ب ، ي ، س : «له أن يقول» ، والتعديل من الكتاب في الموضع المذكور آنفًا .
(١٠) في س : «يقول» .
(١١) في الكتاب في هذا الموضع كلمة : «في» ، وليست في الشرح .
(١٢) في ب ، ي ، س : «هذا» ، والاختيار من الكتاب .
(١٣) في الكتاب : «تَرِدّ» .
(١٤) في س : «فالتاء تُعَوَّضُ مِنْ غيرها» . وفي الكتاب : «يُعَوَّضُ» في الموضعين ، للمجهول .
(١٥) في س : «كلتى» ، بألف يائية .
(١٦) ضُبِطت بكسر الكاف في ب ، س ، وبفتحها في الكتاب .
(١٧) «في» ليست في الكتاب .

قال أبو سعيد : اعلم أنَّ تاء التأنيث قد دخلتْ على أسْماءٍ مؤنثة فجُعلتْ عِوَضًا من المحذوفات في أواخر تلك الأسماء فأُجْرِيَتْ مجرَى الحرف الأصلي /١٦١ أ / وسُكِّن ما قبلها وخُولِف بها مذهب هاء التأنيث (١ إذْ كان هاءُ التأنيث١) يُفتَح[٢] ما قبلها ، وهذه الأسماءُ يكون ما قبل[٣] التاء فيها ساكنًا ، وذلك قولُهم : بِنْت وأُخْت ، وهَنْت وذَيْت [وجُعِلتْ أُخْتٌ بمنزلة قُفْلٍ ، وبِنْتٌ بمنزلة جِذْعٍ ، وهَنْت وذَيْت[٤]] بمنزلة فَلْسٍ ، فصار للتأنيث في هذه الأسماء مذهبان : مذهبُ الحروف الأصليَّة لسكون ما قبلها ، ومذهبُ هاء التأنيث لأنها لم تقَعْ إلاَّ على مؤنث ، ومُذكَّرها بخلاف لفظها كأخ وابْنٍ وهَنٍ ، فجمعتْها العرب ، وصغَّرتْها[٥] بالردّ إلى الأصل ، وتركت الاعتداد بالتاء ، فقالوا : أَخَوات وبَنات وهَنات[٦] ، وقالوا[٧] في التصغير : أُخَيَّة وبُنَيَّة وهُنَيَّة أو هُنَيْهَة ، فاختار النحويون ردَّها إلى الأصل في النسبة[٨] كما ردَّتْها[٩] العرب في التصغير والجمع إلى ذلك حين قالوا : أُخَيَّة وأخَوات . فإذا[١٠] ردُّوها إلى الأصل وجب أنْ يُقال : بَنَوِيّ في : بِنْت ، وأخَوِيّ في : أُخْت . وفَتحْتَ الباء ؛ لأنَّ الجمع قد دَلَّ على فتح الباء في الأصل حين قالوا : بَنات وأخَوات .

فإنْ قال قائل : فهَلاَّ أجَزْتم في النسبة إلى بِنْتٍ : بَنِيٌّ مِن حيثُ قالوا : بَناتٌ كما قلتم : أخَوِيٌّ مِن حيث قالوا : أخَواتٌ ؟ فإنَّ الجواب عن ذلك أنهم قالوا في المذكر : بَنُون ، ولم يقولوا في الابن[١١] : بَنِيٌّ ، إنما قالوا : بَنَوِيٌّ أو ابْنِيٌّ ، فلم يحملوه على الحذف إذْ كانت الإضافة قوية على الحذف .

(١-١) ليس في س .
(٢) في س : «بفَتح» .
(٣) في ب ، ي : «قَبلها» ، خطأ .
(٤) ما بين المعكوفين زيادة من ي ، س ، سقط من ب ؛ انتقال نظر .
(٥) في ي : «معرتها» ، تصحيف .
(٦) «وهنات» ليست في س .
(٧) «قالوا» ليست في س .
(٨) في ب : «ردَّها في الأصل إلى النسبة» ، سبق قلم .
(٩) في س : «رَدَّت» .
(١٠) في ب ، ي : «وإذا» .
(١١) «في الابن» ليست في ي ، «الابن» ليست في ب ، وفي التعليقات بحاشية الكتاب بولاق ٢ : ٨٢ ، هارون ٣ :٣٦٢ . : «فيه» .

وكان يونس يجيز بِنْتيّ وأُخْتيّ على ما ذكرناه مِن إلحاقهما بجِذْع وقُفْل ، وإجراء[١] الملحَق بمنزلة الأصل ، ولم يكن يقول في هَنْت ومَنْت : هَنْتيّ ومَنْتيّ . فقال الخليل : مَنْ قال بِنْتيّ قال هَنْتيّ ومَنْتيّ ، - يعني[٢] يجب عليه أنْ يقول هذا - قال : وهذا لا يقوله أحد .

واستدلّ سيبويه على أنّ أصل ابْن وبِنْت : فَعَلٌ ، و[٣] أنّ أُخْتًا أيضًا فَعَلٌ بقولِهم : أخوك وأخاك وأخيك ؛ فاستدلّ بفتح أوّله وبقولِهم : آخاءٌ[٤] في الجمع / ١٦١ ب / فيما حكاه يونس عن بعض العرب قال :

[وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ دُونَنَا إذ نُسِبْتُمُ] وَأَيُّ بَنِي الآخَاءِ تَنْبُو مَنَاسِبُهْ[٥]

وقد ذكرتُ هذا في غير هذا الموضع .

وإنما قالوا في النسبة إلى الاثنين : ثَنَوِيٌّ لأنّ أصله : فَعَلٌ ، وقول العرب : ثِنْتانِ لايُبْطِل ذلك ، كما أنّ كَسْر الباء في بِنْت لا يُبْطِل أنْ يكون أصلُ بِنْيَتها فَعَلاً[٦] . ويقوِّي ذلك أيضًا أنهم يقولون في [جمع[٧]] الاثنين : أَثْنَاء ، كما قالوا : أَبْناء .

وإذا نسبتَ إلى ذَيْتَ[٨] قلتَ : ذَيَوِيٌّ ؛ لأنّ هذه التاء[٩] بمنزلة التاء في بِنْت ؛ فيَلزم حذفُها وردُّ الكلمة إلى أصلها ، والأصل ذَيَّةَ[١٠] فإذا نسبنا إليها قلنا : ذَيَوِيٌّ ، كما تقول في حَيَّة : حَيَوِيٌّ .

وأمّا كِلْتَا فإنّ سيبويه ذكرها بعد بِنْت[١١] ، وقد ذَكر أنّ التاء في بِنْت للتأنيث[١١] ، وأنهم شبّهوها بهاء التأنيث في إسقاطها مِن النسب ، فقال على سِياق كلامه[١٢] :

---

(١) هذا ما في ب ، والذي في س : «واجرى» ، والذي في ي : «واجرا» بغير همز ولا ضبط .
(٢) زيد هنا في س : «أنه» .
(٣) الواو زيادة تقتضيها العبارة .
(٤) الكتاب بولاق ٢ : ٨٢ ، هارون ٣ : ٣٦٣ ، وقال بعد نقله عن يونس : «فهذا جمع فَعَل» .
(٥) قائل البيت بشر بن المهلب ، وَرَدَ في الخصائص لابن جني : ١ : ٢٠١ ، ٣٣٨ .
(٦) في س : «فَعَل» .
(٧) زيادة لتوضيح المراد .
(٨) في ب : «ذَيْتٍ» بالجر والتنوين ، ولها وجه ، وقد اخترتُ صورة البناء لثباتها .
(٩) في س : «الياء» ، تصحيف .
(١٠) في ب ، ي : «ذَيَّت» بتاء مبسوطة ، خطأ .
(١١) الكتاب بولاق ٢ : ٨٢ ، هارون ٣ : ٣٦٣ .
(١٢) في س : «كلامهم» .

«وكذلك كِلْتَا[١] وثِنْتَانِ يُقال[٢] : كِلَوِيٌّ وثَنَوِيٌّ ، وفي بِنْتان : بَنَوِيٌّ[٣]» ، فأوجب ظاهرُ هذا الكلام أنَّ التاء في كِلْتَا كالتاء في بِنْت .

[ثم قال بعد هذا : وَمَن قال : رأيت كِلتا أُختَيْكَ ، فإنه يجعلُ الألفَ ألفَ تأنيث[٤]].

فإنْ سَمَّى بها شيئًا لم يَصرفه في معرفة ولا نكرة . ، وهذه التاء بمنزلة التاء في بِنْت ، غيرَ أنها لَمَّا صارت للإلحاق جاز أنْ تَلحقها ألفُ التأنيث ، فمِنْ حيثُ وجب رَدُّ بِنْتٍ في النسبة إلى الأصل وحذفُ التاء منها وَجَبَ ردُّ كِلْتَا إلى الأصل وحذفُ التاء منها[٥] ثم تُحذف ألفُ التأنيث فيُقال : كِلَوِيٌّ[٦] واللام مُحرَّكة لأنه قد صَحَّ تحريكُها في كِلاَ[٧] فيُقال : كِلَوِيٌّ مِنْ أجل ذلك .

ومَنْ فَسَّرَ مِنْ أصحابنا أنَّ التاءَ في كِلْتَا عِوَضٌ مِن الواو فغيرُ خارجٍ عمَّا قلناه ؛ لأنَّا نقول إنَّ الألف[٨] في «اسْم»عِوَضٌ مما حُذِف ، وكذلك في ابْن وما جرى مجراه[٩] ، ولا يمنع ذلك مِنْ ردِّه إلى الأصل في النسبة .

ومَنْ قال إنَّ التاء بَدَلٌ مِن الواو ـ كما يُبدَل الحرفُ مكانَ الحرف ، في نحو قوله : سِتَّة وأصلُها : سِدْسَة ـ لزمه أنْ يقول : كِلْتِيٌّ .

وكان الجَرْمِيُّ[١٠] يقول : كِلْتَا : فِعْتَل ، والتاءُ زائدة ، والألف من /١٦٢ أ/ الأصل ، والنسبةُ إليها : كِلْتَوِيٌّ ، كما تقول في مَلْهًى : مَلْهَوِيٌّ . وليس ذلك بقولٍ مختارٍ ؛ لأنَّ زيادة

(١) في ي : «كلتاي» ، خطأ .

(٢) في س : «تقول» .

(٣) الكتاب بولاق ٢ : ٨٢ ، هارون ٣ : ٣٦٣ ، هارون ، وفي س : «وفي ثنتان ثَنَوِيٌّ» تصحيف .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من س .

(٥) «منها» ليست في س .

(٦) ضُبطت بكسر الكاف في ب ، س ، وبفتحها في الكتاب ، ولا أرى الفتح صحيحًا .

(٧) كُتبت في س : «كِلَى» ، بألف يائية .

(٨) يريد همزة الوصل في أوله .

(٩) في س : «وما جرى مجراه عِوَضٌ ممَّا حُذِف» ، تقديم وتأخير واستغناء .

(١٠) صالح بن إسحاق ، عالم بَصْرِيّ تلقَّى من الأخفش الأوسط ويونس والأصمعي ، توفي ٢٢٥ هـ . (البغية : ٢ : ٨) .

التاء في مثل هذا الموضع غير موجود [ةٍ[١]] ؛ لأنها زيادة تاءٍ قبل لام الفعل . ولا أعلم له في الكلام نظيرًا .

وإذا نسبتَ إلى فَم ـ وأصلُه فَوْهٌ[٢] لأنَّ جمْعه أفْوَاهٌ ـ فإنَّ سيبويه أجاز فيه : فَمِيٌّ وفَمَوِيّ . وقال : [٣]«ومَنْ قال في التثنية : فَمَانِ جازَ أنْ يقول : فَمِيٌّ وفَمَوِيٌّ [٣] ، كما يُقال[٤] في دَم : دَمِيٌّ ودَمَوِيٌّ ، ومَنْ قال : فَمَوَانِ فلا يجوز[٥] إلاَّ فَمَوِيٌّ كما يقول في أخٍ : أخَوِيٌّ مِنْ حيثُ قال : أخَوَانِ»[٦] .

وكان أبو العباس المبرّد[٧] يقول : مَنْ لم يقل : فَمِيٌّ فحقُّه أنْ يرُدَّه إلى الأصل ، والأصل : فَوْهٌ ؛ فيقولَ[٨] : فَوْهِيٌّ . وإنما ذهب سيبويه في «فَمَوِيٌّ»إلى قول الشاعر :

هُمَا نَفَثَا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا   عَلَى النَّابِحِ الْعَادِي أَشَدَّ رِجَامِ[٩]

فلمَّا رَدَّ[١٠] الواو في التثنية وجب ردُّها في النسبة .

فإنْ قال قائل : ولِمَ[١١] رَدَّ الشاعرُ الواوَ في التثنية والميمُ بَدَلٌ منها ، وإنما يردُّ ما ذهب ، والواوُ كأنَّها موجودة في الكلمة لوجود بَدَلِها ؟

قيل له : لا يُنكَر[١٢] في الضرورة مثْلُ ذلك ؛ لأنه رُبما زيدَ على الكلمة حرفٌ مِن لفْظ ما هو موجود فيها[١٣] كقولِهم : قُطُنٌّ وجُبُنٌّ ، فكيف مِن لفْظ ما قد غُيِّر ! ويجوز أنْ

---

(١) زدتُها لتحسين العبارة .
(٢) ضُبِطت الواو في ب بالفتح ، وهي ساكنة في س وفي الكتاب بولاق ٢ : ٨٣ ، هارون ٣ : ٣٦٥ .
(٣) . . . . . (٣) ليس في س ، انتقال نظر .
(٤) في س : «تقول» .
(٥) زيد هنا في س : « فيه » .
(٦) يختلف النص هنا يسيرًا عما في الكتاب بولاق ٢ : ٨٣ ، هارون ٣ : ٣٦٦ .
(٧) في س : «محمد بن يزيد» .
(٨) في ب ، ي : «فيقولون» ، وهو بغير الواو ألْيَق ؛ لمطابقة مرجع الضمير ، ولتجنب الخطإ في إعراب الفعل المعطوف ، والفعل بغير الواو والنون في حاشيتي طبعتي الكتاب بولاق ٢ : ٨٣ ، هارون ٣ : ٣٦٦ .
(٩) الكتاب بولاق ٢ : ٨٣ ، هارون ٣ : ٣٦٥ ، الخزانة الشاهد ٣٢٦ ، ديوان الفرزدق : ٢ : ٢١٥ ، دار صادر ، ١٩٦٦ ، وفيه : «هما تَفَلا» .
(١٠) في س : «رَدُّوا» .
(١١) بالواو في ب ، ي ، س وبالفاء في التعليقات بحاشية الكتاب بولاق ٢ : ٨٣ ، هارون ٣ : ٣٦٦ .
(١٢) في س : «لا ننكرُ . . . مثلَ» .
(١٣) في ب ، ي ، س والتعليقات بحاشيتي طبعتي الكتاب : «فيه» ، سهو .

يكون لَمَّا كان الساقطُ مِن بنات الحرفين إذا كان أخيرًا فالأغلَبُ[١] أنْ يكون واوًا رُدَّ واوًا لأنه رأى فَمًا[٢] على حرفين .

وقال بعضهم إنَّ الميم بَدَلٌ مِن الهاء ، وإنَّ الساقطَ مِن فَم هو الواو ، فلذلك رَدَّها .

وإذا نسَبْتَ إلى رجُل اسمه «ذُو مال»قلتَ : ذَوَوِيٌّ ، تَرُدُّ الذاهب ؛ لأنَّ «ذُو»اسمٌ على حرفين ، الثاني مِن حروف المدِّ واللِّين ولا يقوم بنفسه مفْرَدًا[٣] فرددنا الذاهب ، وعَيْنُ الفعل منه[واو[٤]] مفتوحة ، فتقول : ذَوَوِيٌّ ، ووزْنُه[٥] فَعَلٌ / ١٦٢ ب / والدليل على ذلك قولُه : «ذَوَاتَا أَفْنَان»[٦] ، وكذلك إذا نسبْتَ إلى «ذات مال» ؛ لأنك تحذِف تاءَ[٧] التأنيث فيستوي الذكر والأنثى .

وإذا أضفْتَ إلى رجُل اسمه «فُو زَيْدٍ»فكأنَّك إنما تُضيف إلى فَمٍ ، فتكون نسبته كالنسبة إلى فَمٍ . وقد مضى نحو ذلك .

قال [سيبويه][٨]: «**وأما الإضافة إلى شَاء فشَاوِيٌّ ؛ كذلك يتكلمون به .** »

قال الشاعر[٩] :

فلَسْتُ بشَاوِيٍّ عليه دَمامةٌ إذا ما غَدَا يغْدُو بقَوْسٍ وأسْهُمِ

وإنْ سمَّيْتَ به رجُلاً أجريْتَه [على القِياس[١٠]]» ؛ يعني[١١] إذا قلنا : شاوِيٌّ تُريد به صاحبَ شاءٍ[١٢] فليس إلاَّ الواو ؛ لأنَّ العرب هكذا نسبَتْ في ذا المعنى ، كما نسبَتْ إلى الجُمَّة : جُمَّانيٌّ إذا كان صاحب جُمَّة . فإنْ كان رجُلٌ اسمه شاءٌ[١٢] ثم نسبْتَ إليه

---

(١) في س : «الأغلب» ، بغير فاء .
(٢) في س : «الفم» .
(٣) في س : «منفردًا» .
(٤) «واو» زيادة من س .
(٥) في س : «وَذُو» .
(٦) الآية ٤٨ من سورة الرحمن .
(٧) في س : «هاء» .
(٨) «سيبويه» من س . الكتاب بولاق ٢ : ٨٤ ، هارون ٣ : ٣٦٧ .
(٩) يزيد بن عبد المَدان ، ابن السيرافي ٢ : ٢٦٨ تحقيق سلطاني ١٩٧٦ ، بغير نسبة في اللسان : ق ر ش ، ش و هـ .
(١٠) الزيادة من س ومن الكتاب بولاق ٢ : ٨٤ ، هارون ٣ : ٣٦٧ .
(١١) زِيد هنا في س «أنَّا» .
(١٢) .... (١٢) ما بعد «شاء» في السطر السابق إلى هنا سقط من س ، انتقال نظر .

كان الأَجْوَد شائِيٌّ ويجوز شاويٌّ على قِياس ما مَرَّ ، كما أنَّ رجُلاً لَوْ كان اسمُه جُمَّة ثم نسبْنا إليه لَقلنا : جُمِّيٌّ . وإذا أضفْتَ إلى شاة قلتَ : شاهِيٌّ ، لأنَّ الذاهب منه هاءٌ ؛ ألا ترى أنَّك تقول : شُوَيْهَةٌ في التصغير[1] وشِيَاهٌ في الجمع ؟

قال [سيبويه][2] : «**وأما الإضافة إلى لات مِن**[3] **: اللات والعُزَّى فإنَّك تمدُّها كما تمُدُّ**[4] **«لا»** ؛ **يعني تقول : لائيٌّ**[5] ؛ **وذلك لأنَّك تحذف التاء**» ؛ لأنَّ مِن الناس مَنْ يقِف عليه فيقول : لاه ، ويصِلها بالتاء ، فصار كهاء التأنيث ، ويحذِف[6] في النسبة فيبقى «لا» ، ولا يُدرَى ما الذاهب منه على قوله ، فزيدَ[7] حرفٌ آخَرُ مِنْ جِنْس الحرف الثاني منه[8] وهو الألِف ؛ كما يُقال في لَوْ وكَيْ ولا : لَوٌّ وكَيٌّ ولاءٌ .

ومِن الناس مَنْ يقول : إنَّ الذاهب منه هاءٌ ، وأن[9] أصله : **لاهَةٌ ، لأنَّ القوم الذين سمَّوْها**[10] **بذلك هم الذين اتخذوها إلاهةً**[11] **وعبدوها . ولا أحِبُّ الخَوْضَ في هذا**[12] **والنسبة إليه** .

وأما الإضافة إلى ماء فمائِيٌّ ، ومَنْ قال : عَطاوِيٌّ قال : مَاوِيٌّ .

قال [سيبويه[13]]: «**وأما / ١٦٣ أ / الإضافة إلى امْرِئ فعَلَى القِياس ؛ تقول : امْرِئِيٌّ وتقديرُها : امْرِعِيٌّ [لأنه ليس مِنْ بنات الحرفين**[14]**] وليس الألِفُ هَهُنا بعِوَض ، فهو كالانطلاق اسْمَ رجُل**» .

---

(١) «في التصغير» ليس في س .

(٢) «سيبويه» زيادة للتحديد . الكتاب بولاق ٢ : ٨٤ ، هارون ٣ : ٣٦٨ .

(٣) هنا في س «من قولِهم» .

(٤) في س : «تَمُدُّ» ، بالإسناد للمخاطَب .

(٥) هكذا في ب ، س ، وفي التعليق بحاشية طبعة بولاق ، وفي ي : «لاي» ، فيُفهِم الهمزة ، وفي حاشية طبعة هارون : «لاتي» بالتاء ، وهي خطأ .

(٦) هكذا في ب ، ي ، س ، والكلام متَّسِق ، وفي حاشيتي طبعتي الكتاب : «تُحذَف» ولها وجه .

(٧) زيد هنا في س : «عليه» .

(٨) هكذا في النسخ ، وبدون «منه» في التعليق بحاشيتي طبعتي الكتاب ، ويقصد بالحرف المزيد هنا الهمزة .

(٩) هكذا في ب ، ي ، س وحاشية طبعة هارون ، وفي حاشية طبعة بولاق «ان» ، فتُوَجَّه .

(١٠) في س : «سَمَّوا» ، وفي ب ، ي وحاشيتي طبعتي الكتاب «سمَّوه» ، وقد اخترت التأنيث لتتَّسِق العبارة .

(١١) هذا الصواب ، وفي ب ، س وحاشيتي طبعتي الكتاب : «آلِهة» وهي للجمع .
وفي ي : «إلهة» ، بغير مدة .

(١٢) في س : «ولا أحبّ استقصاء هذا والخوضَ فيه» .

(١٣) الزيادة من س . الكتاب بولاق ٢ : ٨٤ ، هارون ٣ : ٣٦٨ .

(١٤) الزيادة من الكتاب .

ولم يُخَيِّرْ سيبويه فيه كما خَيَّر في اسْم وابْن ، فأجاز فيه : بَنَوِيٌّ وابْنيٌّ ، وكذلك ما يُشْبِه الابْن - ممَّا بَعْدَ ألِف وصْله حرفانِ - وجعل القياس في امْرِئ : امْرِئيٌّ ، وفرَّق بينهما ؛ لأنَّ ابْنًا واسْمًا واسْتًا قد حُذفتْ أواخرُها فصارتْ كذَوات الحرفين نحو : دَم ويَدٍ ، وامْرُؤٌ لم يذهب مِن حروف أصله شَيْءٌ ، فكانت ألِف الوَصْل فيه كألف الوصلِ في انطلاق ، وأنتَ إذا نسَبْتَ إلى الانطلاق لم تُغَيِّرْ[1] منه شيئًا . وكَسَرْتَ الراءَ في امْرِئٍ على كل حال لأنَّ الهمزة مكسورة لأجْل ياءِ النسب فتبِعتْها الراءُ .

قال[سيبويه[2]]: «**وقد قالوا : مَرَئِيٌّ[3] في النسبة إلى امْرِئ القَيْس**» . وهذا عنده من الشاذِّ الخارج عن القياس ، فهذا قول سيبويه[4] ، ولا يُعرَف امْرِئيٌّ ، ولكنه أتى به[5] على القياس ، والمعروف في كلام العرب : مَرَئِيٌّ ، قال ذو الرُّمَّة :

وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْمَرَئِيُّ لَغْوًا كَمَا أَلْغَيْتَ في الدِّيَةِ الحُوَارَا[6]

وقال محمد بن حَبيب[7] : كل مَن اسمه امْرُؤُ القَيْس مِن العرب فالنسبة إليه : مَرَئِيٌّ ، إلاَّ امْرَأَ القَيْس في كِنْدَة ؛ فإنه يُقال : مَرْقَسِيٌّ .

---

(١) في ب ، ي : «تَعْتَد» ، وما أثبتُّه من س .

(٢) زيادة للتحديد . و «قال» ليست في س .

(٣) كُتِبَت في س : «مَرْءِيٌّ» ، بسكون الراء ، ومثل ذلك فيما بعد .

(٤) زيد هنا في س : «كما ذكرته لك» .

(٥) «به» ليس في س . وفي ب ، ي بعد «به» الضمير «هو» ، حذفتُه لعدم الحاجة إليه .

(٦) الديوان : ١٩٦ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٦ : ٨ .

(٧) أبو جعفر ، وحبيب اسم أمِّه ، ولا يُعرَف أبوه ، بغداديٌّ عالم باللغة والشِعر والأنساب . توفي ٢٤٥ هـ . (البغية : ١ : ٧٣) .

هذا باب الإضافة إلى ما ذهبتْ فاؤه من بنات الحـرفين[١]

قال أبو سعيد : هذا الباب يشتمل على شيئين :

أحدهما : ما ذهب[٢] فاءُ الفعل منه ، ولامُه حرفٌ صحيح ، نحو قولنا : عِدَةٌ وزِنَةٌ ، وما أشبَهَ ذلك .

والآخَر : أنْ يكون لامُ الفعل منه ياءً كقولهم : دِيَةٌ وشِيَةٌ .

فأما ما[٣] لامُ الفعل منه صحيحٌ فإنه لا يُرَدُّ / ١٦٣ ب/ إليه الذاهب ، كقولِنا[٤] في النسبة إلى عِدَةٍ : عِدِيٌّ ، وإلى زِنَةٍ : زِنِيٌّ . ولم تَرُدَّ[٥] الذاهب لبُعْده مِن [ياء[٦]] النسبة ، ولأنه لو ظهر ما كان يتغيَّر بدخول ياء النسبة كما يتغيَّر لامُ الفعل وينكسر مِن أجْل الياء ، ولا يجوز أنْ تَزِيد[٧] حرفًا في موضع لام الفعل لم يكن في أصل الكلمة ؛ ألا ترى أنَّا لَوْ صغَّرْناهُ[٨] فاحتجنا إلى حرف آخَرَ لم نَرُدَّ إلاَّ الذاهب فقلنا : وُعَيْدَةٌ ووُزَيْنَةٌ ؟

ويُقَوِّي ذلك أنَّ العرب لم تَرُدَّ في شيءٍ فاءَ الفعل ـ ممَّا ذهبَتْ منه في الجمع بالتاء وفي التثنية ـ كما رَدَّتْ فيما ذهبتْ لامُه ، فقالوا في عِضَةٍ وسَنَةٍ : عِضَواتٌ وسَنَواتٌ ، وفي أخٍ وأبٍ : أخَوَانِ وأبَوَانِ ، فهذا يُقَوِّي أنَّ الفاءَ لا تُرَدُّ . ولا نعلم في ذلك خِلافًا .

فإنْ كان لامُ الفعل ياءً فإنَّ الضرورة تُوجِب رَدَّ الذاهب ، وذلك في النسبة إلى شِيَة ودِيَة وما أشبه ذلك ، تقول فيه على مذهب سيبويه : وَشَوِيٌّ ، ووَدَوِيٌّ ، وأصله : وِشْيَةٌ ووِدْيَةٌ ، فأُلقِيَت[٩] كسْرةُ الواو على ما بعدها وحُذِفتْ ؛ لأنَّ الفعل قد اعْتَلَّ فحُذِفتْ منه الواو في يَعِدُ ويَزِنُ ، فرَدُّوا العِلَّة في المصدر مِن جِهة كسرة الواو ، ولو كانت الواو

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٨٥ ، هارون ٣ : ٣٧٠ .
(٢) في س : «ذهبت» .
(٣) في ب ، ي : «ما كان لام . . .» ، وفي س بغير كان ، ولا داعي لها لرفع «صحيحٌ» في النسخ الثلاث .
(٤) في س : «كقولهم» .
(٥) في س : «يردّ» ، بالياء بغير ضبط .
(٦) زيادة من س .
(٧) في س : «يزيدَ» ، بالياء .
(٨) في ب ، ي : «صغرنا» ، بغير هاء الضمير .
(٩) في س : «وألقَيت» بالإسناد للمخاطب ونصب «كسرةَ» لكن يضعفه بناء «وحُذِفَت» بعد للمجهول .

مفتوحة لم تعْتَـلَّ ، ألا تـراهم قـالوا : الوَثْبـة والوَجْبـة والوَحْـدة ؟ فلمـا نسبنـا إلـى شِيَـةٍ ـ وقد تحرَّكت الشينُ فوَجب حذْف الهاء للنسبة ـ بقيَت الشين والياء وهما حرفان : الثاني[١] مِن حروف المدِّ واللِّين ، فوَجب زيادة حرف ، فكان أوْلىَ ذلك أنْ يُرَدَّ ما ذهب منه ؛ وهو الواو مكسورة[٢] ، فصار : وِشَيِيٌّ ، ففتحْنا الشين[٣] ؛ كما قلنا في عَمٍ وشَجٍ : عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ .

وقال أبو الحسن الأخفش[٤] : تَرُدُّ الكلمة إلى أصلها ؛ وهي فِعْلَة ، فيَكون : وِشْيَة ، ثم تَنْسُب إليه فيَصير : وِشْيِيٌّ ، كما لَو نسبنا إلى ظَبْيَةٍ وحِمْيَةٍ قلنا : ظَبْيِيٌّ ، / ١٦٤ أ/ وحِمْيِيٌّ . وقَوْلُ سيبويه أوْلىَ ؛ لأنَّ الشين متحرِّكة ، ولم نحتجْ إلى تغيير البناء كما لم نحتجْ في «عِدَة» ، وإنما احتجنا إلى حرف آخَر ، فرددنا الحرف ، لأنَّ الضرورة لم تُوجِبْ أكثر مِن ردِّ الحرف الذاهب ، وترَكْنا الباقيَ على حاله . ويُقَوِّي أنَّ أصلَه فِعْلَة قولُهم : «وِجْهَة» و «جِهَة» في معنًى واحد .

وكان أبو العبَّاس[٥] يذهب إلى مِثل قول الأخفش ، وأنَّ الشيءَ إذا رُدَّ ما ذهب منه وجَب أنْ يُنسَب إليه على بنائه .

وحُكِيَ عن الأخفش «غَدْوِيٌّ» ـ بتسكين الدال ـ ؛ لأنَّ الأصل عنده : «غَدْوٌ»[٦] .

وقد اختلفوا في «دَم» ؛ فمذهب سيبويه أنه فَعْلٌ بتسكين العين ، وكذلك مذهب الأخفش .

وكان أبو العبَّاس يذهب إلى أنه فَعَلٌ ، ويستدلُّ على ذلك بقولهم : دَمِيَ يَدْمَى دَمًا ، كما تقول : فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقًا ، وحَذِرَ يحذَرُ حَذَرًا ، وفاعِلُه[٧] : دَمٍ ،كما يُقال : فَرِقٌ وحَذِرٌ .

---

(١) هنا في س : «منهما» .

(٢) في س : «المكسورة» .

(٣) في حاشيتي طبعتي الكتاب بولاق ٢ : ٨٥ ، هارون ٣ : ٣٧٠ موجز لهذه المسألة بغير خلاف بينهما ، ولكن مع نقص ألفاظ قليلة وتبديل كلمات . وأقول : كأنَّ في العبارة سقطًا في التفسير أقدِّره بما يلي : «فانقلبت الياء المتطرِّفة ألفًا ثم قُلِبت الألف واوًا» . .

(٤) الأوْسَط : أبو الحَسَن سعيد بن مَسْعَدَة تلميذ سيبويه ، كان مُعتزِليًا . توفي ٢١٥ هـ .(البغية ١ : ٥٩٠) .

(٥) يعني المبرّد .

(٦) في ب ، ي : «عدوي . . . عدو» ، بالعين المهملة ، والصواب ما اخترت من س .

(٧) المراد هنا : الوصف منه .

والذي احتجَّ به أبو العبَّاس لا يَلْزَم ؛ لأنَّ الكلام في الدم المسفوح لا في مصدره ، وقد يكون الشيءُ على وَزْن فإذا صُرِّف منه الفِعْلُ[١] كان مصدرُ ذلك الفعل على غير لفظه ؛ مِن ذلك قولُهم : جَنِبَ الرجُل يجْنَب جَنَبًا إذا اشتكى جَنْبَه ، فالفعل مأخوذٌ من الجَنْب ، ومصدرُه فَعَلٌ والجَنْبُ : فَعْلٌ ، وكذلك بَطِنَ يَبْطَنُ بَطَنًا إذا كان كثير الأكْل ، والفعلُ مُصَرَّفٌ مِن البَطْن [وهو ساكن العين[٢]] ومصدرُه مُتحرِّكُ العَيْن[٣] .

---

(١) في س : «فِعْلٌ» ، بالتنكير ، وأراها أليَق .

(٢) الزيادة من س .

(٣) الكلمات الثلاث ليسن في س .

هذا باب الإضافة إلى كل اسم وَلِي آخرُه ياءين[١] مُدَّغَمةً إحداهما في الأخرى

قال سيبويه[٢] : «وذلك نحو أُسَيِّد وحُمَيِّر ولُبَيِّد «وسَيِّد ومَيِّت وهيِّن وماجرَى مجرَى ذلك» .

فالباب في هذا إذا نسبْتَ إليه أنْ تحذف الياءَ المتحرِّكة من / ١٦٤ ب/ الياءَيْن ، ثم تنسُب إليه فتقول : أُسَيْدِيٌّ وحُمَيْرِيٌّ ولُبَيْدِيٌّ ، وكذلك تنسُب العرب إلى هذه الأسماء .

وتقول في النسبة إلى مَيِّتٍ وماأشبَهَه : مَيْتيٌّ وسَيْدِيٌّ وهَيْنيٌّ ، وإنما كان حذْفُ الياء المتحرِّكة أَوْلَى مِنْ حَذْف الياء الساكنة ؛ لأنَّ الذي أوْجَب الحَذْفَ[٣] تَوَالِي الكسَرات واجتماع الياءَ ات ، فإذا حذفْنا المتحرِّكة فقد نقصَتْ كَسْرةٌ وياءٌ . وقد رأيناهم خفَّفوا على هذا المِنْهاج في غير النسبة فقالوا : سَيْدٌ ومَيْتٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ ، وطَيْءٌ في طَيِّءٍ ، وطَيْبٌ في طَيِّبٍ . ولَو حذفوا الساكنَ لَبقِيَتْ كسرةُ الياء ، وكان ذلك يَثْقُل لِتَوَالِي الكسرات ، مع قِلَّة مثل ذلك في كلامهم مِنْ قَبْل[٤] النسبة ، بَلْ لا يكاد[٥] يُوجد ذلك .

وقالت العرب في طَيِّءٍ : طَائِيٌّ ، وكان حَقُّه : طَيْئِيٌّ ؛ تقديرها : طَيْعِيٌّ ، ولكنَّهم جعلوا الألِف مكانَ الياء ،كما قالوا في يَيْجَلُ : يَاجَلُ ، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ فيه أنَّه شاذ كزَبَانِيٍّ في : زَبِينةٍ .

قال[٦] : **«وإذا أضَفْنا[٧] إلى مُهَيِّم قلنا : مُهَيِّمِيٌّ»** فلا نحذفُ شيئًا ؛ لأنَّا إنْ حذفْنا الياء التي قبل الميم صار[٨] : مُهَيِّمٌ ، والنِّسبةُ إلى مُهَيِّمٍ تُوجِب حذْفَ [إحدى الياءَيْن[٩]] ،

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٨٥ ، هارون ٣ : ٣٧٠ . وفي س : «وَلِيَ آخِرَهُ ياءَانِ مُدْغمةٌ . . . ، وهذا لا يقع» .
(٢) «قال سيبويه» ليستا في س .
(٣) في س : «لأن الذي أوجب توالى الكسرات اجتماعُ الياءات» ، والعبارة مختلة .
(٤) ضُبطت في س : «مِنْ قِبَل» ، ولا تصلح .
(٥) «يكاد» ليست في س .
(٦) يعني سيبويه» . الكتاب بولاق ٢ : ٨٥ ، هارون ٣ : ٣٧٠ .
والتعليقان في حاشيتي الطبعتين اختصار لكلام الشارح هنا ولما يلي .
(٧) في س : «أضفت . . . فلا تحذفُ . . .» بالإسناد إلى المخاطب ، والفعلان التاليان للمتكلمين .
(٨) في س : «بَقيت» .
(٩) في ب ، ي : «الياء» ، وما أثبتُّه من س .

فيُقال : مُهَيْمِيٌّ ، كما قلنا في حُمَيِّرٍ : حُمَيْرِيٌّ ، فيصير ذلك إخلالاً به ، كما أنهم إذا حَقَّروا «عَيْضَمُوز» لم يحذفوا الواوَ ؛ لأنهم إنْ حذفوا الواو احتاجوا إلى حذْف الياء ، وإذا حذفوا الياء لم يحتاجوا إلى حذْف الواو ، فاختاروا ما لا يُوجِب حذْفَ شيئين[1] إبْقاءً على توفير حروف الكلمة ، وأنْ لا يُحذَف منها إلاَّ عند الضرورة .

وستقِف في باب التصغير على ذلك إنْ شاء الله تعالى .

ويُقال : هَيَّمَ الرجُلَ الحُبُّ[2] يُهَيِّمُه ، والْحُبُّ مُهَيِّمٌ ، فإذا نسبْنا إليه وجب التخفيفُ فنقول : مُهَيْمِيٌّ . وتقول : هَوَّمَ الرجُلُ إذا نام ، فهو مُهَوِّمٌ ، فإذا صغَّرْناه وجب أنْ نحذِف أحد[3] الواوَيْن ، / ١٦٥ أ / ثم [تُدخِل ياءَ التصغير[4]] فيصير : مُهَيْوِمٌ ، وتقلِب الواوَ ياءً لاجتماعهما[5] فيصير : مُهَيِّمٌ ، وتُعوِّض المحذوف للتصغير ، فيصير : مُهَيِّيمٌ كما تقول : سُفَيْرِيجٌ ، وهُو مَعنيَ مُهَيِّيمٍ الذي [ذكَرناه[6]].

---

(١) في ب ، ي : «شيء» ، والصواب المناسب للسياق أثبتُّه من س .

(٢) الضبط في ب برفع «الرجُل» ونصب «الحبّ» ، وليس صوابًا .

(٣) في س : «إحدى» .

(٤) في س : «ثم نصَغِّرُ» .

(٥) «لاجتماعهما» ليست في س .

(٦) في ب ، ي : «ذكر» .

هذا باب ما لحقته الزيادتان للجمع [والتثنية[١]]

قال سيبويه[٢] : «وذلك قولك : مُسْلمون ورجُلان ونحوهما» .

فإذا نسبْتَ إلى شيءٍ منْ ذلك حذفْتَ علامةَ الجمع والتثنية فقلتَ : مُسْلميٌّ ورَجُليٌّ ؛ وذلك لأنك لو بَقَّيْتَ العلامة فقلت : مُسْلمونيٌّ ورَجُلانيٌّ ، جاز أنْ تُثَنّيَ المنسوب وتجمعه فتقول : مُسْلمُونيّان ورجُلانيّان ، وذلك باطلٌ ، لأنَّ في رجُلانِ إعرابًا في التقدير بلفظ الألِف ، وكذلك في مُسْلمُونَ ، فإذا قدَّرْنا ذلك فيه مِن هذا اللفظ الظاهر ثم أدخلْنا عليه إعرابًا آخَرَ[٣] اجتمع فيه في التقدير إعرابان .

وما جرى مَجرى الْجمع مِن أسْماء الْمواضع فجُعِل فيه واوٌ في الرفع وياءٌ في الْجرّ والنصْب فهو بهذه المنزلة . ومَنْ قال من العرب : هذه قِنَّسْرُونَ ورأيتُ قِنَّسْرينَ وهذه يَبْرُونَ ورأيتُ يَبْرِينَ ، قال : يَبْريٌّ وقِنَّسْريٌّ ، ومَنْ قال : هذه يَبْرِينُ قال : يَبْرِينِيٌّ كما يقول : غِسْلينيٌّ وسُرَيْحنيٌّ ، ومِثله : نَصِيبُونَ ، وسَيْلَحُونَ إذا جعلتَه كالجمع ، ونَصِيبِينُ وسَيْلَحِينُ إذا جعلتَه كالواحد .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٨٦ ، هارون ٣ : ٣٧٢ ، وفي س وهارون : «الزائدتان» . «والتثنية» زيادة من الكتاب .

(٢) «قال سيبويه» ليستا في س .

(٣) «إعرابا آخر» ليستا في س .

هذا باب الإضافة إلى كل اسم لحِقتْه التاء للجمع[١]

قال سيبويه[٢] : «**وذلك مُسْلماتٌ وتَمَراتٌ ونحوُهما**[٢]» ، فإذا سمَّيْتَ بشيءٍ من هذا النحو ثم أضَفْتَ إليه قلتَ : مُسْلِميٌّ وتَمَرِيٌّ ، وتحذف الألِفَ والتاءَ كما حذَفْتَ الهاءَ»[٣] . ومثل ذلك قول العرب في أذْرِعات : أذْرِعِيٌّ[٤] وفي عانَاتٍ : عانِيٌّ ؛ جُعِل الألفُ والتاءُ كالهاء / ١٦٥ ب / في باب الحذْف[٥] ، وذلك أنَّا لَو أثبتْناها فقلنا : عاناتِيٌّ جاز أنْ تنسُب إليها مؤنثًا ، فيلزَمنا[٦] : عاناتِيَّةٌ ، فنجمع بين الألِف والتاء وبين الهاء ، ولو جاز ذلك لجاز أنْ تقول : تمرَتاتٌ ومُسْلمتاتٌ ، وذلك باطلٌ لا يُقال ؛ لأنهما كالشيء الواحد ، والألِفُ والتاءُ إنما تختَصُّ بالتأنيث فلا يُجمع بين العلامتَين .

وفي آخر هذا الباب قال : «**والإضافةُ إلى مُحَيِّي : مُحَيِّيٌّ ، وإنْ شئتَ قلتَ : مُحَوِيٌّ . وقال أبو عَمْرٍو**[٧] **هذا أجْوَدُ ، كما قلتَ : أُمَوِيٌّ . وأُمَيِّيٌّ نظير الأوَّل**»[٨] .

قال أبو سعيد : وهذا حَقُّه أنْ يكون في الباب الذي فيه «مُهَيِّم» ؛ لأنه أتى بـ مُحَيِّي ؛ لأنَّ قبل آخره ياءً مُشدَّدة مكسورة كأُسَيِّد وحُمَيِّر ، فهو مِن ذلك الباب .

وكان أبو العباس المُبَرِّد[٩] يقول في هذا : إنَّ مُحَيِّيّ أجْوَد من مُحَوِيٍّ[١٠] ؛ لأنَّا نحذف الياءَ الأخيرة لاجتماع الساكنَين ووقوعها خامسةً ؛ كنحو ما يُحذَف مِن مُرامًى وما أشبَهَه ؛ فيبقَى مُحَيٌّ ، فالذي يقولُ : مُحَوِيٌّ يحذفُ إحدى ياءَيْ مُحَيّ [بعد حذف الياء

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٨٦ ، هارون ٣ : ٣٧٣ .

(٢) «قال سيبويه» ، «ونحوهما» ليستا في س .

(٣) في الكتاب : «فإذا سمَّيْتَ شيئًا بهذا النحو» و «وتحذف كما حذَفْتَ الهاءَ» .

(٤) في ب ضُبِطت الراءُ في الموضعَين بالضم ، خطأ .

(٥) في س : «الجمع» ، سهو .

(٦) في س : «فتلزمها» ، تحريف .

(٧) ابن العَلاء ، عالم بَصْرِيّ أحد القرَّاء السبعة ، توفي ١٥٤ هـ . البغية ٢ : ٢٣١ وفي س : أبو عُمَرَ ، خطأ .

(٨) ما قاله أبو عمرو وما بعده ليس في الكتاب . وفي تعليقات هارون ما يلي :

«بعده في أ : وقال أبو عُمر الجرمي هذا أحد الوجهين . وفي ب : وقال أبو عمر : هذا أجود الوجهين» .

وأقول : «لعل النُّسَّاخ خلَطوا بين «أبو عَمْرو» و «أبو عُمَر» خصوصًا إذا تلاه واو . وأحسَب أنَّ أوَّلهما هو المُراد ؛ فإنَّ الشارح يذكر الآخَر بنسبته : الجَرْميّ مع كُنْيته أو بدونها .

وسيبويه لا يروي عن الجرمي ، وتعليق السيرافي يأتي بعد» .

(٩) «المبرّد» ليس في س .

(١٠) ضُبطت في س : «مَحْوِيّ» ، خطأ .

التي هي لام الفعل[١]] فيختَلّ ، فكما أوجَب سيبويه في : مُهَيِّيم ألاَّ نحذِف الأخيرة لِئَلاَّ يَلزم حذْفٌ آخَر ، فكذلك لا نختار ما يَلزم فيه حذْفانِ ، وهو مُحَوِيٌّ[٢] .

(١) الزيادة من س .

(٢) في تعليقات هارون ضُبِطت الكلمة الأخيرة : «مَحْوِيّ» ، خطأ .

هذا باب الإضافة إلى الاسْمَين اللذَين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخَر فجُعلا اسْمًا واحدًا

نحو : مَعْدِيكَرِبَ وخمسةَ عشرَ وبَعْلَبَكَّ وما أشبَهَ ذلك[١]

قال سيبويه[٢] : «**كان الخليل يقول : تَنسُب إلى الأوَّل منهما**» ؛ لأنه يجعل الثانيَ كالهاء ، فكان يقول في حَضْرَمَوْتَ : حَضْرِيٌّ ، وفي خمسةَ عشرَ : خمْسِيٌّ ، وفي مَعْدِيكَرِبَ : مَعْدِيٌّ .

ولم يكن اجتماعُ الاسمَينِ مُوجِبًا أنهما قد صُيِّرا اسْمًا واحدًا في التحقير كما صُيِّرَ عَنْتَرِيسٌ وعَيْضَمُوزٌ وما أشبَهَ ذلك مع / ١٦٦ أ/ الزيادة اسْمًا واحدًا فيه زيادةٌ ، كما لم يكن المُضافُ إليه زيادةً في المُضاف كما يُزادُ في الاسم بعضُ الحروف . ألا ترى أنه قد قِيل : «أيادِي سَبَا»[٣] ، وليس في الأسماء اسمٌ على ثمانية أحرف ؟ وقالوا : شَغَرَبَغَرَ ، وليس في الأسماء اسمٌ تَوَالَتْ فيه ستُّ حركاتٍ . وكذلك المُضاف نحو : صاحبِ جَعْفَرٍ ، وقَدَم عَمْرٍو .

ورُبما ركَّبوا مِن حروف الاسمَين اسمًا ينسُبون إليه ؛ قالوا : حَضْرَمِيٌّ ؛ كما ركَّبوا في المُضاف فقالوا في عبد الدار وعبد القَيْس : عَبْدَرِيٌّ وعَبْقَسِيٌّ ، ومَرْقَسِيٌّ في امْرِئ القَيْس .

وقد جاء[٤] النسبةُ إليهما جميعًا مُنفَرِدَيْنِ ، قال الشاعر :

تَزَوَّجْتُها رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً ... بِفَضْلِ الذي أعطى الأميرُ مِن الرِّزْقِ[٥]

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٨٧ ، هارون ٣ : ٣٧٤ - ٣٧٥ . وكلام الخليل هنا ليس نص ما في الكتاب .

(٢) «قال سيبويه» ليستا في س .

(٣) يقال : «ذهبوا أو تفرَّقوا أيدي سَبَا أو أيادي سَبَا» ، أي : «تفرَّقوا تفرُّقًا لا اجتماع معه» . مجمع الأمثال للميداني : ما أوَّله ذال .

(٤) في ب ، ي : «جاز» ، تحريف .

(٥) لا يُعرف قائله ، وقد ورد في المقرب لابن عصفور : ٨٣ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي : ١١٥ ، درة الغواص للحريري ٢٠٩ تحقيق محمد أبو الفضل ، دار نهضة مصر ١٩٧٥ م .

نَسَبَها إلى رامَ هُرْمُزَ . وكان الجَرْميُّ يُجيز النسبةَ إلى أيِّهما شئْتَ فتقول في بَعْلَبَكَّ : بَعْلِيٌّ وإنْ شِئْتَ : بَكِّيٌّ ، وفي حَضْرَمَوْتَ إنْ شِئْتَ : حَضْرِيٌّ ، وإنْ شِئْتَ : مَوْتِيٌّ .

قال [سيبويه[١]] «**وسألتُه ـ يعني الخليلَ ـ عن الإضافة إلى رجُل اسمه اثْنا عشرَ فقال : ثَنَوِيٌّ في قَوْل مَنْ قال : بَنَوِيٌّ ، وإنْ شِئْتَ قلتَ : اثْنِيٌّ[٢] في اثنين ، كما قلتَ : ابْنِيٌّ[٢]** ، [**وتحذف عشرَ ، كما تحذف نونَ عِشْرِينَ[٣]**] ؛ **فيُشَبَّهُ عشرَ بالنون كما شُبِّهَتْ عشرَ في خمسةَ عشرَ بالْهاء**» .

[قال أبو سعيد[٤]]: يُريد أنَّ قولنا : «اثنا عشرَ» قد وقعتْ «عشرَ» موقعَ النون من اثنَينِ واثنانِ ؛ إذا نسبْتَ إليها وجَب حذْفُ الألِف والنون ، كما تُحذَفُ في النسَب إلى رجُلانِ ، فلذلك قلتَ : اثْنِيٌّ وثَنَوِيٌّ . وقد ذكرْنا فيما تَقَدَّمَ النسبة إلى الاثنين .

«**وأما اثنا عشرَ التي للعدد فلا تُضاف ولا يُضاف إليها**[٥]» ؛ فأما إضافتُها فلأنك لَو أضفْتَها وجَب أنْ تحذف عشرَ لأنَّ محَلَّ عشرَ محَلُّ نون الاثنين ، وإذا أضَفْنا الاثنين إلى شيء حذَفْنا النون كقولك[٦] : غُلاماك وثَوْباك ، فلَو أضَفْنا وجَب أنْ تقول : اثْناك كما تقول : ثَوْباك ، فلَو فعلْنا ذلك لم يُعرَفْ أنَّك أضفْتَ إلى اثْنَين أو إلى اثْنيْ عشرَ .

وأما الإضافةُ إليها ـ وهو يعني النسبة ـ فلأنَّك لَو نسَبْتَ إليها لَوَجَبَ أنْ تقول : اثْنيٌّ أو ثَنَوِيٌّ ، وكان لا يُعرَفُ هل نسَبْتَ إلى اثْنَين أو إلى اثْنيْ عشرَ .

فإنْ قال قائل : فقد أجَزْتُم النسبة إلى رجُل اسمه[٧] اثناعشرَ فقلتم : ثنَوِيٌّ أو اثنيٌّ ، ويجوز أنْ يلتبِس بالنسبة[٧] إلى رجُل اسمه اثنان ! فالفَرْقُ بينهما أنَّ الأسماءَ الأعلامَ

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٨٧ ، هارون ٣ : ٣٧٤ ـ ٣٧٥ ، و «سيبويه» ليس في ب ، ي .

(٢-٢) ليس في س .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من س ، وهي في الكتاب بولاق ٢ : ٨٧ ، هارون ٣ : ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .

(٤) زيادة من س .

(٥) هذا عند سيبويه ، الكتاب بولاق ٢ : ٨٧ ، هارون ٣ : ٣٧٤ ـ ٣٧٥ ، وفيه : «لِلْعَدِّ» بدل «لِلْعَدَدِ» .

(٦) الكلام في س : «ونون الاثنين إذا أضفناه إلى شيء حذفناه كقولنا . . .» .

(٧-٧) سقط من س ، انتقال نظر .

ليستْ تقع لمَعانٍ في الْمُسَمَّيْن فيكونَ التباسُها[١] يُوقع فصْلاً بين معنيين ، وإنَّما يُنسب إليه[٢] ، وقد يقع في المنسوب إليه لَبْسٌ لا يُحْفَل به لعلْم المُخاطَب بما يُنسَب إليه ؛ كقولنا في ربيعة : ربَعيٌّ ، وفي حنيفة : حَنفيٌّ ، وإنْ كُنَّا لا[٣] نُجيز في الأسماء حنفٌ وربَعٌ لِعلْم المُخاطَب بما تنسُب إليه ، ولأنَّ اللَّبْس يَبْعُد في ذلك ، واثناعشر واثنان كثيران في العدد ، فالنسبةُ إلى أحدهما بلفظ الآخر يُوقع اللَّبْس .

وقد أجاز أبو حاتم السِّجِسْتاني[٥] في مثل هذا النسبةَ إليهما مُنْفرِدَيْن ، لِئلاَّ يَقع لَبْسٌ فقال : ثَوْبٌ إحْديٌّ عَشْرِيٌّ ، وإحْدَويٌّ عَشْرِيٌّ ، إذا نسبْتَ إلى ثوبٍ طُوله إحْدَى عَشْرَةَ ذِراعًا[٦] ، وعلى لُغة مَنْ يقول : إحْدَى عَشِرَةَ يقول : إحْديٌّ عَشِريٌّ[٧] .

وقال في النسبة إلى اثنيْ عَشَرَ كذلك : اثْنيٌّ عَشَرِيٌّ أو ثَنَويٌّ عَشَرِيٌّ ، وكذلك القياس في سائر ذلك إنْ شاءَ الله .

---

(١) في ب ، ي : «التباسهما» ولا تناسب التركيب .

(٢) «وإنَّما يُنسَب إليه» ليس في س .

(٣) «لا» ليس في س ، والمعنى يقتضيها .

(٤) في س : نجيز أن يكون في الأسماء .

(٥) سهل بن محمد بن عثمان ، عالم بَصْرِيّ ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش الأوسط مرَّتين . توفي ٢٥٠ هـ . (البغية ١ : ٦٠٦) .

(٦) «ذراعًا» ليست في س .

(٧) زِيد هنا في س : «كما تقول في نَمِر : نَمَرِيٌّ» ؛ تنظير .

هذا باب الإضافة إلى المُضاف من الأسْماء[١]

[قال أبو سعيد[٢]] اعلم أنَّ القياس في هذا الباب أنْ يُضافَ إلى الاسم الأوَّل منهما ؛ لأنَّ الاسم الثانيَ بمنزلة تمام الأوَّل وواقعُ مَوْقعَ التنوين منه ، ولا تجوز النسبةُ إليهما جميعًا فتَلْحق علامةُ النسبةِ الاسمَ الثانيَ ، والأوَّلُ مُضافٌ إليه ؛ لأنه إذا فُعِل ذلك /١٦٧أ/ بقَّينا الإضافةَ على حالها وأعربْنا الاسمَ الأوَّلَ بما يستحقُّه من الإعراب وخفضْنا الثانيَ على كلِّ حال بإضافة الأوَّل إليه ، فكان يَلزَمُنا إذا نسَبْنا إلى رجُل يُقالُ له : غُلامُ زَيْد [أنْ نقول[٣]]: هذا غُلامُ زَيْدِيٍّ ، ورأيتُ غُلامَ زَيْدِيٍّ ، ومَرَرْتُ بغُلام زَيْدِيٍّ ، فيصيرُ كأنَّا نسَبْنا إلى زيْد وحْدَه ثم أضَفْنا الغُلامَ إليه كما تُضيف غُلامًا إلى بَصْرِيٍّ فتقول : هذا غُلامُ بَصْرِيٍّ ، ورأيْتُ غُلامَ بَصْرِيٍّ ، وليس ذلك القصْدَ في النسبة إلى المُضاف ؛ لأنَّ هذا نسْبةٌ إلى المُضاف إليه ، وإنما قَصَدْنا النسبةَ إلى المُضاف ، والمُضافُ إليه بَعضُه . وأيضًا فلَو نسَبْنا إلى الثاني وأدخلْنا الإعرابَ عليه لَوُجِدَ في الاسم إعرابانِ إذا قلنا : هذا غُلامُ زَيْديٌّ[٤] ؛ لأنَّ الغُلامَ في حال الإضافة عاملٌ فيما بَعْدَه ويعمَل فيه ما قبله ، فيستحيل أيضًا ذلك ؛ لأنَّ إضافتَه إلى ما بَعْدَه تُوجِبُ إعرابه بالعوامل التي تدخل عليه وتُوجِب خَفْضَ ما بَعْدَه بإضافته إليه ، فكان الذي يستحقُّ الخَفْضَ منهما بالإضافة يُعْرَب بالرفع والنصب . ولَو نسَبْنا إلى الأوَّل ثم أضَفْناه لَتَغيَّر المعنى ؛ لأنَّا لَو قلنا : غُلامِيُّ زَيْد (٥ونحن نُريد الإضافة إلى غُلام زيد٥) فقلنا : غُلامِيٌّ ، فقد نسَبْنا إلى الغُلام وأضَفْنا المنسوب إلى زَيْد ، والمنسوبُ إلى الغُلام غيرُ الغُلام ، فأضَفْنا غيرَ الغُلام إلى زَيْد ، وليس ذلك معنى الكلام .

فوَجَب إضافتُه إلى الأوَّل على كلِّ حال فيما أوْجَبَه القياس ، إلاَّ أنْ يَعْرِضَ لَبْسٌ يُوجِبُ الإضافةَ إلى الثاني لِطَلَب البَيَان .

فممَّا أُضِيفَ إلى الأوَّل قولهم في عبد القَيْس : عَبْدِيٌّ ، وفي امْرِئ القَيْس : مَرَئِيٌّ . ومما أضِيف إلى الثاني مِن أجْل اللَّبْس : ما كان يُعرَف مِن الأسماء بأبي فُلانٍ وابْن

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٨٧ ، هارون ٣ : ٣٧٥ .

(٢) الزيادة من س .

(٣) زيادة لتتَّسق العبارة .

(٤) أثبَتُّ الرفع ليصحَّ التمثيل ، وفي ب ، س الجرّ كالمذكور من قَبْل ، وهو سهو .

(٥-٥) ما بين المعكوفَين في س ، ي ، وهو مثبت في حاشية ب مُقابِل علامة الإحالة . والإضافة هنا : النسَب .

فُلان . فأما ابْن فُلان فقولُك في النسَب إلى ابْن كُراع : كُراعِيٌّ ، وإلى ابن الزُّبَير : زُبَيرِيٌّ ، وإلى أبي مُسْلِم : مُسْلِمِيٌّ . وقالوا في النسَب إلى أبي /١٦٧ ب/ بَكْرِ بْن كِلاب : بَكْرِيٌّ ، وقالوا في ابْنِ دَعْلَج : دَعْلَجِيٌّ . وإنما صار كذلك في ابْنِ فُلانٍ وأبي فُلانٍ ؛ لأنَّ الكُنَى كلَّها[١] مُتشابهةٌ في الاسم المُضاف ، ومختلِفةٌ في الاسم المُضاف إليه ، وباختلاف المُضاف إليه يَتَميَّزُ بَعْضٌ مِنْ بَعْضٍ ؛ كقولنا : أبو زَيْد ، وأبو جَعْفَر ، وأبو مُسْلِمٍ وما جرى مجراه . فلَو أضَفْنا إلى الأوَّل لَصارت النسبةُ فيه كلِّه : أبَوِيٌّ ، ولم يُعرَفْ بعضٌ مِن بعضٍ . وكذلك في الابْن ؛ ولَو نسبْنا إلى الأوَّل فقلنا : ابْنِيٌّ وقع اللَّبْسُ ، فعدَلوا إلى الثاني مِنْ أجْلِ ذلك .

وكان أبو العبَّاس المُبَرِّد[٢] يقول : «إنَّ ما كان مِن المُضاف يُعرَف أوَّلُ الاسمَين منه[٣] بالثاني وكان الثاني معروفًا فالقياس إضافتُه[٤] إلى الثاني ؛ نحو : ابن الزُّبَيرِ وابْن كُراع ، وما كان الثاني منه غيرَ معروف فالقياسُ الإضافةُ إلى[٥] الأوَّل مثل : عبد القيس وامرِئ القيس ؛ لأنَّ القيس ليس بشيءٍ معروف مُعَيَّنٍ يُضافُ عبدٌ وامرُؤٌ إليه» .

قال أبو سعيد : ويَلزَم المُبرِّدَ[٦] في الكُنَى أنْ يُضيف إلى الأوَّل لأنَّ الثانيَ غيرُ معروف مُعَيَّن ؛ كأبي مُسْلِم ، وأبي بَكْر ، وأبي جَعْفَرٍ ، وليست الأسْماءُ المُضافُ إليها أبو[٧] بأسماء معروفة مَقصودٍ إليها ، ولا كُنَى الناسِ موضوعةٌ على ذلك ؛ لأنَّ الإنسان قد يُكْنَى ولا وَلَدَ له ، ولَو أضافوا إلى الأوَّل لَوَقع اللَّبْسُ على ما ذكرتُ لك . فالأصل أنْ يُضاف إلى الأوَّل فيه كلِّه ، وما أُضِيفَ إلى الثاني منه فليس الواقعَ .

ورُبما ركَّبوا مِنْ حروف المُضاف والمُضاف إليه ما ينسُبون إليه كقولهم : عَبْشَمِيٌّ وعَبْدَرِيٌّ وهذا ليس بقياس[٨] .

---

(١) زيد هنا في س : «والأبناء» .

(٢) في س : «محمد بن يزيد» ، مكان المبرّد .

(٣) «أول الاسمين منه» ليس في س .

(٤) يُريد بالإضافة النسَب .

(٥) «إلى الثاني . . .الإضافة إلى» سقط من س ؛ انتقال نظر .

(٦) في س : «ويلزمه» ، بغير ذكر المبرّد .

(٧) «أبو» ليست في س .

(٨) زيد هنا في س : «كما أنَّ عُلْوِيَّ وزَبانِيَّ ليس بقياس» .

واحتجَّ سيبويه للإضافة إلى الثاني ـ بعد أنْ قَدَّمَ أنَّ القياسَ الإضافةُ إلى الأوَّل ـ فقال : «**وأمَّا ما يُحذَف منه الأوَّلُ فنحو : ابْن كُراع ، وابْن الزُّبَير ، تقول : زُبَيريٌّ ، وكُراعِيٌّ ؛ تَجعل ياءَ ي الإضافة في الاسم / ١٦٨ أ/ الذي صار به الأوَّلُ معرفةً فهو أبْينُ وأشهَر ؛ [إذ كان به صار معرفة**[١]**] ، ولا يخرُج الأوَّلُ مِنْ أنْ يكون المُضافون [أُضِيفوا**[٢]**] إليه**[٣]**» .

وأمَّا قولهم في النسَب إلى عبد مَناف : مَنافيٌّ فهو على مذهب : ابْن فُلانٍ وأبي فُلانٍ ؛ لَمَّا كثُر عَبْدٌ مُضافًا إلى ما بعدَه ـ كعبد القيس وعبد مناف وعبد الدار وغير ذلك ـ أضافوا إلى الثاني [لأنه أبْعَدُ مِن[٤]] اللَّبْس .

---

(١) الزيادة من الكتاب بولاق ٢ : ٨٧ ، هارون ٣ : ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .

(٢) «أُضِيفُوا» ليست في الكتاب .

(٣) في س : «له» .

(٤) في س : «مخافة» .

هذا باب الإضافة إلى الحكاية[١]

قال سيبويه[٢] : «وذلك قولُك في تَأَبَّطَ شَرًا : تَأَبَّطِيٌّ . [٣]وسمِعْنا مِن العرب مَنْ يقول : كُونِيٌّ أضاف[٤] إلى كُنْتُ . وقال أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ[٢] : يقولُ قومٌ : كُنْتيٌّ في الإضافة إلى كُنْتُ» .

قال أبو سعيد : إنْ قال قائلٌ : لِمَ أضافوا إلى الجملة ، والجملةُ لا تَدخلها تثنِية ولاجمْع ولا إعراب ، ولا تُضاف إلى المتكلِّم ولا إلى غيره ، ولا تُصغَّر ولا تُجمع ، فكيف خُصَّت النسبةُ[٥] بذلك ؟

قِيلَ له : إنما خُصَّت النسبةُ[٥] بذلك لأنَّ المنسوب غيرُ المنسوب إليه ، ألا ترى أنَّ البَصْرِيَّ غير البَصْرَة ، والكُوفيَّ غيرُ الكُوفة ؟ والتثنيةُ والجمعُ والإضافةُ إلى الاسم المجرور والتصغيرُ ليس يُخرِج الاسمَ عن حاله ، فلَمَّا كان كذلك وكان المنسوبُ قد يُنسَب إلى بعض حروف المنسوب إليه نسبوا إلى بعض حروف الجملة .

وأمَّا قولُهم في كُنْتُ : كُونِيٌّ ، فلأنه حذَف التاءَ الفاعلة[٦] ونَسب إلى «كُنْ» ، وكانت الواوُ قد سقَطتْ لاجتِماع الساكِنَين النون والواو ، فلَمَّا احتاج إلى كسْر النون لِدخول ياءِ النِّسْبة رَدَّ الواوَ .

والذي قال : «كُنْتيٌّ» شبَّهَه بِاسْمٍ واحِدٍ لَمَّا اختلط الفاعلُ بالفعل .

ورُبما قالوا : كُنْتُنيٌّ ؛ كأنه زاد النون لِيَسْلَمَ لفظُ كُنْتُ .

أنشدَني الرَّحابِيُّ[٧] عن ثَعْلَب[٨] :

وما أنا كُنْتيٌّ وما أنا عاجِنٌ وشَرُّ الرِّجالِ الكُنْتُنيُّ وعاجِنُ[٩]

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٨٨ ، هارون ٣ : ٣٧٧ .
(٢) «قال سيبويه» ، «الجرْميّ» ليستا في س .
(٣) هنا في س : «قال» ، ولا داعي لها .
(٤) في س : «أضافوا» .
(٥) في ب ، ي : «التثنية» ،تصحيف ، والتصويب من س ، وتعليقات حاشيتي طبعتي الكتاب .
(٦) في س : «التي هي الفاعل» .
(٧) في س : «الرّجاني» ، ولعل الكلمتين محرفتان عن «الرُّمّانيّ»!
(٨) أبو العباس ، أحمد بن يحيى ، من علماء الكوفة ، ولِد ٢٠٠ هـ .وتوفي ٢٩١ هـ . .
(٩) في س : «وَعَاجِزُ» تحريف . والبيت يُنسب للأعشى وليس في ديوانه . المقرب لابن عصفور : ٨٦ ، وشرح ابن يعيش : ١ : ١٤١ .

/ ١٦٨ ب / هذا باب الإضافة إلى الجمع[(١)]

قال سيبويه[(٢)] : واعلم أنك إذا أضَفْتَ إلى جمع أبدًا فإنك تُوقع الإضافة على واحِدِه الذي كُسِّرَ عليه ؛ لِيُفرَق بين ما كان اسمًا لشيءٍ واحد وبينه إذا لم يُرِدْ به إلاّ الجمع[(٣)] ، وذلك قولُك في رجُلٍ من القبائل : قَبَليٌّ وللمَرْأة : قَبَلِيَّةٌ ؛ لأنك رَدَدْتَها إلى واحد القبائل ، وهو قَبِيلَة ، وكذلك إذا نسَبْتَ إلى الفَرائض تقول : فَرَضِيٌّ ؛ تَرُدُّها إلى فَرِيضَة ، وإلى المَساجِد : مَسْجِدِيٌّ ، وإلى الجُمَع : جُمْعِيٌّ .

وقالوا في أَبْنَاءِ فارسَ : بَنَوِيٌّ ، وفي الرِّباب : رُبِّيٌّ ؛ لأنَّ الرِّبابَ[(٤)] اسمٌ لقبائلَ ، وكلُّ قبيلةٍ منهم رُبَّةٌ . ورُبما أُضِيفَ إلى الرِّباب ؛ تُجعل هذه القبائلُ باجتماعهم كشيءٍ واحدٍ .

وقالوا في الإضافة إلى عُرَفاءَ : عَرِيفِيٌّ[(٥)] ؛ لأنَّ الواحدَ عَرِيفٌ .

وإنما اختاروا النسَبَ إلى الواحد لأنَّ المنسوبَ [إليه[(٦)]] مُلابِسٌ لكُلِّ واحدٍ من الجماعة ، ولَفْظُ الواحد أخَفُّ فنسبوه إلى الواحد .

وزعم الخليلُ أنَّ نحوَ ذلك قولُهم في المَسامِعة : مِسْمَعِيٌّ[(٧)] والمَهالبة : مُهَلَّبيٌّ ؛ لأنَّ المَسامِعة والمَهالِبة جمع فيُرَدُّ إلى الواحد ، والواحدُ مِسْمَعِيٌّ ومُهَلَّبيٌّ ، فإذا نسَبْتَ إلى الواحد حذفْتَ ياءَ النسبة ثم أحْدثْتَ ياءً للنسبة ، وإنْ شِئْتَ قلتَ : واحدُ المَهالِبة والمَسامِعة مُهَلَّبٌ ومِسْمَعٌ ، فأَضَفْتَ إليه .

وقال أبو عُبَيْدَةَ[(٨)] : قد قالوا في الإضافة إلى العَبَلات ؛ وهم حَيٌّ مِنْ قُرَيْش : عَبْلِيٌّ .

قال أبو سعيد : العَبَلاتُ مِنْ بَني عَبْدِ شَمْسٍ وهُم أُمَيَّة الأصْغَر وعَبْدُ أُمَيَّةَ ونَوْفَلٌ ، وأُمُّهم عَبَلَةُ[(٩)] بِنْتُ عُبَيْدٍ مِنْ بَني تَميمٍ من البَراجِم ، فنُسِبَ إلى الواحد وهو أُمُّهم عبْلةُ[(٩)] . وإنَّما قِيلَ لهم : عَبَلاتٌ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم سُمِّيَ بِاسْمِ أُمِّه ثم جُمِعوا .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٨٨ ، هارون ٣ : ٣٧٨ .

(٢) «قال سيبويه» ليستا في س .

(٣) في س : «اسمًا لشَيءٍ وَبَيْنَهُ إذا لم يرد به الجمع» ، والكلام غير متّجه بسبب سقوط «واحد» و «إلا» .

(٤) زيد هنا في س : «جماعة ، وواحده رُبَّةٌ ، والرُّبَّةُ الفِرْقَةُ مِن الناس ، وإنما الرِّبابُ» ؛ شرح وتفسير .

(٥) في س : «وإنْ أضَفْتَ إلى عُرَفاءَ قلتَ : عَرِيفيٌّ» .

(٦) من س .

(٧) أوله مفتوح في س ، ومكسور في ب ومع الكسرة ما يُشْبِهُ الفتحةَ ، وفي بولاق مكسور ، وبغير ضبط عند هارون .

(٨) مَعْمَر بن المـثَنَّى ، بَصريٌّ عالم بأيَّام العرب وأنسابها ، له مجاز القرآن والنقائض ، توفي ٢٠٩ هـ .
(البغية : ٢ : ٢٩٤) .

(٩) في ب بفتح الباء في الموضعَين ، وفي س بالسكون ، وهو الصواب .

فإذا كان الْجمعُ الذي يُنسَبُ إليه لا واحدَ له مِنْ لَفْظِه مُستعمَلٌ نُسب إلى/١٦٩أ/ الجمع ، تقول في النسبة إلى نَفَر : نَفَرِيٌّ ، وإلى رَهْط : رَهْطِيٌّ ؛ لأنه اسْمٌ للجمع ولا واحد له مِنْ لَفْظه .

ولَو قال قائلٌ : أَنسُبُ[١] إلى رجُل[٢] ؛ لأنَّ واحد الرَّهْط والنَّفَر : رجُل !

قِيل له : لَو جاز أنْ تقول : رجُلِيٌّ ـ لأنه واحدُ النَّفَر وإنْ لم يكنْ مِنْ لَفْظه ـ لجاز أنْ تقول في النسبة إلى الجمع : واحدِيٌّ ، وليس يقول ذلك أحد !

وتقول في الإضافة إلى أُناس : أُناسِيٌّ . ومنهم مَنْ يقول : إنسانِيٌّ . أمَّا مَنْ يقول : إنسانِيٌّ فإنه يجعل أُناسًا جمعَ إنسان ، كما قالوا في تَوْأَم : تُؤَام ، وفي ظِئْر : ظُؤَار ، وفي فَرير : فُرَار[٣] ، وقد ذكرتُ هذا في موضعه مِن الجمع . وأمَّا مَنْ قال : أُناسِيٌّ ، فإنه يجعله اسْمًا للجمع ، ولم يجعله مُكسَّرًا لإنسان[٤] ، فصار بمنزلة نَفَر ، وهذا هو الأَجْوَدُ عندهم .

وقال أبو زَيْد[٥] : النسَبُ إلى محاسِن : محاسِنِيٌّ . وعلى قِياس قَوْله النسبةُ إلى مَشابِه : مَشابِهِيٌّ ، وإلى مَلامح : مَلامحِيٌّ ، وإلى مَذاكير : مَذاكِيرِيٌّ ، وكذلك كلُّ جمْع لم يُستعمَل واحدُه على اللَّفْظ الذي يقتضيه الْجمْعُ ؛ لأنَّ هذه الْجموع في أوَّلها ميماتٌ ، [وليس في واحدها المستعمَلِ ميمٌ[٦]] ولا يُقال : مَحْسَنٌ ولا مَشْبَهٌ ولا مَلْمَحَةٌ ولا مِذْكارٌ . وتقول في الإضافة إلى نِسَاء : نِسْوِيٌّ[٧] ؛ لأنَّ نِسَاءً جمْعٌ مُكسَّرٌ لنِسْوَة ، ونِسْوَة جمع غير مُكسَّر لامْرَأة وإنما هي اسْمٌ للجمع . وكذلك لَو أضَفْتَ إلى أَنْفار لَقُلْتَ : نَفَرِيٌّ ؛ لأنَّ أَنْفارًا جمعٌ لِنَفَرٍ مُكسَّرٌ ، كما قلتَ في الأَنْباط : نَبَطِيٌّ .

وإنْ أَضَفْتَ إلى عَبَاديد قلتَ : عَبَادِيدِيٌّ ؛ لأنه ليس له واحدٌ يُلفَظ به ، وواحدُه في القِياس يكون على فُعْلُول أو فِعْليل أو فِعْلال أو نحوِ ذلك ، فإذا لم يكن له واحدٌ يُلفَظ به لم تُجاوِزْ لَفْظَه حتى تعلم ذلك الواحد بعينه فتَنسُب إليه .

---

(١) في ب : «انسُبْ» بصيغة الأمر ، وليست مناسبة .

(٢) في س : «الرجل» ، خطأ كتابي .

(٣) الفَرير من الشاء ما فُطِمَ وقَوِيَ على الأكْل وسمِنَ ، وكُتِبتْ «تُؤَام» في ب ، ي : «تُوأام» ، وصيغة الكلمات الثلاث : فُعَال بوزن غُرَاب .

(٥) سعيد بن أوس الأنصارى ، غلبت عليه اللغة والنوادر ، توفى نحو ٢١٥هـ عن ٩٣ سنة . (البغية ٢/٢٨٢) .

(٤) في النسخ : «له إنسان» .

(٦) الزيادة من س .

(٧) ضُبِطَتْ في ب بفتح الأوَّل والثاني ، وليس الصواب ، وهي في س وفي الكتاب بكَسْرٍ فسكون .

قال سيبويه : وتكون النسبةُ إليه على لفظه «**أَقْوَى مِنْ أنْ أُحْدِثَ شيئًا لم تَكَلَّمْ به العربُ .**» . / ١٦٩ ب /

قال[١] : «**وتقول في الأَعراب : أَعرابِيٌّ ؛ لأنه ليس له واحدٌ على هذا المعنى . ألا ترى أنك تقولُ : العرب ولا يكونُ على ذلك المعنى ؟ فهذا يُقَوِّيه .**» ؛ يعني أنَّ العربَ : مَنْ كان مِنْ هذا القَبيل مِنْ سُكَّان الحاضرة والبادية ، والأَعرابَ إنما هم الذين يسكنون البَدْوَ مِنْ قبائل العرب ، فلم يكنْ معنى الأَعرابِ معنى العرب فيكونَ جمعًا للعرب ، فلذلك نُسِب إلى الجمع .

وإذا جاءَ لَفْظُ الجمع المكسَّرِ اسْمًا لِوَاحدٍ نسَبْنا إلى لَفْظه ولم نُغَيِّرْ ، قالوا في أَنْمَارٍ : أَنْمَارِيٌّ ؛ لأنه اسْمُ رَجُل . وقالوا في كِلابٍ : كِلابِيٌّ لأنه رجُلٌ بعينه .

قال : «**ولَو سمَّيْتَ رجُلاً ضَرَبَاتٍ لَقلتَ : ضَرَبِيٌّ ؛ لا تُغَيِّرُ المتحرِّكَ ؛ لأنك لا تُريدُ أنْ تُوقع الإضافة على الواحد .**» .

[قال أبو سعيد[٢]] : يُريدُ أنَّ الرجُلَ الذي اسمُه ضَرَبَاتٌ لا يُرَدُّ إلى الواحد ؛ لأنه جمعٌ سُمِّيَ به واحدٌ ، فلا يُرَاعَى واحدُ ذلك الجمع ، بَلْ يُضافُ إلى لَفْظه ، وإذا أضَفْنا إلى لَفْظه حذَفْنا الألِفَ والتاءَ ، والرَّاءُ مفتوحةٌ ، فنسَبْنا إليه . وأمَّا قولُنا في العَبَلات : عَبْلِيٌّ فهم جماعةٌ واحدُهم عَبْلة على ما ذكرْتُه .

ومِثْلُ ذلك قولُهم : مَدَائِنيٌّ ، لأنه اسْمُ بَلَدٍ بعينه [وقالوا في الضِّباب : ضِبابيٌّ ؛ لأنه قبيلةٌ هذا الاسمُ لَها[٢]] وفي مَعَافِر : مَعَافِرِيٌّ ، وهو ـ فيما يزعمون ـ : مَعَافِرُ بْنُ مُرٍّ ، أخو تميم بْنِ مُرٍّ . وقالوا في الأنصار : أَنْصَارِيٌّ ؛ لأنَّ هذا اللفظ وقع لجماعتهم ولا يُستعمَل منه واحدٌ يكون هذا تكسيره . وقالوا في قبائلَ مِنْ بَني سَعْدِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تميم : أَبْناء ، والنسْبةُ إليهم : أَبْناوِيٌّ ؛ كَأَنَّهم جعلوه اسْمَ الحَيِّ ، والحَيُّ كالبَلَد ، وهو واحدٌ يَقَعُ على الجميع .

---

(١) ليس في س .

(٢) الزيادة من س

والأَبْناءُ مِنْ بَني سَعْد على ما أَخْبرَنا أبو محمَّد السُكَّرِيُّ عن عليِّ بْنِ عبدِ العزيز عن أبي عُبَيْدٍ[1] أنَّ الأَبْناءَ هم وَلَدُ سَعْد إلاَّ كَعْبًا وعَمْرًا . وقال عليُّ بْنُ عبدِ العزيز عن أبي إسْحاقَ العبَّاسِ ـ وكان أميرَ مَكَّةَ عالمًا بأَنْساب العرب ـ : إنَّ الأَبْناءَ هم خمسةٌ مِنْ بَني سَعْد : عبدُ شمْس ، ومالكٌ ، وعَوْفٌ ، وعَوَافَةُ ، وجُشَمُ . / ١٧٠ أ / وسائرُ وَلَدِ سَعْدٍ لايُقالُ لهم الأَبْناء . ووَلَدُ سَعْدٍ نحو العَشَرة .

(١) أبو عُبَيْد : القاسم بن سلاَّم صاحب الغريب المصنَّف ، توفي ٢٢٣ هـ . (البغية : ٢ : ٢٥٣) .

هذا باب ما يصير إذا كان عَلَمًا في الإضافة على غير طريقته وإنْ كان في الإضافة قبل أنْ يكون عَلَمًا على غير طريقةِ ما هو على بنائه[١]

قال سيبويه[٢] : «فمِنْ ذلك قولُهم في الطويلِ الجُمَّة : جُمَّانِيٌّ ، وفي الطويلِ اللِّحْيَة : لِحْيَانِيٌّ ، وفي الغَليظِ الرَّقَبَة : رَقَبَانِيٌّ . فإنْ سمَّيْتَ برَقَبَةَ أو جُمَّةَ أو لِحْيَةَ[٣] قلتَ : رَقَبِيٌّ ، وجُمِّيٌّ ، ولِحْيِيٌّ ، ولِحَوِيٌّ» ؛ فتَرُدُّه إلى القياس ؛ لأنَّ اللِّحْيانيّ والجُمَّانيّ والرَّقَبانيّ إنما أرادوا به : الطويلَ اللِّحْيةِ ، [والطويلَ الجُمَّة[٤] ،] والغَليظَ الرَّقَبةِ ، فزادوا فيه الأَلِفَ والنونَ دلالةً على هذا المعنى ، وهو خارجٌ عن القياس [وإذا سمَّوْا به رجُلاً أجرَوْه على القياس[٥]] . والذي قال : لِحْيِيٌّ على قياس قول الخليل ، ولِحَوِيٌّ على قياس قول يونس ما .

ومِثْل ذلك قولهم في الرَّجُل المُسِنِّ : دُهْرِيٌّ ، وهو منسوب إلى الدَّهْر . ولَو سمَّيْتَ رجُلاً بدَهْر ثم نسبْتَ إليه لم يجُزْ غيرُ : دَهْرِيٌّ . على أنَّ بعض النحْوِيِّين ذَكَر أنَّه إنَّما ضُمَّ الدالُ مِنْ دُهْرِيّ لأنه أتى عليه دَهْرٌ بعد دهر ، فكَأَنَّه نُسِبَ إلى جمْع ، كما يُقال في سَقْف : سُقْف ، وفي رَهْن : رُهْن ، وفي وَرْد : وُرْد .

(وتفسير ترجمة الباب أنك إذا سمَّيْتَ رجُلاً بـلِحْيَةَ ، أو جُمَّةَ ، أو رَقَبَةَ ، وصار عَلَمًا ثم نسَبْتَ إليه قلتَ : لِحْيِيٌّ ، ولِحَوِيٌّ ، وجُمِّيٌّ ، ورَقَبِيٌّ ، ومِن قَبْلِ أن يُسمَّى به ويصير عَلَمًا كان يُنسب إليه : لِحْيانِيٌّ ، وجُمَّانِيٌّ ، ورَقَبانِيٌّ . وهذه النسبة بزيادة الألِف والنون على طريقة النسبة المعروفة[٦]) .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٨٩ ، هارون ٣ : ٣٨٠ .

(٢) «قال سيبويه» ليستا في س .

(٣) العَلَمُ المؤنَّث فوق الثلاثة لا ينصرف ، وهذه الأسماءَ ضُبِطَتْ في ب ، س بكسرتَين ، ولم تُضبط في طبعتي الكتاب .

(٤) ما بين المعكوفَين زدته لإكمال العبارة .

(٥) زيادة من س .

(٦) ما جاء في نهاية الباب زيادة في س .

هذا بابٌ مِن الإضافة لا تُلْحِقُ[١] ياءَي الإضافة

قال سيبويه[٢] :«وذلك إذا جعلْتَه صاحبَ شيءٍ يُزاوله أو ذا شيء . أمَّا ما يكون صاحبَ شيءٍ يُعالِجه فإنه ممَّا يكون فَعَّالاً ؛ وذلك قولك لصاحب الثِّياب : ثَوَّاب ، ولصاحب العاج : عَوَّاج ، ولصاحب الجمال الذي[٣] يَنقُل عليها : جَمَّال ، ولصاحب الحُمُر الذي[٣] يَعْمَل عليها : حَمَّار ، والذي يُعالِج الصَّرْفَ : صَرَّاف ، وهذا أكثر مِنْ أنْ يُحْصَى» .

قال أبو سعيد : البابُ عندي فيما كان صَنْعَةً ومُعالجَةً أنْ يجيءَ على وَزْن : فَعَّال ؛ لأنَّ فَعَّالاً لتكثير الفِعْل ، وصاحبُ الصَّنْعة مُداومٌ لِصَنْعته / ١٧٠ ب / فجُعل له البناءُ الدَّالُّ على التكثير ؛ كالبَزَّاز والعَطَّار وغيرِ ذلك ممَّا[٤] لا يُحْصَى كَثْرَةً . والبابُ فيما كان ذا شيءٍ وليس بصَنعة يُعالجها أنْ يجيءَ على فَاعِل لأنه ليس فيه تكثيرٌ كقولنا لِذي الدِّرْع : دَارِع ، ولِذِي النَّبْل : نَابِل ، ولِذِي النُّشَّاب : نَاشِب ، ولِذِي التَّمْرِ واللَّبَن : تامر ولابِن ، وقالوا لِذي السِّلاح : سالح ، ولِصاحب الفَرَس : فَارِس ، وقالوا لصاحب النَّعْل : نَاعِل ، ولصاحب الحِذاء : حَاذٍ ، ولصاحب اللَّحْم : لاحِم ، ولصاحب الشَّحْم : شاحِم . وقال الحُطَيْئَةُ :

فَغَرَرْتَني ، وزعَمْتَ أَنَّـ ـكَ لابِنٌ بالصَّيْفِ تَامِرْ[٥]

ويُقال لِمَنْ كان شيءٌ مِنْ هذه الأشياء صَنْعَتَه[٦] : لَبَّان وتَمَّار ونَبَّال .

وقد يُستعمَل في الشيء الواحد اللَّفْظانِ جميعًا ؛ قالوا : رجُلٌ سَائِفٌ وسَيَّافٌ .

وقد يُستعمَل أحدُهما في مَوْضع الآخَر ؛ قالوا : رجُلٌ تَرَّاسٌ ، أيْ : معه تُرْسٌ ؛ ذهبوا به إلى أنه مُلازِمٌ له ، فأَجْرَوْه مجْرَى الصنعة والعلاج . وقد قالوا : نَبَّالٌ في الذي معه النَّبْلُ على هذا المعنى كَأَنَّه يُلازمه ، ولأَنَّ عمله به وتَعاطِيَه له صَنَعَةٌ .

قال امْرُؤُ القَيْس :

وليسَ بِذِي رُمْحٍ فيَطْعُنَني به وليسَ بِذِي سيْفٍ ، وليسَ بِنَبَّالِ[٧]

---

(١) في الكتاب بولاق ٢ : ٩٠ ، هارون ٣ : ٣٨١ : «تَحذِف» وفي س : «لا تُلحق فيه ياءَي . . .» .

(٢) ليس في س .

(٣) هذا ما في ب ، ي ، س ، وفي الكتاب : «التي» وليس مناسبًا ؛ فالوصف للشخص لا لِلدَّوابِّ .

(٤) في ب ، ي : «مَا» ، سبق قلم .

(٥) البيت في الديوان : ١٧ ، وفي الكتاب بولاق ٢ : ٩٠ ، هارون ٣ : ٣٨١ ، واللسان : ل ب ن .

(٦) زيد هنا في س «ومعناه : مَعاشُه» شرح وتفسير .

(٧) الديوان : ٣٣ ، والكتاب بولاق ٢ : ٩١ ، هارون ٣ : ٣٨٣ .

وقال الخليل : إنما قالوا : عيشةٌ راضيةٌ أيْ : ذاتُ رِضًا ، وقالوا : رجُلٌ طاعمٌ كاسٍ على ذا ، أيْ : ذُو كُسْوةٍ وطعامٍ ، وهو ممّا يُذمُّ به ، أيْ : ليس له فضلٌ غير أنْ يأكل ويكتسي ، وعلى ذا قال الحُطَيْئة :

دَعِ المَكارمَ ، لا تَنْهضْ لبُغْيتِها واقْعُدْ ، فإنّكَ أنتَ الطّاعمُ الكاسي[1]

وقالوا : هَمٌّ ناصبٌ أيْ : ذُو نَصَبٍ ، وليس لشيْءٍ منْ ذلك فِعْلٌ يُصرّف ، وإنما جاز على ما ذكرْتُه لك .

قال سيبويه :« وليسَ في كلِّ شيْءٍ من هذا قيلَ هذا ، ألا ترى أنّك لا تقول لِصاحبِ البُرِّ : بَرّار ، ولا لصاحبِ الفاكهةِ : فكّاه ، ولا لصاحبِ الشّعيرِ : شعّار ، ولا لصاحبِ الدّقيقِ : دقّاق ، [٢ وإنما يُقال لصاحبِ الدّقيقِ : دقيقيٌّ ٢].

/ ١٧١ أ / وتقول : مَكانٌ آهِلٌ ، أيْ : ذُو أَهْلٍ . قال ذُو الرُّمّة :

[..............................] إلى عطَنٍ رَحْبِ المَباءَةِ آهِلِ[3]

ولا يُصرّفُ له فِعْلٌ» .

ومِمّا استدلَّ به سيبويه على أنّ فَعّالاً بمنزلة ما نُسب بياء النِّسبة[4] أنهم قالوا : البَتّيّ ، وهو[5] الذي يبيع البُتُوت ـ واحدُها : بَتٌّ ـ وهي الأكْسِيَة ، وقالوا[6] أيْضًا : البَتّات ، وإليه نُسبَ عُثْمانُ البَتِّيُّ[7] ، مِن كِبار الفُقَهاء[8] .

---

(١) الديوان : ٥٤ ، الأغاني ٢ : ١٨٥ ، ١٨٦ ، دلائل الإعجاز : ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ط . ١٩٥٠ م .

(٢-٢) ليس في الكتاب .

(٣) في مُلحَقات الديوان : ٦٧٢ ، ولا يُعرَف صَدْرُه ، وفي ب ، ي : «المِياه» ، تحريف .

(٤) في س : «المنسوب الذي فيه ياء» .

(٥) زيد هنا في س «الرجل» .

(٦) في س : «قال» ؛ سهو .

(٧) هو عثمان بن سليمان بن جُرمُوز ، أو عثمان بن مسلم بن هُرمُز ، مَولى بَني زُهْرة ، من أهل الكوفة وانتقل إلى البصرة ، كان يبيع البُتُوت ، رأى أنس بن مالك ، ورَوَى الحديث عن الحسَن البصري وروَى عنه شُعبة والثَوري ووثّقه أحمد بن حنبل والدارقطني ، روَى له الأربعة وهو قليل الحديث لكنه من كبار فقهاء البصرة ، وكان صاحب رأي . تُوُفي في حدود سنة مائة وأربعين . ترجم له ابن سعد في الطبقات الكبرى ، والسمعاني في الأنساب ، والبلاذري في أنساب الأشراف ، والذهبي في تاريخ الإسلام وسِير أعلام النبلاء ، وابن حجَر في تهذيب التهذيب ، والصفَدي في الوافي بالوفيات ، والزبيدي في تاج العروس (ب ت ت) ، وفي كشف الظنون للحاج خليفة ١ ع ٨٤٢ ط . ١٩٤١ : «رسالة أبي حنيفة إلى قاضي البصرة عثمان البتي» .

(٨) زِيد هنا في س «فاعرف ذلك إن شاء الله» .

هذا بابُ ما يكونُ مُذكَّرًا يُوصَفُ به المـُؤَنَّثُ[١]

قال سيبويه[٢] :« وذلك قولُك : امْـرَأةٌ حائِضٌ ، و[٣] طامِثٌ ، وناقةٌ ضامِرٌ[٤] ، يوصَفُ به المؤنث وهو مذكَّر»[٥] . ومذهب[٦] الخليل وسيبويه في ذلك[٧] أنَّ الهاءَ إنما سقطتْ منه[٨] لأنه لم يجْرِ على الفعل ، وإنما يَلزم الفَرْقُ بين المؤنث والمذكر فيماكان جاريًا على الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا بُدَّ مِنْ تأْنيثه إذا كان فيه ضميرُ المؤنث كقولك : هِنْدٌ ذهبتْ ، ومَوْعِظةٌ جاءَتْكَ . ولُزُومُ التأنيث في المستقبَل أَلْزَمُ[٩] وأوْجَبُ ؛ كقولك : هِنْدٌ تذهبُ ، ومَوْعِظةٌ تَجيئُك . وإنَّما صار في المستقبَلِ أَلْزَمَ لأنَّ ترْكَ التأْنيث لايُوجِبُ تَخفيفًا في اللَّفْظ ؛ لأنه عُدُولٌ عن[١٠] ياءٍ إلى تاءٍ ، والتاءُ أيْضًا أخَف ، وفي الماضي إذا تُرِكَتْ علامةُ التأْنيث فقيل : مَوْعِظةٌ جاءَكَ فإنَّما يسقُط حرفٌ ، ويَخِفُّ لَفْظُ الفعلِ ، فإذا كان الاسْمُ محمولاً على الفعلِ لزِمَ الفَرْقُ بين المؤنث والمذكر لِما ذكرتُه لك .

فإذا[١١] حُمِل على غير الفعل كان بمنزلة قولِهم : رجُلٌ دارِعٌ ، ورامِحٌ ، ولا يُقال : دَرِعَ ولا رَمَحَ ؛ فحائِضٌ عندهم بمنزلة ذاتُ حَيْضٍ ، وكذلك مُرْضِعٌ بمنزلة ذات إرْضاع[١٢] .

وقومٌ يقولون : إنَّ سُقوطَ علامة التأنيث مِنْ[١٣] مِثْلِ هذا لأنها[١٤] أشياءُ يختَصُّ بها المؤنث ، وإنما يُحتاجُ إلى الهاء [للفرق[١٥]] بين المؤنث والمذكر ، فلمَّا كانت هذه الأشياءُ مخصوصًا بها المؤنثُ استُغْنيَ عن علامة التأنيث .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٩١ ، هارون ٣ : ٣٨٣ .
(٢) «قال سيبويه» ليستا في س .
(٣) س : هذه امرأة . . . وهذه طامث .
(٤) في س : «ظامر» بالظاء ؛ خلط بين الصوتين .
(٥) في ب ، ي : «والمذكَّر» ، وفي س : «ويوصف به المذكَّر والمؤنث» والاختيار من الكتاب .
(٦) في س : «وذَهَب» ؛ سهو .
(٧) زيد هنا في س : «وما كان نحوه» .
(٨) العبارة في س : «ذلك إنما سقطت الهاء منه» .
(٩) في س : «آكد» .
(١٠) في س : «مِن» .
(١١) في س : «وإذا» .
(١٢) في س : «رضاع» بغير همزة .
(١٣) في س : «في» .
(١٤) في س : «أنها» .
(١٥) زيادة من س .

وقَوْلُ أصحابنا ما قد ذكرتُ / ١٧١ ب/ لك . والدليلُ على صِحَّته أنَّا رأينا أشياءَ يشترِكُ فيها المؤنث والمذكر يُسقِطون الهاءَ فيها[1] كقولهم : ناقةٌ ضامِرٌ وجمَلٌ ضامِرٌ ، وناقةٌ بازِلٌ وجمَلٌ بازِلٌ ، وذلك كثير في كلامهم .

وقد رأيْنا أشياءَ يشترِكُ فيها المؤنث والمذكر بالهاءِ فيهما ، كقولنا : رجُلٌ فَرُوقَةٌ وامْرَأةٌ فَرُوقَةٌ ، ومَلُولَةٌ للذكر والأُنثَى . وممَّا يَدُلُّ على قُوَّة قَوْلِهم أيْضًا أنَّا نقول : امْرَأةٌ حائِضةٌ غَدًا ، ومُرْضِعَةٌ غَدًا ، فلا ينزِعون الهاءَ لأنه شيءٌ لم يثبُتْ ، وإنما الإخبارُ عنه على لفظ الفعل وهو قولُنا : تحِيضُ غَدًا وتُرْضِعُ غَدًا .

وقد يجوز أنْ تأْتِيَ في مثل هذا الهاءُ على معنَى الفعل كقوله تعالى :« تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أرْضَعَتْ[2] » . قال الشاعر :

رأَيْتُ خُتُونَ العامِ والعامِ قبلَه كحائضةٍ يَزْنِي بها غيرُ طاهِرِ[3]

وهذه الأشياءُ إذا نزَعْتَ عنها الهاءَ[4] على التأْويل الذي ذكرْنا فهي مُذكَّرة ؛ لَو سَمَّيْنا رجُلاً بحائضٍ أو مُرْضِعٍ صرَفْناه لأنه مُذكَّرٌ ، والدليلُ على تذكيرِه أنَّ الهاءَ قد تدخله .

ووصْفُنا المؤنثَ بالمذكر كوصْفِنا المذكرَ بالمؤنث كقولنا : رجُلٌ نُكَحَةٌ ، وفَحْلٌ خُجَأةٌ ، ورجُلٌ لُعَبَةٌ[5] ، وهُزَأَةٌ ، وضُحَكَةٌ ، وكذلك المَرْأةُ[6] بالهاءِ .

وذكَر الخليلُ أنَّ فَعُولاً ومِفْعَالاً ومِفْعَلاً[7] ـ نحو قولك : قَؤُولٌ ومِقْوَالٌ ـ إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه ، وإنما وقع في كلامهم على أنه مذكر .

---

(١) في س : «منها» .

(٢) الآية رقم ٢٠ من سورة الحج .

(٣) قائله مجهول ؛ شرح المفصل لابن يعيش ٥ : ١٠٠ ،
الأضداد لابن الأنباري ١٦٦ ؛ لفظ «الشفّ» (١٠٣) تحـ .محمد أبو الفضل ، ط . الكويت ١٩٦٠ م . ،
اللسان : ح ي ض ، وضُبط في س : «والعامَ . . . . . يُزنَى . . . غيرَ . . .» .

(٤) في س «نُزِعَتْ عنها الهاءُ» بالبناء للمجهول .

(٥) في س : «لُعَنَةٌ» بالنون .

(٦) في س : «وذلك للمرأة» ؛ سهو .

(٧) في ب : «مُفْعلاً» ، والتصويب من الكتاب بولاق ٢ : ٩١ ، هارون ٣ : ٣٨٤ ، ومن س .

قال أبو سعيد : يُريدُ أنَّ هذه الأبْنيَة للمبالَغة ويستوي فيها[١] الذكر والأُنثى ، تقول[٢] : رجُلٌ قـؤُولٌ وامْرأةٌ قـؤُولٌ ، ورجُلٌ غَفُورٌ وامرأةٌ غَفُورٌ ، ورجُلٌ مِقْوَالٌ ، وامرأةٌ مِقْوَالٌ ، وكذلك مِنْحارٌ ومِضْرابٌ للذكر والأُنثى .

ولم تدخل الهاءُ إلاَّ في أحرُفٍ منه للذكر والأُنثى جميعًا ، كقولهم : رجُلٌ مِطْرابةٌ ومِعْزابةٌ[٣] ، ومِجْذامةٌ[٤] ، وهو الماضي في / ١٧٢ أ / الأُمُور ، قال المنخّل :

مِجْـذَامَـةٌ بِهَـواهُ ، قَلْقَلٌ ، وَقـدُ[٥] [...................................]

وقال الخليل : هذه الأشياءُ ـ يعني ما ذكرْنا منْ أسماء المبالَغة ـ تجري مجرى النسَب كقولنا : قَوْليٌّ وضَرْبِيٌّ ، وقد ذكرتُ فيما تَقَدَّمَ أنَّ المبالَغة تكون في النسب في[٦] الصنائع لأنه لُزومٌ لِشيءٍ ، واللازم المُداومُ بمنزلة مَنْ قد كثُر منه ذلك الشيءُ .

وأَدخَلَ في المبالَغة : رجُلٌ عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ . قال : فمعنى ذا كمعنى قَؤُول ومِقْوَال في المبالَغة ، غيرَ أنَّ الهاءَ تَدخُل في المنسوب وفي« فَعِلٍ» للمؤنث .

ولا تَدخُل الهاءُ في مِفْعَال وفَعُول ـ وقد ذكرتُ هذا ـ تقول[٧] : امرأةٌ طَعِمَةٌ وعَمِلَةٌ ولَبِسَةٌ . والطَّعِم : الكثيرُ الطُّعْم ، واللَّبِسُ : الكثيرُ اللِّباسِ ، والعَمِلُ : الدائمُ العَمَلِ . وتقول في المرْأة : قَوْلِيَّةٌ وضَرْبِيَّةٌ . وقالوا : رجُلٌ نَهِرٌ ؛ يُريدون : نَهارِيٌّ ، أيْ : صاحبُ عملٍ بالنهار دونَ اللَّيْل . قال الشاعر :

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ، ولكِنِّي نَهِـرْ لا أُدْلِجُ اللَّيْلَ ، ولكِنْ أَبْتَكِرْ[٨]

قوله : نَهِر يُريد : نَهاريّ ، كما أنَّ قوله : عَمِلٌ كقولك : عَمَلِيٌّ .

---

(١) في س : «فيه» ؛ سهو .
(٢) سقطت من س .
(٣) في ب ، ي : «معْرابة» ، وفي س :«معْذابة»
(٤) في ب ، ي : «مِجْدابة» ، ورجَّحتُ ما في س لاتفاقها مع ما في شطر البيت الآتي .
(٥) لم أهتد إلى تكملته ، ولم أعثر عليه فيما بين يديّ من المصادر .
وفي ب ، ي : «مِجْدامة» ؛ بالدال المهملة والميم ، وفي س : «مِجْذامةٌ لِهَوَاه قُلْقُلٌ وَقُلٌ» .
(٦) هذا ما في س ، وفي ب ، ي : «وفي» سهو .
(٧) في ب : «وإنما ذكرت هذا لقولك» ، وفي ي : «وإنما ذكرت هذا كقولك» ، والذي أثبتُّه من س .
(٨) الكتاب بولاق ٢ : ٩١ ، هارون ٣ : ٣٨٤ ، واللسان : ل ي ل ، ن هـ ر بلا نسبة . وبين البيتين :
«مَتى أَتى الصُّبْحُ فَإِنّي مُنْتَشِرْ» ، من الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١ : ١٥٦ ط . حيدرأباد ١٣٣٢ هـ .
وفي ب : «ولكنِّي ابتكر» ، سبق قلم .

وقالوا : رجُلٌ حَرِحٌ ، ورجُلٌ سَتِهٌ كَأَنَّه قال : حرِيٌّ واسْتِيٌّ ؛ نَسَبَه إلى ذلك لِضَرْبٍ مِن الملازَمة له . وقال أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ : يُقال : رجُلٌ طَعِنٌ أيْ : كثيرُ الطَّعْنِ .

قال سيبويه :« وسأَلْتُه ـ يعني الخليل ـ عن قولهم : مَوْتٌ مَائِتٌ ، وشُغْلٌ[1] شَاغِلٌ ، وشِعْرٌ شَاعِرٌ ، فقال : إنما يُريدون المبالَغة والإجادة[2] ، وهو بمنزلة قولهم : هَمٌّ نَاصِبٌ وعِيشَةٌ راضِيَةٌ في كلٍّ هذا » .

وقد اختلفت النُّسَخ في« الإجادة»[2] ؛ ففي بعضها : الإجازة بالزاي ، وفي بعضها : الإجادة ؛ فأمَّا الذي يقول : الإجازة فمعناها : النُّفُوذ ؛ كَأَنَّه قال : في المبالَغة والنفوذ فيما أُرِيدَ به ، والذي يقول : الإجادة يُريدُ : الجَوْدَة .

ورأيْتُ بعضَ مَنْ يُحَقِّقُ يقول في قولهم« شِعْرٌ شَاعِرٌ» : كَأَنَّه جَيِّدٌ يَستغني بنفْسه عن نِسْبَةٍ إلى شاعرٍ ، فكَأَنَّه / ١٧٢ ب/ هو الشاعرُ .

وعِنْدي ـ على هذا ـ يجوز أنْ يكون« شُغْلٌ شَاغِلٌ» : كأنه يَشْغَل عن مَعْرِفَةِ سَبَبه ، و« مَوْتٌ مَائِتٌ» : يُذْهِلُ عن مَعْرِفَةِ سببه لشِدَّته .

قال أبو سعيد : ونظرتُ فيما ذكر أصحابُنا فيما قَدَّمتُه وفي قولهم : عِيشَةٌ راضِيَةٌ ، فرأيتُ «عِيشَة راضِيَة» تَقْدَح فيما عَلَّلوا به إسْقاطَ الهاءِ ؛ لأنهم ذكروا أنَّ حائضًا وما جرى مجراه سَقَطَت الهاءُ منه لأنه لم يجْرِ على فِعْلٍ ، وقد ذكروا هم أنَّ « عِيشَة راضِيَة» غيرُ جارِيَةٍ على فِعْلٍ ؛ لأَنَّ العيشَة هي مَرْضِيَّة ، وإنما فِعْلُها رُضِيَتْ ، فحملوها على أنها ذاتُ رِضًا مِنْ أهلها بها ، ثم قد أُنِّثَتْ .

ويجوز أنْ تُحمَل عِيشَة راضِيَة على أحَد وَجْهَين أحدهما : أنْ تكون عِيشَةً رَضِيَتْ أهلَها فهي راضِيَةٌ بهم ، كقولك : مُلازِمةٌ لهم ، والآخَر : أنْ تكون الهاءُ دخلتْ للمبالَغة كما يُقال : رجُلٌ راويةٌ وعَلاَّمةٌ .

ويجوز أيضًا وَجْهٌ ثالثٌ وهو : أنهم أَلْزَموها الهاءَ لأنَّ الياءَ تَسقُط لَو لم تَكُنْ هاءٌ ، فرَأَوْا ذلك إخْلالاً ، كما قالوا : ناقَةٌ مُتْلِيَةٌ ، وظَبْيَةٌ مُتْلِيَةٌ ، فألزموا الهاءَ بسبب الياء ، وهم يقولون فيما ليس فيه الياءُ : ظبيةٌ مُطْفِلٌ ، ومُغْزِلٌ ، ومُشْدِنٌ .

---

(١) في ب بضمّ الغين ، والسكون من س ومن الكتاب بولاق ٢ : ٩١ ، هارون ٣ : ٣٨٥ .

(٢) في س : «الإجازة» ، بالزاي .

ومِفْعَلٌ كمِفْعَال في المبالَغة وأنّ[1] لا تدخُلَ الهاءُ عليه في المؤنث؛ كقولهم مِطْعَنٌ، ومِدْعَسٌ، ومِقْوَلٌ للذكر والأنثى. وقد أدخلوا الهاءَ على بعضه، فقالوا [مِصَكٌّ و[2]] مِصَكَّةٌ فاعرِفْ ذلك.

(١) «أن» ليست في س.

(٢) الزيادة من س ومن الكتاب بولاق ٢: ٩١، هارون ٣: ٣٨٥

هذا بابُ التثنية[١]

قال أبو سعيد : أنا أسوق حُكْمَ التثنية على ما يُوجِبُه قولُ سيبويهِ وأصحابِنا البَصْرِيِّين ، وأعْتَلُّ لما يجبُ الاعتلالُ له . وقد خالَفَ الكوفيُّون في بعض ذلك ، وأنا أُبَيِّن خِلافَهم . والحُجَّةَ[٢] لأَصْحابِنا إنْ شاءَ الله .

اعلم أنَّ التثنيةَ فيما لم يكن آخِرَه ألِفٌ مقصورةٌ أو ممدودةٌ إنما تَلْزَمُ لَفْظَ الواحد ، بغيرِ تغييرٍ منه ، / ١٧٣ أ / ويُزاد عليه ألِفٌ ونونٌ في الرفْع ، وياءٌ ونونٌ في النصب والجرّ ، وذلك مُطَّرِدٌ غيرُ مُنْكَسِرٍ فيما قَلَّتْ حروفُه أو كثُرتْ ، كقولك : رَجُلانِ ، وتَمْرَتانِ[٣] ودَلْوَانِ ، وعِدْلانِ ، وعُودَانِ ، وبِنْتَانِ ، وأُخْتَانِ ، وسَيْفَانِ ، وعُرْيَانَانِ ، وعَطْشَانَانِ ، وفَرْقَدَانِ ، وصَمَحْمَحَانِ ، وعَنْكَبُوتَانِ ، ونحو ذلك . وتقول في النصب والجرّ : رأيتُ الرجُلَينِ ، ومَرَرْتُ بعنكبوتَينِ ، ويلزَم الفَتْحُ قبلَ الياءِ ، وقد ذكرْنا علَّةَ ذلك في أوَّلِ الشَّرْحِ .

ويَلْزَم ما كان مِن المنقوضِ[٤] ـ وهو الْمقصورُ ـ التغييرُ إذا ثَنَّينا ؛ فمِنْ ذلك ما كان على ثلاثة أحرف الثالثُ منها ألِفٌ ؛ فإذا ثَنَّيْنا فلا بُدَّ مِنْ تحْريك الألف فيُرَدُّ إلى ما يُمكِن تحرُّكُه[٥] مِنْ ياءٍ أو واوٍ ، وإنما وجب تحريكُه لأنَّا إذا أدخلْنا ألِفَ التثنية [واجتمع ساكنان : الألف التي في الاسم وألف التثنية[٦]] ، فلَو حذفْنا إحدَى الألفَين لاجتماع الساكنَينِ لَوجب أنْ نقول في تثنية عَصًا ورَحًى : عَصَانِ ورَحَانِ ، وكان يَلْزَم إذا أضَفْنا أنْ تَسقُط النونُ للإضافة ، فيُقال : أعجبتْني عَصَاكِ ، ورَحَاكِ ، وإنما أُريدُ ثِنْتَينِ ، فبطَل إسقاطُ إحدى الألِفَينِ ، ووجب التحريكُ ، ولا[٧] يُمكِن تحريكُ الألِف ، فجُعِلَت الألِفُ ياءً أو واوًا .

وقد علِمْنا أنَّ ما كان على ثلاثة أحرف والثالثُ منها ألِفٌ أنَّ الألِفَ مُنْقلبةٌ مِنْ ياءٍ أو واوٍ ، فتُرَدُّ في التثنية الألِفُ إلى ما هي مُنْقلِبةٌ مِنْه ، فتقول في قَفًا : قَفَوَانِ ؛ لأنه مِنْ قَفَوْتُ

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٩١ ، هارون ٣ : ٣٨٥ .

(٢) في س : «والحُجَّةُ» ، بالرفع على الاستئناف .

(٣) في ب ،ي : «تَمران» ، والتصويب من س ومن الكتاب .

(٤) هكذا في ب ، ي ، بالضاد المعجمة ، وفي س بالصاد المهملة .

(٥) في س : «لم يُمكِنْ تحريكه» ، ووجود «لم» يوجه العبارة إلى وجهة أخرى تتضح بعد بضعة أسطر .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من س ، سقط من ب ، ي ، انتقال نظر .

(٧) في س : «لم» .

الرجُلَ إذا تَبِعْتَه مِنْ خَلْفِه ، وفي عَصًا : عَصَوَانِ لأنَّك تقول : عَصَوْتُه إذا ضربْتَه بالعَصَا ، وتقول في رَجًا : رَجَوَانِ ؛ وهي ناحيةُ البِئْرِ أو غيرِها . قال الشاعر :

فـلا يُرْمَى بيَ الرَّجَـوَانِ ، إنِّي أقلُّ القَـوْمِ مَنْ يُغْني مكاني[١]

وتقول في رِضًا : رِضَوَانِ ؛ لأنَّ الرِّضَا مِن الواو ، ويدُلُّك على ذلك : مَرْضُوٌّ ، / ١٧٣ب/ ورِضْوَانٌ . ورُبما قلَبوا هذا في بعض تصاريفه ، لاستخفاف أو عارضٍ ، ولا يُزيلُ حُكْمَ التثنية عن منْهاجها ؛ قالوا : مَرْضِيٌّ ؛ حَملوه على : رُضِيَ . وأرْضٌ مَسْنِيَّةٌ [على سُنِيَ[٢]] ، وأصلُهما جَميعًا الواو ، لأنَّك تقول : سَنَوْتُ الأَرْضَ أيْ : سَقَيْتُها . وحُملَتْ مَسْنِيَّةٌ على سُنِيَ ، واستُثْقِلَتْ[٣] فيها الواوُ فأُبْدلَتْ ياءً .

وقالوا في الكِبَا : كِبَوَانِ ، والكِبَا : الكُناسة ، مقصورٌ . حكَى أبو الخطَّاب عن أهل الحِجاز أنهم يقولونَ في تثنيته : كِبَوَانِ . والكِباءُ ممدودٌ : العُودُ الذي يُتَبخَّرُ به .

وتقول في عَشَا العَين : عَشَوَانِ ؛ لأنَّ الأَلِفَ مُنْقلبةٌ مِنْ واوٍ ، تقول : امْرَأَةٌ عَشْوَاءُ . وقالوا : رجُلٌ عَشٍ[٤] ، وقومٌ عُشْوٌ .

ولَو سمَّيْتَ رجُلاً بخُطًى[٥] ثم ثنَّيتَ لَقلتَ : خُطَوَانِ[٥] لأنها مِنْ خَطَوْتُ[٥] .

ولَو جَعَلْتَ «عَلَى» اسمًا ثم ثنَّيتَ لَقلتَ : عَلَوَانِ لأَنها مِنْ عَلَوْتُ . وتقول في تثنية رِبًا : رِبَوَانِ . وقالوا : سَنًا وسَنَوَانِ ، وهو الدواءُ المعروف بالسَّنَا[٦] ، ويُثَنَّى بالواو .

والجمعُ بالأَلِف والتاءِ بمنزلة التثنية فيما كان مقصورًا على ثلاثة أحرف ؛ تقول في قَطَاة ، وأدَاة ، وقَنَاة : قَطَوَات ، وأدَوَات ، وقَنَوَات ، ودَلَّ جمعُهم ذلك بالواو على أنَّ الأَلِفَ في قَنَاة ، وأدَاة ، وقَطَاة ، مُنْقلبةٌ مِنْ واوٍ .

---

(١) قائله عبد الرحمن بن الحكم ، ورَد في شرح المفصل لابن يعيش : ٤ : ١٤٧ .

(٢) الزيادة من س .

(٣) في ب ، ي : «أو استُثْقلت» ، سهو .

(٤) في س : «أعشى» .

(٥) بالطاء المهملة في ب ، ي ، س وفي نسختين للكتاب ، وفي المطبوعتين . راجع طبعة هارون ٣ : ٣٨٧ .

(٦) «السَّنَا المكِّيّ» : من أوراق النباتات المستعملة في علاج بعض الأمور الصحية إلى الآن .

وقالوا في رَحًى : رَحَيَانِ ، وفي فَتًى : فَتَيَانِ[1] ، وفي نَدًى : نَدَيَانِ ؛ فردُّوها إلى ما الأَلِفُ مُنْقلبةٌ منْه وهو الياءُ . وقولُهم : الفُتُوَّة والنُّدُوَّة إنما قُلِبَتْ فيه الياءُ واوًا للضَّمَّة قبلَها ، وليس ذلك بقياسٍ مُطَّرِدٍ . والدليلُ على أنَّ الأَلِفَ مُنْقلبةٌ مِنْ ياءٍ أَنَّهم قالوا : فَتَيَانِ ، وفِتْيَانٌ ، وفِتْيَةٌ للجمع . وتقول : عَمًى ، وعَمَيَانِ ؛ لأَنَّك تقول : عُمْيَانٌ ، وعُمْيٌ ، في جمع أعْمَى . وتقول : هُدًى وهُدَيَانِ لأَنَّك تقول هَدَيْتُ . وقالوا في جمْع حَصَاة : حَصَيَات .

قال سيبويه : **«وما جاءَ مِنْ ذلك ليس له فِعلٌ يَدُلُّ على أنه مِنْ ياءٍ أو واوٍ** /١٧٤ أ/ **وأُلْزِمَتْ أَلِفُه الانتصابَ - يعني أنه لا يُمال - فهو مِنْ بنات الواو ؛ لأَنه ليس شيءٌ مِنْ بنات الياء تَمتَنع فيه الإمالةُ»** ؛ وذلك نحو : لَدَى ، وإلى ، وعَلى ، إذا سمَّيْتَ بِشَيْءٍ مِنْهنَّ ثَنَّيْتَ بالواو لا غيرُ ، فقلتَ : لَدَوَانِ وإلَوَانِ . ولَو سمَّيتَ بِمَتَى ، أو بَلَى ثم ثنَّيْتَ جعلْتَه بالياء ؛ لأَنهما مُمَالاَن ، فقلتَ : مَتَيَانِ ، وبَلَيَانِ .

ولم يُفَرِّقْ أصحابُنا في الثُّلاثِيِّ بين ما كان أوَّلُه مفتوحًا ، وبين ما كان مكسورًا أو مضمومًا ، واعتبروا انقلابَ الأَلِف في أصل الكلمة .

وأمَّا الكوفيُّونَ فجعلوا ما كان مفتوحًا على العِبرة التي ذكرْنا ، وما كان مضمومًا أو مكسورًا جعلوه مِن الياء - وإنْ كان أصلُه الواوَ - وكتبوه بالياء نحو : الضُّحَى ، والرُّشَى ، وما أشْبَهَ ذلك .

و[2] مِنْ حُجَّةِ أصحابنا ما حَكاه أبو الخطَّاب مِنْ تثْنِيَة الكِبا : كِبَوَانِ .

وقد حَكَوْا هم أيْضًا عن الكِسَائِيّ أنه سَمع العرب تقول في حِمًى : حِمَوانِ ، وفي رِضًا : رِضَوَانِ . فهذا القياسُ .

وإذا كان المنقوصُ على أربعَةِ أحرُفٍ فَصَاعِدًا ثُنِّيَ بالياء ؛ مِن الواو كان أصلُه أو مِن الياء أو كانتْ أَلِفًا لا أصلَ لها في ياءٍ ولا واوٍ . فأمَّا ما كان مِن الواو فمَغْزًى ومَلْهًى ومُغْتَزًى[3] وأعْشَى ، وأصلُه مِن الغَزْو ، واللَّهْو ، ومِن العَشْو ، تقول في تثنيَته : أعْشَيَانِ ،

(١) «وفي فَتًى : فَتَيَان» ليست في س .

(٢) زيد هنا في س : «كان» . ، وهي جيدة .

(٣) في ب ، ي : «مُفْتَرًى» ولامُه ياء ، والتصويب من س والكتاب بولاق ٢ : ٩٣ ، هارون ٣ : ٣٨٩ .

ومَلْهَيَانِ . وما كان مِن الياء فنحو مَرْمًى ، ومَجْرًى ، تقول : مَرْمَيَان ، ومَجْرَيَان ، وأصلُه مِنْ رَمَيْتُ ، وجَرَيْتُ . وما كان ألفًا في الأَصل فنحو حُبْلَى ، وذِكْرَى وما أَشْبَهَ ذلك ، وإذا ثَنَّيْتَ قلتَ : حُبْلَيَانِ ، وذِكْرَيَانِ .

وكذلك لَو سمَّيْتَ رجُلاً بـ حَتَّى ثم ثَنَّيْتَ لَقلتَ : حَتَّيَانِ .

وإنما وجبت الياءُ فيما زاد على ثلاثة أحرُف ؛ لأَنَّا لَو صرَّفْنا منْه فعْلاً انقلَبَت الواو ياءً ضرورةً في بعض تصاريفه ؛ تقول في الثُّلاثيِّ : غَزَا يَغْزُو وغَزَوْتُ ، فإذا لحقَتْه زائدةٌ قلتَ : أَغْزَى يُغْزِي / ١٧٤ ب / وغَازَى يُغَازِي ، لأَنَّك إذا قلتَ : أَغْزَى فهو : أَفْعَلَ ، وإذا قلتَ : غَازَى فهو : فَاعَلَ ، ولابُدَّ مِنْ أَنْ يَلْزَم [مُستقبلَه[1]] كسْرُ ما قبلَ آخرِه ، فإذا جعلْناه واوًا قلنا : يُغْزِوُ في المستقبَل ويُغَازِوُ ، فإذا وقفْتَ عليه وقفْتَ على واوٍ ساكنةٍ قبلَها كسْرةٌ فوجَب قلْبُها ياءً .

وجُعِلَ ما لم يكن له أصلٌ مُلْحَقًا بالياء ؛ لأَنَّا لَو صرَّفْنا منْه فِعْلاً وهو على أكثرَ مِنْ ثلاثة أحرُف لم يكن بُدٌّ مِنْ أنْ ينكسرَ ما قبلَ آخرِه ، فيصير آخرُه ياءً . ألا ترى أنَّا نقول : سَلْقَى يُسَلْقِي ، وجَعْبَى يُجَعْبِي . ولَو صرَّفنا مِنْ حُبْلَى أو مِنْ « حَتَّى » فعْلاً لَكان يجيءُ على فَعْلَى يُفَعْلِي مثْل : حَبْلَى يُحَبْلِي ، وحَتَّى يُحَتِّي ، فتنقلِبُ الأَلِفُ ياءً ضرورةً .

وقد جاء حرفٌ نادرٌ في هذا الباب ، قالوا : مِذْرَوَان ـ لِطَرَفي الأَلْيَتَين ـ ، ورأيتُ المِذْرَوَيْنِ . وكان القياسُ : مِذْرَيَان ، ومِذْرَيَين ، لأَنَّ تقدير الواحد : مِذْرًى ، غيرَ أنهم لم يستعملوا الواحدَ مُنْفردًا فيجبَ[2] قَلْبُ آخرِه ياءً . وجعلوا حرفَ التثنية فيه كالتأْنيث الذي يَلحَق آخرَ الاسم فيُغَيِّرُ حُكْمَه ؛ تقول : شَقَاءٌ ، وعَظَاءٌ ، وصَلاءٌ ، لا يجوز غيرُ الهمْزِ في شيءٍ مِنْ ذلك ، وأصلُه : شَقَاوٌ ، وعَظَايٌ ، وصَلايٌ ، فوقعَت الواوُ والياءُ طَرَفَينِ وقبلَهما أَلِفٌ ، ثم قالوا : شَقَاوَةٌ ، وعَظَايَةٌ[3] ؛ فجعلوه ياءً ؛ لأَنه لَمَّا اتَّصَلَ به حرفُ التأنيث ولم يقع

(١) «مستقبله» زيادة من س .

(٢) ضُبط في س : «فيجبُ» ، وليس صوابًا .

(٣) كُتبت في ب ، ي بالضاد بسبب الخلط بين الصوتين ، وهي في س بالظاء المشالة ، وهو الصواب .

الإعرابُ على الياءِ والواوِ صارَتا[١] كأنَّهما في وَسط الكلمة ، وكذلك : مِذْرَوَانِ ؛ لمَّا لم تُفارقْهما علامةُ التثنيَة ، قال الشاعر :

أحَوْلي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْها لِتَقْتُلَني ؟! فهَاأنَذَا عُمَارَا ![٢]

ومِثْل مِذْرَوَيْنِ قولُهم : عَقَلَه بثِنَايَيْنِ[٣] ؛ لَمَّا لَزِمَتْه التثنيَةُ جُعِلَ بمنزِلة عَظَايَة ، ولم تُقلَب الياءُ التي بعد الألِف هَمْزةً . فاعرِفْ ذلك[٤] .

وقال الكوفيُّون : إنَّ العربَ تُسْقِطُ الألِفَ المقصورة فيما كثُرتْ حروفه إذا ثَنَّوْا ، فيقولون / ١٧٥ أ / في خَوْزَلَى[٥] ، وقَهْقَرَى وما كان نحوَهما : خَوْزَلانِ ، وقَهْقَرَانِ .

ولم يَفْرُقْ أصحابُنا بينَ ما قَلَّتْ حروفُه أو كثُرَتْ . ورَأيْتُ في شِعْرِ العرب : جُمَادَيَيْنِ ، فرأيتُهم قد أثبَتوا الياءَ فيهما ، ولم أرَ أحدًا حذَفَ الياءَ .

قال لَبِيد :

أوَيْتُهُ حَتَّى تَكَفَّتَ حامِدًا وأُهِلَّ بَعْدَ جُمَادَيَيْنِ حَرَامُ[٦]

وقال أبو وَجْزَةَ السَّعْديُّ[٧] :

تحَسَّرَ الماءُ عنه ، واستجَنَّ بِهِ إلْفَانِ جُنًّا من المَكْنَانِ والقُطُبِ
جُمَادَيينِ حُسُومًا ، لا يُعايِنُهُ رَعْنٌ من النَّاسِ في أهْلٍ ولا عَزَبِ[٨]

وأنشَدَ أبو بَكرِ بْنُ دُرَيْدٍ[٩] :

---

(١) في س : «صار ياءً» ؛ تصحيف .
(٢) لعنترة ؛ الديوان : ١٠٨ ، شرح المفصل : ٢ : ٥٦ ، ٤ : ١٤٩ .
(٣) الثِّناءُ : قَيْدُ الدَّابَّة إذا ثُنيَ وعُقلت بكلِّ شِقٍّ إحدَى قوائمها ، وشِقَّاه : ثِناءَ ان وثِنْيَان ؛ اللسان : ث ن ي .
(٤) زيد هنا في س : «إن شاء الله تعالى» .
(٥) مِشْيَة فيها تثاقُل وتبختُر ؛ اللسان : خ ز ل .
(٦) الديوان : ١٦١ ، المخصَّص ١٥ : ١١٤ بولاق ، «تكفَّتَ» : آبَ ورجَع ، «حَرَام» : شهر رجب .
(٧) يزيد بن أبي عبيد السُّلَمِيّ ، شاعر أموي عاش في المدينة وتوفي عام ١٣٠ هـ ؛ الشعر والشعراء : ٢٩٨ ، ط٢ دار المعارف ١٩٦٧ .
(٨) في ب ، ي : «المكنات» ، تصحيف ، والتصحيح من س ومن اللسان : م ك ن ، و «المَكْنان» : نبت . وفي س : «راءٍ من الناس» .
(٩) محمد بن الحسَن صاحب كتاب الجمهرة ؛ لُغوي بَصري وُلد ٢٢٣ هـ . تُوفي ٣١١ هـ . (البغية ١ : ١٧٦) .

أصبحَ زَيْنٌ خفش العينَيْنَهْ فسوْنَهُ لا تنقضي شهرَيْنَهْ

شهْريْ ربيعٍ وجُمادَيْنَهْ[1]

ولم أرَ الكوفيِّينَ استشهدوا على ذلك بشيء.

---

(١) الأبيات في جمهرة اللغة ٣ : ٤٨٨ - ٤٨٩ ط. حيدرأباد، وفيه بعدها:

يحلِفُ لا يَرضى بنَعْجَتَيْنَهْ يا لَيْتَهُ يُعطى دُرَيْهِمَيْنَهْ

ورواها ابن جني في سر صناعة الإعراب عن قطرب لامرأة من فقعس ٢ : ٤٨٩ تح. هنداوي وزاد قبلها:

يا رُبَّ خالٍ لكَ في عُرَيْنَهْ حَجَّ على قُلَيِّصٍ جُوَيْنَهْ

وفي شرح الكافية للرضي ٢ : ١٧٣ ط. الصحافية العثمانية استنبول ١٣١٠هـ. مكان البيت: أصبح زين يا رُبَّ خالٍ..، واستشهد بالأبيات على فتح نون المثنى في لغة. وتُمثّل الشاهد ٥٦٠ في خزانة الأدب، وقد نقل البغدادي كلام ابن جني. والأبيات في المخصص ١٥ : ١١٤ بولاق بعد بيت لبيد المذكور قبل.

وفي الحاشية علّق محمد محمود التركزي تعليقًا بَدّل فيه لفظين، وقال بغير توثيق: إنه الحق والرواية المعروفة!

هذا بابُ تثنية الممدود[١]

اعلم أنَّ الممدود على أربعة أضْرُب :

فضَرْبٌ : هَمزتُه أصليَّة ، وهي كقولك : رجُلٌ قُرَّاءٌ ، ووُضَّاءٌ ، مِنْ : قَرَأْتُ ، ووَضُؤْتُ ، والوُضَّاءُ : الجميل ، ووَضُؤَ وَجْهُ الرجُل : إذا حَسُنَ وأَشْرَقَ .

والضَّرْبُ الثاني : ماكانت همزتُه مُنقلِبةً مِنْ حرف أصْليٍّ كقولهم : كِسَاءٌ ، ورِدَاءٌ ، وأصلُه : كِساوٌ ، ورِدَايٌ ، وإذا وَقَعَت الواوُ والياءُ طَرَفًا وقبلَها ألفٌ[٢] انقلبتْ همزةً . والواو والياء في كِساء ورداء وما جرى مجراهما أصليَّتانِ في موضع اللام مِن الفعل .

والضَّرْبُ الثالثُ : ما كانت الهمزةُ فيه مُنقلِبةً مِنْ[٣] ياءٍ زائدة كقولهم : عِلْباء ، وحِرْبَاء ، وجِرِشَّاء وما أشْبَهَ ذلك . وكان الأصل : عِلْبَاي ، والياء زائدة ؛ لأنَّك تقول : سَيْفٌ مَعْلُوبٌ ومُعَلَّبٌ ؛ إذا كان مَشْدُودَ المِقْبَضِ بالعِلْبَاء .

قال الشاعر : / ١٧٥ ب /

فلَوْ كنتَ بالمعْلُوبِ سَيْفَ ابْنِ ظالمٍ ضَرَبْتَ فعادَتْ قَبْرَ عَوْفٍ قَرَائِبُهْ[٤]

وقال ساعِدةُ بْنُ جُؤَيَّةَ يصف رُمْحًا :

مِن كلِّ أَظْمَى عاترٍ لا شَانَهُ قِصَرٌ ولا رَاشِي الكُعُوبِ مُعَلَّبِ[٥]

والضَّرْبُ الرابع : ما كانتْ همزتُه منقلِبةً مِنْ ألِف التأْنيث كقولك : حمْراء ، وخُنْفَسَاء ، وعُشَرَاء ، وما أشْبَهَ ذلك .

فأمَّا الوُجُوهُ الثلاثةُ الأُوَلُ فالبابُ في تثنِيتها الهمز ؛ كقولك : قُرَّاءَان ووُضَّاءَان ورِدَاءَان وكِسَاءَ انِ وعِلْبَاءَ انِ وحِرْبَاءَ انِ ، وتجوز فيهما الواو . وإنما كان الهمزُ الوَجْهَ لأنه الظاهرُ

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٩٤ ، هارون ٣ : ٣٩١ .

(٢) في ب ، ي : «همزة» ، خطأ .

(٣) زيد هنا في ب ، ي : «حرف أصليٍّ» وليستا في س ، وأراهما مقحمتين .

(٤) البيت للفرزدق ؛ الديوان : ٤٤ ، دار صادر ، ١٩٦٦ م .

(٥) في النسخ : «أطْمَى» مصحفة عن «أظْمَى» ، وفي ب ، ي : «راشِ الكُعُبوب» ، خطأ كتابي ، البيت في ديوان الهذليين ١ : ١٨٨ ، دار الكتب ، ١٩٤٥ م .

في الكلام وهي أكثرُ في كلام العرب في نحو : قُرَّاءَ ان ، وكِسَاءَ ان . وأمَّا مَنْ جعلها بالواو فلاِسْتِثْقالهم الهمزةَ بين ألِفين ؛ لأنَّ الهمزةَ مِنْ مخْرَجِ الأَلِف فتصيرُ كأنَّها ثلاثُ ألِفاتٍ .

وبعضُ هذه الثلاثة أقوَى في القَلْب مِنْ بعضٍ ؛ فأَضْعَفُها في قَلْبِ الهمزةِ واوًا ما كانت الهمزةُ فيه أصليَّةً كقُرَّاء ، ووُضَّاء ، وبعدَه ما كانت الهمزةُ فيه منقلبةً مِنْ حرفٍ أصليٍّ كرِدَاء ، وكِسَاء ؛ لمُشَارَكَتِه الأوَّلَ في أنَّ الهمزةَ غيرُ زائدة ، ولا منقلِبةٍ مِنْ زائدٍ .

وأمَّا عِلْبَاء فإنَّ قَلْبَ الهمزة فيه إلى الواو أكثرُ وأحْسَنُ[1] من الأوَّلَين ؛ لأنَّ الهمزة فيه منقلبةٌ مِنْ حرفٍ زائدٍ ، فأشْبَهَتْ ألِفَ التأْنيث في حمراء ، وعُشَرَاء . والذي عِنْدَ أصحابنا في تثنية الممدود المؤنث قَلْبُها واوًا[2] ، وما حَكَوْا غيرَ ذلك كقولهم : حمراوانِ ، وعُشَرَاوَانِ .

وذكر أبو العبَّاس المُبرّد أنهم إنما قلبوها واوًا لأنَّ الهمزةَ لَمَّا ثقُلَ وقوعُها بينَ ألِفَين في كلمةٍ ثقيلةٍ بالتأْنيث وأرادوا قَلْبَها كان الواوُ أوْلَى بها مِن الياء ؛ لأنَّ الهمزةَ في الواحد منقلبةٌ مِنْ ألِف تأْنيث ، وليست الهمزةُ مِنْ علامات التأْنيث[3] ، وهي بمنزلة الأَلِف في غَضْبَى وسَكْرَى ، والأَلِفُ في غَضْبَى ليس قبلها ساكنٌ ، فلم يُحْتَجْ إلى تغييرها ، فإذا / ١٧٦ أ / قالوا : حمراء أتَوْا فيها بألِفٍ للمَدِّ لا للتأنيث ، وجعلوا بعدَها ألِفَ التأْنيث ، ولا يُمكِنُ اللفْظُ بألِفَين ولا يجوزُ إسقاطُ إحداهما [فتشبهَ المقصورة[4]] ، فقلَبوا الألِفَ الثانيةَ إلى همزة ؛ لأَنها مِنْ جِنْسِها ، فصارت الهمزةُ في الواحدة وليستْ مِنْ علامات التأنيث . فلمَّا ثنَّوْا جعلوا مكانها حرفًا ليس مِنْ علامات التأنيث وهو الواو ، ولَوْ جعلوه ياءً لَكانت الياءُ مِنْ علامات التأنيث ؛ لأَنهم يقولون : أنْتِ تذهبينَ وتقومينَ ، والياءُ عَلَمُ التأْنيث ، فتركوا الياءَ للواو في التثنِيَة ؛ حتى يُشاكل الواحدَ في الحرف الذي ليس مِنْ عَلَم التأنيث .

وقال بعضهم[5] : إنما جعلوه واوًا دونَ الياء لأَنهم لَمَّا كرهوا وقوع الهمزة بينَ ألِفَينِ وكانت الياءُ أقْرَبَ إلى الأَلِف كرِهوا أيْضًا الياءَ لِشَبَهِها بالأَلِف ، فاختاروا الواوَ البعيدةَ مِنْها .

---

(١) في س : «قلب الواو فيه أحسن وأكثر» .

(٢) زيد هنا في س : «لا غير» .

(٣) «التأْنيث» ليست في س .

(٤) الزيادة من س ، وفيها ضُبط الفعل «تشبهُ» بالرفع ، وليس صوابًا .

(٥) في ب ، ي : «وقالوا بعضهم» ، ولها تأويل .

وقال بعضهم : اختاروا الواوَ لأَنها أبْيَنُ في الصوت مِن الياء . فهذا مذهبُ أصحابنا .

وقد حكَى الكِسائِيُّ أنَّ مِن العرب مَنْ يقول : رِدايانِ ، وكِسايانِ ، فتجتمع فيه على قوله ثلاثُ لُغات . ويُجيزُ التثنية بالهمز في حمراوانِ وبابِه . وأجازَ أيْضًا حمْلَ باب حمراء على جميع ما يجوز في باب رداء ؛ فيُقال : حمْرايانِ . والمعروفُ ما ذكرتُه لك عن أصحابنا .

وقد حكَى الكوفِيون أشياءَ لم يذكرْها أصحابُنا فقالوا : [يجوز] فيما طال مِنْ هذا الممدود حَذْفُ الحرفَين الأَخيرَين ، فاختاروا في قَاصِعَاء وخُنْفَساء وجاثِيَاء ونحو ذلك أنْ يُقال : قاصِعان ، وجاثِيان[1] ، وقاصِعاوانِ ، وجاثِياوانِ .

واستحسنوا في الممدود إذا كان قبلَ الأَلف واوٌ أنْ يُثنُّوا بالهمز وبالواو ؛ فقالوا في لأْوَاء ، وجَأْوَاء : لأْوَاءَانِ ، ولأَوَاوَانِ . وأجازوا في سَوْءَ اء ـ وهي المَرْأةُ القبيحة ـ : سَوْءَاءَانِ ، وسَوْءَ اوَانِ[2] .

(١) زادت س هنا : وخنفسان .

(٢) زيد هنا في س : «والله أعلم بالصواب» .

/ ١٧٦ ب / هذا بابٌ لا تجوز فيه التثنيةُ والجمعُ بالواو والنون والياءِ والنون[١]

قال أبو سعيد : جملةُ هذا الباب أنَّ ما كان فيه علامةُ تثنيةٍ أو جمع سالم بالواو والنون والياء والنون لم تجُزْ تثنيتُه ولا جمعُه السالم ؛ لِئَلاَّ تجتمع فيه علامتان ؛ لأنَّا لو سمَّيْنا رجُلاً بعِشْرينَ أو مسلمون أو مسلمينَ أو مائَتَينِ أو اثْنينِ لم يجُزْ أنْ تقول إذا ثَنَّيْنا : عِشْرُونَانْ ، ولا مائتَانَانِ ، [ولا اثنانان[٢]] ؛ لأَنَّ هذا لو فُعِلَ لاَجْتَمع في الاسم الواحد رفعانِ ونَصْبانِ ، وقد مَضَى نحوُ هذا .

قال سيبويه : « **وإنما أوْقَعَت العربُ الاثنَين في الكلام - يعني في اسم اليَوْم - على حَدٍّ قولك : اليومُ يومانِ ، والذين جاؤوا بها فقالوا : أثْناءٌ إنما جاؤوا بها على حَدِّ الاثْنِ ، كَأَنهم[٣] كَسَّروه على أفْعَال ، كما قالوا : ابْنٌ وأبْناءٌ [٣]** » .

قال [سيبويه]: «**وقد بَلَغني أنَّ بعضَ العرب يقول : اليومُ الثُّنَيُّ**» .

قال أبو سعيد : نُسْخَتي التي قرَأْتُ منها على ابنِ السَّرَّاج : « وهو[٤] : فُعُول مِثْل قولنا : الثُّدِيُّ ، وما أشْبَهَ ذلك» . وفي كتاب أبي بكر مَبْرَمَان : « الثُّنَيُّ على لَفْظ التصغير» ، وهو على ما في نُسْخَته كَأَنه تصغيرُ اليوم .

ورَوَى[٥] الجَرْمِيُّ عن الأَصْمَعِي[٦] عن بعض الأعراب أنه قال : نحن نصومُ الثُّنَيُّ . فَيَحْتَمِلُ أنْ يكون على لَفْظ الجَمْع ؛ كَأَنه قال : أَيَّامَ الاثنَين ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكون على لَفْظ التصغير كَأَنه قال : يُوَيْم[٧] الاثنَين .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٩٥ ، هارون ٣ : ٣٩٣ .

(٢) الزيادة من س .

(٣-٣) ليس في الكتاب ، وفيه : «كَأَنهم قالوا : اليومُ الاثْنُ» .

(٤) يُريد «الثُّنَيُّ» .

(٥) زيد هنا في س : «أبو عُمَرَ» .

(٦) أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب ، لُغَوِيٌّ وراوية بَصْرِيّ عاصَر سيبويه ويونس توفي ٢١٦ هـ .البغية ٢ : ١١٢ .

(٧) صيغة التصغير من س ، وبغير تصغير : «يوم» في ب ، ي .

وإذا كـان الجمْعُ بالأَلِف والتـاء جازَت التثنيةُ ؛ كـرَجُلٍ اسمُه أذ رِعات أو تَمَرات ؛ تقول : أذ رِعاتانِ ،[(١ وتَمَراتانِ ؛ لأنه لا يجتمع فيه إعرابان ، فإن جمعتَ قلتَ : تَمَرات ، أذ رِعات ؛ لأنك تحذف التاء ، كما١)] تفعل ذلك بالهاء إذا قلتَ : تَمْرَة وتَمَرات ، فإذا حذفْتَها حَذَفْتَ معها الأَلِفَ ، ثم تَزيدُ علامةَ الجمْع أَلِفًا وتاءً .

(١-١) ليس في ب .

هذا بابُ تثنية [الأسْماء[١]] المبهمَة التي أواخـرُها مُعتلَّة

قال سيبويه[٢] : « **وتلك الأسماءُ ذا ، وتا ، والذي ، والتي**[٣] » ؛ فإذا ثَنَّيْتَ ذلك حذَفْتَ الحرفَ الأَخيرَ [ولم تقلبها ، ولم تحرِّكها[٤]] كما حرَّكْتَ الياءَ في قاضٍ إذا قلتَ : القاضِيَانِ ؛ لأَنَّ هذه الياءَ تتحرَّك في النصب إذا قلتَ : رأيْتُ قاضيًا والقاضِيَ ، والياءُ في التي والذي لا تتحرَّك إذا قلتَ : رأيتُ التي والذي ؛ لأَنها مَبْنِيَّةٌ ، لا تدخلها الحركةُ بوَجْهٍ .

وقالوا : في المؤنث في موضع « ذا » خمسُ لُغات ؛ فإذا ثُنِّيَ لم يُستعمَلْ إلاَّ بعضُها ؛ قالوا للمَرْأة : ذي ، وذِهْ يا هذا ، وتِي ، وتِهْ ، وتَا . فإذا ثَنَّوْا قالوا : تَانِ ، فلم يُثَنُّوا ذِهْ ولا ذِي[٥] ؛ لأَنهم لَو ثنَّوْا على الذال لأَشْبَهَ المذكَّر[٦] .

و«تَانِ» يجوز أنْ يكون على لُغة مَنْ يقول : تَا ، فيحذِف[٧] الأَلِفَ لاجتماع الساكنَين ويُثبِت أَلفَ التثنية . ويجوز أنْ يكون على لُغة مَنْ يقول : تِهْ ، فيحذِف[٧] الهاءَ ؛ لأَنَّ الهاء عِوَضٌ مِن الياءِ في «تِي» . وقد ذكرْناه في غير هذا الموضع مُحْكَمًا .

وقال الكوفيُّونَ إنَّ الياءَ في الَّذِي ، والأَلِفَ في ذَا وما جرى مجراهما مِن المُبْهَمات ، دخلتْ تكثيرًا لِلاسم ، وإنهم حذفوها في التثنيـة لِقيام حرف التثنية مَقامَها في التكثير . وهـذا غَلَطٌ ؛ لأَنهم قد صغَّروها فقالوا : ذَيَّـا واللَّذَيَّـا ، ولا يجوز أنْ يُصَغَّر [على أنَّه اسمٌ إلاَّ برَدِّ الذاهِب مِنه إليه[٨]].

فإنْ قال قائل : فأنتم إذا سمَّيتُم رجُلاً بقَدْ أو هَلْ أو بحرفٍ مِن الحروف ثم صغَّرتموه رَدَدتُم إليه في التصغير ما لم يكن له !

---

(١) الزيادة من الكتاب : : ٢ : ١٠٤ بولاق ، و ٣ : ٤١١ هارون .
(٢) «قال سيبويه» ليس في س .
(٣) في ب ، ي : «ذواتا ، والتي والذي» ، والتصحيح من س والكتاب .
(٤) الزيادة من س .
(٥) «ولا ذِي» ليس في س .
(٦) زيد هنا في س : «فاعرف ذلك» .
(٧) «الألف . . . . .فيحذف» سقط من س ؛ انتقال نظر .
(٨) الكلام في س : «على ذا وهو اسم إلاَّ برَدِّ الذَّاهِب منه فيه» .

قِيلَ له : إذا سَمَّينا بـ « قَدْ» فقَد نقلْنا « قَدْ» مِن الحرف إلى الاسم ، فإذا صغَّرْناه فإنما نُصَغِّره على أنه اسم ، فجَلَبْنا له حَرْفًا تُوجِبُه الاسْمِيَّةُ إذا صغَّرْناه ، ونحن إنَّما نُصَغِّر « ذَا» و « الَّذِي» وهما على مَعناهما الذي وُضِعا له . فهذا فَرْقٌ واضحٌ بينهما[1] . فافهم إنْ شاءَ الله تعالىَ .

(١) الكلام في س : «فرق بينهما» .

/ ١٧٧ ب / هذا بابُ جمْعِ الاسم الذي آخِرُه هاءُ التأنيث[١]

قال أبو سعيد : لا خِلافَ بين أصحابنا أنَّ الرجُل إذا سُمِّيَ بِاسْم آخِرُه هاءُ التأنيث ثم أردتَ جمْعَه جمَعْتَه بالتاءِ ، واستدلُّوا على ذلك بقوْل العرب : رَجُلٌ رَبْعَةٌ ، ورجالٌ رَبعاتٌ ، وطَلْحةُ الطَّلَحَاتِ . قال الشاعر :

رَحِمَ الله أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[٢]

وتقول العربُ : ما أكْثَرَ الْهُبَيْرَاتِ ! يُريدون جَمْعَ هُبَيْرَة ، ولم يُسْمَعْ : رجالٌ رَبْعُونَ ، ولا طَلْحَةُ الطَّلْحِينَ ، ولم يُسْمَعْ : ما أَكْثَرَ الْهُبَيْرِينَ ! ، ولا جُمعَ شيءٌ مِنْ ذلك بالواو والنون[٣] .

وأجازَ الكِسائِيُّ والفَرَّاءُ جمْعَ ذلك بالواو والنون . فإذا جُمعَ بالواو والنون سَكَّنوا اللاَّمَ مِنْ طَلْحَة ، لأَنهم يُقَدِّرُونَ جمْعَ طَلْح ، فلا يُحَرِّكون اللاَّمَ . وكان أبو الحَسَنِ بنُ كَيْسَانَ[٤] يذهب إلى جَواز ذلك ، ويُحَرِّكُ اللاَّمَ فَيقول : الطَّلَحُونَ فيفتحُها ، كما فتحوا أَرَضُونَ ؛ حمْلاً على أرَضَات لَو جُمعَ بالأَلِف والتاءِ ؛ لأَنه بمنزلة تَمرَات .

والقَوْلُ الصحيحُ ما قاله أصحابُنا ؛ لأَنه قَوْلُ العرب الذي [لم [٥]] يُسْمَعْ منهم غيرُه ، ولأَنه القِياس ؛ لأَنَّ طَلْحَة فيه هاءُ التأنيث ، والواوُ والنونُ عَلامةُ[٦] التذكير ، ولا يجتمع في اسمٍ واحد علامتان مُتضادَّتانِ .

وممَّا احتجَّ به ابْنُ كَيْسانَ أنَّ التاءَ تسقُط في الطَّلَحات ؛ فمنْ أجْل سقوطها وبَقاء الاسم بغير تائِه جاز جَمعُها بالواو والنون . وهذا لا يَلزَم ؛ لأَنَّ التاءَ مُقدَّرة ، وإنما دخلت علامةُ الجمع على التاءِ ، وسقطت التاءُ التي كانتْ في الواحد ، لأَنَّ تاءَ الجمع عِوَضٌ منها ؛ لِئَلاَّ يجتمع تاءَ انِ ، فصار بمنزلة ما يسقط [لاجتماع[٧]] الساكنَين ، وهو مُقدَّرٌ .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٩٦ ، هارون ٣ : ٣٩٤ .
(٢) قائله عبيد الله بن قيس الرقيات ، الديوان : ٢٠ .
(٣) كلام الشارح هنا قريب من كلام سيبويه لكنه ليس نَصَّه .
(٤) محمد بن أحمد بن إبراهيم ؛ نحوي بغداديّ أخذ عن المبرِّد وثعلب ، كان أَمْيَل إلى المذهب البصري . ت . ٣٢٠ هـ . (البغية ١ : ١٨) .
(٥) سقط من ب ، ي ، وهو في س .
(٦) في النسخ : «علامات» ، وليست مناسبة .
(٧) «لاجتماع» سقطت من ب .

وإذا جَمَعْتَ بالأَلِف والتاءِ ما كان في آخِره أَلِفُ تأنيثٍ مقصورةٌ فإنَّك تَقْلب أَلِفَ/١٧٨ أ/ التأنيث ياءً ؛ فتقول في حُبْلَى : حُبْلَيَات ، وفي حُبَارَى : حُبَارَيَات ، وفي جَمَزَى : جَمَزَيَات .

فإنْ قال قائلٌ : فأنتم تقولون إنما حذفْنا التاءَ في طَلَحَات وتَمَرَات لِئَلاَّ يُجمَع بين علامَتَيْ تأنيث لَوْ جمَعْناه : تَمْرَتَات ، فقد جمَعتم بين الأَلِف التي في حُبْلَى والتاء[١] التي في الجمع ! قِيلَ له : [ليس سبيلُ الأَلِف سبيلَ[٢]] التاء ؛ لأَنَّ الأَلِفَ لا تثبُت على لفظ التأنيث وإنما تنقلب ياءً ، وليست الياءُ للتأنيث ، فإذا قلنا : حُبْلَيَات لم نجمع بين لفظَيْ تأنيث ، والتاءُ في تَمْرَتَات ـ لَو قلناها ـ هي علامةُ تأنيث فلم يجُز الجمعُ بينهما .

والدليلُ على أنَّ التاءَ هي علامةُ التأنيث وأنَّ الهاءَ بَدَلٌ منها في الوَقْف لِلْفَرْق بين الاسم والفعل والواحد والجمع : أنَّ علامةَ التأنيث في الفعل تاءٌ لا غَيرُ [في[٣]] الوَقْف والوَصْل ، وكذلك في جمع مُسْلِمات وما أشْبَهَ ذلك . وأيضًا فإنَّ التاءَ دُخولُها على بناءٍ صحيح للمذكَّر ، ودُخولُ أَلِف التأنيث على بناءٍ لَو نُزِعَتْ عنه لم يكُنْ له مَعنًى ، ألاَ ترَى أنَّا لَو قُلنَا في حُبْلَى : حُبْلٌ لم يكُنْ له مَعنًى ، وإذا قُلنا في مُسْلِمة : مُسْلِمٌ كان لِلمذكر! فصار أَلِفُ التأنيث بمنزلة حرفٍ مِنْ نَفْس الاسم ، مخالِفٍ[٤] للعَلامة الداخلة على الاسم بكماله .

وإذا جمَعْتَ المقصورَ بالواو والنون حذَفْتَ الأَلِفَ لاجتماع الساكِنَين ، وبَقَّيْتَ ما قبلَه على الفتح ، فقلتَ في مُوسَى ، وعِيسَى ، وحُبْلَى : مُوسَوْنَ ، وعِيسَوْنَ ، وحُبْلَوْنَ ، لا يجوز غيرُ ذلك عند أصحابنا ، وهو القياس وكلامُ العرب . فأمَّا كلامُ العرب فقولُهم : المُصْطَفَوْنَ والأَعْلَوْنَ ، ورأيتُ المُصْطَفَيْنَ والأَعْلَيْنَ .

وأمَّا القياسُ فلأَنَّ الحرفَ الثابتَ في الواحد ليس لنا حذْفُه من الكلمة إلاَّ لِضَرورة ؛ عند اجتماع ساكِنَين ، وهو مُقدَّرٌ كقولنا : قاضُونَ ورَامُونَ . / ١٧٨ ب /

(١) في ب ، ي : «الياء» ، تصحيف ، فالمراد التاء التي بعد الألف في الجمع .

(٢) في ب بياض ، وفي ي :«سبيل الألف التاء» ، وبه خلل ، وما بين المعكوفين من س .

(٣) سقط من ب ، ي ، وهو في س .

(٤) ضُبطت في ب بالرفع وهو خطأ .

فلو قُلنا : عيسُونَ ، ومُوسُونَ[1] لَكُنَّا نُقدِّر حذْفَ الألَف فيهما مِنْ قَبْلِ دُخول علامة الجمعِ ! ولَو جازَ هذا لجَازَ أنْ تقول في حُبْلَى : حُبْلاَتٌ ، وفي سَكْرَى : سَكْرَاتٌ ، وليس أحدٌ يقول هذا ، فوَجب أنَّ علامةَ [الجمع[2]] إنما تدخُل على عيسَى ومُوسَى والألِفُ فيهما ، ثم تسقط الألِفُ لاجتماع الساكِنَينِ ، ويَبقَى ما قبلَها مفتوحًا .

فإنْ قال قائلٌ : إنما تحذف هذه الألَفَ تشبيهًا بحَذْفِ هاءِ التأنيث ! قِيلَ له : لَو جاز ذلك لجَازَ أنْ تقول : حُبْلاَتٌ ، وقد ذكَرْنا السبَبَ في حذْف هاءِ التأنيث .

وأمَّا الممدودُ فإنك تقلب الهمزةَ واوًا فيه إذا كانت المَدَّةُ للتأنيث كما قُلِبَتْ في التثنِيَة ، فتقول في حمْرَاء : حمْرَاوَات ، وفي وَرْقاء : وَرْقاوَات ؛ كما قالوا : خَضْرَاوَات[3] .

وإنْ كان ذلك اسمَ رجُلٍ جمعْتَه بالواو والنون وقلَبْتَ الهمزةَ واوًا أيضًا فقلتَ : وَرْقاوُون وحمْرَاوُونَ ، ورأيتُ وَرْقاوِينَ وحمْرَاوِينَ .

وذُكِرَ أنَّ المازنيَّ[4] كان يُجيز في وَرْقاوُونَ الهمزَ لانضِمام الواو . ، وهذا سَهْوٌ ؛ لأنَّ انضِمامها لِواو الجمع بعدَها ، فهو بمنزلة ضَمَّة الواو لِلإعراب ولالْتِقاءِ الساكنَين كقولك : هذه دَلْوُكَ ، وهؤلاءِ مُصْطَفَوُو البَلَد ، ولا يجوز فيه الهمز .

وتقول في زَكَرِيَّاء [ـ فيمن مَدَّ ـ[5]]: زَكَرِيَّاوُونَ ، بمنزلة : وَرْقاوُونَ ، وفِيمَنْ قَصَرَ : زَكَرِيّوْنَ ، بمنزلة : عِيسَوْنَ ، ومُوسَوْنَ . وفيه لُغَاتٌ ليسَ هذا موضع ذِكرها .

---

(١) ضُبطت السين في ب بالفتح ، وهو لا يتفق مع الفرض .

(٢) «الجمع» سقطت من ب ، ي ، وهي ثابتة في س .

(٣) كُتِبَتْ «حمراوات» ، «ورقاوات» ، «خضراوات» في ب ، ي منتهِية بنونٍ مكسورة علامة التثنية ، والتمثيل هنا للجمع المؤنث ، والصواب في س .

(٤) بكر بن محمد بن بقية ، بَصْرِيّ ، ناظَرَ الأخفش الأوسط فقطعه ، توفي ٢٤٩ هـ . (البغية : ١ : ٤٦٥) .

(٥) زيادة من س .

هذا بابُ جَمْع [أسْماء[١]] الرجال والنساء

اعلم أنَّ هذا البابَ يشتمل على جميع الأَسماء المعارف الأَعلام .

والبابُ فيها أنَّ كلَّ اسم سمَّيْتَ به مُذَكَّرًا يعقل ولم يكُنْ في آخِرِه هاءٌ جازَجمْعُه بالواو والنون على السلامة وجَازَ تكْسِيرُه ، وسَوَاءٌ كان / ١٧٩ أ / الاسمُ قبلَ ذلك ممَّا يُجمَع بالواو والنون أوْ لا يُجمَع . وكذلك إنْ سمَّيْتَ به مؤنثًا جاز جمعُه بالأَلف والتاء على السلامة وجاز تكسيرُه .

ومذهب سيبويه[٢] إذا كُسِّر شيءٌ مِنْ ذلك وكانت العربُ قد كسَّرتْه اسمًا قبلَ التسمِيَة على وَجْهٍ مِن الوجوه ـ وإنْ لم يكن ذلك بالقياس الْمُطَّرِد ـ فإنَّه يُكسَّر على ذلك الوَجْه ، ولا يُعدَل عنه . وإنْ كان لا يُعرَف تكسيرُه في الأسماء قبل التسمية به حمَلَه على نَظائِرِه . وقد ذكرنا جمع ما كان مِنْ ذلك في آخِرِه الهاءُ بما أغْنَى عن إعادته .

فمنْ ذلك إذا سمَّيْتَ رجُلاً بزَيْد أو عَمْرو أو بَكْر [ثم جمَعتَه[٣]] على السلامة قلتَ : الزيدُونَ ، والعَمْرُونَ ، والبَكْرُونَ ، وإنْ كَسَّرْتَ قلتَ : أزْيَادٌ في أدْنَى العَدَد ، وزُيُودٌ في الكثير ، وقلتَ في عَمْرو ، وبَكْر في أدْنَى العَدَد : الأَعْمُر ، والأَبْكُر ، وفي الكثير : العُمُور ، والبُكُور . وأدْنَى العَدَد أنْ تقول : ثلاثة أعْمُرٍ ، وعشَرَة أَبْكُرٍ .

وإنْ سمَّيْتَه ببِشْر ، أو بُرْد ، أو حَجَر ، قلتَ في أدْنَى العَدَد : ثلاثة أبْرَاد ، وعشَرَة أبْشَار ، وتِسْعة أحْجَار . وينبغي أن يُقال في الكثير : بُشُور ، وبُرُود ، وحِجارَة .

قال الشاعر وهو زيد الخَيْر :

ألاَ أبْلغ الأَقْيَاسَ قَيْسَ بْنَ نَوْفَلٍ   وقَيْسَ بْنَ أُهْبَانٍ وقَيْسَ بْنَ جابرِ[٤]

وقال آخَرُ :

رأيْتُ سُعُودًا مِنْ سُعُودٍ كَثيرةٍ   فلَمْ أرَ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ[٥]

---

(١) من الكتاب بولاق ٢ : ٩٦ ، هارون ٣ : ٣٩٥ . ، وعبَّر الشارح في أول الباب عن الجمع بلفظ : جميع .

(٢) زيد هنا في س : «أَنَّهُ» ، وأراها ذات نفع .

(٣) زيادة من س .

(٤) الكتاب بولاق ٢ : ٩٧ ، هارون ٣ : ٣٩٦ ، لزيد الخيل ، اللسان : ق ي س ، وفيه «خالدِ» مكان : «جابرِ» .

(٥) الكتاب ؛ الموضع السابق ، وهو لطَرَفَة ، الديوان : ٥٤ .

وقال الفَرَزْدَقُ :

وشَيَّدَ لي زُرَارَةُ بَاذِخَاتٍ وعَمْرُو الخَيرِ إنْ ذُكِرَ العُمُورُ[١]

وقال آخَرُ :

رَأَيْتُ الصَّدْعَ مِنْ كَعْبٍ ، وكانُوا مِن الشَّنَآنِ قد صاروا كُعُوبَا[٢]

يعني أنهم قبيلةٌ أبوهم كَعْبٌ ؛ فهُم كَعْبٌ واحدٌ إذا كانوا مُتَآلِفين / ١٧٩ ب/ فإذا تَفرَّقوا وَعَادَى بعضُهم بعضًا صاركلُّ فِرْقة منهم تُنسَب إلى كعب وهي تُخالِف الأُخْرى ، فكأَنهم كِعابٌ جماعةٌ .

وقالوا في قوم مِن العرب اسم كل واحد منهم جُنْدبٌ : أبو الجَنادِب .

وإذا سمَّيْتَ امْرَأةً بدَعْد فجَمَعْتَ قلتَ : دَعَدَات ؛ لأَنك لمَّا أدخلْتَ الأَلفَ والتاء صار بمنزلة تمَرَات ، وجَفَنَاتٍ ؛ في جمْع : تمْرَة ، وجَفْنَة ، وإنْ لم يكنْ في الواحد الهاءُ ؛ لأَنَّ [في] الجمع[٣] الهاء تسقط ، وذلك كقولهم : أَرَضَات ، وإنْ لم يكنْ في « أَرْض» هاء ، لأَنَّ الجمْع لَمَّا كان بالأَلف والتاء صار كجَمْع فَعْلَة .

وإنْ جمَعْتَ جُمْلاً[٤] بالأَلف والتاء جازَ أنْ تقول : جُمُلاَت ، وجُمْلاَت ، وجُمَلاَت ، بمنزلة جمْع ظُلْمَة .

وتقول في هِنْد : هِندَات ، وهِنْدات ، وهِنَدَات ؛ بمنزلة كِسْرَة إذا جُمِعَتْ على هذه الوُجُوه . وإنْ كَسَّرْتَ كما كَسَّرْتَ بُرْدًا وبِشْرًا قلتَ : أَهْنَادٌ ، وأَجْمَالٌ في الْجَمْع القليل ، وتقول في الكثير : هُنُودٌ ، كما تقول : الجُذُوع . قال جَرِيرٌ :

أخالِدَ قد عَلِقْتُك بَعْدَ هِنْدٍ فَشَيَّبَني الخَوالِدُ والْهُنُودُ[٥]

---

(١) الكتاب ؛ الموضع السابق ، وليس في ديوان الفرزدق .

(٢) الكتاب ؛ الموضع السابق ، اللسان : ك ع ب بلا نسبة ، وهو لمعاوية بن مالك بن جعفر ، شرح اختيارات المفضَّل للتبريزي ٣ : ١٤٨٠ تحقيق قباوة ، دمشق ١٩٧٢ ، ابن السيرافي ٢ : ٢٩٥ وفرحة الأديب ٢٠٦ للغندجاني ، تحقيق سلطاني ١٩٨٠ ، دمشق . والبيت ملفق من بيتين ، والقافية : «كعابا» .

(٣) «في» سقطت من ب ، ي ، «في الجمع» ليست في س .

(٤) «جُمْل» عَلَم لِمُؤنّث .

(٥) البيت في الكتاب بولاق ٢ : ٩٨ ، هارون ٣ : ٣٩٨ ، وديوان جرير : ١٦٠ ، واللسان : هـ ن د .

وإنْ سمَّيْتَ امْرَأةً بـ « قَدَم» فجَمَعْتَ بالألِف والتاء قلتَ : قَدَمَات ، ولا يجوز تسْكِينُ الدالِ فيها . وإنْ كَسَّرْتَ فالذي يُوجِبُه مَذْهَبُ سيبويه أنْ تقول : أقْدَامٌ في القليل والكثير ؛ لأَنَّ العرب قد جمعَتْ قَدَمًا قبل التسمية على أقْدَام في القليل والكثير .

وإنْ سمَّيْتَ رجُلاً بأَحْمَر ، ثم جمَعْتَه فإنْ شِئْتَ قلتَ : أحْمَرُونَ على السلامة ، وإنْ شِئْتَ قلتَ : أحَامِر على التكسير ، وكِلاَ هذَيْنِ الجَمْعَين لم يكن جائزًا في أحْمَر قبل التسمية ؛ لأَنَّ أحْمَر وبابَه لا يجوز فيه أحْمَرُونَ ولا أحَامِر إذا كانتْ صِفَةً ، وإنما يُجمَع على حُمْر ، ونَظيرُه : بِيضٌ ، وشُهْبٌ وما أشْبَهَ ذلك . فإذا سمَّيْتَ به فحُكْمُ الاسم الذي على أفْعَل يُخالِف حُكْمَ الصِّفَة التي على أفْعَل ، والاسمُ جمْعُه على أفَاعِل مِثْل : الأَرَانِب ، والأَبَاطِح ، والأَرَامِل ، والأَداهِم .

وإنْ سمَّيْتَ / ١٨٠ أ / امْرَأةً بأَحْمَر قلتَ في السلامة : أحْمَرَات ، وفي التكسير : أحَامِر ، وقد قالت العرب : الأَجَارِب ، والأَشَاعِر ؛ [لِبَني أجرب[١]] ؛ كَأَنهم جعلوا كلَّ واحدٍ منهم أجْرَب على أنه اسم أبِيه ، ثم جمَعوه ، كما قالوا : أرْنَب وأرَانِب .

وإنْ سمَّيْتَ رجُلاً بوَرْقاء أو ماجَرَى مجراه فجمعْتَه بالواو والنون قلتَ : وَرْقاوُونَ .

وإنْ سمَّيْتَ بها امْرَأةً وجمَعْتَها جمْعَ السلامة قلتَ : وَرْقاوَات .

وإنْ جمَعْتَها جمْعَ التكسيرِ في الرجُل والمرْأة قلتَ : وَرَاقٍ[٢] ؛ كما قلتَ في صَلْفَاء : صَلاَفٍ[٣] ، وفي خَبْرَاء[٤] : خَبارٍ .

وإنْ سمَّيْتَ رجُلاً أو امْرَأةً بِمُسْلِم أو خالِد ولم تجمعهما جمْعَ السلامة قلتَ فيهما : خوَالِد ، كما تقول في قَادِمِ الرَّحْل [أو الضَّرْعِ[٥]] وآخِرِه : القَوَادِم والأَواخِر .

---

(١) «لِبَني أجرب» زيادة من س .

(٢) في ب بكسر أوله ، وتصويبه من س والكتاب بولاق ٢ : ٩٨ ، هارون ٣ : ٣٩٩ ، والجمع كصَحَارٍ .

(٣) في ب بكسر أول «صَلاف» و «خَبار» ،

وتصويبه من س والكتاب بولاق ٢ : ٩٨ ، هارون ٣ : ٣٩٩ ، والجمع كصَحَارٍ .

(٤) «الخَبْراء» : القاعُ يُنبِت السِّدْر والأَراك ؛ اللسان : خ ب ر ، و «الصلْفاء» : صَفاةٌ مُستوية من الأرض ؛ اللسان : ص ل ف .

(٥) ليس في ب .

وجمْعُ التكسيرِ يستَوي فيه المذكر والمؤنث ، ومَنْ[(١)] يعقِل وما لا يعقِل ، ألا تراهم قالوا : غُلامٌ ، وغِلْمَانٌ كما قالوا : غُرَابٌ ، وغِرْبَانٌ ، وقالوا : صَبيٌّ ، وصِبْيَانٌ كما قالوا : قَضِيبٌ ، وقِضْبَانٌ .

ومِمَّا يُقَوِّي « خَوَالِد» - جمعَ رجُلٍ اسمُه خالِد - أنهم يقولون في الصِّفة : فَارِسٌ وفَوَارِسُ ، وإذا كان هذا في الصِّفة فهو في الاسم أجْدَرُ . والقِياسُ أنْ يُقال في فَاعِل : فَوَاعِل ؛ لأَنه على أربعة أحرف ، وعلامةُ الجمع تنتَظِم فيه على طريق واحد انتِظامَ علامة التصغير فيه ؛ لأَنك تقول : خُوَيْلِدٌ فتَدخُل ياءُ التصغير ثالِثةً ، ويُكسَر ما بعدَها ، وكذلك تَدخُل أَلِفُ الجمع ثالِثةً ، ويُكسَر ما بعدَها .

وإنْ سمَّيْتَ رجُلاً بشَفَة أو أَمَة قلتَ : آمٍ في الثلاثة إلى العشَرة ، وفي الكثير : إمَاءٌ ، ويجوز : إمْوَانٌ . قال الشاعر القَتَّال :

أمَّا الإِماءُ فَلا يَدْعُونَني وَلَدًا إذا تَرَامَى بَنُو الإِمْوَانِ بِالعَارِ[(٢)]

وتقول في شَفَة : شِفَاهٌ ، لا يجوز غيرُ ذلك ، وإنما جاز في « أَمَة » - إذا سمَّيْتَ بها رجُلاً / ١٨٠ ب / أو امرأةً - الوُجُوهُ التي ذكَرْتُ ؛ لأَنَّ العربَ تجمعها على هذه الوُجُوه ، وهي اسْمٌ قبلَ التسمِيَة بها شيئًا[(٣)] بعَيْنِه ، فاستعمَلْنا بعد التسمِيَة ما استعملَتْه العربُ قبلها إذا[(٤)] لم تتغيَّر الاسمِيَّةُ فيها . ولا تَقُلْ[(٥)] في شَفَة إلاَّ : شِفاهٌ في الجمْع القليل والكثير ؛ لأَنَّ العرب لم تستعمِلْ فيها غيرَ الشِّفَاهِ قبل التسمِيَة .

ولا يُقال فيها : شَفَاتٌ ، ولا أَمَاتٌ[(٦)] ؛ لأَنَّ العربَ تجتَنِب ذلك فيها قبل التسمِيَة .

ولَو سمَّيْتَ رجُلاً بتَمْرَةَ أو قَصْعَةَ قلتَ : تَمَرَاتٌ ، وقَصَعَاتٌ ، وإنْ كسَّرتَه قلتَ : تِمَارٌ ، وقِصَاعٌ .

---

(١) في ب ، ي ، س : «وما يعقل» ، وليست الأَوْلَى .

(٢) ديوان القَتَّال الكلابيّ : ٥٤ ، الكتاب بولاق ٢ : ٩٩ ، هارون ٣ : ٤٠٢ ، شرح القصائد السبع : ٢٢٢ . المبهج لابن جني في «أميّة بن أبي الصلت» .

(٣) في ب ، ي : «شيء» بالرفع ، وهو خطأ ؛ إذ هو مفعول للمصدر : التسمِيَة .

(٤) في س : «إذ» ، وهي أفضل .

(٥) في س : «ولا تَقُلْ» ، وفي ب ، ي : «يُعَلّ» ، تحريف .

(٦) في ب بكسْر الأَوَّل من الكلمتَين ، وهو مفتوح في المفرد منهما .

وإنْ سمَّيْتَ رجُلاً أو امْرَأةً بِعَبْلَةَ[١] قلتَ في التكسير : [العِبال ، وفي السلامة :[٢]] العَبَلاتُ ، وفتحْتَ الباءَ . وقد كان قبل التسمية يُقال : امْرَأةٌ عَبْلَةٌ ، ونِسَاءٌ عَبْلاتٌ ؛ لأنها كانتْ صِفَةً ، فلمَّا سَمَّيْتَ بها صارتْ بِمنزلة تَمْرَة وتَمَرَات . ولا يجوز أنْ تقول في جمْع رجُل اسمُه تَمْرَةٌ : تَمْرٌ ؛ لأنَّ تَمْرًا اسمٌ لِلجِنْسِ ، وليس بجمْع مُكَسَّرٍ .

ولَو سمَّيْتَ رجُلاً أو امْرَأةً بِسَنَةَ لَكُنْتَ بالخِيَار ؛ إنْ شِئْتَ قلتَ : سَنَوَاتٌ ، وإنْ شِئْتَ قلتَ : سِنُونَ ؛ لا تَعْدُو جمْعَهم إيَّاها قبل ذلك ، وهم يجمعون السَّنَةَ قبلَ التسميَةِ على هذَيْنِ الوَجْهَينِ .

ولَو سمَّيْتَه ثُبَةَ لَقُلْتَ : ثُبَاتٌ وثُبُونَ ، وإنْ شِئْتَ كسَرْتَ الثاءَ ، وكذلك نَظائرُ ثُبَة .

ولَو سمَّيْتَه بِشِيَةَ أو ظُبَةَ لم تُجاوزْ : شِيَات ، وظُبَات ؛ لأنَّ العرب لم تجمَعْه قبلَ التسميَةِ إلاَّ هكَذا .

وإنْ سمَّيْتَه بِابْنٍ فجَمعْتَ بالواو والنون قُلْتَ : بَنُونَ ، وإنْ كسَّرْتَ قُلْتَ : أبْنَاءٌ .

وإنْ سمَّيْتَ امْرَأةً بِأُمٍّ ثم جَمعْتَ جازَ : أُمَّهاتٌ ، وأُمَّاتٌ ؛ لأنَّ العرب قد جمَعَتْها على هذَيْنِ الوَجْهَينِ . قال الشاعرُ :

كـانَتْ نجَـائِبُ مُنْذِرٍ ومُـحَـرِّقٍ ... أُمَّـاتِهُنَّ وطَرْقُـهُنَّ فَـحِـيـلاَ[٣]

ولَو سمَّيْتَ به رجُلاً لَقُلْتَ : أُمُّونَ ، وإنْ كسَّرْتَه فالقِياسُ أنْ تقول : آمَامٌ .

وإنْ سمَّيْتَه بِأَبٍ قُلْتَ : أَبَوَانِ في التثنيَة ، لا تُجاوزُ ذلك ، يعني : لا تَقُلْ[٤] : أَبَانِ .

/ ١٨١ أ / وإنْ سمَّيْتَ رجُلاً بـ «اسْم» فجَمعْتَ جمْعَ السلامةِ لم تحذِف ألِفَ الوَصْل ، وقلتَ : اسْمُونَ ، وإنْ كسَّرْتَ قلتَ : أَسْمَاءٌ .

---

(١) في ب ، س بالجرِّ والتنوين ، وليس صوابًا ، ومثله ما سَبَقَ مِن : قَدَم وتَمْرَة وقَصْعَة ، وما يأتي مِنْ : سَنَة .
(٢) الزيادة من س ، وبها يستقيم الكلام .
(٣) للراعي النميري ؛ الديوان : ١٢٧ ، وفي جمهرة أشعار العرب : «هجائن» مكان : «نجائب» .
(٤) س : لا تقول .

وكان القياس في «ابْن» أنْ يُقال : ابْنُونَ ، غيرَ أنهم جمعوه قبل التسْمية على : بَنين ، وحذفوا الألفَ لكَثْرة استعمالهم إيَّاه ، وحرَّكوا[١] الباءَ ؛ كـ «منين» و«هنين»[٢] .

ولَو سمَّيْتَ رجُلاً بـ «امْرئ» لَقلتَ : امْرُءُونَ في السلامة . وإنْ سمَّيْت به امْرأة قلتَ : امْرَآتٌ ، وإنْ كسَّرْتَ قلتَ : أَمْراءٌ ؛ كما قلتَ : أَبْناءٌ ، وأَسْماءٌ ، وأَسْتاهٌ .

ولَوسمَّيْتَه بـ «شَاة» لم تجمَعْ بالتاءِ ، ولم تقُلْ إلاَّ : شياهٌ ؛ لأنَّ هذا الاسم قد جمعتْه العرب مُكسَّرًا على : شِياه ، ولم يجمعوه جمْعَ السلامةِ ، بلْ لا يحتمل ذلك ؛ لأنَّا إذا حذفنا الْهاءَ بَقِيَ الاسمُ على حرفَينِ الثاني منهما منْ حروف المدِّ واللّين ، ولا يجوز ذلك إلاَّ أنْ يكون بعدها هاءٌ .

فإنْ قال قائل : فقولوا : شَاءٌ أو شُوِيٌّ ؛ لأنَّ الشَّاءَ والشُّوِيَّ جمْعانِ للشَّاة !

قيل له : هما اسْمانِ لِلْجَميع يجريانِ مجرَى الواحد ، فإذا سَمَّيْنا به احتجْنا أنْ نُكسِّر على ما يُوجِبُه اللَّفْظُ ، ويُرَدُّ الحرفُ الذاهِبُ ، وأصلُه : شوَهَةٌ يُجْمَع على : شِياه .

وإنْ سمَّيْتَ رجُلاً بـ « ضَرْب» قلتَ : ضَرْبُونَ ، وضُرُوب بمنزلة : عَمْرونَ ، وعُمُور .

وقد جمَعَت العربُ المَصادرَ منْ قبلِ التسْميَةِ بها ، فقالوا : أَمْراضٌ ، وأشْغالٌ ، وعُقُولٌ ، وأَلْبَابٌ ، فإذا صارَ اسْمًا فهو أجْدَرُ أنْ يُجْمَع بتكسير .

ولَو سمَّيْتَ رجُلاً بـ « رُبَة» ـ في لُغَةِ مَنْ خَفَّفَ فقال : رُبَةَ رَجُلٍ ـ قلتَ : رُباتٌ ، وربُونَ[٣] ، ورُبُونَ أيْضًا . وإنما جاز في « رُبَة» هذه الوجوه ؛ لأنها لم تُجْمَع قبلَ التسمية ، فلمَّا سُمِّيَ بها وجُمع حُمِلَ على نظائره الكثيرة .

وممَّا كثُر في هذا البابِ من النواقص أنْ يجيءَ بالألفِ والتاءِ ، والواوِ والنون نحو : ثُبات ، وثُبُونَ[٤] ، وكُرَات وكُرُونَ ، وعِزَات ، وعِزُونَ .

---

(١) في ب ، ي : «وكَرَّكوا» ، سبق قلم .

(٢) اللفظان بلا تفسير في الكتاب بولاق ٢ : ٩٩ ، هارون ٣ : ٤٠٠ .

«المَنين» : الضعيف ، والغُبار المتقطِّع ، و «الهَنينُ» : بُكاءٌ كالحنين .

(٣) في الكتاب بولاق ٢ : ٩٩ ، هارون ٣ : ٤٠١ : «قلتَ : رِباتٌ ورِبُونَ ، في لُغَة مَنْ قال : سِنُون» .

(٤) في ب ضُبط أوّله وأوّلُ «كُرُونَ» الآتي بالكسر ، وله وجهٌ .

وإنْ سمَّيْتَه بـ « عِدَةَ» قلتَ : عِدَاتٌ ، وإنْ شِئْتَ قلتَ : عِدُونَ ، إذ[١] صارت اسمًا ، كما قلتَ : لِدُونَ . / ١٨١ ب /

وإنْ سمَّيْتَه بـ « بُرَةَ» وكسَّرت قلتَ : بُرَى[٢] ؛ لأَنَّ العربَ قد كسَّرَتْه على ذلك .

وإنْ جاءَ مِثْلُ « بُرَة» ممَّا لم تُكسِّرْه العربُ لم تجمعْه [إلاَّ [٣]] بالأَلِف والتاءِ ، والواو والنون ؛ لأَنَ هذا هو الكثير .

وإذا سمَّيْتَ بصِفَةٍ ممَّا يختلف جمْعُ الاسم والصِّفة فيه جمَعْتَه جمْعَ نظائره مِن الأسماء ، ولم تُجْرِه على ما جمَعوه حينَ كان صِفةً ، إلاَّ أنْ يكون جمَعوه جمْعَ الأسماء فتُجْرِيه على ذلك ، كرجُلٍ سمَّيْتَه بـ سَعِيد أو شَرِيف ؛ تقول في أدْنَى العَدَد : ثلاثة أشْرِفَةٍ وأسْعِدَة ، وتقول في الكثير : سُعْدَانٌ وشُرْفَانٌ ، وسُعُدٌ وشُرُفٌ ؛ لأَنَّ هذا هو الكثير في الأَسماء في جمْع هذا البناء ؛ تقول : رَغِيفٌ وأرْغِفَةٌ ، وجَرِيبٌ وأجْرِبَةٌ ، وقالوا : رُغْفَانٌ وجُرْبَانٌ ، وقالوا : قُضُبُ الرَّيحان في جمع قَضِيب ، وقالوا : الرُّغُف في جمع رَغِيف . قال الشاعر :

إنَّ الشِّوَاءَ والنَّشِيلَ والرُّغُفْ والقَيْنَةَ الحَسْناءَ والكَأْسَ الأُنُفْ
لِلضَّارِبينَ الهَامَ والخَيْلُ قُطُفْ[٤]

وقالوا : سَبِيلٌ وسُبُلٌ ، وأمِيلٌ وأُمُلٌ[٥] فهذا هو الكثير فيه . ورُبما قالوا « الأَفْعِلاء» في الأَسماء ، نحو : الأَنْصِبَاء ، والأَخْمِسَاء وليس بالكثير ، فلَو سمَّيْتَ رجُلاً بِنَصِيب أو خمِيس لقلتَ : أَنْصِبَاء ، وأَخمِسَاء ، [وإن سمَّيْتَ بـ نَسِيب وهو صِفة ثم كسَّرتَه قلت : أَنْسِباء[٦]] ؛ لأَنَّ العرب قد جمَعتْه وهو صِفَةٌ على ذلك ، وهو مِنْ جمْع بعض الأَسماء كـ نَصِيب وأنْصِباء فلم يُغَيَّرْ .

---

(١) في ب ، ي : «وإذا» وفي س : «إذا» وليست مناسبة . وفي ب «لَدون» بفتح أولها ، وليس صوابًا .

(٢) كُتِبَتْ في ب ، ي : «برًا» .

(٣) زيادة من س ، وبها يستقيم الكلام .

(٤) القائل لَقيط بن زُرَارَة ، اللسان : رغ ف ، ن ش ل ، الكتاب بولاق ٢ : ١٠٠ ، هارون ٣ : ٤٠٣ .

(٥) هكذا في ب ، ي . و «الأَميلُ» : حَبْل مِن الرَّمْل عَرْضه مِيل ومَسيرَته يَوم ؛ اللسان : م ي ل ، وفي س : «أَصِيل وأُصُل» ، وهو أقرب .

(٦) الزيادة من س .

[قال سيبويه[١]]: « وأمَّا «والد» و«صاحب» فإنهما لا يُجمعان ونحوهما كما يُجمع قَادم الناقة - يعني الخلْف المُقدَّم منْ ضَرْعها - لأنَّ هذا - وإنْ تُكُلِّم به كما يُتكلَّم بالأسماء - فإنَّ أصلَه الصِّفة وله[٢] مؤنث» .

قال أبو سعيد : ذكَر سيبويه والدًا وصاحبًا قبل التسمية بهما ؛ فإذا إنَّ[٣] صاحبًا إذا جمعْناه لم نَقُلْ فيه : صَوَاحِبُ ، وكذلك وَالِدٌ لا نقول فيه : أَوَالِدُ ؛ لأنَّ هذَيْن صفتان ؛ منْ حَيْثُ يُقال : والِدٌ ووالِدَةٌ ، وصاحِبٌ وصاحِبَةٌ ، وإذا كانَ الصِّفَةُ على فاعل للمذكَّر لم يُجمَع على فَوَاعِل ، وإنما يُقال فيه : فَاعِلونَ . / ١٨٢ أ / وهذان الاسمان قد كثُرا فجريا مجرَى الأَسماء ، فلَم يجِبْ لَهما بذلك أنْ يُقال : صَوَاحِبُ وأَوَالِدُ ، إذ كان يُقال في مؤنَّثهما : صَاحِبَةٌ ووَالِدَةٌ .

ولَو سمَّيْنَا رجُلاً بِصاحب لَقُلنا في التكسير : صَوَاحِبُ .

وأمَّا والِدٌ فقال الجَرْمِيُّ : إذا سمَّيْنا به لم نقُلْ إلاَّ : وَالِدُونَ ، فإنْ سمَّيْنا به مؤنَّثًا لم نقُلْ إلاَّ : وَالِدَاتٌ ؛ لأنَّ العرب تنكَّبَتْ في جمْع ذلك التكسيرَ قبل التسمية ، فقالوا : والِدٌ ووَالِدُونَ ، ووَالِدَةٌ ووَالِدَاتٌ ، ولم يقولوا : أَوَالِدُ في الوَالِدة ، وإنْ كانَ يقولون : قاتِلَةٌ وقَوَاتِلُ[٤] ، وجَالِسَةٌ وجَوَالِسُ ؛ لأنَّ الأَصلَ : وَوَالِدُ ، ويَلْزَم قَلْبُ إحْدَى الوَاوَيْنِ ، فاقتصَروا فيه على السلامة .

ولَو سمَّيْتَ رجُلاً بِفُعَالٍ نحو : جُلاَل لَقلتَ : أجِلَّةٌ ، على حَدِّ قولك : أَجْرِبَةٌ ، فإذا جَاوَزْتَ قلتَ : جِلاَّنٌ ، كقولك : غِرْبَانٌ وغِلْمَانٌ . واعلم أنَّ العرب تجمَع شُجَاعًا على خمسة أوْجُه ، منها ثلاثةٌ منْ جمْع الأَسماء ، وهي : شُجْعَانٌ ، مثْل قولنا : زُقَاقٌ وزُقَّانٌ ، وشِجْعَانٌ ، مثْلِ : غُرَاب وغِرْبَان ، وشِجْعَة ، مِثْل : غُلاَم وغِلْمَة ، فإذا سمَّيْتَ رجُلاً بشُجَاع جازَ أنْ تجمَعه على هذه الوُجُوه الثلاثة .

---

(١) الزيادة من س .

(٢) في ب : «وهو مؤنث» ، والاختيار من س فالكلام به يستقيم .

(٣) هذا ما في ب ، وفي ي : «فإن» ، وفي س : «فارا انّ» ، تصحيف .
وقد وَرَدَ في تعليقات الطبعتَين : «فإذن» ، وهو اجتهاد المعلِّق الأول .

(٤) في س : «قائلة وقوائل «بالهمزة ، وهي جيدة .

وقد يُجْمَع شُجَاع على : شِجَاع ، وشُجَعَاء نحو : كَرِيم وكِرَام وكُرَمَاء ، وظَرِيف وظِرَاف وظُرَفَاء ، فإذا سمَّيْتَ بشُجَاع لم يجُزْ جمْعُه على هذَيْنِ الوَجْهَين .

ورُبما جمَعَت العربُ الاسمَ الذي أصلُه صِفَةٌ على لَفْظِ الصِّفَة ؛ كَأَنَّهم يذهبون به إلى أنه صِفَةٌ غَلَبَتْ ؛ كما سمَّوْا بما فيه الأَلفُ واللاَّمُ وترَكوا الأَلِفَ واللاَّمَ بَعْدَ التسمية كالحَسَن والعَبَّاس والحَارث ؛ كَأَنَّهم قدَّروا فيه الصِّفَة وغَلَبَتْ .

وقد ذُكِر هذا في موضعه .

وقالوا في بَني الأَشْقَرِ : الأَشَاقِر ، على ما تُوجِبُه الاسمِيَّةُ ، وقالوا : الشُّقْر ، والشُّقْرَان ، على الوَصْف .

ولَو جَمَعَ إنسانٌ « الحَارث» على ما تُوجِبُه الصِّفَةُ فقال : الحُرَّاث لجَازَ ؛ لأَنه صِفَةٌ /١٨٢ب/ غَلَبَتْ . ومَنْ قال : الحَوَارِث فَعَلَى ما ذكَرْنا مِنْ جمْع الأَسماء .

ولَو سمَّيْتَ رجُلاً بِفَعِيلَةَ [كرَجُلٍ سمَّيتَه بـ كَتِيبةَ أو قَبِيحةَ أو ظَرِيفةَ[١]] ثم كسَّرْتَه لقلتَ : فَعَائِل ، لا غَيرُ . وقد جمَعَت العربُ فَعِيلَةً على فُعُل في الأَسماء ، وليس بقِياسٍ مُطَّرِدٍ ، قالوا : سَفِينَة وسُفُن ، وصَحِيفَة وصُحُف ، وليس بالكثير . فإنْ سمَّيْتَ رجُلاً سَفِينَةَ أو صَحِيفَةَ جازَ جمْعُه على سُفُن وصُحُف .

وإنْ سمَّيْتَ رجُلاً بعَجُوز وكسَّرْتَه قلتَ فيه : العُجُز ، ولم تقُل : العَجَائِز ، وكذلك لَو سمَّيْتَه بقَلُوص قلتَ فيه : القُلُص ، ولم تقُل : القَلائِص . وإنما جمَعَت العربُ قَلُوصًا وعَجُوزًا على : قَلاَئِص وعَجَائِز ؛ لأَنهما مُؤَنَّثَانِ ، فإذا سمَّيْتَ بهما رجُلاً زال التأْنيثُ وصار بمنزلة عَمُود وعُمُد ، وزَبُور وزُبُر .

«وسأَلْتُه[٢] عن أب فقال : إنْ أُلحِقَتْ فيه النونُ والزِّيادةُ التي قبلَها قلتَ : أَبُونَ ، وكذلك أخ ، تقول : أَخُونَ ، ولا يُغَيَّر البناءُ إلاَّ أنْ تُحْدِث[٣] العربُ شيئًا ، كما تقول :

---

(١) الزيادة من س .

(٢) مِنْ كَلاَم سيبويه ، وهو يعني الخليل كما في نُسْخَة ، الكتاب بولاق ٢ : ١٠١ ، هارون ٣ : ٤٠٥ .

(٣) هذا ما في ب ، ي ، والذي في س : «تحذف» .

دَمُونَ ، ولا يُغَيَّر بناءُ الأَب عن حال الحرْفَين [لأَنه عليه بُنيَ[١]] إلاَّ أنْ تُحْدِث العربُ شيئًا كمَا بَنَوْه على غَير بناء الحرفَيْن . وقال الشاعر :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وفَدَّيْننا بالأَبِينَا[٢]

أنشَدَنَاه مَنْ نَثِقُ به ، وزَعَمَ أنه جاهِلِيٌّ .

وإنْ شِئْتَ [كَسَّرْتَ فـ[٣]] قُلْتَ : آبَاءٌ وآخَاءٌ» .

قال : « وأمَّا عُثْمَانُ ونحوُه» فإنك تعتَبرُه بالتصغير ؛ فما كان ممَّا في آخِره أَلِفٌ ونُونٌ زائدتان وكانت العربُ تُصَغِّرُه بقَلْبِ الأَلف ياءً ، كَسَّرْتَ وقَلَبْتَ الأَلفَ ياءً ، وإنْ شِئْتَ جَمعْتَ جمْعَ السلامةِ . وماكان مِنْ ذلك تُصَغِّرُ العربُ الصَّدْرَ[٤] وتُبَقِّي الأَلِفَ والنونَ ، لم يجُزْ في جمْعِه التكسير ، وجمَعْتَه جمْع السلامةِ بالواو والنون .

فأمَّا ما صَغَّرَتْه العربُ وقَلبت الأَلفَ فيه ياءً فنحوُ : سِرْحَان ، وضِبْعَان وسُلْطَان ، إذا سَمَّيْتَ بشيءٍ مِنْ ذلك رجُلاً جازَ أنْ تَجمَعه جَمْعَ السلامةِ ، فتقول : سُلْطَانُونَ /١٨٣ أ/ ، وضِبْعَانُونَ ، وسِرْحَانُونَ ، وجازَ أنْ تُكسِّرَه فتقول : ضَبَاعِين ، وسَلاَطِين ، وسَرَاحِين .

وإنْ سمَّيْتَه بعُثْمَانَ أو غَضْبَانَ أو نحوِ ذلك قلتَ في جمْعِه : عُثْمَانُونَ ، وغَضْبَانُونَ ؛ لأَنه يُقال في تَصْغيره : عُثَيْمَان ، وغُضَيْبَان ، وكذلك تقول في جمْعِ عُرْيَان ، وسَعْدَان ، ومَرْوَان : عُرْيَانُونَ ، وسَعْدَانُونَ ، ومَرْوَانُونَ .

وإذا وَرَدَ شيءٌ مِنْ ذلك ولا يُعرَف هل تَقلِبُ الأَلِفَ العربُ ياءً في التصغير أم[٥] لا ، حمَلْتَه على باب غَضْبَانَ وعُثْمَانَ لأَنه الأَكثَرُ .

وإنْ كان فُعْلاَنٌ جمْعًا لم تكنْ سبيلُه سبيلَ الواحد لأَنَّ فُعْلاَنًا في الجمْع رُبما كُسِّرَ فقِيل : فَعَالِين ، كقولِهم : مُصْرَانٌ ومَصَارِينُ ، ويُقال في التصغير : مُصَيْرَانٌ ؛ لأَنَّ الأَلِفَ

---

(١) زيادة من الكتاب ، وفي الكلام تكرار .

(٢) لزياد بن واصل السلمي ، شاعر جاهلي ، الكتاب بولاق ٢ : ١٠١ ، هارون ٣ : ٤٠٦ ، اللسان : أ ب ى . والخزانة بولاق ٢ : ٢٨٤ الشاهد ٣٢٨ ، وابن السيرافي ٢ : ٢٨٤ ، وفرحة الأديب ٢١٢ .

(٣) زيادة من الكتاب .

(٤) زيد هنا في س : «منه» ، وهي جيدة .

(٥) كذا في النسخ ، والصواب : «أوْ» .

لِلجَمْع ، وإذا كانتْ ألفُ حادثة لِلجَمْع لم تُغَيَّرْ في التصغير ؛ كقولهم : أَجْمَالٌ وأُجَيْمَالٌ . وعلى هذا لَو سمَّيْتَ رَجُلاً بِمُصْرَان أو بأَنْعَام أو بأَقْوَال ثم صَغَّرْتَه لَقُلْتَ : مُصَيْرَانٌ ، وأُنَيْعَامٌ ، وأُقَيَّالٌ ، ولم تلْتفِتْ إلى قولِهم في الجمْعٍ : مَصَارينُ ، وأَنَاعِيمُ ، وأَقَاوِيلُ .

واعلم أنَّ بعضَ ما ذكَرْنا قد خُولِفَ فيه سيبويه ، وأنا أسُوق الخلافَ فيه .

فمِنْ ذلك قولُه[1] في رجُل سُمِّيَ بـ « عِدَة»[2] : إنه يجوز فيه : عِدَاتٌ وعِدُونَ .

وقد خالَفَه الجَرْمِيُّ والمبرّد ؛ لأنَّ « عِدَة» قد جُمِعَتْ على : عِدَات ، ولم تُجمَع على عِدُونَ مِنْ قَبْلِ التسمِيَةِ ، ومِنْ مَذهبه أنْ لا يُتَجاوَز بعد التسمِيَةِ الجمْعُ الذي كانتْ تجمَعُه العربُ .

ووَجْهٌ آخَرُ : أنَّ الساقطَ مِنْ عِدَة فَاءُ الفِعْل ، وإنما يَكثُرُ جمْعُ هذه النوَاقص بالواو والنون فيما سَقَطَ لامُه لا فيما سَقَطَ فَاؤه ، ولم يجئْ هذا الجمْعُ فيما سَقَطَ فَاؤه إلاَّ في حرفٍ واحدٍ شاذٍّ ، وهو قولُهم : لِدُونَ .

وذكَر سيبويه في رجُل اسمُه ظُبَة أنه لا يجوز فيه غيرُ ظُبَات ، ولم يُجزْ فيه ظُبِينَ ، وظُبُونَ[3] . وقد خُولِفَ في هذا ، وأنشَدَ النَّحْوِيُّونَ فيه قولَ الشاعر : / ١٨٣ ب /

تَعَاوَرُ أيْمَانُهمْ بَيْنَهم كُؤُوسَ المَنَايَا بِحَدِّ الظُّبِينَا[4]

وفي رجُل وامرأة اسمُه سَنَة إنْ شئتَ قلتَ : سَنَوَاتٌ ، وإنْ شئتَ قلتَ : سِنُونَ .

وأجاز ابنُ كَيْسَانَ : سَنَاتٌ ، وسَنُونَ بالفتْح ، فجعَل سَنَات قياسًا على بَنَات ، وسَنُونَ قياسًا على بَنُونَ ، وهذا باطِلٌ ؛ لأنَّ جمْعَهم ابْنًا على بَنِينَ[5] ، وابْنة على بَنَات من الشَّاذِّ ، ولا يُقاسُ[6] على شاذٍّ ؛ فلا قَوْلُه قِياسٌ مُطَّرِدٌ فيستعملَه مَنْ يَرَى القياسَ على ما جَمَعَتْه العربُ وإنْ لم تَجْمَعْه ، ولا هو مسموعٌ فيُتَّبَعَ . وكان يُجيزُ في شَفَة أيْضًا : شَفَاتٌ .

---

(١) في ب ، ي : «قولهم» ، والحديث عن سيبويه ، والتصويب من س .

(٢) ، (٣) سبَق الكلام في جمع «عِدَة وظُبَة» . وانظر الكتاب بولاق ٢ : ٩٨ ، هارون ٣ : ٤٠٠ ـ ٤٠١ .
وفي ب ، ي ضُبِطت الظاء بالكسر في الموضعَين وفي البيت الآتي .

(٤) البيت لكعب بن مالك الأنصاري ، الديوان : ٢٧٦ تحـ . سامي مكي العاني ، بغداد ، ١٩٦٦ م .

(٥) في ب ، ي : «جمْعَهُمَا بِناءً على ثِنْتَيْنِ» ، تحريف نتج من توهُّم اتصال أوَّل الكلمة الثانية بآخِر الكلمة الأُولىَ ، ثم الخَلْط في النقط .

(٦) في ب ، ي : «يُقال» ، سهو .

وأجاز ابنُ كَيْسَانَ في رجُل اسمُه « ابْنٌ» أنْ يُجْمَع على إبْنُونَ .

فقال أصحابُنا[١] : العربُ تجمَع ابْنًا في جمْع السلامة على بَنِينَ ، وفي جمْع التكسير على أبْنَاء ، فلا نَتجاوَز هذَيْنِ ، وإنما تقول فيمَن اسمُه اسْمٌ واسْتٌ : إسْمُونَ وإسْتُونَ ؛ لأَنَّ العربَ لم تجمَع هذَيْنِ جمْعَ السلامة فنتَّبع مذهبهم في جمْع السلامة .

وقال سيبويه : « **إذا سمَّيْتَ بأَب قلتَ في التثنية : أبَوَانِ ، وقلتَ في الجمْع : أبُونَ ، وفي المكسَّر : آبَاءٌ ، وكذلك في أخٍ** » . وأمَّا أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ فكان لا يحبُّ فيه الجمْع السالم إلاَّ في ضَرُورة ، والبيتُ الذي أنشَدَه سيبويه :

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا

عنده ضرورة . ومذهبُ سيبويه أنَّ القِياسَ هو الأَبُونَ ، وأنَّ نُقصانَ الحرف الذاهب مِن الأَب ليس يُوجِب أنْ يختلف في الجمْع السالم ذلك الحرفُ ؛ لأَنَّا نقول في [جمع[٢]] رجُل اسمه يَدٌ ودَمٌ : يَدُونَ ودَمُونَ ، بل عنده أنَّ قولهم : أبَوَانِ وأخَوَانِ إنما نقوله اتِّباعًا للعرب لا على القِياس ، وهو معنى قوله : « **إلاَّ أنْ تُحْدِثَ العربُ شيئًا كما بَنَوْه على غير بناء الحرفَين** » [يعني في التثنية . وفي نسخة مَبرَمان : « **كما بَنَوْه على غير بناء الحرفَين** يعني في التثنية »[٣]]. فا[٤]عرفه إن شاء الله تعالى[٤] .

---

(١) يعني البصريين .

(٢) زيادة لإصلاح العبارة .

(٣) الزيادة من س ؛ وهي ما في نسخة مبرمان .

(٤-٤) ليست في س .

هذا بابٌ يُجمَع الاسمُ / ١٨٤ أ/ فيه -إنْ كان لمُذكَّر أو لمُؤنَّث- بالتاء [كما يُجمَع ما كان آخرُه هاءَ التأنيث[١]]

قال سيبويه[٢] : وذلك إذا سمَّيْتَ رجُلاً ببِنْتٍ أو أُخْت أو هَنْت ، تقول في بِنْت : بَنَاتٌ ، وفي أُخْت : أَخَوَاتٌ ، وفي هَنْت : هَنَاتٌ» . وذلك أنَّ هذه التاءَ التي في بِنْتٍ ، وأُخْت ، وهَنْت إنَّما هي في الأصل للتأنيث ، ثم جُعِلَتْ للإلحاق ، فإذا جُمِعَتْ أو صُغِّرَتْ جَعَلوا [حكمها[٣]] كَحُكْمِ هاءِ التأنيث فأسقطوها ثم جمَعوا بالألِف والتاءِ» .

ولم يذكُر سيبويه غيرَ هذا الجمْع ، وهو قول النحويين إلاَّ بعضَ المتأخِّرين وهو ابنُ كَيْسَانَ ، أجاز فيه التكسيرَ ؛ فتقول في بِنْت : أَبْنَاءٌ ، وفي أُخْت : آخَاءٌ ، وهذا قَولٌ تَفَرَّدَ به .

وإنْ سمَّيْتَ رجُلاً بـ «ذَيْتَ» - وفيه ثلاثُ لُغات : ذَيْتَ وذَيْتِ وذَيَّةَ - فمَنْ شَدَّدَ جمَع بالألِف والتاءِ مع التشديد فقال : ذَيَّاتٌ ، ومَنْ خَفَّفَ فالذي ذكَره الجَرْمِيُّ : ذِيَاتٌ مخفَّفًا ، ومَثَّلَه فقال : مِثْل شِيَاتٌ ، ودِياتٌ . وزعَم ابنُ كَيْسَانَ أنه يُقال : ذَيَّاتٌ بالتشديد ، مثل كَيْ ، إذا سمَّيْنا به شَدَّدْنا الياءَ ، فإذا جمَعناه قلنا : كَيَّاتٌ . وهو وَجْهٌ مِن القِياس .

وذكَر أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ أنَّا لَو ثَنَّيْنا رجُلاً أو امْرَأةً [قد سُمِّيَ[٤]] بـ «هَنَةَ» لقُلْنا : هَنَتَان[٥] ، وكذلك إنْ كان اسمُه «مَنَة» . والعربُ تقول : هَنْتَانِ ومَنْتَانِ قبل التسمية ، فذَكَر أنَّ هذا شيءٌ لا يُعَوَّل عليه ؛ لأَنه خارج مِن القِياس .

ولِقائلٍ أنْ يقول : إنَّ سيبويه ومَنْ بعدَه مِنْ أصحابه لزِموا الشذوذَ[٦] في جمْع ما يُسَمَّى به ولم يخرجوا عنه إلى غيره ، وليستْ هَنْتٌ[٧] كذلك ؛ لأَنها لم تتمكَّن كَتَمَكُّنِ

---

(١) من الكتاب بولاق ٢ : ١٠٢ ، هارون ٣ : ٤٠٦ ، والكلام هنا يختلف في صياغته عما في الكتاب .

(٢) «قال سيبويه» ليستا في س .

(٣) الزيادة من الكتاب ، ومن س .

(٤) الزيادة من س ، وهي ضرورية .

(٥) النون الأولىَ في ب ، ي بلا ضبط ، وكلام الجرمي يستبعد السكون ويُفْهِم الفتح ، وهي كذلك في س .

(٦) هكذا في ي ، س ، وفي ب : «الْمَشدود» .

(٧) النون والتاءُ بلا ضبط في ب ، ي ، والكلمة مضبوطة فيما يأتي وفي س .

بِنْت وأخْت ؛ لأَنَّ بِنْتًا وأُخْتًا يُقال فيهما : بِنْتٌ وأُخْتٌ في الوَصْل والوَقْف ، وليس كذلك هَنْتٌ ؛ لأَنَّ الوَقْفَ عليها : هَنَة ، والوَصْل : هَنْتٌ ، فإذا سمَّوْا به أجْرَوْه على ما يُوجِبُه القِياسُ ، والذي يُوجِبُه القِياسُ : هَنَتَاتٌ .

هذا بابُ ما يُكَسَّرُ / ١٨٤ ب / مِمَّا كُسِّر للجمع وما لا يُكَسَّرُ [مِنْ أَبْنِيَة الجمع إذا جعَلتَه اسْمًا لـرجُل أو امـرأة[١]]

قال أبو سعيد : هذا الباب يُذكَر فيه[٢] مَنْ سُمِّيَ بجَمْع مِن الرجال وغيرهم مِن الأَعلام كيْفَ يُجمَع ذلك الجمْعُ ؟ . والبابُ في ذلك أنَّ ما كأن منه ثالِثُه ألِفٌ ، وبعد الأَلف حرفان ، أو ثلاثةُ أحرُف ، [أو حرفٌ[٣]] مُشَدَّدٌ فلا يجوز تكسيرُه ، نحو مَسَاجد ، ومَفَاتيح ، ودَوَابّ وما أشْبَهَ ذلك . فإذا سمَّيْنا [رَجُلاً[٣]] بشيءٍ مِنْ ذلك ثم جمَعناه أَلحَقْنا واوًا ونُونًا . وإنْ سمَّيْتَ امرأَةً وما يجري مجْراها ألحَقْنا ألِفًا وتاءً ؛ فقلنا في رجُلٍ اسمُه مَسَاجِد أو مَفَاتِيح : مَسَاجِدونَ ، ومَفَاتيحونَ ، وفي المرأة : مَسَاجِداتٌ ومَفَاتيحَاتٌ . وقد جَمَعَت العربُ شَرَاحِيل : شَرَاحيلون ، وقالوا في حَضَاجِر : حَضَاجِراتٌ ، وقالوا في سَرَاويل ـ ومجْرَاها مجْرَى الجمْع ـ : سَرَاويلاتٌ ، وتقول العرب : ناقَةٌ مَفَاتِيحُ ، وأَيْنُقٌ مَفَاتِيحَاتٌ .

وقال أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ[٤] : سأَلْتُ أبَا عُبَيْدَةَ عن معنى «ناقة مَفَاتِيح» ، فقال : إذا كانتْ مُخْصِبةً في كَثْرَة الشحْم واللَّبَن .

وإنما لم يُكسَّرْ هذا لأَنَّا لَو كسَّرناه لَرَدَّنا التكسيرُ[٥] إلى مِثْل لَفْظه ، ألا تَرَى أنَّا إذا كسَّرْنا عُذافِر قلنا : عَذَافِر ؟ لأَنَّا نحذف الأَلِفَ فيبقَى عُذَفِر ، فتَدخُلُه ألِفُ الجمْع ثالِثَةً ويُفتح أوَّلُه . وكذلك : جُوَالِق ؛ لَوْ جمَعْنا حذفْنا الأَلِفَ فبَقِيَ جُولَق ، فجمَعْناه على جَوَالِق وعَوَّضْنا مِن المحذوف الياءَ فصار : جَوَالِيق .

وإذا سمَّيْنا بِأَعْدَالٍ وأَنْمَارٍ قلنا : أَعَادِيلُ وأَنَامِيرُ ، كما قالوا : أَقَاوِيلُ ، وأَبَايِيتُ ، وأَنَاعِيمُ في أَقْوَال ، وأَبْيَات ، وأَنْعَام .

[٦] وإنْ سمَّيْنا بِأَجْرِبَةَ قلنا : أَجَارِب ، كما قالوا في الأَسْقِيَة : أَسَاقٍ [٦] .

وإذا سمَّيْناه بِأَعْبُد قلنا : أَعَابِدُ ، كما قالوا : أَوْطُبٌ وأَوَاطِبُ ، وأَيْدٍ وأَيَادٍ .

---

(١) الزيادة من الكتاب بولاق ٢ : ١٠٢ ، هارون ٣ : ٤٠٧ .
(٢) في س : «قد ذكر فيه سيبويه» .
(٣-٣) الزيادة من س .
(٤) «الجَرْمِيُّ» ليس في س .
(٥) هذا ما في ب ، ي ، والذي في س : «لرددْناه في التكسير» ، وهي جيدة .
(٦-٦) ليس في س .

وإنْ سمَّيْناه بِظُلَم أو ثُـقَبٍ وجَبَ أنْ نقول : ظِلْمَانٌ ، وثِقْبَانٌ ؛ لأَنَّ البابَ في فُعَلٍ إذا كان واحدًا هذا ، كقولنا : نُغَرٌ ونِغْرَانٌ / ١٨٥ أ/ ، وخُزَزٌ وخِزَّانٌ .

ونحن إذا سمَّيْنا بالجمْع فقدْ صار واحدًا ، ألا تَرَى أنَّا نُصَغِّرُه تصغيرَ الواحد فنقول فيمَن اسمُه ظُلَمٌ أو قُرَبٌ : ظُلَيْمٌ وقُرَيْبٌ ؟ وإذا سمَّيْناه بِقرَب أو ما جرَى مجراه فجمعْناه جمْعَ التكسير قلنا : أقْرَابٌ ، كما تقول في عِنَب : أعْنَابٌ ، وفي مِعًى : أمْعَاءٌ .

قال سيبويه[1] : «**وإذا سمَّيْتَ رجُلاً بفُعُولٍ جاز أنْ تُكسِّره فتقول : فَعَائِل ؛ لأَنَّ فُعُولاً قد يكون الواحدُ على مِثاله كالأُتِيّ ، والسُّدُوس ، ولَو لم يكن واحدًا لم يكن بأَبْعَدَ مِنْ فَعُول مِنْ أَفْعَال مِنْ إِفْعَال**»[2] .

قال أبو سعيد : ذهب سيبويه إلى أنَّ فُعُولاً قد يكون في الواحد ، ثم أتى بالأُتِيّ والسُّدُوس ، والأُتِيّ : هو السَّيْلُ ، والأصل : أُتُويٌ ، وقلبْنا الواوَ ياءً .

ثم قال : ولَو لم يكن له نظيرٌ في الواحد لَكان أيضًا يُجمَع على أقرَب الأَبْنِيَة إليه وهو فَعُول ، كما أنَّ أفْعَالاً قد جمَعوه وهو جمْعٌ حينَ قالوا : أنْعَامٌ وأَنَاعِيمُ ، وأبْيَاتٌ وأبَايِيتُ ، كما يُجمَع الواحدُ الذي على إفْعَال ، كقولهم : إتْكَالٌ وأتَـاكِيلُ ، وإخْلابٌ وأخَالِيبُ[3] . فمَحَلُّ فُعُول ـ الذي هو جمْعٌ ـ مِنْ فَعُول ـ الذي هو واحدٌ ـ كَمَحَلِّ أفْعَال ـ الذي هو جَمْعٌ ـ مِنْ إفْعَال ـ الذي هو واحدٌ ـ ، وهذا معنى قوله :

«لم يكن بأَبْعَدَ مِنْ فَعُول» يعني : لم يكن فُعُول بأَبْعَدَ مِنْ فَعُول مِنْ أفْعَال مِنْ إفْعَال .

ثم جمَعه على فَعَائِل ، وكذلك رأيتُ قومًا مِن النحْويين سلَكوا هذا الطريق .

والصحيحُ عندي أنَّ فَعُولاً إذا سَمَّيْنا به رجُلاً ثم جمَعْناه للتكسير أنْ نقول : فُعُلٌ ، لأَنَّه يصير مذكَّرًا ، وفَعُولٌ إذا كان مذكَّرًا فالبابُ فيه فُعُلٌ ، كَعَمُود وعُمُد ، وصَبُور وصُبُـر .

(١) «سيبويه» ليس في س .
(٢) الكتاب بولاق ٢ : ١٠٣ ، هارون ٣ : ٤٠٨ .
(٣) في س بالحاء المهملة في الكلمتين جميعًا .

وسِيَاقُ[١] كلام سيبويه عقيب ذِكْرِه فُعُول جمْعًا إذا سُمِّيَ به قال : «ويكونُ مَصْدَرًا ، والمصدرُ واحدٌ كالقُعُود والرُّكُوب ، ولَوْ كَسَّرْتَه / ١٨٥ ب / ـ اسمَ رجُل ـ لَكان كَتَكْسِير الواحد الذي في بنائه ، نحو فُعُول إذا قلتَ : فَعَائل ، فَفُعُول بمنزلة فِعَال إذا كان جمْعًا ؛ نحو جِمَال إذا سمَّيْتَ بها رجُلاً ؛ لأَنها على مِثَال جِرَاب» .

فكلامُ سيبويه أنه يُقال في فِعَال وفُعُول : فَعَائِل ، والوَجْهُ أنْ يكون على فُعُلٌ ، لأَنه قد صار واحدًا مذكَّرًا ، كما يُقال : حِمَارٌ وحُمُرٌ ، وجِرَابٌ وجُرُبٌ ، وقد جعله هو أيضًا على مِثَال جِرَاب .

وأمَّا قولُ الشاعر :

وقَـرَّبْنَ بالزُّرْقِ الجَـمَـائِلَ بَعْـدَ مَـا تَقَوَّبَ عن غِرْبَانِ أوْرَاكِـها الخَطْرُ[٢]

فالجَمَائِلُ جمْعُ جِمَالَة في معنى الجِمَال ، وإنْ كان الجَمَائِلُ جمْعَ جِمَال أيضًا فالجِمَالُ هي مؤنثة ؛ لأَنها جمْعٌ مُكسَّرٌ قبل التسمية بها ، فلأَجْل التأنيث قال : جَمَائِلُ .

[قال[٣]]: «ولَو سمَّيْتَ رجُلاً بِتَمْرَةَ لَقُلْتَ في التكسير : تِمَارٌ ، كما تقول : قِصَاعٌ وجِفَانٌ» .

---

(١) في س : «وسيأتي» .

(٢) ذو الرمة الديوان : ٢٠٩ ومطلع القصيدة : أَلاَ يَا اسْلَمِي يَادَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى * وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ
واللسان : خ ط ر ، ز ر ق ، غ ر ب ، جمهرة اللغة : ب ر غ ، معجم ما استعجم : ز ر ق ، الزُّرْق : موضع .
وفي ب ، ي : «أوكارها» ؛ تحريف .

(٣) الزيادة من س .

هذا باب جمع الأسْماء المضافة[١]

إذا جمَعْتَ اسمًا مُضافًا إلى شيءٍ وكان الذي أُضيفَ إليه كلٌّ واحدٍ منهما غيرَ الذي أُضيفَ إليه الآخَرُ فلا خلافَ في جمْعِ الأوَّلِ والثاني ، كرِجالٍ جماعةٍ لكلٍّ واحدٍ منهم ابنٌ يُقال له : زَيْدٌ ، فجَمْعُهم : هؤلاءِ[٢] آباءُ الزَّيْدِينَ ، لا خِلافَ في ذلك بينَ النحْويينَ .

وإذا كان الذي أُضيفَ إليه كلٌّ واحد منهم هو الذي أُضيفَ إليه الآخَرُ فلا خِلافَ أيضًا في توْحيده ، كقولنا : عَبْدُ اللهِ ، وعَبيدُ اللهِ ، وعِبادُ اللهِ ، وعَبْدُو اللهِ في الجَمْعِ ؛ على تقدير : عَبْدُونَ .

وإذاكان الاسمُ المضافُ كُنْيَةً والاسمُ الثاني ليس باسْمٍ معروف ، فالاختيارُ عند سيبويه أنْ يُوحَّدَ ولا يُجْمَع ؛ فيُقال في أبي زَيْد : هؤلاء آباءُ زَيْدٍ . وذكَر أنه قولُ يُونُسَ ، وأنه أحسَنُ مِنْ آباء الزَّيْدِينَ ، وهذا / ١٨٦ أ/ يدُلُّ أنَّ آباء الزَّيْدِينَ قد قِيل .

وذكَر قومٌ مِن النحويين هذا[٣] القولَ ؛ يعني : آباء الزَّيْدِينَ ، ونسَبوه إلى يُونُسَ ، والذي حَكَى سيبويه عنه ما ذكَرْتُه لَك .

وإنما اختار سيبويه توحيد الاسم المضاف إليه لأنه ليس لشيءٍ[٤] بعينه مجموع ، وذكَر أنَّ هذا مثلُ قولهم : بَنَات لَبُون ؛ لأنهم أرادوا به السِّنَّ المضافةَ إلى هذه الصِّفةِ ، وكذلك : ابْنَا عَمٍّ وبَنُو عَمٍّ ، وابْنَا خَالَةٍ وبَنُو خَالَةٍ ؛ كأنه قال : هما ابْنا هذا الاسم ؛ تُضيفُ كلَّ واحدٍ منهما إلى هذه القَرابَةِ . وكذلك : آباءُ زَيْدٍ ؛ كأنه قال : آباءُ هذا الاسم .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٠٣ ، هارون ٣ : ٤٠٨ . وكلام السيرافي هنا في بداية الباب غير مترابط .

(٢) «هؤلاء» ليس في س .

(٣) «هذا» في س . وفي ب ، ي : «على» ، ولا وجه لها مع نصب : «القولَ» .

(٤) في س : «شيء» ، وليست صوابًا .

هذا بابٌ من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم[١]

قال سيبويه[٢] : «سألْتُ الخليلَ عن قولهم : الأشْعَرُون ، فقال : إنما ألْحقوا الواو والنونَ كما كسّروا فقالوا : الأشاعر ، والأشاعث ، والمسامعة ، فكما كسّروا مِسْمَعًا ، والأشْعَثَ حينَ أرادوا : بَني مِسْمَع ، وبني الأشْعث ، ألْحقوا الواو والنون ، وكذلك : الأعْجَمُونَ» .

قال أبو سعيد : كان القياسُ في الأشْعَرُونَ أنْ يُقال : الأشْعريُّون ؛ لأنه جمْعُ أشْعريّ ، ولا يُقال للواحد : أشْعَرُ ، وإنما هم بَنُو أشْعَرَ ؛ يُنسب إليه الواحدُ : أشْعريٌّ ، والجمْع : أشْعَريُّونَ ، كما يُقال : تميميٌّ ، وتميميُّونَ[٣] ، والذي يقول : الأشْعَرُونَ جعل كلَّ واحد منهم أشْعَرَ ، فسَمَّاه باسْم أبيه ثم جمَعَه ، وهذا ليس بقياس ، [٤] وإنما يُتْبِعُ ما قالوه ؛ شَبَّهُوه[٤] بقَوْلِهم : الأشَاعِر ، والأشَاعث ، والمَسامِعَة ، لأنَّ الأشاعث هو جمْعُ الأشْعث ، والمَسامِعَة جمْعُ مِسْمَع .

قال أبو سعيد : وهذا أسْوَغ وأقْيَسُ مِن الأشْعَرِينَ ؛ لأنَّ هذا كان أصلُه : أشْعَثيّ ، ومِسْمَعِيّ ، فلَمَّا جمَعْنا جمْعَ التكسير صار بمنزلة اسم على ستَّة أحْرُف ، إذا كسَّرْناه حَذَفْنا اثنين منهما .

والأعْجَمُونَ بمنزلة الأشْعَرُونَ . / ١٨٦ب/ ويجوز أنْ يكون الأعْجَمُونَ على غير وجْه النسبة ؛ كأنَّه «أفْعَلُ» من العُجْمَة ، وأُجْرِيَ مجْرَى الأسماء ، ولم يُذهب به مذهب الأعْجَمِيّ فيكونَ بمنزلة الأشْعَرِينَ . وقد قال بعضُهم : النُّمَيْرُونَ على ذلك التأويل ، وليس بقِياسٍ مُطَّرِد .

قال[٥] : «وسألْتُ الخليلَ عنْ قولهم : مَقْتَوِيّ ومَقْتَوِينَ ، فقال : هذا بمنزلة الأشْعَرِيّ والأشْعَرِينَ . فإنْ قلتَ : لِمَ لَمْ يقولوا : مَقْتَوْنَ؟ فإنْ شئتَ قلتَ : جاؤوا به

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٠٣ ، هارون ٣ : ٤١٠ .

(٢) «سيبويه» ليس في س .

(٣) في س : «يمَنيٌّ ويمَنيُّون» ، تحريف .

(٤) في س : «نتبع ما قالوا ، وشبَّهَهُ» ، وفي ب : «يُتْبَعُ في ما قالوه وشبّهوه» ، وفي ي : «يتبع فيما شبهوه وقالوه» ، وفي الجميع اختلال .

(٥) يعني سيبويه ، والكلام في الموضع المذكور قبل ، وفيه : «وسألوا» مكان : «وسألت» . وقال هارون :«كذا باتفاق النسخ» ؛ فلعله لم ير هذا الشرح .

على الأصل ، كما قالوا : مَقَاتوَةٌ . حَدَّثَنا بذلك أبو الْخَطَّاب عن العرب . وليس كلُّ العرب تعرف هذه الكلمة يعني مَقَاتوَة[١] ، وإنْ شئتَ قلتَ : هو بمنزلة مِذْرَوَيْنِ[٢] ؛ مِنْ[٣] حَيْثُ لم يكن له واحدٌ يُفْرَدُ» .

قال أبو سعيد : اعلم أنَّ مَقْتَوِينَ شاذٌّ مِنْ وَجْهَين ؛ وذلك أنَّ الواحد مَقْتَوِيٌّ منسوبٌ إلى مَقْتًى ، وهو مَفْعَلٌ من القَتْو ، والقَتْو : الخِدْمة ، والمَقْتَوِيّ : الخادم ، ونُسِب إلى مَقْتًى : مَقْتَوِيّ ؛ كما يُقال في مَلْهًى : مَلْهَوِيّ ، فإذا جُمع على لَفْظه وجب أنْ يُقال : مَقْتَوِيُّونَ ، كما يُقال في تميميّ : تميميُّونَ ، وإذا جُمع على حَذْف ياء النسبة ـ كما قالوا في الأَشْعَرِيّ : الأَشْعَرُونَ – وجب أنْ يُقال : مَقْتَوْنَ ؛ لأَنَّا إذا حذَفْنا ياءَ النسبة بقِيَ : مَقْتَوٌ ، ونَقلب الواو ألفًا فيصير : مَقْتًى ، وإذا جُمع لَزِمَ فيه مَقْتَوْنَ ، كما يُقال في مُصْطَفًى : مُصْطَفَوْنَ ؛ فأَحَدُ وَجْهَيْ شُذُوذه : إثبات الواو فيه قبل ياء الجمع ، والآخَر : حَذْف ياء النسبة . وإثباتُ الواو فيه أنهم جعلوها صحيحةً غيرَ مُعْتَلَّة ؛ فجاؤُوا بها على الأَصل ، كما قالوا : مَقَاتوَةٌ ، وكان حَقُّ هذا أنْ يُقال : مَقَاتِيَةٌ ، ولم تجئْ واوٌ طَرَفًا وقبلها كسرةٌ ـ وإنْ كان بعدها هاءُ التأْنيث ـ إلاَّ هذا الحرف . وحُكِيَ أيضًا عن أبي عُبَيْدَةَ حرفٌ آخَرُ وهو قولهم : سَوَاسِوَةٌ في معنى : سَوَاسِيَةٌ ؛ يُقال : قَوْمٌ سَوَاسِيَةٌ إذا كانوا مُتَساوِينَ في الشَّرِّ[٤] ، قال الشاعر :

/ ١٨٧ أ صَغِيرُهُمُ وشَيْخُهُمُ سَوَاءٌ سَوَاسِيَةٌ كَأَسْنَانِ الحِمَارِ[٥]

قال [سيبويه[٦]]: «وأمَّا النَّصَارَى فإنه جِمَاعُ نَصْرِيٍّ ونَصْرَانٍ » .

أمَّا الخليلُ فذكَر أنه جمْعُ نَصْرِيٍّ ؛ كقولهم : مَهْرِيٌّ ومَهَارَى ، وبُخْتِيٌّ وبَخَاتَى ؛ حَذَفَ إِحْدَى الياءَيْن مِنْ مَهْرِيّ وبُخْتِيّ فصار : مَهَارِي وبَخَاتِي[٧] ، وقَلَبَ الياءَ أَلفًا ؛ كما

---

(١) «يعني : مَقاتوَة» ليس في الكتاب .

(٢) أشار إلى هذه الكلمة في باب التثنية .

(٣) «مِنْ» ليست في س .

(٤) هكذا في النسخ ، وربما كانت «الشرَف» ؛ فالأثر : «الناس سواسية كأسنان المشط» لا يُفهم تساويهم في الشرّ .

(٥) نُسب الشطر الثاني إلى الفرزدق في اللسان : س و ا ، وصدر البيت فيه :
«شبابهمُ وشيبهمُ سواءٌ * . . . » وليس في الديوان .

(٦) الكتاب بولاق ٢ : ١٠٣ ، هارون ٣ : ٤١١ ، وزيادة «سيبويه» للتحديد .

(٧) في ب ، ي : «مَهَارِي ومَهَارِي» ؛ تكرار سهو .

قالوا : صَحَارَى ، وألْزَموه الألفَ . والذي اختاره سيبويه أنه جمْعُ نَصْرَانٍ لأَنه جاءَ في الشِّعْر في المؤنث : نَصْرَانَةٌ . وأنشَدَ قولَ أبي الأَخْزَر الحِمَّانيّ :

فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا كمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحَنَّفِ[١]

وإذا كان المؤنث نَصْرَانَةٌ فالمذكَّر نَصْرَانٌ ؛ بمنزلة نَدْمَانٍ ونَدْمَانَةٍ ، وجمَعُهُ نَدَامَى . فاعرف ذلك .

(١) الكتاب بولاق ٢ : ٢٩ ، ١٠٤ ، هارون ٣ : ٢٥٦ ، ٤١١ ، اللسان والتاج : ن ص ر .

هذا بابُ ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلتَه اسمَ رجُل أو امـرأة ، وما لا يتغير إذا كان اسمَ رجُل أو امـرأة

قال سيبويه(١) : «**أمَّا ما لا يتغيَّر فأَبٌ وأخٌ [ونحوهما**(٢)] ، **تقول : هذا أَبُوكَ ، وأخُوكَ ؛ كإضافتِهما قبلَ أنْ يكونا اسمَين**» كما قلتَ في التثنية : أَبَوَانِ .

وكذلك إذا سمَّيْتَ رجُلاً بـ «فَم» ثم أضَفْتَه ، تقول : هذا فَمُكَ . والذين قالوا : فُوكَ قبل التسمية لم يُضيفوا «فمًا» المفردَ ، وإنما تَكلَّموا بـ «فُوكَ» ـ على حَدِّ قولك : ذُو مَالٍ ـ وليس بمنقولٍ عن فَم . وإذا سمَّيْتَ رجُلاً بـ «ذ و» قلتَ : ذَوَا ، فإنْ أضَفْتَه لم تقلْ ذُوكَ ، وإنما تقول : ذَوَاكَ ، كما قلتَ : فَمُكَ .

وأمَّا ما يتغيَّر في الإضافة فهو : لَدَى وإلى وعَلَى إذا سمَّيْتَ بهنَّ رجالاً أو نِسَاءً ؛ تقول في رجُلٍ اسمُه عَلَى أو لَدَى أو إلى : هذا لَدَاكَ وعَلاَكَ وإلاَكَ ، وقد كان قبل التسمية يُقال : لَدَيْكَ وإِلَيْكَ وعَلَيْكَ ، وإنما قلَبوها في الإضافة إلى مَكْنيٍّ ـ عند سيبويه ـ فَرْقًا بينها وبينَ الأَسْماء /١٨٧ ب/ المتمكِّنة إذا قلتَ : هَوَاكَ وعَصَاكَ ورَحَاكَ ، كما فرَقوا بين عَنِّي ومِنِّي وأخَواتها ، وبين هَنِي ويَدِي ودَمِي ؛ فزادوا فيها نونًا وغيَّروها ، ولم يَزيدوا في يَدِي ودَمِي .

ثم قَوَّى هذا سيبويه بأَنْ قال : «**حَدَّثَنا الخليلُ أنَّ ناسًا مِن العرب يقولون : عَلاَكَ ولَدَاكَ وإلاَكَ . وسائرُ علامات المضْمَر المجرور بمنزلة الكاف**(٣)» ؛ يعني : عَلاَيَ وعَلاَهُ .

واعترَض بعضُ النحويين على ما قاله سيبويه ؛ فقال : رأَيْنا ما لا يتمكَّن مِنْ هذه الظروف لم يُفَرَّقْ بينَها(٤) وبين المتمكِّن بتغيُّر ، كقولهم : عِنْدَكَ ، وقَبْلَكَ ، وبَعْدَكَ ، وكانتْ إضافتُه إلى الظاهر والمَكْنيِّ بمنزلةٍ واحدةٍ !

فقال المجيبُ عن سيبويه : رأَيْنا حُروفَ العلَّة ينقلب بعضُها إلى بعضٍ أكثرَ مِن انقلاب غَيرها ، بَلْ يَطَّرِدُ فيها مِن الانقلابِ مَا لا يَطَّرِدُ في غَيرِها .

---

(١) «قال سيبويه» ليس في س .
(٢) من الكتاب بولاق ٢ : ١٠٤ ، هارون ٣ : ٤١٢ .
(٣) الكتاب بولاق ٢ : ١٠٤ ، هارون ٣ : ٤١٣ .
(٤) في ب ، ي : «بينهما» ، سبق قلم .

وقال بعضُ النحويين: إنما قلَبوا ـ في هذه الحروف ـ الألِفَ ياءً في الإضافة إلى المَكْنيِّ؛ لأنَّا رأيْنا الإضافة لازمةً لهذه الحروف؛ كما رأيْنا اسمَ الفاعِلِ[1] لازمًا للفعْل، ورأيْنا اسمَ الفاعِلِ قد يتغيَّرُ له الفعْلُ إذا اتَّصَلَ به؛ كقولك: غَزَا ورَمَى ثم تقول: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ، فتنقلِبُ الألِفُ ياءً أو واوًا.

واختاروا الياءَ في هذا دُونَ الواو؛ لأنَّ في الكِنايات كياء المتكلِّم[2]، فلو قلبوها واوًا فقالوا: عَلَوْكَ وعَلَوْهُ لَقالوا في المتكلِّم: عَلَوْيَ، فيجتمع واوٌ وياءٌ، والأَوَّلُ منهما ساكنٌ هو لينٌ[3]، فتنقلِب الواوُ ياءً، فاختاروا حرفًا[4] لا ينقلب وهو الياءُ، ولأَنها أيضًا أخَفُّ من الواو. وحَمَلوا على عَلَيْكَ ولَدَيْكَ: مَرَرْتُ بِكِلَيْهِما ورأيْتُ كِلَيْهِما، وهم يقولون في الظاهر: مَرَرْتُ بِكِلاَ أخَوَيْكَ، ورأيتُ كِلاَ أخَوَيْكَ؛ فحمَلوا «كِلاَ» ـ لَمَّا اتَّصَلَ بالمَكْنيِّ ـ على عَلَيْهِما ولَدَيْهِما في حال النصب والجر.

وقالوا في حال الرفع: جاءَ أخَوَاكَ كِلاَهُما؛ شَبَّهوا كِلَيْهِما ـ لِلُزُوم /١٨٨ أ/ الإضافة ـ بِـ عَلَيْهِما لَمَّا اجتَمعا في لُزُوم الإضافة. وإنما حمَلوه في الجرِّ والنصب على عَلَيْكَ دونَ الرفع؛ لأنَّ عَلَيْكَ قد تقَع في موضع مجرور ومنصوب ولا تقع في موضع مرفوع؛ كقولك: مِنْ عَلَيْه ومِنْ لَدَيْه، وهذا عَلَيْه ولَدَيْه؛ فهُما ظَرْفانِ يقعانِ في موضع الجرِّ والنصب، ولاسَبيلَ إلى الرفع فيهما، فحُمِل «كِلاَ» عَلَيْهِما في الحالَينِ اللَّتَينِ تكونانِ لهما. وليست الألِفُ في كِلاَ ألِفَ تثنية. وقد استقصَينا هذا في موضعه في بعض أبواب التصريف في آخِرِه.

---

(١) المراد الفاعل النحوي لا المصطلح الصرفي.

(٢) في س: «كناية المتكلم ياء».

(٣) «هو لين» مثبت بالحاشية في ب مقابل كلمة: «ساكن»؛ إذ وقعت في نهاية السطر.

(٤) في ب: «جمعًا» وإحالة تصحيح في الحاشية: «حرفًا»، وفي ي: «جمعا لا حرفا»، وليس بصواب.

هذا باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور المضمر[١]

قال أبو سعيد : اعلم أنَّ ياءَ المتكلِّم يُكسَر ما قبلها إلاَّ أنْ يكون ألفًا أو ياءً متحرِّكًا ما قبلها[٢] . فأمَّا كسْرُها لِمَا قبلها[٣] فنحو : غُلاَمِي وثَوْبِي ، وأمَّا الألِفُ فقولك : بُشْرَايَ وهُدَايَ وأعْشَايَ ، وأمَّا الياءُ فنحو : غُلاَمَيَّ وقاضِيَّ وضارِبِيَّ .

قال سيبويه[٤] : «**ومن العرب مَنْ يقول : بُشْرَيَّ وهُدَيَّ**»[٥] . قال أبو ذؤيبٍ الهُذَليُّ :

فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا فتُخُرِّمُوا ، ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[٦]

وإنما قَلَبوا الألِفَ ياءً لأَنَّ الألِفَ خَفِيَّةٌ ، فأرادوا التبْيينَ ؛ كما يقول بعضُ العرب : أفْعَيْ ، مكانَ أفْعَى . وإنما لم يُحرِّكوا الألِفَ والياءَ التي قبلها حركةٌ[٧] ؛ لأَنَّ الألِفَ لايُمكِن تحريكُها إلاَّ بأَنْ تُقلَب فكرِهوا قلْبها ، وحرَّكوا ياءَ الإضافة ؛ لأَنها متحرِّكةٌ في الأَصل ، وجعلوها كالكاف ، وبَقَّوُا الألِفَ على لَفظها فصار : هَوَايَ وعَصَايَ ، كَهَوَاكَ وعَصَاكَ .

وأمَّا الياءُ المكسورُ ما قبلها فإنَّا إنْ حرَّكْناها لياءِ الإضافة بعدها حرَّكْناها بالكَسْر ، وهي تَسْكُنُ في موضع الكسْرِ ؛ كقولك : مرَرْتُ بقاضِيكَ وراميكَ ، فوجَب أيضًا تسكينُها في ياءِ الإضافة ؛ لأَنها حالُ كَسْرٍ ، ووجَبَ / ١٨٨ ب / إدْغامُها في الياء بعدها ، كقولك : هذا قاضِيَّ ، وهؤلاءِ جَوَارِيَّ .

وكذلك لَوْ كان في آخِرِ الاسم واوٌ مضمومٌ ما قبلها لَوَجَب قلبُها ياءً وإدْغامُها في الياء ، كقولك : هؤلاءِ مُسْلِمِيَّ وصالِحِيَّ ، ولم يجُزْ تحريكُها بالكَسْر استثقالاً للكسْر عليها كما تُستثقَل على الياء . ألاَ ترَى أنَّا نقول : زيدٌ يَغْزُو القَوْمَ ، فتحذِف الواوَ ولا تكسِرُها

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٠٥ ، هارون ٣ : ٤١٤ ، والمراد بالمنقوص هنا المقصور . وفي س ليس في العنوان : إضافة .

(٢) «ما قبلها» ليس في س .

(٣) في س : «فأمَّا كسر مَا قبلها» ، وهي أجود .

(٤) «سيبويه» ليست في س .

(٥) نَصُّ عبارته : وناسٌ من العرب يقولون : بُشْرَيَّ وهُدَيَّ .

(٦) ديوان الهذليين : ١ : ٢ ط . دار الكتب المصرية .

(٧) «حركة» ليست في س .

لالْتِقاءِ الساكنَين .! فلَمَّا ثقُلَت الكسرةُ عليها وجَب أنْ يُقال : مُسْلِمُويَ وصالحُويَ ، فيجتمع الواوُ والياءُ ، والأوَّلُ منهما ساكنٌ ، فتنقلب الواوُ ياءً ويُكسَر ما قبلها لِتَسْلَم الياءُ ، كما يُضَمُّ المكسورُ في الجمع لِتَسْلَم الواوُ ؛ كقولك : قاضُونَ ، وما أشْبَهَ ذلك .

وأمَّا المفتوحُ فقولُك : رأيْتُ غُلامَيَّ ومُسْلِمِيَّ وما أشْبَهَ ذلك ، لأنك تُسقط النون لِلإضافة ، فتبقَى ياءُ التثنية[1] ساكنةً وبعدها ياءُ الإضافة ، فتُدْغَم استثقالاً للكسْرة عليها .

ويقولونَ في المرفوع المثنَّى : هذَانِ غُلامَاي وصاحِبَايَ ، ولا يستعملونَ فيه[2] لُغَةَ مَنْ يقولُ : بُشْرَيَّ وهُدَيَّ وعَصَيَّ ؛ كراهَةَ أنْ يلتبِس المرفوعُ بالمنصوب والمجرور .

وإذا جمعْتَ ما آخِرُه ياءٌ مكسورٌ ما قبلها بالواو والنون والياء والنون[3] حذَفْتَ الياءَ التي هي آخِرُه ؛ كقولك : قاضُونَ ورامُونَ ، ورأيْتُ قاضِينَ ورامِينَ . وأصلُ ذلك : قاضِيُونَ ورامِيُونَ ، وقاضِيِينَ ورامِيِينَ ، فوَجَب تسكينُ الياء لأنها مضمومةٌ أو مكسورةٌ وقبلها كسرةٌ ، ثم يجتمع ساكنانِ : واو الجمع أو ياء الجمع وهي ، فتسقُط ، ثم يُضَمُّ الحرف المكسورُ الذي قبلها في حال الرفع لِتسْلَم الواوُ ، وذلك : قاضُونَ ورامُونَ .

ولم يَذكُرْ إذا كان قبل ياء الإضافة واوٌ مُتحرِّكٌ ما قبلها ؛ لأنه لايقع في آخرِ اسم واوٌ متحرِّكٌ ما قبلها . وإنْ كان جمعٌ سالمٌ كمُسْلِمُونَ ومُصْطَفَوْنَ ، ثم / ١٨٩ أ / أُضِيفَ فاجتمع الواوُ والياءُ وجَب قلْبُ الواو ياءً[4] ؛ فلذلك لم يذكُر الواو . وقدْ دَخَل في[5] . [هذا الباب] الذي يتلُوه ، وهوَ بابُ إضافة كلِّ اسمٍ آخِرُه ياءٌ .

---

(١) من س ، وفي ب ، ي : «النسبة» ؛ تصحيف .

(٢) في ب ، ي ، س : «فيها» .

(٣) «والياء والنون» ليس في س .

(٤) زيد في س «لأن الواو منهما ساكن» للتوضيح .

(٥) زيادة من س .

هذا باب التصغير[١]

اعلم أنَّ التصغير يأتي على وجوه ، منها : تقليل ما يجوز أنْ يُتَوَهَّم كثيرًا ، أو تحقير ما يجوز أنْ يُتَوَهَّم عظيمًا ، أو تقريب ما يجوز أنْ يُتَوَهَّم بعيدًا .

فأمَّا التقليل فقولك : عندي دراهم ، فيجوز أنْ تكون كثيرة ، وإذا صغَّرْتَ قلت : عندي دُرَيْهِماتٌ ، فيُعلَم أنها قليلةٌ .

وأمَّا ما يجوز أنْ يُتَوَهَّم أنه عظيم فقولك : كُلَيْبٌ ورُجَيْلٌ في كَلْبٍ ورَجُلٍ ؛ لِئَلاَّ يُتَوَهَّم أنه كبيرٌ عظيمٌ .

وأمَّا التقريبُ فقولك : جِئْتُك قبلَ شهر رمضان ، فيجوز أنْ يُتَوَهَّم أنَّ مجيئَك قبلَ شهر رمضان بشهرٍ أو شهرَيْنِ أو أكثر ، فإذا قلتَ : جِئْتُك قُبَيْلَ شهر رمضان عُلِم أنه قبله بقليل . وكذلك «بَعْد» يجوز أنْ يكون بعد الشيء بكثير ويجوز أنْ يكون بقليل ، فإذا قلتَ : بُعَيْدَ شهر رمضان عُلِم أنه بعدَه بقليل .

واعلم أنَّ التصغير ما يُزادُ فيه يدُلُّ[٢] على صِفَته في القِلَّة ، والصِّغَر ، والقُرْب ، والتحقير ؛ فتُغني علامةُ التصغير عن الصِّفَة ، وذلك قولك : مررتُ بكَلْبٍ ، فيُمكِن أنْ يكون كبيرًا أو صغيرًا ، فإذا أردتَ البَيان قلتَ : مررتُ بكلب كبير ، أو بكلب صغير ، فإذا قلتَ : مررتُ بكُلَيْبٍ أغْنَى التصغيرُ عن قولك : كلب صغير .

وقال بعض النحويين : قد يكون التصغيرُ لتعظيم الأَمْر ، وأنشَدوا :

وكُلُّ أُناسٍ سوفَ تدخُلُ بينَهم دُوَيْهِيَةٌ تصْفَرُّ مِنها الأَناملُ[٣]

فقالوا : دُوَيْهِيَةٌ ؛ يُريدون بها تعظيمَ الداهيَة . وأنشَدوا أيضًا : / ١٨٩ ب/

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ سامِقِ الرأسِ لم تكُنْ لِتبْلُغَه حتَّى تَكِلَّ وتعْمَلا[٤]

فقالوا : قد صَغَّر جُبَيْلاً ، ثم قال : سامِقِ الرأسِ ـ وهو العالى ـ فدَلَّ على أنه للتعظيم .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٠٦ ، هارون ٣ : ٤١٥ .

(٢) في س : «يَدُلُّ بِمَا يُزادُ فيه» ، وهي أجود .

(٣) قائله لبيد بن ربيعة ، الديوان : ٢٥٦ ، الخزانة : ٢ : ٥٦١ الشاهد ٤٤٩ .

(٤) قائله أوس بن حجر ، الديوان : ٨٧ ، المقرب لابن عصفور : ٨٨ ، الخزانة في تناوله للشاهد السابق ٤٤٩ .

وقالوا : قد يقول الرجُل للرجُل : يا أُخَيَّ إذا أرادوا المُبالَغة ، ويا صُدَيِّقي كذلك .

وليس الأَمْرُ كما ظَنُّوا فيما احتَجُّوا به .

أمَّا «دُوَيْهِيَةٌ» فإنَّ الشاعر أراد بها الصِّغَر وأنَّ حَتْفَ الإنسان قد يكون بصَغير الأمر الذي لا يُؤْبَهُ له ولا يُترقَّب .

وأمَّا «فُوَيْقَ جُبَيْلٍ سامِقِ الرأسِ» فإنما أراد : دَقِيق الرأس وإنْ كان طويلاً ، فصَغَّره لِدِقَّته وأنه إذا كان كذلكَ فهو أشَدُّ لصُعوده .

وأمَّا «أُخَيّ» و«صُدَيِّقي» فإنما يُراد به لُطْفُ المنزلة ، واللَّطِيفُ من المَنازل في الصَّداقة والأُخُوَّة إنما يُمدح فيه أنه يصِل بلطافة ما بينهما إلى ما لا يصِل إليه العظيمُ ، فهو مِنْ باب التصغير والتلطُّف ، لا مِنْ باب التعظيم .

وقال سيبويه : «اعلم أنَّ التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثِلة : على فُعَيْل ، وفُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل» .

فأمَّا فُعَيْل فهو تصغيرُ كلِّ ما كان على ثلاثة أحرُف مِنْ أيِّ بناءٍ كان ، كقولك : فَلْسٌ وفُلَيْسٌ ، وجَمَلٌ وجُمَيْلٌ ، وقُفْلٌ وقُفَيْلٌ ، وكذلك سائر الأَبْنِيَة الثُّلاثيَّة .

وأمَّا فُعَيْعِل فهو تصغيرُ كلِّ بناءٍ كان على أربعة أحرُف مِنْ أيِّ بناءٍ كان ، كقولك في جَعْفَرٍ : جُعَيْفِرٌ ، وفي مِطْرَفٍ : مُطَيْرِفٌ ، وفي غُلام : غُلَيِّمٌ ، وفي سِبَطْرٍ : سُبَيْطِرٌ ، وفي عُلَبِطٍ : عُلَيْبِطٌ ، ولا يختلِف في ذلك شيءٌ ممَّا هُوَ على أربعة أحرُفٍ .

وأمَّا فُعَيْعِيل فهو على وَجْهَين :

أحدُهما : أنْ يكون تصغيرَ شيءٍ على خمسة أحرُفٍ والرابعُ منها واوٌ أو أَلِفٌ أو ياءٌ .

فالواوُ قولُك : صُنْدُوقٌ وصُنَيْدِيقٌ ، وقَرَبُوسٌ وقُرَيْبِيسٌ ، وكُرْدُوسٌ وكُرَيْدِيسٌ .

والأَلِفُ قولك : مِصْبَاحٌ ومُصَيْبِيحٌ ، وكِرْبَاسٌ وكُرَيْبِيسٌ .

وأمَّا /١٩٠ أ/ الياءُ فقِنْدِيلٌ وقُنَيْدِيلٌ ، ومِنْدِيلٌ ومُنَيْدِيلٌ ، ولا تُبالِ اختِلاف الأَبْنِيَة في ذلك .

والوَجْهُ الثاني : أنْ تُصَغِّر شيئًا على خمسة أحرُف وليس رابعُها واوًا ولا ياءً ولا ألِفًا ، فتحتاج أنْ تحذِف منها حرفًا ، فتُصَغِّره كما تُصَغِّر ما كان على أربعة أحرُف ، ثم تُعوِّض مِن المحذوف ياءً ، كقولك في تصغيرسَفَرْجَلٍ : سُفَيْرِجٌ ، وفي فَرَزْدَقٍ : فُرَيْزِدٌ ، وإنْ شئتَ قلتَ : سُفَيْرِيجٌ ، وفُرَيْزِيدٌ ، فتُعوِّض[١] .

قال أبو سعيد : ما ذكَره سيبويه في أصل الباب أنَّ التصغير في الباب على ثلاثة أمثلة : فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل ، لَو ضَمَّ إلى هذا وجهًا رابعًا لَكان يشتمِل على التصغير كلِّه[٢] ، وذلك : أُفَيْعَال ، نحو قولنا : أجْمَالٌ وأُجَيْمَالٌ ، وأنْعَامٌ وأُنَيْعَامٌ ، وسائر ما كان على أفْعَال مِن الجمع .

وأمَّا فُعَيْلانُ وفُعَيْلاءُ وفُعَيْلَى وما كان في آخِرِه هاءُ التأنيث فصُدُورُ هذه الأشياءِ مِن الثلاثة التي ذكَرها ، وإنما النقصُ في أُفَيْعَال .

فإنْ قالَ قائل[٣] : فَلِمَ وَجَب ضَمُّ أوَّل المصغَّر؟ قيل له : لأنَّا إذا صغَّرْنا فلا بُدَّ مِنْ تغيير المكبَّر على لَفْظه بعلامة تَلزَم للدلالة على التصغير ، وكان الضمُّ أَوْلَى بذلك ؛ لأَنهم قد جعلوا الفتحة للجمع في قولهم : مَسَاجِد وضَوَارِب وقَنَادِيل وما أشْبَهَ ذلك ، فلم يَبْقَ إلاَّ الكسْرُ والضمُّ ، فاختاروا الضمَّ ؛ لأنَّ الياءَ علامةُ التصغير ، ويقع بعد الياءِ حرفٌ مكسورٌ فيما زاد على ثلاثة أحرف ؛ كقولهم : عُقَيْرِبٌ وعُنَيِّقٌ ، فلَوْ كسَروا أوَّله لاجتمعتْ كسرتانِ وياءٌ[٤] ، فعَدَلوا عنها ـ لثِقَل ذلك ـ إلى ما يُقاوِم الياءَ والكسرة ممَّا يُخالِفها .

وقال بعض النحويين : لَمَّا كان المكبَّر على أبنيةٍ مختلفةٍ هي الأصلُ و[٥] غيرُ محتاجة إلى إحداث علامة تدُلُّ على التكبير ـ لأنَّ العلامات يجلبها تغييرُ الكلام عن أصوله ـ وكان التصغيرُ حادِثًا في المصغَّر ـ لما بيَّنَّاه مِنْ نيابته عن الصِّفة ـ احتيج له إلى علامة ؛ فشُبِّهَ ذلك بما لم يُسَمَّ /١٩٠ ب/ فاعلُه مِن الفِعل[٦] الذي سُمِّيَ فاعلُه على

---

(١) «فتُعوِّض» ليس في س .

(٢) «كلّه» ليس في س .

(٣) هذا ما في س ، وفي ب ، ي : «فإن قيل : لِمَ» ، وليست الأليَق لعَوْد ضمير لاحق على «قائل» .

(٤) في س : «وياءَ ان» ، خطأ كتابي .

(٥) في س بلا واو ، وفي ب ، ي : بدون «مختلفة» والواو .

(٦) من س ، وفي ب : « أنَّ الذي» ، وفي ي : «لأنَّ الذي» ، ولا أرى ضرورة لـ «أنَّ» ولا لـ « لأنَّ» .

الأصل وهو على أبنيـة مختلفـة ؛ كقـولك : ضَـرَبَ وعَلِـمَ وظَرُفَ ، فإذا جُعِلَ لما لم يُسَمَّ فاعلُه أَلْزَموه بناءً واحدًا ، وأَلْزَموا الضمَّة أوَّله ؛ فقالوا : ضُرِبَ وعُلِمَ وظُرِفَ في هذا المكان . فالمكبـَّر كالفعل الذي سُمِّيَ فاعلُه ، والمصغَّر كالفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه .

وقـال بعض النحويين : الضمُّ يُجعل عـلامةً لِشَيْـئَـيْنِ كقـولك : نحْنُ ؛ لأنـه اسمُ المتكلِّم وغيرِه ، فضُمَّ مِنْ أجْلِ ذلك ، وما لم يُسَمَّ فاعلُه يدُلُّ على فاعلٍ محذوف ومفعولٍ مذكورٍ ، والتصغيرُ يدُلُّ على الاسم المكبَّر وعلى صِفةٍ له محذوفةٍ ؛ لأَنَّا إذا قلنا : كُلَيْب كَأَنَّا قلنا : كلب صغير .

قال أبو سعيد[1] : واعلم أنَّ التصغير فيما جاوَز ثلاثة أحرف كالجمع ، إلاَّ أنَّ علامة التصغير تَلْزَم طريقةً واحدةً ، والجمعُ له مذاهبُ وضُرُوبٌ ؛ فإذا جُمع الشيْءُ وهو على أربعة أحرُفٍ فبَقِيَتْ حُرُوفُه في الجمع فهو بمنزلة التصغير ؛ إلاَّ أنَّ علامة الجمع فَتْحُ أوَّله وألفٌ ثالثةٌ تقع موقع ياء التصغير ؛ تقول في دِرْهَم : دُرَيْهِم ، وفي مُغْتَسِلٍ : مُغَيْسِل ، كما تقول في الجمع : دَرَاهِم ، ومَغَاسِل ، وتقول في مِصْبَاح : مُصَيْبِيحٌ كما تقول في الجمع : مَصَابِيح ، وصُنَيْدِيقٌ كصَنَادِيق ، لا خِلافَ بينهما إلاَّ فيما ذكرتُ لك مِن الفتح والضمّ ، والأَلِف والياء .

---

(١) «قال أبو سعيد» زيادة من س .

هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرُف[١]

ولم يكُن رابعُه شيئًا ممَّا كان رابع ماذكرْنا ،

يعني : ولم يكن رابعه واوًا ولا ياءً ولا ألفًا

كقولك : فَرَزْدَقٌ ، وسَفَرْجَلٌ ، وقَبَعْثَرَى ، وجَحْمَرِشٌ ، وصَهْصَلِقٌ . فتُحقِّر العربُ هذه الأَسماءَ : سُفَيْرِجٌ ، وفُرَيْزِدٌ ، وقُبَيْعِثٌ[٢] ، وصُهَيْصِلٌ .

وإنما حمَلَهم على حذْف حرف مِنها أنهم إذا جمَعوا ثقُلَ أنْ يأْتوا بالحروف كلِّها مع ثِقَل الجمع ، وأنه جَمْعٌ لاينصرف ، وإن انصرف دخَله التنوينُ /١٩١ أ/ ؛ فيصير النصفُ الثاني مِن الاسم أكثر مِن الأَوَّل ، وحَقُّ الصَّدْر أنْ يكون أقوَى من الأَخير ، وهم إذا صغَّروا الثلاثيَّ وقعتْ ياءُ التصغير ثالِثةً وقبلها حرفانِ وبعدها حرفٌ كَكُلَيْب وفُلَيْس ، وإذا صغَّروا الرباعيَّ وقعتْ ياءُ التصغير في الوَسط ، [ولم يكن يمكن في الثلاثي أن تقع في الوسط[٣]] ؛ لأَنه ثلاثة أحرف لا يمكِن قِسْمتُها بنِصْفَين ، فجعلوا القِسْم الأَوفَر في الصدر ، فعلِمْنا[٤] أنَّ الصدر أَوْلَى بالتَّقْوِيَة . فلمَّا جَمَعوا وصغَّروا ـ وقد وَجَب وقوعُ أَلِف الجمْع وياءِ التصغير ثالِثةً ـ كرِهوا أنْ يُتِمُّوا الحروف فيكونَ القِسْمُ الأَخيرُ أكْثَرَ من الأَوَّل ، فحذَفوا حرفًا مِنها ، وكان أَوْلَىَ الحروف بالحذْف الأَخيرَ ؛ إذْ كانت الحروفُ كلُّها أصليَّة ، لأَنَّ الذي أوْجَبَ الحذْفَ هو الأَخير ؛ وذلك أنَّ الحرْفَينِ اللَّذَينِ في الصدر مَضَيَا على القِياسِ المطَّرِد في تصغير الثلاثيِّ والرباعيِّ ، والحرفُ الذي بعد ياء التصغير هو في الثلاثيِّ أيضًا ، والحرفُ الرابع في الرباعيِّ ، والخامِسُ هو الذي لا نَظِيرَ له فيما تَقدَّمَ مِن التصغير فكان أَوْلَىَ بالحذْف .

وحَكَى سيبويه عن بعض النحويينَ[٥] : سُفَيْرِجلٌ ، وفي الجمْع : سَفَارِجلٌ ، فقال الخليلُ : لَو كنتُ مُحقِّرًا هذه الأَسْماءَ ـ ولا أحذِفُ مِنها شيئًا كما قال بعض النحويينَ ـ

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٠٦ ، هارون ٣ : ٤١٧ ، «ولم يكُن . . . . يعني» ليس في س .

(٢) «وجُحَيْمِرٌ» ينبغي زيادتها لإكمال الأَمثلة .

(٣) الزيادة من س .

(٤) في س ، «لأن الصدر . . . » ، بغير «فعلمنا» .

(٥) لم ينقل سيبويه شيئًا ممَّا نسبه إليه الشارحُ هنا ، بلْ قال إنَّ العرب لم يقولوا ذلك في التصغير والجمع ! والجيم في اللفظَين ساكنة ، وإنما كسرتُها ليَستقيم كلامُ الخليل الآتي بعد (الكتاب بولاق ٢ : ١٠٦ ، هارون ٣ : ٤١٨) .

لَسَكَّنْتُ الحرفَ الذي قبل الأَخِير فقلتُ : سُفَيْرِجْلٌ بتسكين الجيم ؛ حتى يصير بوَزْن دُنَيْنِيرٌ ؛ لأَنَّ قبل الآخِر الياء الساكنة حتى تصير الجيمُ مِثْلَ الياء .

هذا باب تصغير المضاعف الذي قد أُدْغِم أحدُ الحـرفين منه في الآخَـر(١)

قال سيبـويه(٢) : «وذلك مُدُقٌّ ، وأصَمُّ ، إذا صغَّرتَه قلتَ : مُدَيْقٌ ، وأُصَيْمٌ ، كما تقول في الجمع : مَدَاقٌّ ، وأصَامُّ ؛ لأَنَّ هذه الياءَ في التصغير بمنزلة الأَلف وإنْ نَقص مَدُّها عن مَدِّ الأَلف بانْفِتاح ما قبلها ؛ لأَنَّ الياءَ الساكنة فيها مَدٌّ وإنْ فُتِحَ ما قبلها ؛ ألاَ ترَى / ١٩١ب / أنَّ الشاعر إذا قال قصيدة قبل آخِرها ياءٌ ساكنةٌ قبلها فتحةٌ كانتْ مُرْدَفَةً ؛ فلَزِمه أنْ يأْتيَ بها في جميع القصيدة كقول الشاعر :

وَمَـهْـمَـهَـيْنِ قَـذَفَـيْنِ مَـرْتَـيْنْ ظَهْـرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ(٣)

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٠٧ ، هارون ٣ : ٤١٨ .

(٢) «قال سيبويه» ليس في س .

(٣) لخِطام المجاشعي ، أو هِمْيان بن قُحافة ، شرح شواهد الشافية : ٩٤ ، وشرح المفصل ٤ : ١٥٥ ، ١٥٦ .

هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ، ولحقته الزيادة للتأنيث ، فصارت عدّته مع الزيادة أربعة أحرف

قال سيبويه[١] : «وذلك نحو : حُبْلَى ، وبُشْرَى ، وأُخْرَى ، فتقول : حُبَيْلَى ، وبُشَيْرَى ، وأُخَيْرَى[٢]» .

وإنما تثبُت ألِفُ التأنيث ؛ لأنّ الكلمة مع الألف أربعةُ أحرُف ، ولا يُحذَف في التصغير مِن الأربعة شيءٌ . وفَتَحوا الحرف الذي بعد ياء التصغير لأنّ ألف التأنيث تفتح ما قبلها ؛ [كما تفتح هاء التأنيث ما قبلها[٣]] ، فصارتْ حُبَيْلَى بمنزلة : حُبَيْلَة .

ولَو كانت الألفُ لغَير التأنيث انقلَبتْ ياءً ؛ لأنك تكسر ما بعد ياء التصغير ، كما تكسره[٤] في الرباعيّ مِن الأسماء ، كقولك : جُعَيْفِرٌ ، وعُقَيْرِبٌ ، فتنقلب الألف ياءً ؛ كقولك في مَرْمًى : مُرَيْمٍ ، وفي أرْطًى : أُرَيْطٍ ، وفي مِعْزًى : مُعَيْزٍ . ولم يقلبوا في حُبَيْلَى وبُشَيْرَى لأنّ الألف للتأنيث ، وهي كهاء التأنيث يُفتَح ماقبلها .

وقد تجيءُ أسماءٌ في آخِرها ألِف[٥] ؛ للعرب فيها مذهبان :

مِنهم مَنْ يجعل الألِف للتأنيث ؛ فيُجْرِيها على حُكْم حُبْلَى .

ومِنهم مَنْ يجعلها لغير التأنيث ؛ فيُجْرِيها على حُكْم الألِف التي ينكسر ما قبلها وتنقلب ياءً ، وذلك : عَلْقًى ، وذِفْرًى ، وتَتْرًى ؛ منهم مَنْ يُنَوِّنُ هذه الأسماءَ فتكون الألف لغير التأنيث ؛ لأنّ الألِف التي للتأنيث لا يدخلُها تنوينٌ ؛ فتقول : عُلَيْقٍ ، وذُفَيْرٍ ، وتُتَيْرٍ ، ومنهم مَنْ يقول : هذه عَلْقَى ، وذِفْرَى ، وتَتْرَى فلا يُنَوِّنُ ؛ فتقول في تصغيره : هذهِ عُلَيْقَى ، وذُفَيْرَى ، وتُتَيْرَى يا فتَى ، بغير تنوين .

وإذا كانت الألِف خامسةً للتأنيث أو لغير التأنيث وهي مقصورةٌ[٦] ، وقبلها أربعةُ أحرف أصول حذَفْتَها . فأمّا التي للتأنيث [٨ فقولك في قَرْقَرَى : قُرَيْقِرٌ[٧] . وأمّا التي /١٩٢أ/ لغير التأنيث٨] فقولهم في حَبَرْكَى : حُبَيْرِكٌ ، وإنما حذَفوا فيه هذه الألِف لأنّ

---

(١) «قال سيبويه» ليس في س .

(٢) الكتاب بولاق ٢ : ١٠٧ ، هارون ٣ : ٤١٨ ، وفيه : «تقول» بغير الفاء .

(٣) الزيادة من س .

(٤) «كما تكسره» ليس في س .

(٥) هذا ما في س ، وفي ب ، ي : «ألف التأنيث» ، وليس مناسبًا .

(٦) العبارة في س فيها تقديم وتأخير : «للتأنيث وهي مقصورةٌ أو لغير التأنيث» .

(٧) في ب ، ي : «قرقر» بدون ياء التصغير ، والتصويب من الكتاب .

(٨-٨) ساقط من س .

المصغَّر إذا كان على خمسة أحرف ولم يكن الحرف الرابع حرف مدٍّ ولين حُذف منها حرفٌ ، والحرف الأخير في المؤنث وغير المؤنث هو أوْلى بالحذف لأنه زائد[١] .

فإنْ قال قائل : فلمَ لا يحذفون الألف الممدودة للتأنيث وهاء التأنيث إذا كان قبلها أربعَةُ أحرُفٍ كقولهم في خُنْفساء : خُنَيْفساء ، وفي سلْهبة : سُلَيْهبة ؟

قيل له : هاء التأنيث والألف الممدودة مُتحرّكتان ، فصار لهما بالحركة مزيّة ، وصارا مع الأوَّل[٢] كاسْم ضُمَّ إلى اسم ، ومثْلُهما : ياء النسبة ، والألف والنون الزائدتان ، كقولنا في زَعْفران : زُعَيْفرانٌ ، وفي سلْهبيّ : سُلَيْهبيٌّ ، والمقصورة هي حرف ميّتٌ ؛ لسكون الذي يَلْزَمها ، فحُذفتْ لأنها لم تُشْبه الاسم الذي يُضَمُّ إلى اسم .

---

(١) من س ، وفي ب ، ي : «والحرف الأخير زائد ، فهو أولى بالحذف في المؤنث وفي غير المؤنث مما ذكرنا ؛ هو أولى بالحذف لأنه زائد» ، وفي الكلام تكرار وإبهام .

(٢) «الأول» من س ، وفي ب ، ي : «الألف» وليست بشيء .

هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف، فصار مع الألفين خمسة أحرف

قال سيبويه(١) : وهو ما كان ألِفُ التأنيث فيه ممدودة . وبابُ ذلك أنْ تُصغِّر الصدرَ، ثم تَزيد فيه الألِف الممدودة ؛ (٢)لأنها بمنزلة الهاء(٢) ؛ لاشتراكهما في الحركة ، وذلك قولك في حمْراء وصفْراء وطَرْفاء : حُمَيْراء وصُفَيْراء وطُرَيْفاء . ومثْله فَعْلان الذي له فَعْلَى الألفُ والنونُ فيه كألِفَيْ حمْراء ، فتقول في غَضْبَان : غُضَيْبَان ، وفي سَكْرَان : سُكَيْرَان ؛ لأنه يجري مجرى حمْراء ، وصفْراء ، وعِدَّةُ حروفهما ونَظْمُ الحركات فيهما سَوَاءٌ .

فإنْ جاء بعد ذلك ما كان فيه ألِفٌ ونونٌ وقبلهما ثلاثةُ أحرف ـ غير فَعْلان الذي له فَعْلَى ـ فإنك تعتبر جَمْعَه ؛ فإنْ كانت الألِفُ منه تنقلب ياءً في الجمع ، قلبْتَها في التصغير [ياءً(٣)] ، وإنْ كانتْ لا تنقلبُ لم تقلبْها ياءً ، وذلك قولك في سِرْحَان : / ١٩٢ ب / سُرَيْحِينٌ ، وفي ضِبْعَان : ضُبَيْعِينٌ ، وفي حَوْمَان : حُوَيْمِينٌ ، وفي سُلْطَان : سُلَيْطِينٌ ، وفي فِرْزَان : فُرَيْزِينٌ ؛ لأَنك تقول في الجمع : سَرَاحِينُ ، وضَبَاعِينُ ، وحَوَامِينُ ، وسَلاطِينُ ، وتقول : فَرَازِينُ ، ومَنْ قال : فَرَازِنَةٌ فهو أيضًا يقول : فُرَيْزِينٌ ؛ لأَنَّ الهاءَ في الجمع بَدَلٌ من الياء في فَرَازِين ، كما أنهم يقولون : جَحْجَاحٌ وجَحَاجِحَةٌ ، وزِنْديقٌ وزَنَادِقَةٌ ، وهو في التصغير : جُحَيْجِيحٌ وزُنَيْدِيقٌ ؛ لأَنَّ الهاءَ في الجمع بَدَلٌ من الياء .

وتقول فيما لم تُقلَبْ في جمْعه الأَلِفُ ياءً : عُثْمَانُ وعُثَيْمَانُ ، وسَعْدَانُ وسُعَيْدَانُ ، وما أشبَهَ ذلك ؛ لأنهم يقولون : عُثْمَانُ وعُثْمَانُونَ ، وسَعْدَانُ وسَعْدَانُونَ . وتقول في تصغير عُرْيَان : عُرَيَّان ؛ لأنك تقول في جمْعه : عُرَاةٌ وعُرْيَانُونَ .

فإنْ جاء شيءٌ منْ هذا الباب في آخره ألِفٌ ونونٌ ولم تَدْرِ كيفَ تجمَعُه العربُ ، لم تَقلب الألِفَ ياءً في التصغير ، كقولك : مَرْوَانُ ومُرَيَّانُ ، ورَعْوَانُ ورُعَيَّانُ(٤) ، والفَرْقُ بينَ ما

---

(١) «قال سيبويه» ليس في س ، وما يأتي ليس نص ما في الكتاب بولاق ٢ : ١٠٨ ، هارون ٣ : ٤٢٠ .

(٢) هذا من س ، وفي ب ، ي : «كأنها كالهاء» ، تحريف .

(٣) الزيادة من س .

(٤) في س «رغْوَانُ ورُغيّان» بالغين المعجمة . وزادت : وإنما قلبوا الألف في بعضه ياء .

قُلِبَ فيه الألِفُ ياءً وبينَ ما لمْ تُقلَبْ أنَّ الذي تُقلَبُ فيه الألِفُ ياءً يجعلون النونَ فيه للإلحاق، والذينَ لايَقلبونَ الألفَ فيه ياءً يجعلونهما بمنزلة ألِفَي التأنيث، فجعلوا «سِرْحَان» مُلْحَقًا بِسِرْبَالٍ وكِرْباسٍ، وجعلوا النونَ فيه بمنزلة [اللام والسين، والألفُ بمنزلة[1]] الألف؛ فكما يُقال: سُرَيْبِيلٌ، وكُرَيْبِيسٌ، وجَب أنْ يُقال سُرَيْحِينٌ، وكذلك ضِبْعَانٌ، وفِرْزَانٌ وجعلوا «سُلْطَان» النون فيه مُلْحِقةً بِسينِ قِرْطَاسٍ، فَمِنْ حَيْثُ قالوا: قُرَيْطِيسٌ قالوا: سُلَيْطِينٌ.

فإنْ قال قائلٌ: فَأنتم تقولونَ في تصغير وَرَشَان: وُرَيْشِينٌ، وفي حَوْمَان: حُوَيْمِينٌ، وليس في الكلام حرفٌ أصْلِيٌّ تلحَقُ به نونُ وَرْشَان، ولأنه ليس في الكلام فَعَلَال[2] بفَتْح العَيْن!

فالجواب عن ذلك أنهم ألحقوا الجمعَ والتصغيرَ بجَمْع ما فيه الحرف الأصلي وبتصغيره، ولم يُلحِقوا به الواحدَ، فكان وَرَاشِينُ ووُرَيْشِينٌ مُلْحَقَيْنِ بسَرَابيلَ وسُرَيْبِيلٍ /١٩٣ أ/ ولَوْسمَّيْتَ رجُلاً بسِرْحَانَ أو غيرِه ممَّا ذكرْنا لم يتغيَّرْ تصغيرُه وجمْعُه، وقلتَ في رجُلٍ اسمُه سِرْحَانُ: سُرَيْحِينٌ، وفي رجُلٍ اسمُه مِعْزَى: مُعَيْزٍ، ولم تقُلْ سُرَيْحَانُ ولا مُعَيْزَى. وسِرْحَانُ - اسْمَ رجُلٍ - ومِعْزَى، لاينصرِفان في التكبير، وإذا صغَّرْتَهما انْصرَفا؛ لأنَّ الذي مَنَعَ من الصرْف لَفْظُ الألف والنون [الزائدين[1]] في آخرِ سِرْحَان، ولَفْظُ الألِف في آخرِ مِعْزَى، وإذا صغَّرْتَ انقلَبت الألِفُ ياءً فانصرَف. وقد تَقَدَّمَ هذا في موضعه.

وممَّا يُشْبِهُ سِرْحَان وسُرَيْحين قولُهم في عِلْبَاء وحِرْبَاء: عُلَيْبِيٌّ وحُرَيْبِيٌّ، لأنه في الأصل: عِلْبَايٌ وحِرْبَايٌ؛ مُلْحَقَيْنِ بسِرْبَالٍ وكِرْباس؛ فهو بمنزلة حرف أصليٍّ. وتقول في الجمْع: عَلَابِيٌّ وحَرَابِيٌّ. وتقول في سَقَّاءٍ: سُقَيْقِيٌّ، وفي مِقْلاءٍ: مُقَيْلِيٌّ؛ لأنَّ سَقَّاءً: فَعَّالٌ، ومِقْلاءً: مِفْعَالٌ، والهمزةُ فيهما في موضع اللام مِن الفِعْلِ؛ فهما[3] بمنزلة جَمَّال، ومِعْطَار، تقول: جُمَيْمِيلٌ، ومُعَيْطِيرٌ.

---

(١) الزيادة من س.

(٢) هذا من س وهو أقرب للصواب، وفي ب: «فَعْلَان» وفي ي: «فعلان» بغير ضبط وليسا صوابًا.

(٣) في ب، ي، س: «فهو»، سهو.

وقد يجيءُ مِن الممدود ما للعرب فيه مذهبان ؛ بعضٌ يذهب إلى أنَّ المدَّةَ للتأْنيث ؛ فيُجريه مجرَى المؤنث الممدود ، وبعضٌ يذهب إلى أنَّها[١] لغَير التأْنيث ؛ فتصغيرُه على حَسَب ذلك .

[وذلك[٢]] قولُهم : غَوْغاء ؛ مِنْهم مَنْ يقول : هؤلاءِ غَوْغاءُ يا فَتَى[٣] ، فلا يُنوِّنه ويجعله بمنزلة عَوْرَاء ، فإذا صغَّرَ قال : غُوَيْغاءُ ، كما يقولونَ : عُوَيْرَاءُ ، وحُمَيْرَاءُ ؛ لأَنَّ الأَلِف للتأنيث .

ومِنْهم مَنْ يقول : هؤلاءِ غَوْغَاءٌ ، فيجعله : فَعْلَال بمنزلة قَضْقَاض ، وأصله : غَوْغَاوٌ ، فتقلب الواو همزةً ، وتَصْرِفه كما تصرِف قَضْقَاضًا ونحوَه .

وفي قُوَبَاءَ لُغَتانِ ؛ مِن العرب مَنْ يقول : قُوَبَاءُ بفَتْح الواو[٤] ، والأَلِف للتأنيث لا غيرُ في هذه اللُّغة ، فيقول في تصغيره : قُوَيْبَاءُ ، ومِنْهم مَنْ يقول : قُوبَاءٌ فيُسكِّن الواوَ ويَصْرِفه ، والهمزةُ لِغَير التأنيث ؛ مُنْقَلِبةٌ مِنْ ياء مُلْحِق بقُرْطَاسٍ ، كَأَنَّ أصلَه : قُوبَايٌ بمنزلة قُرْطَاسٍ وفُسْطَاطٍ ، فإذا صَغَّرَ / ١٩٣ ب / قال : قُوَيْبِيٌّ ، كما يقول : قُرَيْطِيسٌ .

وقال سيبويه[٥] : «وأمَّا ظَرِبَانٌ فتحقيرُه ظُرَيْبَانٌ[٦] ؛ كَأَنَّك كسَّرتَه على ظَرْبَاء[٧] ، ولم تُكسِّرْه على ظَرِبان[٨] ؛ ألا ترى أنك تقول : ظَرَابِيُّ كما تقول : صَلْفاءُ وصَلَافِيُّ !

ولَو جاءَ شيءٌ مِثْل[٩] ظَرْبَاء[١٠] كانت الهمزة للتأنيث ؛ [لأَنَّ هذا البناءَ[١١]] لا يكون مِنْ باب عِلْبَاء وحِرْبَاء ؛ ولم تُكسِّرْه على ظَرِبان ؛ ألا ترى أنَّ النون قد ذهبتْ فلم يُشبهْ سِرْبالاً[١٢] ؛ حيثُ لم تثبُتْ في الجمع كما تَثْبُت لامُ سِرْبَال وما أَشْبَهَ[١٣] ذلك» .

---

(١) في ب ، ي ، س : « أنه» ، سهو .
(٢) الزيادة من س .
(٣) «يا فتى» ليس في س .
(٤) «بفتح الواو» ليس في س .
(٥) النص الآتي مختصر من الكتاب بولاق ٢ : ١٠٩ ، هارون ٣ : ٤٢٢ .
(٦) هذا ما في ب ، ومثله في ي لكن بغير ضبط ، والذي في س : «ظُرَيْبَا» بغير نون .
(٧) هذا ما في ب ، ي ، وبكسر الظاء في الكتاب ، وبكسر الراء في س ، وكلها خارج عن جموع التكسير .
(٨) هذا ما في النسخ والكتاب ، وهو خارج عن جموع التكسير ، وربما كان «ظِرْبان» أقرب وإنْ لم يَرِدْ .
(٩) في ب ، ي : «مِن» ، والتعديل من س ومن الكتاب .
(١٠) هذا ما في ب ، ي ، وبكسر الظاء في الكتاب ، وبكسر الراء في س ، وكلها خارج عن جموع التكسير .
(١١) الزيادة من الكتاب ، وهي مناسبة لإتمام العبارة .
(١٢) هذه العبارة من الكتاب ، والذي في الأصل : «فلم يُشَبِّهْ بسِرْبَالٍ» .
(١٣) في س وفي الكتاب : «وأشْباه ذلك» .

[قال أبو سعيد[١]] يُريد أنَّ ظَربَان لا يجوز أنْ يكون مُلْحَقًا ؛ لأَنه ليس في الكلام فَعِلاَل ، فلَمَّا جَمعَته العربُ على ظَرَابِيّ علمْنا أنهم لم يَجعلوا الْجمعَ مُلْحَقًا [بالجمع[١]] كما لم يجعلوا[٢] الواحدَ مُلْحَقًا بواحد . وقد عرَّفْتُك أنهم جعلوا جمْعَ وَرَشَان وتصغيرَه مُلْحَقَينِ بجمْع سِرْبَالٍ وتصغيره ، فوَجَبَ أنْ يُقال : ظُرَيْبانٌ . وكان جمعُهم إيَّاه على ظَرَابِيّ ؛ لأَنهم جَعلوا النون كالبَدَل مِنْ أَلِفٍ .

وقد مضَى هذا في موضعه . فاعرِفْه إنْ شاءَ الله تعَالىَ .

(١) الزيادة من س .

(٢) هنا في ي : «لم يجعلوا الجمع الواحد ملحقًا بواحد» ، والكلام مضطرب .

هذا باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألف التأنيث بعد ألف ، أو لحقته ألف ونون

قد تَقَدَّمَ أنَّ ما لحِقَ الاسمَ في آخِره منْ ألفٍ ونُونٍ ، أو ألفٍ ممدودةٍ للتأنيث ، أو ياءٍ للنسبة فإنَّ التصغيرَ يقَع على الصدر ؛ كأنه لا زائدَ في آخره ، ثم يُلحَق به بعد التصغير الزائدُ ؛ كقولك في خُنْفَسَاء : خُنَيْفسَاء ، وفي عُنْصُلاَء وقَرْمَلاَء : عُنَيْصلاَء وقُرَيْملاَء ، كما تقول في عُثْمَان وسَعْدَان : عُثَيْمَانُ وسُعَيْدَانُ ، وفي مَهْرِيّ وكُرْسِيّ : مُهَيْرِيّ وكُرَيْسِيّ ؛ لأَنَّ هذه الأَلفَ الممدودةَ للتأنيث لَمَّا لَحِقَتْها الحركةُ صارتْ بمنزلة الهاء ، وخالَفَتْ : قَرْقَرَى وقَهْقَرَى وما أشبَهَ ذلك ، وكذلك الأَلِفُ والنون في عُقْرُبان وعُنْفُوَان[1] لتحرُّكِها .

«[2] **وتقول في أُقْحُوَانَة وعُنْظُوَانَة : أُقَيْحِيَانَة وعُنَيْظِيَانَة ؛ كأَنك حقَّرْتَ** /١٩٤ أ / **أُقْحُوَانًا وعُنْظُوَانًا** [بغير هاء[3]] ، **وإذا حقَّرْتَ عُنْظُوَانًا وأُقْحُوَانًا فكأنك حقَّرْتَ عُنْظُوَةً وأُقْحُوَةً ؛ لأَنك تُجْرِي**[2]» الأَلِفَ والنونَ مجرَى هاء التأنيث ؛ فتُصَغِّر ما قبل هاء التأنيث فيصير عُنَيْظَى وأُقَيْحَى ، ثم تُدخِل الأَلِفَ والنونَ فيصير : عُنَيْظِيَان وأُقَيْحِيَان .

وتقول في أُسْطُوَانَة إذا صغرتَها[4] : أُسَيْطِينَة لِقولِهم : أَسَاطِين ، كما قلتَ : سُرَيْحِين حيثُ قالوا : سَرَاحِين ، فلَمَّا كسَّروا الاسمَ[5] بحَذْف الزيادة وثَبَات النون حقَّرْتَه عليه . وقد مضَى الكلامُ في الفَرْق بينَ سُرَيْحِين وعُثَيْمَان بما أغنَى عن إعادته .

---

(١) الضبط في ب : «عَقْرُبان وعِنْفوَان» ، وفي س لم يرد مُكبَّر وذُكر مُصغَّران : «عُقَيْربان وزُعَيْفران» .

(٢-٢) هذا الكلام في الكتاب ، ولكنه يتغير بعد نهاية النص ، الكتاب بولاق ٢ : ١١٠ ، هارون ٣ : ٤٢٤ .

(٣) الزيادة من س .

(٤) س : حقرتها .

(٥) س : ذا الاسم .

هذا باب ما يُحقَّر على تكسيرك إياه لو كسَّرته للجمع على القياس لا على التكسير[١] للجمع على غيره

قال سيبويه : «وذلك قولك في خاتَم : خُوَيْتِم ، وفي طابَق : طُوَيْبِق ، وفي دانق : دُوَيْنِق . والذين قالوا : دوانيق وخواتيم وطوابيق إنما جعلوه تكسير فاعال ، وإنْ لم يكنْ في كلامهم ، كما قالوا : مَلامح ، والمستعمَل في الكلام : لَمْحَة ، ولا يُقال مَلْمحَة .

غيرَ أنهم قد قالوا : خاتام . حدَّثنا بذلك أبو الخطّاب . وسمِعْنا مَنْ يقول - ممَّنْ يُوثَق به - : خُوَيْتيم[٢] ، وإذا جمع قال : خواتيم» .

قال أبو سعيد : اعلمْ أنَّ دانَقًا وخاتمًا وطابَقًا قياسُ الجمع فيه أنْ يكون على : خوَاتم ، ودوَانق ، وطوَابق ؛ لأنك إذا جمعْتَ جئْتَ بألف الجمْع ثالثةً ، فتقع بعد ألف خاتَم ودانَق وطابَق ، فتنقلب الألفُ فيهنَّ واوًا ؛ كما تقول في فارس : فوارس ، وتكسر ما بعد ألف الجمْع وهو النون في دانَق والباء في طابَق والتاء في خاتَم ، ولم يكن في الواحد بعد هذه الحروف ألفٌ ولا ياءٌ ولا واوٌ ؛ فلَم يُحتَجْ إلى الياء التي في خواتيم وطوابيق ودوانيق . فلمَّا تكلَّمت العربُ بذلك صار بمنزلة جمْع على غير الواحد ، وهو نحوُ قولهم : / ١٩٤ ب / لَمْحَةٌ ومَلامحُ ، وحُسْنٌ ومَحاسنُ ، وشَبَهٌ ومَشابهُ ، وهذه الجموع ليستْ بجمُوع هذه الأسماء على ما يُوجبُه القياسُ ، فقدَّرَ النحويون أنها جمْعُ مَلْمَحَة ومَحْسَن ومَشْبَه ، وإنْ كانوا لم يستعملوا هذه الألْفاظَ في الواحد . وكذلك قدَّروا أنَّ دوانيق جمْعُ داناق ، وخواتيم جمْعُ خاتام ، وطوابيق جمْعُ طاباق ، وإنْ لم تكن تستعمل ذلك . غير أنَّه قد جاء : خاتامٌ عن بعض العَرب وحكاه سيبويه عن أبي الخطَّاب ، ورُوِيَ فيه شِعْرٌ وهو :

فَقُلْ لِذاتِ الجَوْرَبِ المُنْشَقِّ : أخَذْتِ خاتامي بغَيرِ حَقِّ[٣]

وحُكِيَ : «داناقٌ مِنْ حَيْثُ لا يُعْمَلُ عَلَيْه» .

---

(١) من الكتاب بولاق ٢ : ١١٠ ، هارون ٣ : ٤٢٥ ، وفي ب ، ي : «المكسر» ، وقد أورد الشارح التكسير بعد بضعة عشر سطرًا .

(٢) في ب ، ي ، س : «خُوَيْتِم» . والتصويب من الكتاب .
والشارح في تعقيبه على كلام سيبويه يذكر أنَّ الجمع بالياء - لا التصغير - هو الشاذ .

(٣) القائل مجهول ، والبيتان في اللسان خ ت م : «يا هندُ ذات» ، وفي المقتضب ٢ : ٢٥٨ وفي الكامل للمبرد ٢ : ٢١ تحـ . محمد أبو الفضل ، دار نهضة مصر ، ١٩٨١ م . : «يا ميُّ ذات» .

فقال سيبويه(١) : «**فلَو صغَّرْنا هذه الأَسماءَ لَصغَّرْناها على ما يُوجِبُه القِياسُ**» ، فقُلْنا : خُوَيْتِمٌ ودُوَيْنِقٌ وطُوَيْبِقٌ ، على ما يُوجِبُه قِياسُ الجمْع لاَ على هذا الجمْع الشَّاذِّ ، وهذا معنى قوله(٢) : «لا على التكسير للجمْع على غيره» أيْ : على [غير(٣)] القِياس . وقد استدَلَّ على ذلك بأَنه سَمِعَ مِن العرب مِنْ يقول : خُوَيْتِم فإذا جمَع قال : خَوَاتِيم ، فدَلَّ ذلك على أنَّ الجمْع لِخَاتَام وأنه شاذ . وقَوَّى ذلك أيضًا بما ذكَر عن يُونُسَ أنَّ العرب تقول : خَوَاتِم وطَوَابِق ودَوَانِق على فَوَاعِل كما قالوا : تَابَلٌ وتَوَابِلُ .

ثم قال(٤) : «**ولَو قلتَ : خُوَيْتِيمٌ ودُوَيْنِيقٌ على قِياس : خَوَاتِيم ودَوَانِيق وترَكْتَ القِياسَ فيه مِنْ أجْل ذلك لَوَجَبَ أنْ تقول في أُثْفِيَّة : أُثَيْفِيَةٌ لأَنَّ العربَ قد قالتْ : أَثَافٍ ، وكذلك في مِعْطَاء : مُعَيْطٍ ؛ لأَنَّ العربَ قد قالتْ : مَعَاطٍ ، وفي مَهْرِيَّة : مُهَيْرِيَةٌ ؛ لقولهم : مَهَارَى حِينَ حَذَفوا إحدَى اليَاءَيْنِ ، والذي يُقال في التصغير : أُثَيْفِيَّةٌ ، ومُعَيْطِيٌّ ، ومُهَيْرِيَّةٌ على ما يُوجِبُه القِياسُ ، ولم يُعْمَلْ في التصغير على الجمْع ؛ لأَنَّ الذي لحقَ الجمْعَ في بعضِه شاذ ،**[وفي بعضه(٥)] ـ وهو أَثَافٍ ومَهَارَى ـ تخفيفٌ / ١٩٥ أ / لِكَثْرَة استعمالِهم الجمْع ، وهُمْ إلى تخفيفه أَحْوَجُ .

ثم قَوَّى سيبويه(٦) **الشذوذَ في طَوَابِيق ودَوَانِيق بأَنْ قال**(٧) :

«**قد جاء مِثْلُ هذا الشذوذ في التصغير ؛ مِنْ قَول بعض العرب في تصغير صَغِير : صُغَيِّيرٌ ، وفي دِرْهَم : دُرَيْهِيمٌ ؛ كأَنه حَقَّرَ دِرْهَامًا ، وصِغْيارًا ، وليس ذا في كلِّ شيءٍ ، إلاَّ أنْ تسمَع شيئًا فتتَّبِع العربَ فيه ، كما قالوا في تصغير رجُل : رُوَيْجِلٌ ، فحقَّروه على رَاجِل ، وإنما يُرِيدون الرجُل**» .

---

(١) ما يأتي ليس نَصَّ كلام سيبويه ، ولكنه نقْل شرْح .

(٢) في عنوان الباب .

(٣) الزيادة من س .

(٤) ما يأتي ليس نَصَّ كلام سيبويه ، بل نقْل شرْح .

(٥) الزيادة من س ، وبها يستقيم الكلام .

(٦) «سيبويه» ليس في س .

(٧) هذا ما في ب ، ي . والذي في س : «أنه» مكان «بأن قال» .

هذا باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات[١] لأنك لو كسّرْتها للجمع لحذفتها وكذلك[٢] تحذف في التصغير

قال سيبويه[٣] : «وذلك قولك في مُغْتَلِم : مُغَيْلِم ، كما قلت : مغالم ؛ فحذفْت حين كسَّرْت للجمع . وإنْ شئْت قُلْت : مُغَيْليم ، فألحقْت الياء عوضًا ممَّا حذفْت ، كما قال بعضُهم : مَغاليم . وكذلك جُوالِقٌ ، إنْ شئْت قلت : جُوَيْلِقٌ ، وإنْ شئْت قلت : جُوَيْليقٌ [عوضًا[٤]] ، كما قالوا : جَوَاليقُ ، والعوضُ[٥] قول يونس والخليل» .

قال أبو سعيد : قد تقدَّم القولُ إنَّ الاسم إذا كان على خمسة أحرف أصول فصغَّرْناه حذَفْنا الحرفَ الأخير منه ، فإنْ كان في الخمسة زائدٌ فالزائدُ أوْلى بالحذْف أين كان . وإذا كان في الخمسة حرفان زائدان فقد يستويان في الحذْف ، فيكون المصغِّر مُخيَّرًا في حذْف أيِّهما شاءَ ، وقد يكون أحدُهما أوْلى بالحذْف من الآخَر ، وسترَى ذلك[٦] في مواضعه .

فمنْ ذلك مُغْتَلِم ؛ الميمُ والتاءُ زائدتان لأنه من الغُلْمة ، غير أنَّ الميمَ أقْوى من التاء وألْزَمُ منْ جهات :

فمنها : أنَّ هذه التاء لاتكون في اسم إلاَّ ومعها الميمُ زائدةً ، وقد تكون الميمُ زائدةً بلاَ تاء ؛ ألاَ ترَى أنك تقول : مُكْرِمٌ ومُفْلِحٌ وفيه ميمٌ زائدةٌ ، ولا تكون التاءُ إلاَّ /١٩٥ب/ مع الميم ! فصارت التاءُ أوْلى[٧] ؛ إذْ لو حذَفْنا الميمَ لَبقيَت التاءُ بلا ميم ، وذلك غيرُ موجود .

وجهةٌ ثانيةٌ : أنَّ الميم تدخُل لِمَعْنى فاعِل أو مفعول ، والتاءُ داخلةٌ لِغير معنًى مُحصَّل ، فكان الزائدُ لِغير معنًى أوْلىَ بالحذف ؛ لِئَلاَّ يسقُط الدالُّ على الْمَعنى ولَنا في غيره فُسْحةٌ .

---

(١) «من الزيادات» ليس في س .

(٢) بالواو في ب ، ي وطبعة بولاق من الكتاب : ٢ : ١١١ ، وبالفاء في س وعند هارون ٣ : ٤٢٦ ، اتباعًا لبعض نسخ الكتاب .

(٣) «قال سيبويه» ليس في س .

(٤) «عوضا» زيادة من س .

(٥) في ب ، ي : «فالعوضُ منْ قول . . . . » ، والتعديل من الكتاب ومن س .

(٦) في س : «وَسَيَمُرُّ هذا» .

(٧) يريد : أوْلى بالحذف ، هذا ما في ب ، ي ، والذي في س : «الميم أوْلى» يريد : أوْلى بالبقاء لا الحذف .

وجِـهـةٌ ثالثـةٌ أنَّ المـيم أوَّل ، والأَوَائِلُ أقْـوَى من الأوْسَـاط ، والأَوْسَـاط أقْـوَى من الأَوَاخِر .

فعَلى هذا إذا صغَّرْتَ كلَّ ما كان على مُفْتَعِلٍ تكون التاءُ أوْلَىَ بالحذف ، وإنْ صغَّرْتَ شيئًا على مُنْفَعِلٍ فالنون أوْلَىَ بالحـذف ، كَتَكْسِـيرِكَ مُنْطَلِقًا ومُنْكَسِرًا ، تقول فيه : مُطَيْلِيقٌ ، ومُكَيْسِيرٌ[١] ، والعِلَّةُ في حذف النون [دونَ الميم [٢]] كالعِلَّة في حذف التاء .

وإذا صغَّرْتَ مُدَّكِرًا قلتَ : مُذَيْكِرٌ ؛ لأنَّ مُدَّكِرًا مُفْتَعِلٌ مِنْ ذَكَرَ ، والدالُ الثانيةُ هي تاءُ مُفْتَعِلٍ فوَجَبَ حذْفُها ، والدالُ الأُولىَ أصلُها ذالٌ فعادتْ إلى الذال .

وإذا حَقَّرْتَ مُزْدَان ـ وهو مُفْتَـعِلٌ مِنْ زَانَ يَزِينُ وقد انقلبت التاءُ دالاً ـ حذَفْتَ الدال فبقِيَ : مُزَانٌ فقُلتَ : مُزَيِّنٌ .

وإذا حَقَّرْتَ مُخْتارًا حذَفْتَ التاءَ فبقِيَ : مُخَارٌ فقُلتَ : مُخَيِّرٌ . وإنْ شئْتَ عَوَّضْتَ مِنْ ذلك كله فقلتَ : مُذَيْكِيرٌ ومُزَيِّينٌ ومُخَيِّيرٌ . وكذلك في الجمْع ؛ تقول في جمْع مُنْطَلِقٍ ومُدَّكِرٍ ومُزْدَانٍ ومُخْتَارٍ : مَطَالِقُ ومَذَاكِرُ ومَزَاينُ ومَخَايِرُ ، وإنْ عَوَّضْتَ قلتَ : مَطَالِيقُ [ومَذَاكِيرُ[٢]] ومَزَايِينُ ومَخَايِيرُ . وإذا صغَّرْتَ المُقَدَّم والمُؤَخَّر قلتَ : مُقَيْدِمٌ ومُؤَيْخِرٌ ؛ لأنَّ إحدَى الدالَينِ زائدةٌ وموقعها موقع التاء مِنْ مُغْتَلِم ؛ فهي أوْلَىَ بالحذف مِن الميم ، وإنْ شئْتَ عَوَّضْتَ فقلتَ : مُقَيْدِيمٌ ومُؤَيْخِيرٌ كما قالوا مَقَادِمُ ومَقَادِيمُ . ولا يجوز أنْ تَدَعَ الدالَ مُشَدَّدَةً والميمُ مُبْقَاةٌ فتقول : مُقَيْدِّمٌ ، كما لا تقول في الجمْع : مَقَادِّمُ ؛ لأنهم يحذفون من الأَصل /١٩٦ أ/ ـ إذا كان على خمسة أحرفٍ ـ حرفًا ، فكيف يُقرُّون ما هو زائدٌ . وقد مضَى الكلامُ في نحوه .

وتقول في مُحْمَرٍّ : مُحَيْمِرٌ ومُحَيْمِيرٌ ، وكذلك في جمْعه : مَحَامِرُ ومَحَامِيرُ . وتقول في مُحْمَارٍّ : مُحَيْمِيرٌ لا غير ، لأنك إذا حذَفْتَ إحدَى الرَّاءَيْن بقِيَتْ أَلِفُ مُحْمَارٍّ رابعةً في خمسة أحرفٍ .

---

(١) هذا ما في ب ، ي ، والذي في س : «مُطَيْلِقٌ وَمُكَيْسِرٌ» ، ولعلَّه أوْلَى .

(٢) الزيادة من س .

وتقول في تحقير حَمَارَّة : حُمَيْرَّةٌ(١) ؛ كأنك حقَّرْتَ حَمَرَّة ؛ لأنك لو كسَّرْتَ حَمَارَّة للجمع قلتَ : حَمَارٌّ ؛ لأنَّ في حَمَارَّة زائدَيْنِ : الألِفَ وإحدَى الرَّاءَيْنِ ، فحُذفت الألفُ ؛ لأنَّ موقعها موقعُ ما لا يكون إلاَّ زائدًا ، وموقعُ الرَّاءِ الزائدَةِ موقعُ ما يكون أصليًا ، ألاَ ترى أنك تقول : دَابَّةٌ ودَوَابُّ ، ومُدُقٌّ ومَدَاقُّ ؛ فالألِفُ زائدَةٌ والبَاءَانِ والقافانِ أصليَّتانِ ، ولم تَقُلْ حَمَائِرُ كما لا تقول سَفَارِجْلُ .

وقد مضَى الكلامُ في حذْف ما كان على خَمسة أحرفٍ إلاَّ أنْ يكون [الرابعُ(٢)] مِنْ حروف المَدِّ واللِّين .

قال أبو سعيد(٣) : وأنا أُقَدِّمُ أصلاً فيما يُحذَف أحَدُ زائدَيْه لِيَسْهُلَ البابُ فيه ويَدُلَّ عليه .

اعلَمْ أنَّه إذا كان الزائدان في خمسة أحرفٍ ولم يكن أحدُهما رابعًا حرفَ مَدٍّ ولِينٍ وَجَبَ حذْفُ أحدهما ، وفي بعض ذلك أنتَ مُخَيَّرٌ في حذْف أيِّهما شئْتَ ، وفي بعضه أحدُ الزائدَيْن أوْلىَ بالحذْف .

فمِنْ ذلك : أنْ يكون أحدُ الزائدَيْن أوَّلاً(٤) : إمَّا ميمًا ، أو(٥) همزةً أو تاءً ؛ فالزائدُ الذي ليس بأوَّل أوْلىَ بالحذْف ، كقولك في : مُغْتَسِلٍ ومُنْطَلِق ومُحْمَرٍّ ومُقْدَّم : مُغَيْسِلٌ ومُطَيْلِقٌ ومُحَيْمِرٌ ومُقَيْدِمٌ ، وتقول في أَلَنْدَدٍ وأَرَنْدَجٍ ويَلَنْدَدٍ ويَرَنْدَجٍ : أُلَيْدٌ ويُلَيْدٌ وأُرَيْدِجٌ ويُرَيْدِجٌ ، فتحذف النون ، ويَبْقَى الحرفُ الأوَّلُ .

وإنما كان كذلك لأنَّ الأوَائِلَ أقْوَى مِن الأعجاز وأمْكَنُ ، ولأنها تدخُل لِلمعاني ؛ لأنَّ الميم تدخُل لِلفاعل والمفعول ، والهمزة والياء تدخُلانِ في أوَّل الفعل / ١٩٦ ب / المضارع ؛ للمتكلم والغائب كقولك : أَذهبُ ويَذهبُ .

ومِنْه أنْ يدخُل أحدُ الزائدَيْن لِلإلحاق ؛ فيصير بِمنزلة الأَصليِّ ، ثم يدخُل بعد ذلك الزائدُ الثاني ، [(٦) فإذا صُغِّر الاسمُ كان حذف الزائد الثاني(٦)] أوْلىَ ؛ كقولك في تصغير

---

(١) في ب : «حُمَيِّرَةٌ» ، والتصويب من س ومن الكتاب بولاق ٢ : ١١١ ، هارون ٣ : ٤٢٧ .
(٢) الزيادة من س .
(٣) ليس في س .
(٤) في ب ، ي : «أولى» ، وليست مناسبة ، والاختيار من س .
(٥) في ب ، ي : «وهمزة» ، خطأ ، والتصويب من س .
(٦) الزيادة من س ، سقطت من ب ، ي ، انتقال نظر .

عَفَنْجَج : عُفَيْجِجٌ ؛ لأَنَّ النون يُقدَّرُ دخولُها على عَفْجَج بعدَ إلحاقه بجَعْفَرٍ ، فصارتْ منزلةُ(١) النون في دخولِها على عَفْجَج كمنزلة زائدٍ دخَلَ على أصليّ . وفي بعض ذلك خلافٌ ، وأنا أذكُره(٢) إنْ شاء الله تعالى .

قال سيبويه(٣) : تقول في مُغْدَوْدن : مُغَيْدينٌ إنْ حَذَفْتَ الدال الآخرة ؛ كأَنك حقَّرْتَ مُغْدَوْنًا(٤) ، وإنْ حَذَفْتَ الدال الأُولىَ فهي بمنزلة جُوَالِق ، كأَنك حقَّرْتَ مُغَوْدِنًا ، ومعنى ذلك أَنَّ(٥) إحدَى الدالَين زائدةٌ ؛ يجوز أنْ تكون الأُولىَ أو الثانية ، فإنْ جعَلْناها الثانية وحذفْناها وقعت الواو رابعة فيما هو على خمسة أحرفٍ فقلتَ : مُغَيْدِينٌ ، وإنْ حَذَفْتَ الأُولىَ بقِيَ مُغَوْدِنٌ ، فوجَب أنْ تقول : مُغَيْدِنٌ ؛ لأَنَّ الواو زائدةٌ وهي أَوْلىَ بالحذْف مِن الميم ، فصار بمنزلة جُوَالِقٍ ؛ تحذِف الأَلِفَ لأَنها ثالثة وهي أَوْلىَ بالحذْف مِن الواو .

وإذا حَقَّرْتَ خَفَيْدَدًا قلتَ : خُفَيْدِدٌ ، وخُفَيْدِيدٌ إذا عوَّضْتَ ، والياءُ أَوْلىَ بالحذْف مِن إحدى الدالَين ؛ لأَنها موضع الأَلِف مِنْ عُذَافِرٍ وجُوَالِق ، والدالُ للإلْحاق فيصير بمنزلة قَرْدَدٍ ، ثم دخل عليها ياءٌ فألحقتْها بالخمسة . فإذا حَقَّرْتَ غَدَوْدَنًا قلتَ : غُدَيْدِنٌ وكانت الواو أَوْلىَ بالحذْف لِوقوعها ذلك الموقع ؛ ولأَنَّ الدال مِن الحروف الأَصليَّة ، فلَها قُوَّةٌ في التبْقِيَة .

«وتقول في قَطَوْطَى(٦) : قُطَيْطٍ وقُطَيْطِيٌّ ؛ لأَنه بمنزلة غَدَوْدَنٍ(٧) » .

قال أبو سعيد : جعله سيبويه فَعَوْعَلاً مِثْل عَثَوْثَلٍ ، وكان أبو العباس المبرّد يقول : أَنْ يجعلَه على فَعَلْعَلٍ أَقْيَسُ ؛ لأَنَّ فَعَلْعَلاً في الكلام أكثرُ مِنْ فَعَوْعَلٍ ، كقولك : صَمَحْمَحٌ ودَمَكْمَكٌ .

---

(١) في ب ، ي ، س : «فصار بمنزلة» ، سهو .

(٢) زيد هنا في س «في موضعه» .

(٣) الكتاب بولاق ٢ : ١١١ ، هارون ٣ : ٤٢٨ ، والكلامُ هنا وفيما سبَق ليس نَصَّ كلام الكتاب .

(٤) في ب ، ي : «مُغْدَدنًا» ، تحريف ، وفي الكتاب : «مُغْدَوْنٌ» على الحكاية ، والشارح يعرب الأمثلة .

(٥) هذا ما في س ، وهو واضح ، والذي في ب ، ي وتعليقات مطبوعتي الكتاب : «ومعنى ذلك لأن» .

(٦) في ب ، ي : «قَطَوْطَا» ، وكذلك ما جاء منه معرَّفًا ، وما جاء في صيغة فعل ، كما يأتي بعد أسطر .

(٧) زاد الكتاب بولاق ٢ : ١١١ ، هارون ٣ : ٤٢٩ ، عَثَوْثَل .

وقَوْلُ سيبويه / ١٩٧ أ / في قطَوْطى أَوْلى ؛ لأنَّ القَطَوْطى هو البَطِيءُ في مِشْيَتِه ، ويُقال منه : قطا يقْطو ؛ إذا مشى مِثْل مَشْيِ القَطاةِ والقَبج وما أَشْبَهَ ذلك .

قال المُتَنخِّلُ[1] :

[ومَـرْقَـبَـةٍ نَمَـيْتُ إلى ذُراها تَـزِلُّ دَوارِجُ] الحَـجَلِ القَـواطِي

[2] وذكر أنه يُقال : اقْطَوْطَى[2] ، واقْطَوْطَى هو افْعَوْعَلَ لا غَيرُ ؛ لأنه ليس في الكلام افْعَلْعَلَ ، فلمَّا كان افْعَوْعَل كان جَعْلُ قَطَوْطَى فَعَوْعَلاً أَوْلَى لأنه منه .

«وإذا حَقَّرْتَ مُقْعَنْسِسًا حذفْتَ النون وإحدى السينَين وقلتَ : مُقَيْعِسٌ[3]» .

وقال أبو العباس المبرِّد : تصغيرُه قُعَيْسِسٌ ؛ لأنه مُلْحَقٌ[4] بـ مُحْرَنْجِم ، ولو صُغِّرَ مُحْرَنْجم لَقيلَ : حُرَيْجِم[4] ؛ [[5] ولو صُغِّرَ مِثلُ مُقْعَنْسِس أو مُجَلْبِب على مذهب سيبويه لَقيلَ : مُقَيْعِس ومُجَيْلِب ، وعلى مذهب أبي العباس : جُلَيْبِب[5]] ؛ لأنه لا زائدَ فيه إلاَّ الميم . وقَوْلُ سيبويه أَجْوَدُ ؛ لأَنَّ إحدَى السينَينِ ـ وإنْ كانتْ لِلإلحاق ـ فهي زائدةٌ ، إلاَّ أَنَّ لها قُوَّةَ الإلحاق وللميمِ قُوَّتَين ؛ إحداهما : أنها أَوَّل ، والأُخرَى : أنها لمعْنًى ، فهي أَوْلَى بالتَّبْقِيَة .

وإذا حَقَّرْتَ مُعْلَوِّطًا قلتَ : مُعَيْلِيطٌ لا غَيرُ ؛ لأَنَّ الواوَيْنِ زائدتان فتَحذف إحداهما ، فيبقى الاسم على خمسة أحرفٍ والرابعُ مِنْ حروف المدِّ واللِّين فلا يُحذَف .

«وإذا حَقَّرْتَ عَطَوَّدًا قلتَ : عُطَيِّدٌ وعُطَيِّيدٌ» والأصلُ : عُطَيْوِدٌ وعُطَيْوِيدٌ ، وفي جمْعِه : عَطَاوِدُ وعَطَاوِيدُ . كأنَّ سيبويه أَسْقط الواوَ الأُولَى من الواوَيْنِ لأَنها ثالثةٌ ، وهي في موضع أَلِف عُذَافِر ، وياء خَفَيْدَد ، وياء سَمَيْدَع ، وواو فَدَوْكَس ، وكأنه أُلْحِقَ أَوَّلاً ببَنات الأربعة فقيل : عَطْوَدٌ ، ثم زِيدَتْ عليه واوٌ ثالثةٌ ساكنةٌ فصار عَطَوَّدًا ، كما قِيل : عَدَبَّسٌ وعَجَنَّسٌ ، فثقَّل بزيادة حرف أُدخِل على ذوات الأربعة .

---

(١) الهُذَلِيّ : ديوان الهُذَلِيِّين : ٢ : ٢٨ ، والذي في ب ، ي : «قال المتنخل : كالحَجَلِ القَوَاطِي» فقط ، فالكاف خطأ ، والبيت كاملاً في س .

(٢) . . . (٢) ليس في س .

(٣) في س : «مُقَنْعس» ، تصحيف .

(٤) في ب ، ي : «بِمُدَحْرِج ، ولو صُغِّر مُدَحْرِجٌ قِيل : دُحَيْرِجٌ» وليس صحيحًا ، وما أثبتُّه من س .

(٥) ما بين المعكوفين زيادةٌ من س ، سقطت من ب ، ي .

وكان أبو العباس المبرّد يقول : عُطَيِّدٌ ، لأنه لم يحذف إحدَى الواوَيْنِ ، وذكَر أنَّ الواوَ الثانية لَمَّا كانتْ زائدةً وهي رابعةٌ صارتْ بمنزلة : مُسَرْوَل . وسيبويه يقول في مُسَرْوَل : مُسَيْرِيلٌ ، فجعَل الواوَ الزائدةَ المتحرِّكةَ بمنزلة الواو الساكنةِ ولم يحذفْها .

والقولُ ما قاله سيبويه لِلأصل الذي قدَّمتُه . / ١٩٧ ب /

«وإذا حَقَّرتَ عِثْوَلا» وما جرَى مجراه ـ ممَّا ثالثُه واوٌ ولامُه مُشَدَّدةٌ على هذا البناء ـ قلتَ : عُثَيِّلٌ وعُثَيِّيلٌ ، وفي الجمْع : عَثَاولُ وعَثَاويلُ . وعِثْوَلٌ أصلُه مِنْ عثل ؛ أُلْحِقَ بجِرْدَحْل وبنائه مِنْ ذوات الخمسة ، فإذا حَقَّرْتَه كان مذهبُ سيبويه أنَّ حذْفَ إحدَى اللامَين أَوْلَى مِنْ حذْف الواو فيبقَى عِثْوَلٌ فيُقال : عُثَيِّلٌ وأصلُه عُثَيْولٌ ، قال :«لأنهم [إنما[1]] جاؤوا بهذه الواو لتُلْحِقَ بَناتِ الثلاثة بالأربعة ، فصار [تْ [1]] عندهم كشِين قِرْشَبٍّ ، وصارت [اللامُ[1]] الزائدةُ بِمَنزلة الباءِ الزائدةِ في قِرْشَبٍّ ، فحذفْتَها كما حذفوا الباءَ حِينَ قالوا : قَرَاشِبُ ، فحذفوا ما هو بمنزِلة الباءِ وأثبتوا ما هو بمنزِلة الشِين ، وكذلك قَوْلُ العرب ، وقَوْلُ الخليل[2]» .

وقال أبو العباس ـ وحكاه عن المازنيّ أيضًا ـ إنه يُقال : عُثَيْلٌ بحَذْف الواو لأنها زائدة كما أنَّ اللام زائدة . ومِنْ أكبر حُجَّة لِسيبويه حِكايتُه أنَّ ذلك قولُ العرب ولا يجوز خِلافُه[3] .

قال [سيبويه[4]] : «وإذا حَقَّرتَ أَلَنْدَدًا ويَلَنْدَدًا ومعناهما واحدٌ» وهو الشديدُ في الخُصُومة ومعناه معنى أَلَدّ ، أَيْ : شديد الخُصُومة ، قال الطِّرِمَّاحُ :

[يُضْحِي على جِذْمِ الجُذُولِ كأَنَّه] خَصْمٌ أَبَرَّ على الخُصُومِ أَلَنْدَدُ[5]

وهو على وَزْن أَفَنْعَل ، فإذا صغَّرْتَه لم يكن بُدٌّ مِنْ حَذْف حرف منه[6] ، وفيه زائدان : الأَلِفُ[7] والنونُ ، وحذْفُ النون أوْلَى ؛ لأَنَّ الأَلِف أوَّل ، والنون ثالثة

---

(١) زيادة من س .
(٢) الكتاب بولاق ٢ : ١١٢ ، هارون ٣ : ٤٣٠ .
(٣) في ب ، ي ، س : «خلافُها» ، سهو .
(٤) زدتُه للتحديد ، والكلام في الكتاب بولاق ٢ : ١١٢ ، هارون ٣ : ٤٣٠ .
(٥) الديوان : ١٤١ ، واللسان : ل د د وفيه :«يُضحي على سُوقِ الجُذُول» ، يصف حِرْباء .
(٦) في ب ، ي ، س :«منها» ، سهو .
(٧) يريد الهمزة .

[ساكنة(١)] ، فحُذفت النون وبقِيَ [أَلَدَد ، فصغَّرْتَه(١)] : أُلَيْدِدُ على أُفَيْعِلٍ ، والدالان أصليَّان إحداهما عَينٌ والأُخرَى لامٌ ، وأَفْعَلُ إذا كان عَينُ الفعل ولامُه مِنْ جِنْسٍ واحدٍ ادُّغِمَ ، كقولك في أَصَمَّ : أُصَيْمٌّ ، فوَجَبَ أنْ تقول في أُلَيْدِدٍ : أُلَيْدٌّ .

وكان أبو العباس المبرّد يقول : الصوابُ أُلَيْدِدٌ ؛ لأَنه مُلْحَقٌ ، فصار بمنزلة قَرْدَدٍ إذا صغَّرناه قلنا : قُرَيْدِدٌ ، ولم تُدْغِمْ قَرْدَدًا ؛ لأَنه مُلْحَقٌ .

والحُجَّةُ لسيبويه في أُلَيْدٌّ بالادِّغام /١٩٨ أ/ أَنَّ أَلَنْدَدًا إنما كان مُلْحَقًا لاجتماع النون(٢) مع الأَلِف ، ولَو انفردَت الأَلِفُ بالزيادة لم تكن مُلْحِقةً بناءً ببناء ؛ لأَنَّ أَفْعَلَ لا يكون مُلْحَقًا ، فلَمَّا أوْجَب التصغيرُ حذْفَ النون وانفردَت الهمزةُ أوَّلاً وبعدها ثلاثةُ أحرفٍ على أَفْعَل ؛ خرج مِن الإلحاق فوَجب ادِّغامُه .

«ولَو سمَّيْتَ رجُلاً بأَلْبَبَ ثم حقَّرْتَه لقلتَ : أُلَيْبٌ» ، (٣ وكان القياسُ أنْ يُقال في أَلْبَبَ : أَلَبُّ(٣) ؛ لأَنه أَفْعَلُ مِن اللُّبِّ ، والفرَّاءُ يحكي أَلْبُبٌ فيجعلُه جمْعَ لُبٍّ . والإظهارُ(٤) في أَلْبَبَ وأَلْبُبٍ شاذ ، وإنما قياسُه أنْ يُقال : أَلَبُّ كما تقول : أَصَمُّ وأَجَبُّ ، وأَلُبٌّ كما تقول : أَشُدٌّ وأَجُدٌّ ، فإذا صغَّرْتَه رُدَّ إلى الأَصل في القِياس ؛ لأَنَّ العرب لا(٥) تتكلَّم بتصغيره شاذا فيُتَّبَعَ الشُّذُوذُ مِنْ كلامها ، فيُرَدُّ إلى الأصل .

وإذا حقَّرْتَ حَيْوَةَ اسمَ رجُل قلتَ حُيَيَّةُ . وحَيْوَةَ شاذ ؛ لأَنَّ الياءَ والواوَ إذا اجتمعتا والأَوَّلُ منهما ساكنٌ قُلبَت الواوُ ياءً ؛ فيُقال : حَيَّةُ مكانَ حَيْوَةَ . فلَمَّا صغَّرْتَ ردَدْتَه إلى القِياس ، وصار بمنزلة صَعْوَة وغَزْوَة في التصغير ؛ تقول : صُعَيَّة وغُزَيَّة ، وليس سلامةُ الواو في حَيْوَةَ بأَقوَى مِنْ سلامتها في غَزْوَة .

«وإذا حَقَّرْتَ إسْتَبْرَق قلتَ : أُبَيْرِقٌ ، وإنْ شئتَ أُبَيْرِيقٌ» ؛ لأَنَّ «إسْتَبْرَقًا» إسْتَفْعَلٌ(٦) والسِينُ والتاءُ زائدتان ، والهمزةُ أيضًا زائدةٌ ، ولا بُدَّ مِنْ حذْف زائدَيْن مِنها ، والسِينُ والتاءُ أوْلَى بالحذْف(٧) لأَنَّ الهمزة أوَّل . وقد تَقَدَّمَ الكلامُ فيه .

(١-١) الزيادة من س .

(٢) في س : «النونين» ، سهو .

(٣-٣) ليس في س .

(٤) في س : «وإظهارُ الباءَيْن في أَلْبَبٍ وأَلْبُبٍ جميعًا شاذ» .

(٥) في س : «لم» ، وهي أعلى .

(٦) استدلَّ سيبويه بترك صرفه ، الكتاب بولاق ٢ : ١١٣ ، هارون ٣ : ٤٣١ ، ولعله يعني حالة عَلَميَّته .

(٧) في ب ، ي : «بالزيادة» ، ولا وجه لها . سهو .

وقال أبو إسحاق الزَّجَّاجُ : كان أصلُ إسْتَبْرَق : اِسْتَفْعَلَ ؛ مثل اِسْتَخْرَجَ ، والأَلِفُ أَلِفُ وَصْلٍ ، ثم نُقِلَ إلى الاسم فقُطِعَ الأَلِفُ ، كما يَلزم في مثل ذلك .

فإنْ قال قائلٌ : فلِمَ جعلْتُم الأَلِفَ والسينَ والتاءَ زَوَائدَ؟

قيل له : قدْ علِمْنا أنَّ في إسْتَبْرَقٍ الآنَ زائدًا لامحالةَ ؛ لأَنه على ستَّة أحرف ، ولايكون الاسمُ على ستَّة أحرفٍ أصولٍ ، فوَجَب أنْ يكون فيه حرفٌ زائدٌ ، ولا يخلو /١٩٨ب/ أنْ يكون ذلك الزائدُ إمَّا الأَلِفَ ، وإمَّا السينَ ، وإمَّا التاءَ ؛ لأَنَّ باقيَ الحروفِ ـ وهي الباءُ والرَّاءُ والقافُ ـ ليس مِنْ حروف الزيادة ، فإنْ جعلْنا الْهمزةَ زائدةً والسينَ والتاءَ أصليَّين أو إحداهما أصليَّةً ، خرج عن قياس كلام العرب ؛ لأَنَّ الهمزةَ لا تدخُل أوَّلاً[١] زائدةً على ذوات الخمسة ، ولا على ذوات الأَربعة ؛ فوَجَب أنْ تُجعَل التاءُ والسينُ زائدتَين ، وإذا جعلْناهما زائدتَين لم يكن بُدٌّ مِنْ أنْ نجعَل الهمزةَ زائدةً ؛ لأَنها دخلتْ على ذوات الثلاثة أوَّلاً ، فحُكِمَ عليها بالزيادة ، فصار على اِسْتَفْعَلَ ، ولَمَّا كان اِسْتَفْعَلَ مِنْ أبْنِية الأَفْعال حُكِمَ عليه[٢] بأنه كان فِعلاً في الأصل ، وأنه نُقِل إلى الاسم .

وتقول في تحقير ذُرَحْرَحٍ وجُلَعْلَعٍ وصَمَحْمَحٍ ودَمَكْمَكٍ وما جرى مجراها[٣] ممَّا أُعيد فيه عينُ الفعل ولامه : ذُرَيْرِحٌ وجُلَيْلِعٌ وصُمَيْمِحٌ ودُمَيْمِكٌ ، وفي جمعِه : ذَرَارِحُ وجَلَالِعُ .

وزعم يونس أنهم يقولون : صَمَامِح ودَمَامِك .

وحذَفوا في التصغير اللام الأولى من لامَي الفعل ؛ وهي[٤] مِن ذ رَحْرَحٍ الحاء الأولى ، ومِن جُلَعْلَعٍ العين الأولى ، ومِن صَمَحْمَحٍ الحاء الأولى ، ومِن دَمَكْمَكٍ الكاف الأولى .

وإنما حذَفوا لام الفعل الأولى لأنه لابُدَّ مِن حذْف حرف ؛ وفيه زائدان : إحدى اللامين وإحدى العينين ؛ فلَو حذفوا الأخير من الكلمة ـ وهو اللام الثانية ـ بقيَ آخرَ

(١) في س : «الا» ، تحريف .
(٢) في ب ، ي : «عليها» ، سبق قلم .
(٣) في ب ، ي ، س : «مجراه» .
(٤) في ب ، ي ، س : «وهو» .

الكلمة عينُ الفعل . فإذا صغَّرْنا أو جمَعْنا قلنا في ذُرَحْرَح : ذَرَاحِرُ ، وفي جُلَعْلَع : جَلاعِلُ وهو فَعَالعُ ، وليس ذلك في الكلام . وكذلك التحقير ؛ يُقال : ذُرَيْحِرٌ[(١)] وجُلَيْعِلٌ : فُعَيْلعٌ ، وليس في الكلام ذلك . ولَو حذفوا الحرفَ الذي قبل الأخير وهو عين الفعل الثانيةُ لقُلنا : ذُرَيْحِحٌ وجُلَيْعِعٌ ، فيجتمع حرفان من جنس واحد وهما لامان فيثقل اجتماعهما ، فإذا حـذفْنا اللام الأولى زال ذلك ؛ لأنَّا / ١٩٩ أ / نقـول : ذَرَارِحُ وجَـلالَعُ وذُرَيْرِحٌ وجُلَيْلِعٌ ، فتفصل أَلِفُ الجمع وياءُ التصغير بينهما ، ويصير البناءُ على فَعَاعِل وفُعَيْعِل ، وذلك كثيرٌ في كلام العرب نحو : سُلَّم وسَلالِم وسُلَيْلِم[(٢)] على : فَعَاعِل وفُعَيْعِل[(٣)] .

وبيَّنَ سيبويه أنَّ ذُرَحْرَحًا من بنات الثلاثة [بـ[(٤)]] أنَّ العرب تقول في معناه : ذرَّاح ، وذرُّوح[(٥)] ، قال : «فضَاعَفَ بعضُهم الراءَ والحاءَ» .

ومعنى جُلَعْلَع ـ فيما ذُكِرَ عن الأَصْمَعِيِّ ـ أنه الْخُنْفَساءُ التي نصفُها طينٌ ونصفُها من خَلْق الْخُنْفَسَاءِ ، وأنَّ رجُلاً كان يُكثِرُ أكْلَ الطين ، فعطس عَطْسةً فخرج منه خُنْفَسَاءُ نصفُها طينٌ ، فرآها رجُلٌ من العرب فقال : خرجَتْ منه جُلَعْلَعَةٌ ، فما أنسَى قولَه : جُلَعْلَعَةٌ! وقال صاحبُ كتاب العين : الجُلَعْلَعُ من الإبِل : الحديدُ النَّفَس ، والصَّمَحْمَحُ : الشديدُ ، وهو أيضًا الأصلع ، ويُقال : المحلوقُ الرأس ، والدَّمَكْمَكُ : الصُّلْبُ الشديدُ .

وإنْ عوَّضْتَ في ذلك كله قلتَ : ذُرَيْرِيحٌ وجُلَيْلِيعٌ ودُمَيْمِيكٌ وصُمَيْمِيحٌ[(٦)] .

وقال سيبويه في تصغير مَرْمَرِيس : مُرَيْرِيس . ووَزْنُ مَرْمَرِيس عنده : فَعْفَعِيل ؛ لأنَّ أصله مِن المراسة ؛ لأنَّ المَرْمَرِيس هو الشديدُ ، وهو الداهيةُ ، وهو من قولك : رجُلٌ مَرِسٌ بالشيء إذا كان مُعتادًا له ، قويًا فيه . فإذا حقَّرْتَه احتجْتَ إلى حذْف إحدى

---

(١) في ب ، ي : «ذرَيحرٌ» بغير ياء التصغير ، سهو .
(٢) في ب ، ي : «سُلَيْليم» بزيادة ياء ، سَبْق قلَم .
(٣) في ب ، ي : «فَعَلْعَل» ، خطأ من الناسخ .
(٤) زيادة لتوضيح العبارة .
(٥) في ب ، ي : «ذُرَّاح وذُرُّح» ، بغير واو ، وهما في الكتاب بولاق ٢ : ١١٣ ، هارون ٣ : ٤٣٢ .
(٦) هذا نص من الكتاب بولاق ٢ : ١١٣ ، هارون ٣ : ٤٣٣ .
في ب : وصُمَيْحِميحٌ وصُمَيْميحٌ ، وفوق الكلمة الأولى علامة إحالة إلى الحاشية اليمنى حيث ورد : «خطأ ص فعيعل» ، تنبيهًا على أنَّها بلا ياء قبل الآخِر ، وأخطأ الناسخ فزاد حاء وسط الأحرف ، والصيغة غير مرادة فليس فيها تعويض ، والمرادة الكلمة الثانية .

الزائدتين : إمَّا الميم الثانية ، وإمَّا الراء الثانية ، وحذْفُ الميم أوْلى[١] ؛ لأنَّا إذا حذَفْنا الميمَ فقلنا : مُرَيْرِس فهو فُعَيْعِل ، كما تقول في مَرَّاس : مُرَيْرِيس ، وفي جَمَّال : جُمَيْمِيل ، ويُعلَم بذلك أنه من ذَوَات الثلاثة ؛ لأنَّ الحرفَين إذا لم يُكرَّرا مُلْتَقِيَين في موضع العين ولامُ الفعل بعدهما فأحدُهما[٢] زائدٌ لا محالةَ . ولَو حذفْنا الراءَ وبقَّيْنا الميمَ فقُلنا : مُرَيْمِيس صار كأنه من الرباعي من باب سُرْحُوب وسِرْدَاح ، تقول : سُرَيْحِيب وسُرَيْدِيح ، / ١٩٩ ب/ فكان الأَوْلىَ حذْفَ الميم ، لِما ذكرتُه لك .

«**وكلُّ شيءٍ ضُوعِفَ الحرفان مِن أوَّله وآخِره فأصلُه الثلاثة**»[٣] ، فالذي ضُوعِفَ من أوَّله مَرْمَرِيس ، والذي مِن آخِره ـ وهو الكثير ـ : ذُرَحْرَحٌ ، وجُلَعْلَعٌ ، وصَمَحْمَحٌ ، ودَمَكْمَكٌ ، وغيرُ ذلك ممَّا يكثُر .

وإذا حقَّرْتَ مُسَرْوَلاً قلتَ : مُسَيْرِيل ؛ لأَنَّ الرابع منه ـ وهو الواو – زائدٌ ، وهي – وإنْ كانتْ متحرِّكةً ـ حُكمُها حُكمُ الساكن في صُنْدُوق وبُهْلُول وما أشبَهَ ذلك من الزوائد .

«**وإذا حقَّرْتَ مَسَاجِد اسمَ رجُلٍ قلتَ مُسَيْجِدٌ**[٤]» ؛ لأَنه خمسةُ أحرف ، وفيه زائدان : الميمُ والألِفُ ، والأَلِفُ أوْلى بالْحذْف كما تَقَدَّم . ولَو كان مَسَاجِد جمعَ مَسْجِد ـ ولم يكن اسمَ رجُلٍ ـ لقلتَ في تصغيره : مُسَيْجِدَاتٌ ، وستَقِفُ على بابِه إنْ شاءَ الله .

---

(١) من س ، وفي ب ، ي : «وحَذَفْت الميمَ الأُولى» وهو غير المقصود ، وما اخترتُه مفهوم كلام سيبويه ، الكتاب : ٢ :١١٣ بولاق و ٣ : ٤٣٢ هارون .

(٢) في ب ، ي : «وأحدهما» ، ولا يستقيم الكلام به .

(٣) هذا نص من الكتاب بولاق ٢ : ١١٣ ، هارون ٣ : ٤٣٣ .

(٤) هذا نص من الكتاب بولاق ٢ : ١١٣ ، هارون ٣ : ٤٣٣ .

هذا بابُ ما تُحذف منه الزوائدُ من بنات الثلاثة مِمَّا أوَّلُه[١] الأَلِفاتُ الموصولات

قال سيبويه[٢] : «وذلك قولُك : [في[٣]] استِضْراب : تُضَيْرِيب» .

قال أبو سعيد[٤] : اعلم أنَّ كلَّ ما كان في أوَّله أَلِفُ الوصل فإنَّ التصغير يُسقطها ؛ لأَنَّ المصغَّر يُفتَح الحرفُ الثاني منه ، فإذا فتحناه سقطتْ أَلِفُ الوصل ، فإذا صغَّرْتَ استِضْراب وأسقطْتَ أَلِفَ الوصل بقيَ سِتَّةُ أحرف فيها [ثلاثة[٥]] زوائد ؛ وهي السين والتاء والأَلِف ، فإذا حذَفْنا أحدَ الزائدَين من السين والتاء لم نحتجْ إلى حذْف الأَلِف ؛ لأَنها تكون رابعةً ؛ فحذَفْنا السين من أجْل ذلك . وكان حذْفُها أوْلَى من التاء ؛ لأَنَّا إنْ حذَفْنا السين فقلنا : تُضَيْرِيب ؛ صار بمنزلة تُجَيْفِيف ، وتُمَيْسِيح ، في : تِجْفَاف ، وتِمْسَاح ، ولحِق بتصغير تِفْعَال . ولَو حذَفْنا التاءَ فقلنا : سُضَيْرِيب صار على مِثال سُفَيْعِيل ، وليس في الكلام سُفَيْعِيل ولا سِفْعَال كما فيه تُفَيْعِيل وتِفْعَال .

وإذا صغَّرْتَ الافتقار حذفْتَ أَلِفَ الوصل ، ولم تحتجْ إلى حذْف /٢٠٠ أ/ غيرِها ؛ لأَنه يبقَى خمسةُ أحرف والرابعُ منها أَلِفٌ ، فقُلتَ : فُتَيْقِيرٌ ، وكذلك ما جرَى مجراه من الافتعال والانفعال ؛ كقولك في انطلاق : نُطَيْلِيق ، وفي احمِرار : حُمَيْرِير .

وإذا حقَّرْتَ اشهِيبابًا فحذَفْتَ أَلِفَ الوصل حذفْتَ الياءَ التي بعد الهاءِ أيضًا ، وبقَّيْتَ الأَلِف ؛ لأَنك إذا حذفْتَ الياءَ لم تحتجْ إلى حذْف الأَلِف ؛ لوقوعها رابعةً ، فقلتَ : شُهَيْبِيب ، كأنك حقَّرْتَ شِهْبابًا[٦] .

وإذا حقَّرْتَ اغْدِيدَانًا حذفْتَ الياءَ ـ كما حذفْتَ ياءَ اشهِيباب ـ وبقَّيْتَ الأَلِف فقلتَ : غُدَيْدِين [كأنك حقرتَ غِدَّان[٧]].

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١١٤ ، هارون ٣ : ٤٣٣ . وفي س : «أوائله» .

(٢) «قال سيبويه» ليستا في س .

(٣) الزيادة من س ومن الكتاب .

(٤) «أبو سعيد» ليستا في س .

(٥) الزيادة من س .

(٦) الكتاب بولاق ٢ : ١١٤ ، هارون ٣ : ٤٣٥ .

(٧) الزيادة من س .

وإذا حقَّرْتَ اقْعنْسَاسًا حذفْتَ النون ؛ لأَنك إذا حذفْتها وبقَّيتَ الأَلف جازَ ؛ لأَنها رابعـةٌ ، ولو حـذفتَ الأَلِف وبقَّـيْتـهـا لاَحـتـجْتَ إلى حـذْفـهـا ؛ لأَنه يبـقَى[١] قَـعَنْسَس ، فاحتجْتَ إلى حذف النون ، فكان حذف النون أوْلىَ لأَنْ تَبْقَى الأَلِف .

وقد مضى نحو ذلك .

وإذا حـقَّـرْتَ اعْلِوَّاطًا قلتَ : عُلَيـِّطٌ ؛ لأَنك تحـذف أَلِف الوصل فـيـبْـقَى علِوَّاطٌ ، فتحذف إحدى الواوَين ـ كما مضى في قياس نظائره ـ فيبقى علِوَاطٌ ، فإذا صغَّرْتَ صار عُلَيْوِطًا ، وقلَبْتَ الواوَ ياءً للياءِ الساكنة[٢] قبلَها .

وإذا حـقَّـرْتَ اضْطِرَابًا قلتَ : ضُـتَـيْـرِيب ؛ لأَنَّ الطَّاءَ[٣] من اضْطِرَابٍ منقلبة من تاء الافتعال لسُكون الضاد ، فإذا حرَّكناها في التصغير عادتْ إلى التاء فصار كتصغير افتقار .

والفرق بين الضاد ساكنةً ومتحرِّكةً أنَّ العربَ كلَّهم يقولون : مَرِضَتْ ، ومَحَضَتْ ، ومَخِضَتْ ، فإذا قـال المتكلِّم لنفسـه جـازَ أنْ يقلب التاءَ طاءً ، فيقول : مَرِضْطُ ، وكذلك يقولون : فَحَصَتْ برِجْلِها ، وفَحَصْطُ[٤] برِجْلي ؛ فإنما القلْبُ بعد الساكن .

(١) زِيد هنا في س : «بعد حـذف ألف الوصل سـتـة أحرف ، فإذا حـذفتَ الألف التي بعـد السـين» ، والكلام معـهـا مضطرب .

(٢) زِيد هنا في س : «التي» .

(٣) في ب ، ي : «التاء» ، سهو .

(٤) في ب ، ي : «فَحَصْتُ» ، وليست مُرادة .

هذا بابُ تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما تحذفُ أيهما شئت(١

قال سيبويه(٢) / ٢٠٠ ب / : «وذلك نحو قَلَنْسُوَة ؛ إنْ شئْتَ قلتَ قُلَيْسِيَة ، وإنْ شئْتَ قلتَ قُلَيْنسَة(١)» . وكذلك قالت العربُ في الجمع لأنهم قالوا : قَلاس(٣) وقَلانسُ . وكذلك كلُّ ما جرَى هذا المجرى ممَّا في آخِره زائدٌ وثالثُه نونٌ زائدةٌ ؛ فأنتَ مُخيَّرٌ في حذْف النون أو الحرف الأخير إذا كان ألفًا أو واوًا أو ياءً ؛ كقولك في حَبَنْطَى : حُبَيْطٍ وحُبَيْنِطٌ ، فإنْ عوَّضْتَ قلتَ : حُبَيْنِيطٌ وحُبَيْطِيٌّ .

قال [سيبويه(٤)] : **«ومنْ ذلك كَوَأْلَلٌ ؛ إنْ شئْتَ حذفْتَ الواوَ فقلتَ(٥) : كُؤَيْلِلٌ وكُؤَيْلِيلٌ ، وإنْ شئْتَ [حذفتَ إحدى اللامَين(٦)] فقلتَ : كُوَيْئِلٌ وكُوَيْئِيلٌ ، وتقديرهما(٧) : كُوَيْعِلٌ وكُوَيْعِيلٌ ؛ لأنهما(٨) زائدتان ألحقتا(٩) بسَفَرْجَلٍ ، وكلُّ واحدة منهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف»** .

قال أبو سعيد : اعلم أنَّ كَوَأْلَلاً غيرُ مُشتقٍّ ، وإنما حكمْتَ على الواو وإحدى اللامَين بالزيادة حمْلاً له على نَظائره(١٠) ؛ لأنَّ الواوَ إذا وُجِدَتْ غيرَ أوَّل فيما هو على أكثر منْ ثلاثة أحرف فالبابُ فيه الزيادةُ ، واللامُ إذا تَكرَّر فيما هو على(١١) أكثر منْ ثلاثة حُكِم عليه بالزيادة أيضًا ، وهما زائدان زِيدَا للإلحاق مَعًا ، ولَيْسَا بمنزلة عَفَنْجَج ؛ لأنَّ عَفَنْجَجًا تصغيرُه : عُفَيْجِجٌ ، تحذفُ النونَ فقطْ ، والنونُ والجيمُ زائدتان . ولم يُخَيِّرْ في عَفَنْجَج كما خَيَّر في كَوَأْلَلٍ ؛ لأنه قَدَّر في عَفَنْجَجٍ أنَّه أُلْحِق أوَّلاً ـ بزيادة الجيم ـ بجَعْفَرٍ ، ثم

(١-١) الكتاب بولاق ٢ : ١١٥ ، هارون ٣ : ٤٣٦ .

(٢) «قال سيبويه» ليستا في س .

(٣) في س : «قلاسى» ، بياء المنقوص .

(٤) من س .

(٥) هذا من ب ، ي ، س ، وفي الكتاب : «وقلتَ» ، وليس الأجود .

(٦) ما بين المعكوفَين زيادة من الكتاب .

(٧) في النسخ والكتاب : «وتقديرها» ، وقد آثرتُ المثنَّى .

(٨) يريد الواو وإحدى اللامين .

(٩) في الكتاب : «ألحقتاه» ، وما في النسخ أعَمُّ .

(١٠) في س : «النظائر» .

(١١) زِيد هنا في س «على» ، وفيها دِقَّة أساليب الصرفيين .

دخلت النون فألحقتْه بسَفَرْجَلٍ ، كما ألحقت جَحْفَل حين قلتَ : جَحَنْفَل ، وذلك لِقُوَّة الواو في كَوَأْلَلٍ بالحركة ووقوعها ثانيةً ، وليست النون كذلك .

وإذا صغَّرْتَ مثلَ حُبَارَى وسُمَانَى وما جرَى مجراه - ممَّا ثالثُه ألفٌ زائدةٌ وفي آخره ألِف للتأنيث مقصورة - فأنتَ مخيَّرٌ في حذْف أيِّهما شئْتَ ؛ فإنْ حذفْتَ الألِفَ الأُولى قلتَ : حُبَيْرَى ، كما قلتَ : حُبَيْلَى ، وإنْ حذفْتَ ألِفَ التأنيث قلتَ : حُبَيِّرٌ .

وكان أبو عَمْرو يُعوِّضُ مِنْ ألِفِ التأنيث - إذا /٢٠١ أ/ حذَفَها - الْهَاءَ فيقول : حُبَيِّرَةٌ ؛ لأَنَّ الألِفَ كانتْ علامةً ، وإنما جاز حذفُها لأَنها بمنزلة ما هو من نفس الحرف [(١) فيما كان على خمسة أحرف ، وقد ذكرنا علَّة ذلك .

وإذا حقَّرتَ عَلانِيَةً أو ثمانيَة أو عَفارِيَة ، فأحسَنُه أن تقول : عُفَيرِيَة وعُلَيْنِيَة وثُمَيْنِيَة ، مِن قِبَلِ أنَّ الألفَ هاهنا بمنزلة ألِف عُذافِر وصُمادِح ، وإنما مُدَّ بها الاسم ، وليست تُلحِق بناءً ببناء . ولو حذفتَ الهاء من ثمانية وعلانية لجَرَت الياءُ مجرَى ياء جَوَارٍ](١) ، وصارت الألِفُ كألِف جَوَارِي ، وهي - وفيها الهاءُ بمنزلة ياء(٢) جارية فشَبَهُهَا(٣) بالحروف التي هي مِن نفس الحرف أوْلىَ - أجدَرُ(٤) أنْ لا تحُذَفَ ؛ فالياءُ في آخِرِ الاسم أبدًا بمنزلة ما هو مِن نفس الحرف ؛ لأَنها تُلحِقُ بناءً ببناء ؛ فياءُ عُفَارِيَة بمنزلة راءِ عُذَافِرة(٥) ، كما أنَّ ياءَ عِفْرِيَةٍ بمنزلة عين ضِفْدِعَةٍ ، فإنما مدَدْتَ عُذَفِر لَمَّا قلتَ : عُذَافِر .

[قال أبو سعيد(٦)] اعلم أنَّ عَلاَنِيَةً وثمانِيَةً وعُفَارِيَةً في كلِّ واحدٍ منها سِوَى الهاءِ زائدان (٧)[الألف والياء . واختار سيبويه حذف الألف في التحقير للعلل التي ذكرها](٧).

ثم حَكَى أنَّ بعضَ العرب يقول(٨) : عُفَيِّرَة ، وثُمَيِّنَة ؛ شَبَّهَها بألِف حُبَارَى ؛ يعني ألِفَ التأنيث إذ كانتْ زائدة كما أنها زائدة .

(١-١) ما بين المعكوفين زيادة من س ، وأرى أنها ضرورية .

(٢) «ياء» في س وفي نسخة من الكتاب غير طبعتي بولاق وهارون كما جاء في هارون ٣ : ٤٣٧ .

(٣) في النسخ : «فأشبَهُهَا» ولا تتبيَّن بها العبارة ، وفي الكتاب بولاق ٢ : ١١٦ ، هارون ٣ : ٤٣٧ : «فأشْبَهُهُمَا» ، ولم تردْ : «أوْلَىَ» .

(٤) أراها خبرًا للمبتدإ «وهي» ، وأمَّا «أوْلىَ» فخبر «شَبَهُهَا» .

(٥) في ب ، ي بغير تاء التأنيث ، وهي ثابتة في س وفي الكتاب بولاق ٢ : ١١٦ ، هارون ٣ : ٤٣٧ .

(٦) الزيادة من س .

(٧-٧) الزيادة من س ، وهي ضرورية .

(٨) ذكر هارون أنَّ في نسخة من الكتاب : «وقد قال بعضُهم وهو يونس» الكتاب : ٣ : ٤٣٨ الحاشية (١) .

وإنْ حقَّرْتَ رجُلاً اسمُه مَهارَى أو صَحارَى كان صُحَيـرٌ ومُهيـرٌ[١] أحسن ؛ لأنَّ هذه الألِف لم تجِئْ للتأنيث ـ يعني الألِفَ الأخيرة ـ إنما أرادوا مَـهارِيُّ وصَـحَارِيُّ ، فحذفوا إحدى الياءَيْن وأبدلوا [الألِفَ[٢]] في مَهَارَى وصَحَارَى كما قالوا : مَدارَى ومَعَايا[٣] فيما هو مِن نفس الحرف ، فاختار سيبويه حذْفَ الألِف الثالثة في مَهارَى وصَحارَى كما اختاروا في عَلاَنِيَة وثمانِيَة للعِلَّة التي ذكرْنا[٤] .

«وإنْ حقَّرْتَ عَفَرْنَاة وعَفَرْنَى[٥] كنتَ بالخِيار ؛ إنْ شئتَ قلتَ : عُفَيْرِنٌ وعُفَيْرِنَةٌ ، وإنْ شئتَ قلتَ : عُفَيْرٍ وعُفَيْرِيَةٌ» ؛ لأنَّ النون والياءَ جميعًا زائدتان ، فلم تكن النونُ في عَفَرْنَى بأضعفَ من النونِ في حَبَنْطَى ، وأنتَ مخيَّرٌ في حذْف أيِّهما شئتَ . والدليلُ على زيادتهما أنَّ معنى عَفَرْنَى وعَفَرْنَاة كمعنى العِفْر والعِفْرِيت .

قال الشاعر :

ولم أجِدْ بالمِصْرِ مِن حاجاتِ   غيرَ عَفَارِيتَ عَفَرْنِيَاتِ[٦]

وعَفَرْنِيَات جمع عَفَرْنَاة ، وهي صفةُ عَفَارِيت ، والمعنى فيهما واحدٌ . /٢٠١ ب/

«وأمَّا العِرَضْنَى[٧] فليس [فيها[٨]] إلاَّ عُرَيْضِنٌ ؛ لأنَّ النون ألحقَت الثلاثة بالأربعة» فصارتْ بمنزلة حرف أصليٍّ ، ثم دخلَت ألِفُ عِرَضْنَى[٩] للتأنيث ، فصار بمنزلة دخولها على ذَوَات الأربعة كقولك : جَحْجَبَى وقَرْقَرَى ، إذا حقَّرْتَهما سقطت الألِفُ فقط ، وصار النون في عِرَضْنٍ بمنزلة الراء في قِمَطْرٍ .

---

(١) في س وفي الكتاب : «صُحَيْر ومُهَيْر» ، وذكر هارون أن في نسختين سوى المطبوعتين : «صحيرى ومهيرى» ، ولم يضبطهما ، الكتاب : ٣ : ٤٣٨ الحاشية (٢) .

(٢) «الألِفَ» زيادة من الكتاب .

(٣) جمع مُعْي للدابَّة أو البعير الذي أعياه السير .

(٤) في س : «ذَكر» ، كأن الفعل مسند إلى سيبويه .

(٥) كُتِبَتْ في ب ، ي : «عَفَرْنَا» ، خطأ .

(٦) الكتاب بولاق ٢ : ١١٦ ، هارون ٣ : ٤٣٨ ، وفيه وفي ب ، ي ، س : «حاجاتي» ؛ خطأ ، وقائله مجهول ، المخصص : ٨ : ٦٣ .

(٧) الكتاب بولاق ٢ : ١١٦ ، هارون ٣ : ٤٣٨ ، وفي ب ، ي ، س : «العَرَضْنَا» ؛ خطأ .

(٨) الزيادة من الكتاب ، وفي س : «فيه» .

(٩) في ب ، ي : «عَرَضْنَا» ؛ خطأ . وزِيد هنا في س : «وهي» .

وإذا حقَّرْتَ رجُلاً اسمُه «قَبائِلُ» فَعَلَى قول الخليل وسيبويه حَذْفُ الألِف منها أحسنُ مِن حَذْف الهمزة ؛ فيُقال : قُبَيْئِلٌ ، وإنْ عوَّضْتَ قلتَ : قُبَيْئِيلٌ .

وإنما اختارا[1] حَذْفَ الألِف لأَنها ساكنة ، وهي ثالثةٌ في موضع تكثُر فيه الزوائدُ نحو : بُرَائِل وعُذَافِر وما أشبَهَ ذلك . وأمَّا يونس فكان يختار حَذْف الهمزة ؛ لقُرْبها مِن الطرَف إذ كانتْ زائدةً كما حذفوا ياءَ قُرَاسِيَة وياءَ عُفَارِيَة . وعند الخليل وسيبويه : عُفَيْرِيَةٌ وقُرَيْسِيَةٌ أحسنُ ؛ تحذِفُ الألِفَ ولا تحذِفُ الياءَ[2] ، والذي يحذِفُ الياءَ يقول قُرَيْسَةٌ وعُفَيْرَةٌ .

وإذا حقَّرْتَ لُغَّيْزَى قلتَ : لُغَيْغيزٌ ؛ تحذِفُ الألِفَ ولاتحذِفُ الياءَ الرابعة ؛ وذلك أنَّ لُغَّيْزَى فيها ثلاثة أحرف زوائد وهي : إحدَى الغَينَين[3] ، والياء ، وألِف التأنيث :

فأمَّا إحدى الغَينَين فلا تُحذَف ؛ لأَنها مِن الحروف الأصلية ، وإذا زيدتْ كانتْ أقوى مِن الحروف الزائدة .

والياءُ رابعةٌ فإذا حذَفناها احتجنا إلى حذف ألِف التأنيث ؛ لأَنها تقع بعد حذْف الياء خامسةً . وإنْ حذَفنا الألِفَ لم نحتجْ إلى حذْف الياء ، فكان حذْفُ الألِفِ أوْلَى .

وقد مَضَى نحو هذا .

وليستْ ياءُ لُغَّيْزَى للتصغير ؛ لأَنها رابعةٌ بمنزلة ألِف خُضَّارَى وواو جِلَّوْز ، ومِثلُه قُبَّيْط[4] ، وجُمَّيْز .

فإذا حقَّرتَ عِبِدَّى حذفْتَ الألِفَ فقلتَ : عُبَيْدٌ[5] ، ولا تحذِف إحدى الدالَين ؛ لأَنها ليستْ مِن حروف الزيادة ، وإنما تدخُل للتضعيف وتجري مجرَى ما أُلحِقَ بناءً ببناءٍ ، وإنْ لم يكن لعِبِدًّ مِن الرباعيِّ ما أُلحِقَ عِبِدٌّ به . وصارت الألِفُ بمنزلة نون عَفَنْجَج ، وإحدى الدالَين بِمنزلة إحدى الجيمَين في عَفَنْجَجٍ . /٢٠٢ أ / ولا تحذف مِن عَفَنْجَجٍ غير النون .

---

(١) في ب ، ي : «اختاروا» ، سهو ؛ .فالفعل للخليل وسيبويه .

(٢) في ب ، ي : «بحَذْفِ الألِف ولا يحذِفُ الياءَ» ، وفي س : «لا بحَذْف الياء» .

(٣) هذا من س ، وفي ب ، ي : «الغَين» .

(٤) «قُبَّيْط» ليس في س .

(٥) الكتاب بولاق ٢ : ١١٧ ، هارون ٣ : ٤٤٠ . وصواب الضبط من س .

«وإذا حقَّرْت بَرُوكَاء وجلُولاء قلت: بُرَيْكَاءُ وجُلَيْلاءُ»(١).

وهذا وما جرى مجراه ممَّا ردَّه أبو العباس المبرِّدُ على سيبويه؛ لأنه قال: إنَّ آخرَ جَلُولاء وبَرُوكاء ألِفان للتأنيث بمنزلة ألِفَيْ حَمْرَاء، وهي نظيرةُ الهاءِ، ولاخلافَ بينهم أنه إذا حُقِّرَ جَلُولَةٌ وبَرُوكَةٌ حُقِّرَ جَلُولٌ وبَرُوكٌ، فيُقال: جُلَيِّلٌ وبُرَيِّكٌ ثم تُلْحَقُ هاءُ التأنيث فيُقال: جُلَيِّلَةٌ وبُرَيِّكَةٌ. وسيبويه أسقطَ الواوَ من بَرُوكَاءَ وجَلُولاءَ، فصَغَّرَ على الحذف، فصار جُلَيْلٌ وبُرَيْكٌ، وألحقَ ألِفَي التأنيث.

فيُقالُ له: إنْ كان ألِفا التأنيث مُعْتَداً بهما فينبغي أنْ لا يُصَغَّرَ الصدرُ، ويُجعلُ تصغيرُه كتصغير عِلْبَاءٍ وحِرْبَاءٍ ومنصور؛ فتقولُ: عُلَيْبِيٌّ وحُرَيْبِيٌّ ومُنَيْصِيرٌ، وكذلك على قوله إذا حذفَ الواوَ وكانت الألِفان بمنزلة ما هو من نفس الحرف أنْ يقول: جُلَيْلِيٌّ وبُرَيْكِيٌّ، ولا يقول هذا أحدٌ، وإنْ كانت الألِفان بمنزلة شيءٍ ضُمَّ إلى الأوَّل فينبغي أنْ تُصغِّرَ الأوَّل بأسْرِه، ثم تُلحقه ألِفَي التأنيث، فهذا طريق احتجاج أبي العباس عليه.

قال أبو سعيد: والذي عندي أنَّ ألِفَي التأنيث تُشبه هاءَ التأنيث مِن وَجْهٍ، وتخالفها من وَجْهٍ؛ وذلك أنَّا رأيْنا ألِفَي التأنيث في الجمع قد أُجْرِيَ مجرَى ما هو مُلحَقٌ بالأَصْل؛ لأنهم قالوا: صحراء وصحاريّ، وعذراء وعذاريّ كما قالوا: [حِرباء وحَرابيّ(٢)]، فلمَّا رأيْناها قد أُجْرِيَتْ مجرَى ما هو مِن الأَصْل لغير التأنيث، ولم يُفعل ذلك بالهاء استُعمِل [في الصدر(٣)] ـ لَمَّا كثُرتْ حروفه ـ ما يُستعمَل في تصغير الترخيم؛ وهو أنْ تحذف منه الزائدَ الذي فيه وهو الواو، كما قالوا في تصغير فاطمة: فُطَيْمة، وفي أزهر: زُهَيْر، وفي أحمد: حُمَيْد، وذلك لَمَّا كثُرت الحروف وكان في آخِرها حرفا التأنيث ـ وهي علامة كالتاء ـ فلم يجدوا سبيلاً إلى حذْفها، وجعلوا ما حذَفوا منها كحذْفهم ألِفَ مُبَارَكٍ(٤) وعُذَافِرٍ دون الكاف والراء.

---

(١) الكتاب الموضع المذكور آنفًا.

(٢) في س «عِلْباء وعَلابيّ» مكان «حِرْباء وحَرابيّ».

(٣) الزيادة من س.

(٤) في ب، ي: «بُرائل»، واضحة، وفي س: «مُبارك»، وهي الصواب؛ فقد أشار إلى بقاء الكاف بعد كلمات.

«وإذا حقَّرْتَ مَعْيُورَاء ومَعْلُوجَاء»[١] لم تحذف / ٢٠٢ ب/ منها شيئًا ؛ لأَنَّ ما قبل أَلِفي التأنيث في موضع لا يلحقه الحذفُ ؛ لأَنه من حروف المدّ وهو رابع[٢] ، فتقول : مُعَيْليجاءُ ، ومُعَيِّيراءُ ، وصار وقوع الواو رابعةً يُوجِب لَها حالاً في الثبات وليس بمنزلة أَلِف مُبارَكٍ وعُذَافِر ، وهي ثالثةٌ ـ كما أنَّ واوَ بَرُوكَاءَ وجَلُولاَءَ ثالثةٌ ـ يخالف ما يُحذَف غير [أنه[٣]] رابعٌ .

قال [سيبويه[٤]] : **«ولَو جاء في الكلام فَعْوَلاَءُ ممدودًا لم تحذف الواوَ لأَنها تُلحِق الثلاثة بالأَربعة» ؛ لأَنَّ فَعْوَلاً قد أُلحِق بجَعْفَرٍ فيصير فَعْوَلاَءُ بمنزلة حَرْمَلاء وما جرَى مجراه ، فإذا صغَّرْنا قلنا : حُرَيْمِلاء»** .

ثم احتجَّ سيبويه للفَرْق بين الواو في بَرُوكَاء والواو في فَعْوَلاَء [بـ[٥]] أَنَّ واو فَعْوَلاَء بالحركة قد صارتْ بمنزلة الواو الأصلية ؛ ألا ترَى أَنَّا نقول في تصغير جَدْوَل : جُدَيْولٌ ، كما نقول في أَسْوَد : أُسَيْوِد ، ولا يجوز أنْ نقول في عَجُوز : عُجَيْوِز لأَنها واوٌ مَيـِّتةٌ غيرُ متحرِّكة وليستْ لِلإلحاق .

وهذا الذي قاله سيبويه [من أنه[٦]] لا يحذف واوَ فَعْوَلاَء ؛ إنما هو على قول مَنْ يقول في تصغير أسْوَد وجَدْوَل : أُسَيْوِد وجُدَيْولٌ ، ومَنْ قال : أُسَيِّد وجُدَيِّل لزمه أنْ يحذَف الواوَ في فَعْوَلاَء فيقول : فُعَيْلاَء ؛ لأَنه إذا قَلَبَ الواوَ صارتْ بمنزلة واو عجوز وبَرُوك وجَلُول ، فوَجَب حذْفُها .

قال [سيبويه[٧]] : **«وإذا حقَّرْتَ ظَرِيفينَ غيرَ اسم رجُلٍ أو ظريفات[٨] أو دَجاجَاتٍ قلتَ : ظُرَيِّفُونَ وظُرَيِّفَاتٌ[٨] ودُجَيِّجَاتٌ»** لأَنك إذا صغَّرْتَ جمعًا سالمًا أو جمعًا غيرَ قليلٍ صغَّرْتَ الواحدَ ، ثم أدخلْتَ علامة الجمع ، فكأنك صغَّرْتَ ظَرِيفًا أو ظَرِيفةً ودَجاجةً ،

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١١٧ ، هارون ٣ : ٤٤١ .

(٢) في س : «وهو تابع» ، بالتاء لا الراء .

(٣) فى ب ، ى : «غير رابع» .

(٤) الكتاب : ٢ : ١١٨ بولاق و ٣ : ٤٤١ هارون ، و«سيبويه» ليس فى س .

(٥) زدتُ الباء لتوضيح العبارة .

(٦) فى ب ، ى : «لأنه» ، وهى مُلْبسة ، وفى س : «أنه» ، وزدتُ «مِن» للتوضيح .

(٧) الكتاب بولاق ٢ : ١١٨ ، هارون ٣ : ٤٤٢ ، و«سيبويه» ليس فى س .

(٨-٨) سقط من س ، انتقال نظر .

ودَجاجةً ، وليس ذلك بمنزلة جَلُولاَءَ وبَرُوكَاءَ ؛ لأنَّ ألِفَي التأنيث لم تدخُلْ على جَلُولٍ بعد أن استُعمِل اسمًا .

قال سيبويه[1] : «**وسألتُ يونس عن تحقير ثلاثينَ فقال : ثُلَيْثُونَ ، ولم يُثقِّلْ ، شبَّهها بواو جَلُولاءَ ؛ لأنَّ ثَلاثًا لاتُستعمَل مُفردَةً على حدٍّ ما يُفرَد ظريفٌ ، وإنما ثلاثونَ بمنزلة عِشْرِينَ ؛ لا يُفرَد ثلاثٌ مِنْ ثلاثينَ كما لا يُفرَد عِشْرٌ[2] مِنْ عِشْرِينَ ، ولو /٢٠٣ أ/ كانتْ إنما تلحق هذه الزيادةُ الثلاث التي تستعملُها مُفرَدةً لَكُنْتَ إنما تجعلُها تِسْعةً[3] ، فلمَّا كانتْ هذه الزيادةُ لا تُفارق شُبِّهتْ بألِفَيْ جَلُولاَءَ**» .

[قال أبو سعيد[4]] : جعل يونس الواوَ والنونَ والياءَ والنونَ في ثلاثينَ بمنزلة ألِفَيْ جَلُولاَءَ ، وأسقطَ في التصغير الألِفَ مِنْ ثلاثٍ ، كما أسقطَ الواوَ مِنْ جَلُولٍ ، ولم يجعله بمنزلة جمْع ظَرِيفِينَ ؛ لأنَّ ظريفًا يُفرَد ويُتكلَّم به ، ثم تَدخُل عليه علامةُ الجمع ، وثلاثٌ مِنْ ثلاثِينَ لا يُفرَد ؛ لأَنك لَو أفردْتَها ثم جمعْتَ صار ثلاثونَ بمعنى تِسْعة ؛ لأَنَّ ثلاثًا ثلاثَ مرَّاتٍ بمنزلة تِسْعةٍ في المعنى ، وأنتَ لسْتَ تُريد ذلك .

قال سيبويه[5] : «**ولَو سمَّيْتَ رجُلاً جِدارَيْنِ ثم حقَّرْتَه لَقلْتَ : جُدَيْرَانِ[6] [ولم تُثَقِّلْ[7]] ؛ لأَنك لَسْتَ تريد معنى التثنية ، وإنما هو اسمٌ واحدٌ ، كما أنك لم تَرِدْ بثلاثِينَ أنْ تُضْعِفَ[8] الثلاثَ .**»

وكذلك لَو سَمَّيْتَه بدَجاجاتٍ ، أو [ظَرِيفِينَ ، أو[9]] ظريفاتٍ خفَّفْتَ ؛ لأَنَّا قد [رأينا[9]] الأَلِفَ والياءَ والنونَ الْمَزِيدَتَينِ في آخِرِ الاسم قد تكونانِ بمنزلة الأَصْل ، ألا تَرَى أنَّا نقول : سِرْحانٌ وسَرَاحِينُ ، وسُلْطَانٌ وسَلاَطِينُ ؟ .

---

(١) الكتاب : ٢ : ١١٨ بولاق و ٣ : ٤٤١ هارون ، و«سيبويه» ليس في س .
(٢) هذا في ب ، ي ، والذي في س وفي الكتاب : «العشْرُ» .
(٣) هذا في ب ، ي ، والذي في س وفي الكتاب : «تَغْنِي» . وللتوضيح أقول : أدنى الجمع ثلاثة ؛ فأدنى جمع الثلاثة تسعة ، فثلاثون ليست جمع ثلاثة ، وقد وضَّح هذا فيما بعد .
(٤) الزيادة من س .
(٥) ليس في س ، وفي ب ، ي : «قال» بغير سيبويه .
(٦) النون مكسورة في ب وطبعَتي الكتاب ولا أراه الصواب ، وكذلك فتح النون من «ثُلَيْثُونَ» وشبهه .
(٧) الزيادة من الكتاب ، ولها موضع .
(٨) في الكتاب : «تضعّف» ، ولها وجه .
(٩) الزيادة من س .

وأبو العباس المبرّد لا يحذِف في ذلك كله ويقول : ثُلَيِّثُونَ وجُدَيِّرَان[١] .

وإنْ سمَّيْتَ رجُلاً بدجاجةَ أو دجاجتَينِ لم تحذِف ، فقلتَ : دُجَيِّجَةٌ ودُجَيِّجَتَان ؛ لأَنَّ هاءَ التأنيث ثابتةٌ ، وهي بمنزلة [اسم ضُمَّ إلى اسم فصارَ[٢]] «بمنزلة دَرَابَ[٢] جِرْدَ ؛ والهاءُ بمنزلة جِرْدَ ، والاسمُ بمنزلة دَرَابَ . وإنما تحقيرُ ما كان مِنْ شَيْئَيْنِ كتحقير المضاف ؛ فدجاجةُ كدَرَابَ جِرْدَ ، ودجاجتَينِ كدَرَابَ جِرْدَ [يْنِ[٢]]» .

(١) النون مكسورة في ب وطبعَتي الكتاب ولا أراه الصواب ، وكذلك فتح النون من «ثُلَيْثُونَ» وشبهه .
(٢) الزيادة من س .

هذا باب تحقير ما تثبُت[١] زيادتُه من بنات الثلاثة في التحقير

قال سيبويه[٢] : «وذلك نحو : تِجْفَاف ، وإِصْلِيت ، ويَرْبُوع» ؛ تقول : تُجَيْفِيف ، [وأُصَيْلِيت[٣]] ، ويُرَيْبِيع ؛ [لأنك لو كسَّرْتَها للجمع ثبتَتْ هذه الزوائدُ[٤]].

وكذلك[٥] عِفْرِيتٌ ومَلَكُوتٌ ، تقول : عُفَيْرِيتٌ ؛ [لأنك تقول : عَفَارِيتُ[٤]] ، ومُلَيْكِيتٌ [لأنك تقول : مَلاَكِيتُ[٤]] «ولا تحذفُ منها شيْئًا ؛ لأنها على خمسة أحرف ورابعُها حرفٌ من حروف الْمَدِّ زائدٌ . وتقول في رَعْشَن : رُعَيْشِنٌ ، وفي سَنْبَتَة : سُنَيْبِتَةٌ ، والنونُ في رَعْشَنٍ والتاءُ في / ٢٠٣ ب/ سَنْبَتَةٍ زائدتان ؛ لأنهما لا تسقُطانِ ؛ لأَنَّ الاسمَينِ على أربعة أحرف .

وإذا صغَّرْتَ قَرْنُوَةً قلتَ : قُرَيْنِيَةٌ ؛ لأَنَّ قَرْنُوَةَ أربعة أحرف سوَى الهاء ، والهاءُ لا يُعْتَدُّ بها ، وتنقلِبُ الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها . وكذلك تَرْقُوَةٌ ؛ تقول : تُرَيْقِيَةٌ . وتقول في جمع ذلك كله على نحو التصغير : تجَافِيف وعَفَاريت ورَعَاشِن وسَنَابِت وتَرَاقِي وقَرَانِي[٦] .

وإذا حقَّرْتَ بَرْدَرَايَا أو حَوْلايَا حذفْتَ الأَلِفَ الأَخيرةَ ؛ لأَنها أَلِفُ تأنيث مقصورةٌ ، ولم تحذِف مِن حَوْلايَا غيرَها ، فيبْقَى حَوْلايَ على خمسة أحرف والرابعُ منها أَلِفٌ فلا تسقُط ، وتقلِبها ياءً لانْكسار اللام بعد ياء التصغير ، فتقول : حُوَيْلِيٌّ .

وأمَّا بَرْدَرَايَا فإذا حذفْتَ الأَلِفَ الأَخيرةَ منها[٧] بقِيَ ستَّةُ أحرف ؛ وهي بَرْدَرَايَ ، والأَلِفُ والياءُ زائدتان ، فحذفْتَهما جميعًا فبقِيَ : بَرْدَر فقلتَ : بُرَيْدِرٌ .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١١٨ ، هارون ٣ : ٤٤٣ ، وفيه «ثبَتتْ» مكان «تثبُت» .

(٢) «قال سيبويه» ليستا في س .

(٣) الزيادة من س ومن الكتاب .

(٤) الزيادة من الكتاب ، وهي أشبه بتعليق منها بكلام سيبويه .

(٥) في الكتاب : «ومثل ذلك» ، والمستعمَل بكثرة في لغة سيبويه : «وكذلك» .

(٦) في س : «وتَراقٍ وقَرانٍ» .

(٧) «منها» ليست في س .

هذا باب ما يُحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة لأنها لـمْ تكنْ لتثبُتَ لو كسَّرتها للجمع[١]

قال سيبويه[٢] :«وذلك قولُك في قَمَحْدُوَة : قُمَيْحدَةٌ ، كما قلتَ[٣] : قَمَاحدُ ، وسُلَحْفَاة : سُلَيْحفَةٌ ، كما قلتَ : سَلاحفُ» ؛ لأنَّ الواوَ في قَمَحْدُوَة والأَلفَ في سُلَحْفَاة زائدتان ، فهُما أوْلىَ بالحذْف . وكذلك لَو كانتا أصْليَّتَين لَكانتا أيضًا أوْلىَ لأنهما في الطرَف[٤] . وتقول في مَنْجَنيق : مُجَيْنيقٌ ، وفي عَنْكَبُوت : عُنَيْكبٌ وعُنَيْكيبٌ ، وفي تَخْرَبُوت : تُخَيْرِبٌ وتُخَيْريبٌ[٥] . وإنما قلتَ في مَنْجَنيق : مُجَيْنيقٌ ومجَانيقُ [فقَط[٦]] ولم تقُلْ : مجَانِقُ ومُجَيْنِقٌ كما قلتَ في عَنْكَبُوت : عُنَيْكبٌ وعُنَيْكيبٌ على الوجهَين ؛ لأنَّ مَنْجَنيق النونُ الأُولىَ فيه زائدةٌ ، فإذا حذفْناها بقِيَ مَجَنيق ، والياءُ رابعةٌ في خمسة أحرف فلا تحذفُها ، وفي عَنْكَبُوت وتَخْرَبُوت الواوُ والتاءُ[٧] الأَخيرتان زائدتان ، وهُما على ستة أحرف ، فلابُدَّ من حذفهما ، ليبقَى أربعة أحرف فيقع عليها التصغيرُ والجمع فكأنه عَنْكَبٌ /٢٠٤ أ / وتَخْرَبٌ ؛ فيُجمع على عَنَاكِب وتَخَارِب ، وإنْ عوَّضَ قال : عَنَاكِيب وتَخَاريب ، وفي التصغير : عُنَيْكِيبٌ وتُخَيْريبٌ على التعويض ، وكذلك يجوز التعويض في قَمَحْدُوَة وسُلَحْفَاة فتقول : قُمَيْحِيدٌ وسُلَيْحِيفٌ[٨] .

قال أبو سعيد[٩] : واستدَلَّ سيبويه على زيادة التاء في آخِر : عَنْكَبُوت وتَخْرَبُوت ، والنون في : مَنْجَنيق [بـ[١٠]] أَنَّ العرب قد كسَّرَتْ ذلك ، وهم لا يُكسِّرون ما كان على خمسة أحرف أصلية «إلاَّ أنْ تستكْرِهَهُم فيُخلِّطوا[١١]» ؛ ومعنى ذلك أنْ يسألَهم سائلٌ

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١١٩ ، هارون ٣ : ٤٤٤ .

(٢) «قال سيبويه» ليستا في س .

(٣) في ب ، ي : «تقول» ، وفي س وفي الكتاب : «قلتَ» ، وقد فضلتها لتكررها بعد .

(٤) في س : «لتطرّفهما» .

(٥) «تُخَيْريب» ليست في س .

(٦) الزيادة من س .

(٧) في ب ، ي ، س : «والياء» ، تصحيف .

(٨) في س : «قُمَيْحِيدَة وسُلَيْحِيفَة» ، بتاء تأنيث متحركة ، وأراها الصواب .

(٩) ليس في س .

(١٠)زدتُ الباء لتعدية الفعل «استدلّ» .

(١١) هذه العبارة من كلام سيبويه ، الكتاب بولاق ٢ : ١١٩ ، هارون ٣ : ٤٤٤ .

فيقول : كيف تجمعون فَرَزْدَقًا وجِرْدَحْلاً وما أشبَهَ ذلك ؟ فرُبما جمعوه على قِياس التصغير في مِثْل سَفَرْجَلٍ وفَرَزْدَقٍ ، ورُبما جمعوه بالواو والنون أو غير ذلك .

وهذا معنى قول سيبويه : «إلاَّ أنْ تستكْرِهَهُم فيُخلِّطوا ؛ لأَنه ليس في كلامهم[١]» .

وإذا صغَّرْتَ مِثْلَ : عَيْضَمُوز أو عَيْطَمُوس فَفي[٢] كل واحد منهما زائدان : الياءُ والواوُ ، والذي يُحذَف من الزائدَين[٣] الياءُ وحدها ؛ لأنها إذا حُذفتْ لم تحتجْ إلى أنْ تحذف الواوَ ، فيُقال : عُضَيْمِيزٌ ، وعُطَيْميسٌ ، ولا يُقال : عُطَيْمِسٌ [إلاَّ[٤]] في ضرورة الشِّعْر ، كما قال غَيْلانُ[٥] :

قد قَرَّبَتْ سَادَاتُها الرَّوَائِسَا والبَكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطَامِسَا

وتقول في جَحَنْفَل : جُحَيْفِلٌ ؛ تحذفُ النونَ ، وإنْ شئتَ : جُحَيْفيلٌ على العوَض ، وإنما صارت النونُ زائدةً لأَنَّ الجَحَنْفَلَ هو العظيمُ الجَحْفَلة ، ويُقال : جَيْشٌ جَحْفَلٌ إذا كان عظيمًا ، فالنون فيه زائدةٌ .

وتقول في تصغير عَجَنَّس وعَدَبَّس : عُجَيْنسٌ وعُدَيْبسٌ ، فتحذف إحدى النونين والباءَين ؛ لأَنها زائدةٌ ، وكذلك إحدى الباءَين مِنْ قِرْشَبٍّ ؛ لأَنها زائدةٌ كزيادة إحدى الدالَين في مَعَدٍّ ، إلاَّ أنه لا يُحذَف مِنْ مَعَدٍّ شيءٌ في التصغير ؛ لأَنه على أربعة أحرف .

وإذا صغَّرْتَ فَدَوْكَسًا حذفْتَ الواوَ ؛ لأَنها ليستْ رابعةً . وإنْ صغَّرْتَ كَنَهْوَرًا لم تحذِف الواوَ ؛ لأَنها رابعةٌ فقُلتَ فيه : /٢٠٤ ب/ كُنَيْهيرٌ . وإذا حقَّرْتَ عَنْتَريسًا قلتَ : عُتَيْريسٌ ؛ حذفْتَ النونَ لأَنها زائدةٌ . واستدَلَّ الخليلُ على زيادتها بأَنَّ العنتريس : الشديدُ ، وأنَّ العَتْرَسة : الأَخْذُ بالشِّدَّة ، فاستدلَّ بالمعنى .

وإذا حقَّرْتَ خَنْشَليلاً قلتَ : خُنَيْشِيلٌ ؛ وذلك أنَّ إحدى اللامَين زائدةٌ ، فحذفْنا الأُولىَ منهما ، فبقِيَ خَنْشِيلٌ ، فقلنا : خُنَيْشِيلٌ ، ولَوحذفْنا الأخيرة مِن اللامَين لاحتجْنا

---

(١) في الكتاب : «من كلامهم» .

(٢) من س ، وفي ب ، ي : «بَقِيَ في» ، تحريف .

(٣) «من الزائدَين» ليس في س .

(٤) سقطت «إلاَّ» من ب ، ي ، والقصر يقتضيها ، والتصويب من س ، ومن الكتاب .

(٥) غَيْلانُ بن حُرَيْث ، أو غَيْلانُ بن عقبة ذو الرمة ، الكتاب ، واللسان : ف س ج ، والهمع : ٢ : ١٥٧ .

إلى حذْف الياء أيضًا ، فلم نحذفْ إلاّ الأُولىَ . وقد مضَى نحو هذا . وإنما حذفَ النونَ من تصغير عَنْتَرِيسٍ وأثبتَها في تصغير خَنْشَلِيلٍ ؛ لأنَّ الاشتقاقَ قدْ بَيَّنَ في عَنْتَرِيسٍ زيادةَ النون ، ولم يكن لخَنْشَلِيلٍ اشتقاقٌ تسقُط فيه النونُ ، فجعلَها أصلية .

وتقول في مَنْجَنُون : مُنَيْجِينٌ ؛ لأنَّ إحدى النونين الأخيرتين زائدةٌ ، فحذَف الأُولى منهما ؛ لِئَلاَّ يحذِفَ الواوَ ، فبقِيَ مَنْجُونٌ فقال : مُنَيْجِينٌ ، على نحو ما فَعَل في خَنْشَلِيلٍ .

وإذا حقَّرْتَ طُمَأْنِينَةً أو قُشَعْرِيرَةً قلتَ : طُمَيْئِينَةٌ[1] ، وقُشَيْعِيرَةٌ ؛ وذلك لأنَّ طُمَأْنِينَةً وقُشَعْرِيرَةً ستَّةُ أحرف سوَى الهاء ، والزائدُ في طُمَأْنِينَة الياءُ وإحدى النونين ، وفي قُشَعْرِيرَة الياءُ وإحدى الراءَين ، فحذَف النونَ الأُولى والراءَ الأُولى ؛ لأنْ تبقَى فيهما الياءُ الخامسةُ فلا تُحذَف ، على نحو ما مضَى .

وإذا حقَّرْتَ قِنْدَأْوًا وكِنْتَأْوًا وحِنْطَأْوًا[2] وكلمات جِئْنَ على هذا البناء[2] فإنك مخيَّرٌ بين حذْف الواو وحذْف النون منهُنَّ ، فإنْ حذفْتَ الواوَ قلتَ : قُنَيْدِئٌ[3] ، وإنْ حذفْتَ النونَ قلتَ : قُدَيْءٌ ، ورأيتُ قُدَيْئِيًا ؛ لأنهما زائدتان زِيدَتَا[4] على الثلاثيّ وألحقَتَاهُ[4] بـ جِرْدَحْلٍ .

«وإذا حقَّرْتَ إبْرَاهِيمَ ، وإسْمَاعِيلَ قلتَ : بُرَيْهِيم ، وسُمَيْعِيل ؛ بحْذفُ[5] الألفَ ، فإذا حذفْتَها صار ما بقِيَ يجِيءُ على مِثال فُعَيْعِيل» .

[قال أبو سعيد[6]] : هذا قولُ سيبويه . وكان أبو العباس المبرّد يرُدُّ هذا ، ويقول : أُبَيْرِيه وأُسَيْمِيع . واحتجَّ في ذلك بأنَّ الهمزة لا تكون زائدةً أوَّلاً وبعدَها / ٢٠٥ أ / أربعة أحرف أصول ، وإذا لم تكن زائدةً فهي أصليةٌ والكلمة على خمسة أحرف أصول ، فإذا احتجْنا إلى حذْف شيءٍ منها في التصغير حذفْنا من آخرها ، كما تفعل ذلك بسَفَرْجَلٍ ؛ فيُقال : أُبَيْرِيه بحذْفِ الميم ، وأُسَيْمِيع بحذْف اللام ، كما قِيل : سُفَيْرِيجٌ بحذْف اللام .

---

(١) هذا من س ، وهو الصواب ، وفي ب ، ي : «طُمَيْنِينَة» بالنون ، وهو تصحيف ، والضبط من ب .
(٢-٢) ليس في س .
(٣) هذا من س ، وهو الصواب ، وفي ب : «قُنَيْدٌ» ، وفي ي : «قنيدو» بغير ضبط ، وفي كلتيهما تحريف . و «قُدَيْءٌ» الآتية منقوص كـ «ناء» .
(٤) في النسخ : «زيدا» و «وألحقاه» ، سهو .
(٥) الكتاب بولاق ٢ : ١٢٠ ، هارون ٣ : ٤٤٦ : تحذف .
(٦) الزيادة من س .

والذي قاله سيبويه هو الصواب . وقدْ كُفينا الاحتجاج له بتصغير العرب [illegible] بحذْف الهمزة ؛ روَى أبو زيْد وغيره عن العرب أنها تصغِّر إبراهيم : بُرَيْهِيم[١] ، وحكى سيبويه عن الخليل عنهم في باب تصغير الترخيم في إبراهيم وإسماعيل : بُرَيْهٌ ، وسُمَيْعٌ[٢] .

وهذه أسماءٌ أعجميَّةٌ يجوز أنْ تكون العربُ قدَّرتْ فيها غير ما تقدِّر في الأسماء العربية ، وذلك أنه لا يكاد يُوجَد في الأسماء العربية اسمٌ في أوّله همزةٌ بعدها[٣] أربعة أحرف أصلية ؛ لا إنْ كانت الهمزة زائدةً ولا إنْ كانت الهمزة أصلية ، إلاَّ في مصادر الأفعال الرباعية بزوائد كقولهم : احْرِنْجام ، واقْشِعْرار ، والألفُ في أوّلهما ألفُ وصْلٍ ، فلمّا جاءَتْ أسْماءٌ كثيرةٌ من أسماء الأنبياء في أوّلها ألفٌ مكسورةٌ وبعدها أربعةُ أحرفٍ أصلية أو ثلاثةُ أصولٍ وزوائدُ ، شبَّهوها بألف الوصل ، وأجروْا حُكمها على الزيادة .

وإذا حقَّرْتَ مُجَرْفسًا ومُكَرْدسًا وكلّ ما كان على هذا ممّا أوّله ميمٌ زائدةٌ وبعدها أربعةُ أحرف أصليـة ، فإنك تحذفُ الميمَ وتصغِّر الباقيَ ، وإنْ شئت عوَّضْت وإنْ شئت لم تعوِّضْ ، فقلتَ : كُرَيْدِسٌ وجُرَيْفِسٌ ، وإنْ شئتَ كُرَيْديسٌ وجُرَيْفِيسٌ .

وإنْ كان مع الميم حرفٌ آخَرُ زائدٌ حذفْتَه مع الميم ؛ كقولك في [تحقير مُتكردس ومُتدحرِج : كُرَيْدِسٌ ، ودُحَيْرِجٌ ، وكذلك في[٤] مُقْشَعِرّ ومُطْمَئِنّ ؛ [تحذف مع الميم إحدى الراءَيْنِ من مُقْشَعِرّ وإحدى النونين من مُطْمَئِنّ ، فتقول[٤] :] قُشَيْعِرٌ ، وطُمَيْئِنٌ [وإن شئت عوَّضْتَ[٤]].

وإذا حقَّرْتَ خَوَرْنَقًا قلتَ : خُرَيْنِقٌ ، بحذْف الواو لأَنها زائدةٌ ، وإنْ شئتَ عوَّضْتَ . فاعرِفْ ذلك إنْ شاء الله تعالى .

---

(١) في ب : «بُرَهِيم» ، وفي ي : «برهيم» بغير ضبط ، سهو .

(٢) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٤ ، هارون ٣ : ٤٧٦ ، وفي ب ، ي : «بُرَيْهَةٌ» ، سهو .

(٣) من س ، وفي ب : «بعد أربعةُ» وفي ي : «بعد أربعة» بغير ضبط .

(٤) الزيادة من س .

هذا بابُ تحقير ما أوله ألفُ /٢٠٥ ب/ الوصل وفيه زيادةٌ من بنات الأربعة[١]

[قال أبو سعيد[٢]] : قد تقدَّم أنَّ أَلِفَ الوَصْلِ تذهب في التصغير مِن كل اسم ، فإذا كان في مصدر مِن فعل رباعيّ نحو : احْرِنْجَام واقْشعْرَار واصْعنْفَار[٣] واطْمئْنَان وما أشبهَ ذلك ـ وهي مصادرُ على سبعة أحرف منها أَلِفُ الوَصل ـ فإذا ذهبَتْ أَلِفُ الوَصل بقِيَتْ ستَّةُ أحرف وفيها زائدان .

فأمَّا باب احْرِنْجَام واصْعنْفَار[٣] وما أشبهَ ذلك فإنَّ النون فيها زائدةٌ ، والأَلِف التي في آخِرها ، فتَحْذِف النون دون الألِف ؛ لأَنَّ النون إذا حُذِفتْ لم نحتجْ إلى[٤] حذْف الألِف ، ولَو حذفْنا الألِف لاحتِيج إلى حذْف النون ، فحُذِفت[٤] النون فقط ، وذلك : حُرَيْجِيمٌ وصُعَيْفِيرٌ .

ويُحذَف مِن اقْشعْرَار واطْمئْنَان ـ بعد حذْف أَلِف الوَصل ـ الراءُ الأُولى والنون الأُولى ، فيُقال : طُمَيْئِينٌ[٥] وقُشَيْعِيرٌ .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٢٠ ، هارون ٣ : ٤٤٧ .

(٢) الزيادة من س .

(٣) أخذتُ إعجام الكلمة وضبطها من س .

(٤-٤) سقط من س .

(٥) كُتبت في س همزة بين ياءَيْن ، وهو الصواب ، وكُتِبت في ب ، ي نون بين ياءَيْن ، وهو تصحيف .

هذا بابُ [تحقير[1]] بنات الخمسة

وذلك نحو : سَفَرْجَلٍ وجِرْدَحْلٍ وهَمَرْجَلٍ وشَمَرْدَلٍ وجَحْمَرِشٍ ، وما أشبهَ ذلك .

والبابُ فيه أنْ[2] تحذفَ الحرفَ الأخير ؛ لأنَّ ترتيبَ التصغير يَسْلَمُ فيها إلى أنْ تنقضِيَ أربعة أحرف ، والترتيبُ هو : ضَمُّ أوَّله ، وفَتْحُ ثانيه ، ودخولُ ياء التصغير ثالثةً ، وكسرُ الحرف الذي بعد ياء التصغير ، ودخول الإعراب على الحرف الذي بعده ، فيصير كقولك : جُعَيْفرٌ ومُرَيْجِلٌ وما أشبهَ ذلك . وفي الجمع كذلك : جَعَافِرُ ومَرَاجِلُ . فأخذوا مِنْ هذه الخمسةِ الأَحرُفِ الأَصليةِ الأَربعةَ الأُوَلَ منها ، فأدخلوا عليها التصغيرَ فقالوا في جِرْدَحْلٍ : جُرَيْدِحٌ ، وفي شَمَرْدَل : شُمَيْرِدٌ ، وفي سَفَرْجَلٍ : سُفَيْرِجٌ ، وفي جَحْمَرِشٍ : جُحَيْمِرٌ ، وفي فَرَزْدَق : فُرَيْزِدٌ . وقالوا في قَبَعْثَرَى : قُبَيْعِثٌ ، فأسقطوا منها حرفَين ؛ لأَنها على ستَّةِ أحرف ، / ٢٠٦ أ / أسقطوا الألفَ الأَخيرةَ والراءَ حتى بقِيَ على أربعة أحرف .

وبعض العرب يحذف الدالَ من فَرَزْدَق ، والنونَ من خَدَرْنَق ، فيقول : فُرَيْزِقٌ ، وخُدَيْرِقٌ ، وهذا شاذٌّ . وإنما حذَفوا الدالَ مِن فَرَزْدَقٍ ؛ لأَنها تشْبِهُ التاءَ ، وهي مِن مخرجها ، والتاءُ مِن حروف الزيادة ، وكذلك حذَفوا النونَ مِن خَدَرْنَقٍ ؛ لأَنها وإنْ لم تكن زائدةً في خَدَرْنَقٍ فهي مِن حروف الزيادة ، والقافُ حرفٌ قوِيٌّ بعيدٌ مِن الزيادة ، ولها قَلْقَلَةٌ وزيادةٌ في الصوت .

ومَنْ قال : فُرَيْزِدٌ قال : خُدَيْرِنٌ ، وهو القياسُ . ومَنْ يقول : خُدَيْرِقٌ وفُرَيْزِقٌ - فيحذف الحرفَ الذي قبلَ الأَخير لِما ذكرْناه - لا يحذفُ الميمَ من جَحْمَرِشٍ فيقولَ : جُحَيْرِشٌ ؛ لأَنَّ الميمَ قد بعُدَتْ مِن الطرَف ، وهي ثالثةٌ ، والحرفُ الثالثُ في التصغير يُؤْتَى به ضرورةً ، والحرفُ الرابعُ الذي هو الدالُ مِن فَرَزْدَقٍ والنونُ مِن خَدَرْنَقٍ هما رابعان ، فلَمَّا كان الحرفُ الرابعُ قد يجوز أنْ يُوجَدَ ويجوز أنْ لا يُوجَدَ شُبِّهَ بالحروف الزوائد إذا كانتْ مِن جِنسها أو كانتْ مِن مخرجها على ما ذكرْناه ، وقد عرَّفْتُك أنَّ الأَقْيَسَ هو حذْفُ الأَخير دونَ الذي قبلَه .

---

(١) الزيادة من الكتاب بولاق ٢ : ١٢١ ، هارون ٣ : ٤٤٨ .

(٢) من هنا يبدأ سقط كبير من س .

وإذاكان في الخمسة الأُصول زوائدُ حُذفَت الزوائدُ ، ثم حُذف الحرفُ الخامسُ كقولهم في عَضْرَفُوطٍ[١] ، فتقول : عُضَيْرِفٌ[٢] ، وفي قُذَعْمِيلٍ : قُذَيْعِمٌ وقُذَيْعِلٌ ، وفي خُزَعْبِيلٍ : خُزَيْعِبٌ . ويجوزُ التعويضُ في ذلك كله ، كقولنا : سُفَيْرِيجٌ وقُذَيْعِيلٌ وجُحَيْمِيرٌ ، وجميع الباب .

(١) هنا ينتهي السقط من س .
(٢) هذا ما في ب ، س ، والذي في ي : «عضيفر» ، قلب مكاني ، تحريف .

هذا بابُ تحقير [بنات[١]] الحـرفين

اعلم أنَّ كل اسم كان[٢] على حرفَين فحقَّرْتَه رَدَدْتَه إلى أصله ، وأصله ثلاثة ؛ فترُدَّ الحرفَ الذاهبَ إليه أين كان موقعُهُ[٣] ، فإذا كان الذاهب مِن أوّله رَدَدْتَه ، كقولك في عِدَةٍ وزِنَة وشِيَة وما أشْبَهَ ذلك : وُعَيْدَةٌ ووُزَيْنَةٌ ووُشَيَّةٌ ، /٢٠٦ ب/ ويجوز أنْ تقلِب الواوَ همزةً ، فتقول : أُشَيَّةٌ ؛ لأَنها مضمومةٌ .

وقد حَكَى الأَخْفَشُ عن حَمَّاد بن الزِّبْرِقان النحويّ[٤] أنه قال في النسبة إلى شِيَةٍ : شِيَوِيٌّ ، فرَدَّ الذاهبَ مِنْ آخره ، فقال الأَخْفَشُ : كأَنهم قلَبوا ؛ فجعلوا أوَّله في آخِره .

وعلى هذا القياس ؛ لَوْ صُغِّر لجازَ أنْ تقول : شُوَيَّةٌ . والقولُ ما ذكَرْناه أوَّلاً .

وممَّا ذهبتْ فاؤه قولهم : خُذْ وكُلْ ، فلَو سُمِّيَ رجلٌ بخُذْ أو كُلْ ثم صغَّرتَه لَقُلتَ : أُكَيْلٌ وأُخَيْذٌ ؛ لأنهما مِن أخذتُ وأكلتُ ، والأَلِفُ فاءُ فَعَلْتُ .

وما كان الذاهب مِن وَسَطه فرَجُلٌ يُسمَّى بمُذْ إذا صغَّرتَه قُلتَ : مُنَيْذٌ ؛ لأَنَّ أصله مُنْذُ ، فرَدَدْتَه [في التصغير[٥]] إلى حاله . ولَو سُمِّيَ رجُلٌ بِسَلْ مِنْ قولنا : اسْأَلْ على تخفيف الهمزة ثم صغَّرتَ لَقِيلَ : سُؤَيْلٌ ؛ لأَنَّ أصله اسْأَلْ فالهمزُ بين السين واللام .

قال[٦] : «**ومَنْ لم يهمزْ قال : سُوَيْلٌ ؛ لأَنَّ مَنْ لم يهمزْ يجعلها من الواو**» ؛ يُقال : سَالَ يَسَالُ ، مِثْل خَافَ يخَافُ ، وهما يتَسَاوَلاَنِ ، ويُقال : سِلْتُه فهو مَسُولٌ ، كما يُقال : خِفْتُه فهو مَخُوفٌ .

وهذا الوجهُ الآخَرُ إذا لم يكن مِن الهمز يخالِف عندي ما أصَّلَه سيبويه ؛ لأَنَّ مِن مذهبه إذا سُمِّيَ رجُلٌ بقُمْ أو خَفْ أو بعْ رُدَّ إليه في التسمية قبل التصغيرِ ما ذَهَبَ منه ، فتقول في الْمُسَمَّى بِـ قُمْ : هذا قُومٌ ، وبِـ خَفْ : هذا خَافٌ ، وبِـ بِعْ : هذا بِيعٌ ، وإذا سُمِّيَ بِـ سَلْ مِنْ سَالَ يَسَالُ قِيلَ : سَالٌ ، فإذا صُغِّرَ قِيل : سُوَيْلٌ ، والأَلِفُ فيه موجودةٌ قبلَ التصغير .

---

(١) من الكتاب بولاق ٢ : ١٢١ ، هارون ٣ : ٤٤٩ .

(٢) ، (٣) «كان» و «موقعه» ليستا في س .

(٤) نحوي بصري روى عنه الأخفش الأوسط (الفهرست ٧٨ المكتبة التجارية ١٣٤٨ هـ .) يشتبه بالكوفي المتهم بالزندقة صاحب حماد الراوية وعجرد (لسان الميزان ٢ : ٣٤٧ ، الحيوان ٤ : ٤٤٧ هارون ، الخزانة ٤ : ١٣٢) .

(٥) الزيادة من س .

(٦) المراد سيبويه .

ومـمّـا ذهبَ أوسطه «سَـهٌ» ، وهي الاسْتُ ، يُقـال : سـهٌ واسْتٌ وستٌ ، وأصلُ ذلك كله : ستَهٌ ؛ لأنه يُقال في جمعه : أسْتاهٌ وفي تصغيره : سُتَيْهَةٌ . فمَنْ قال : سهٌ حذف التاءَ التي هي عينُ الفعل ، ومَنْ قال : ستٌ حذف الهاء التي هي لامُ الفعل .

وممّا ذهبَ فيه لامُ الفعل : أسماءٌ منها ما كان على حرفين ، وليس أوّله ألف وَصْلٍ ، [(١)]ومنها ما كان في أوّله ألف وَصْلٍ[(١)] ، والتصغيرُ يجمعهما / ٢٠٧ أ / على لفظ واحد ؛ لأنَّ ألفَ الوَصْلِ تذهب في التصغير ، وتُرَدُّ لامُ الفعل .

فمِن ذلك قولهم في دم : دُمَيٌّ ، وفي يدٍ : يُدَيَّةٌ ؛ لأنَّ أصله : دميٌ ويدَيٌ .

و[(٢)] في شَفَة : شُفَيْهَةٌ ؛ لأنَّ هاءَ التأنيث لا يُعْتَدُّ بها ، وأصله : شَفْهَةٌ والهاءُ لامُ الفِعل ، ألا ترى أنك تقول في الجمع : شِفَاهٌ ، وفي تصريف الفعل : شَافَهْتُ .

ومِن ذلك حِرٌ ؛ تقول فيه : حُرَيْحٌ وفي الجمع : أحْرَاحٌ ، وإنما استثقلوا حاءَيْنِ[(٣)] بينهما حرفٌ ساكنٌ .

وتقـول في سَنَة : سُنَيَّةٌ ؛ على قول مَنْ جعل الساقطَ منها واوًا وقـال في تصـريف الفعل [منها[(٤)]]: سَانَيْتُ ، ومَنْ قال : سَانَهْتُ قال : سُنَيْهَةٌ . وتقول في عِضَة : عُضَيْهَةٌ ؛ لأنهم يجمعونها : عِضَاهًا ، ومَنْ قال : عِضَوَاتٌ ـ كما يُقال : سَنَوَاتٌ ـ قال : عُضَيَّةٌ .

وتقول في تصغير فُلٍ مِنْ قول أبي النجم :

في لَجَّةٍ أمْسِكْ فُلانًا عنْ فُلِ *[(٥)]

فُلَيْنٌ ؛ لأنَّ الذاهب منها نونٌ وأصله فُلانٌ ، فخفّفَ عنه .

ولَو حـقَّـرْتَ رُبَ ـ اسمَ رجُلٍ ـ قلتَ : رُبَيْبٌ ؛ لأنه مـخـفَّفٌ مِنْ رُبَّ . وكـذلك بَخٍ المخفَّفةُ ، تقول : بُخَيْخٌ ، وأصله التشديد ، قال العجّاج :

---

(١) . . . . (١) سقط من س .

(٢) زيد هنا في س : «تقولُ» .

(٣) «حاءَيْن» من س ، وفي ب ، ي : «حرفَين» .

(٤) «منها» زيادة من س .

(٥) الكتاب بولاق ١ : ٢٣٣ ، ٢ : ١٢٢ ، هارون ٢ :٢٤٨ ، ٣ : ٤٥٢ ، الخزانة الشاهد ١٤٨ ، اللسان : ل ج ج ، ف ل ن . أبو النجم الفضل بن قدامة (الحلل للبطليوسي : ما لا يقع إلا في النداء) .

في حَسَبٍ بَخٍّ وعِزٍّ أقْعَسَا *[١]

فرَدَّ بَخْ المخفَّفة إلى أصلها في التشديد، كما قال:

فهْيَ تنُوشُ الحَوْضَ نوْشًا مِنْ عَلاَ*[٢]

وإنما المستعمَل: مِنْ عَلُ ومِنْ عَلٍ، فرَدَّه إلى أصله؛ لأنَّ أصله عَلَوٌ، فقُلِبت الواوُ ألِفًا لانفِتاح ما قبلَها.

قال سيبويه[٣]: «**وأظُنُّ قَطْ كذلك**»؛ يعني قَطْ المخفَّفة التي في معنى حَسْبُ، إذا سمَّيْتَ بها رجُلاً ثم صغَّرْتَ قلتَ: قُطَيْطٌ، فترُدُّ طاءً أخرَى «**لأنك تعني بها انقطاع الأمر**[٤]، **والقَطُّ: قَطْعٌ فكأنها مِن التضعيف**».

وتقول في تصغير فَم: فُوَيْهٌ؛ لأنك تقول في جمْعه: أفْوَاهٌ، وأصله: فَوَهٌ، والهاءُ ذاهبةٌ كما ذهبتْ مِنْ شَفَةٍ، وأبدِلت الواوُ ميمًا؛ لأنها مِنْ مخرجها، فلمَّا جمَعوه وصغَّروه ردُّوه إلى الأصل، كما قالوا في جمْع ماءٍ: أمْوَاهٌ ومِيَاهٌ، وفي تصغيره: مُوَيْهٌ؛ لأنَّ الهمزة في ماءٍ مُنقلِبةٌ / ٢٠٧ ب / مِنْ هاءٍ، وأصله: مَوَهٌ.

ولَو صغَّرْتَ ذِه مِنْ قولنا: هذِهِ المرأة - وقد جعلْتَه هاهنا اسْمًا لامرأة - لَقلتَ: ذُيَيَّةٌ؛ لأنَّ هذه الهاءَ بدَلٌ مِنْ ياء، يُقال: ذِي في معنى ذِهْ، وهَذِي في معنى هَذِهِ، والهاءُ بدل، وأصله ياءٌ، ألا ترَى أنَّا نقول في تصغير ذَا للمذكَّر: ذَيَّا ولا هاءَ فيه. ولَو جازَ أنْ تبقَى الهاءُ في التصغير لَثبَتت الميمُ في تصغير فمٍ وجمْعِه.

وإذا خفَّفْتَ إنَّ وسمَّيْتَ بها ثم حقَّرْتَها رَدَدْتَها إلى التضعيف، وكذلك [أَنَّ[٥]] المشدَّدةُ؛ إذا خفَّفْتَها ثم حقَّرْتَها قلتَ فيها: أُنَيْنٌ، قال الأعشى:

في فِتْيَةٍ كسُيُوفِ الهِنْدِ، قد علِموا   أنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يحْفَى وينْتَعِلُ[٦]

---

(١) الديوان: ٣٢، الكتاب بولاق ٢: ١٢٣، هارون ٣: ٤٥٢.

(٢) قائله غَيْلان بن حُرَيْث، الكتاب بولاق ٢: ١٢٣، هارون ٣: ٤٥٣، اللسان: ن و ش، ع ل ا.

(٣) الكتاب بولاق ٢: ١٢٣، هارون ٣: ٤٥٣.

(٤) زاد الكتاب هنا: أو الشيء.

(٥) تكملة من الكتاب بولاق ٢: ١٢٣، هارون ٣: ٤٥٣.

(٦) الديوان ١٤٥، الكتاب بولاق ١: ٢٨٢، ٤٤٠، ٤٨٠، ٢: ١٢٣، هارون ٢: ١٣٧، ٣: ١٦٤، ٤٥٣.

وإنما تقديره : أَنَّه هالِكٌ . وقال الله عزَّ وجلَّ :«إنْ كان وَعْدُ ربِّنا لَمفعولاً»[١] ، معناه : إنَّه كان وَعْدُ ربِّنا . وكذلك : إنْ زيدٌ لَمنطلقٌ ، وأصله : إنَّ زيدًا منطلقٌ ، فخُفِّفتْ كما خُفِّفتْ لَكِنْ ، وأصلها لَكِنَّ . وأمَّا إنْ التي للجزاء ، وإنْ التي تُلْغَى في قوله : ما إنْ يقومُ زيدٌ ، وإنْ التي في معنى«ما» ؛ فهي كلُّها إذا صغَّرْتَها صغَّرْتَها بعد أنْ جعلْتَها أسماءً زِدْتَ فيها[٢] ياءً ، فقلتَ : أُنَيٌّ ، كما تقول في عَنْ : عُنَيٌّ ، وفي مِنْ : مُنَيٌّ ، وكذلك كلُّ ما كان على حرفَين ، إذا كان أصله حرفَين ولا يُعرَف الذاهبُ منه زِدْتَ فيه ياءً ؛ لأنَّ أكثر المحذوفات كذلك نحو : ابْنٍ واسْمٍ ويَدٍ[٣] .

قال أبو سعيد : وكذلك أنْ التي تنصِب الأفعال ، وأنْ الزائدة في قوله : «ولَمَّا أنْ جاءَتْ رُسُلُنَا»[٤] وأنْ التي في معنى العبارة في قوله تعالىَ :«وانطلق الملأُ منهم أن امشُوا»[٥] ، كلُّ ذلك يُقال فيه : أُنَيٌّ .

وما كان في أوَّله ألِفُ وَصْل [كان[٦]] كقولك : سُمَيٌّ ، وبُنَيٌّ ، وسُتَيْهَةٌ ؛ لأَنَّ ألِف الوصْل تذهب على ما تقَدَّم مِنْ عِلَّة ذلك .

---

(١) الآية رقم ١٠٨ من سورة الإسراء .

(٢) في ب ، ي : «وزِدْتَ قَبلها» ، تحريف ، والتصويب من س .

(٣) في ب ، ي : «جد» ، تحريف ، والتصويب من س .

(٤) الآية رقم ٣٣ من سورة العنكبوت .

(٥) الآية رقم ٦ من سورة ص .

(٦) زدتها لإصلاح العبارة .

هذا بابُ تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث[١]

قال أبو سعيد[٢] : اعلم أنَّ سيبويه أراد بتاء التأنيث هاهنا ما كان مِن الأسماء فيه تاءٌ في الوصل والوقْف مِن المؤنث ، وهي في أسماءٍ يسيرةٍ نحو : أُخْت وبِنْت وهَنْت ومَنْت وذَيْتَ وكَيْتَ ، ولم تقع في غير ذلك . فهذه التاءُ وإنْ كان قبلها ساكنٌ فهي للتأنيث كالهاء في عَبْلة وتمْرَة وما أشبَهَ ذلك ، لكنهم جعلوها بدلاً مِن التاء في الوقْف ، وألحقوا بها الاسمَ الذي حُذِفتْ لامُ الفعل مِنه بأبنية مِن الثلاثيّ ، فجعلوا أُخْتًا مُلْحَقًا بقُفْلٍ ، وبِنْتًا مُلْحَقًا بجِذْع .

وأصلُ أُخْت : أَخَوَةٌ ، وأصلُ بِنْت : بَنَوَةٌ أو بَنَيَةٌ ، والدليلُ على ذلك أنهم يقولون : أخَوَاتٌ وبَنَاتٌ ، وجعلوا تغييرَ أوائلها دلالةً على ذلك . فإذا صغَّرْتَها رَدَدْتَها إلى أصلها ؛ لأنَّها في الأصل مَزيدةٌ ـ بعدَ ما بُنِيَ الاسمُ على حرفَين ـ للتأنيث ، وعلامةُ التأنيث لايُعتَدُّ بها في تصغيرٍ ولا جمْع ، فقالوا : بُنَيَّةٌ وأُخَيَّةٌ ، ثم رَدُّوا الهاءَ وأبطلوا التاءَ التي كان يستوي وصلُها ووقْفُها ؛ لأنهم لَمَّا رَدُّوا الحرفَ الذاهبَ بطَل الإلحاقُ بالتاء ، فرجَع إلى الهاء ، فجُعِلتْ كتَمْرَةٍ وصَعْوَةٍ وماأشبَهَ ذلك .

وقالوا في ذَيْتَ : ذُيَيَّةٌ ، لأنهم يقولون : ذَيَّةٌ . وفي هَنْتٍ وجْهانِ ؛ فمنهم مَنْ يقول : هُنَيَّةٌ ؛ لأنهم يجمعونها هَنَوَات ، ومنهم مَنْ يقول : هُنَيْهَةٌ ، كما يقول : شُفَيْهَةٌ ، ويقول في هَنٍ : هُنَيَّةٌ ، ومَنْ قال : هُنَيَّةٌ قال في المذكَّر : هُنَيٌّ .

وكَيْتَ بمنزلة ذَيْتَ ؛ يُقال فيها : كُيَيَّةٌ . ومَنْتٌ يُقال فيها : مُنَيَّةٌ ، كما يُقال[٣] في مَنْ : مُنَيٌّ ، لو سُمِّيَ به[٣] .

ولو سمَّيْتَ امرأةً بضَرَبَتْ أو رجُلاً لَقلتَ : ضُرَيْبَةٌ ؛ لأنك إنْ سمَّيْتَه بهذا قلتَ قبلَ التصغير : ضَرَبَةٌ ، كرَقَبَة ووَرَقَة ، ثم تصغِّر على ذلك ، وهذا يُقوِّي ما ذكرْناه في تصغير أُخْت وبِنْت ؛ لأنك لو سمَّيْتَ بضَرَبَتْ جعلْتَ التاءَ هاءً على ما توجِبه الاسميَّةُ ، وكذلك جعلْتَ التاءَ الساكنَ ما قبلَها في بِنْتٍ وأُخْتٍ لَمَّا رددْتَ / ٢٠٨ ب / الذاهبَ ، فبطَل الإلحاقُ ، واحتجْتَ إلى علامة التأنيث .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٢٣ ، هارون ٣ : ٤٥٣ .

(٢) «أبو سعيد» ليس في س .

(٣-٣) في س : «هُنَيٌّ» ، سهو ، أو اختصار .

ثم قال سيبويه[1] **:«وكانت الهاءُ أوْلىَ بها مِنْ بين علامات التأنيث لشبهها بها»** يعني لِشَبَهِها بالتاء ، **«ألا ترَى أنها في الوصل تاءٌ»** . **قال :«ولأنهم لايؤنّثون بالتاء شيئًا إلاَّ شيئًا علامته في الوقف**[2] **الهاء»** ، يعني أنَّ الأسماءَ التي تثبُت فيها التاءُ في الوقف مِن الأسماء التي ذكرْناها هي أسماءٌ مؤنثة الأصل في علاماتها ؛ لأنَّ الأصل فيها : أخوَةٌ وبنوَةٌ وهَنوَةٌ وذيَّةٌ ، فأصل ذلك كلِّه الهاءُ .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٢٤ ، هارون ٣ : ٤٥٥ ـ ٤٥٦ .

(٢) في س : «الوصل» .

هذا بابُ تحقير ما حُذف منه ، ولايُردُّ في التحقير ما حُذف منه ، منْ قِبَل أنَّ ما بقِيَ إذا حُقِّر يكون على مِثال المحقَّر ، وليس آخره شيئًا لحق الاسمَ بعد بنائه كالتاء التي ذكرنا والهاء[١]

قال سيبويه[٢] : «فمنْ ذلك قولك في مَيْت : مُيَيْتٌ ، وإنما الأصل مَيِّتٌ ، وفي هارٍ : هُوَيْرٌ ، وإنما الأصل هائرٌ» ، وكذلك لو صغَّرْتَ نَرى وتَرى ويَرى بعدَ التسمية به لقلْتَ : نُرَيٌّ وتُرَيٌّ ويُرَيٌّ ، وكذلك في مُرٍ[٣] ـ منْ أرَى [يُرَى[٤]] ويُري مُستقبَل : أرَى ـ تقول فيه : مُرَيٌّ ويُرَيٌّ ، ولا تَردُّ الهمزة التي في الأصل في ترَى ويَرَى وفي مُرٍ[٣] ويُري . وكذلك لو سمَّيْتَ رجلاً بِيَضَعُ أو تَضَعُ ، ثم صغَّرْتَ لَقلتَ : تُضَيْعُ ويُضَيْعُ . وكذلك لَو صغَّرْتَ خيرًا منك وشرًا منك لَقلتَ : خُيَيْرٌ منك وشُرَيْرٌ منك .

قال أبو سعيد : هذا كلُّه قول سيبويه في هذه الأسماء وقد خُولِفَ في بعضها . واعتمادُ سيبويه على أنَّ الحذْفَ لَمَّا وقَع في هذه الأسماء على جهة التخفيف ـ لا على علَّة توجب حذْفها وتزول العلَّة في التصغير ـ وكان التصغير غير محْوِج إلى رَدِّ ما حذَفوه لأنَّ الباقيَ ثلاثةُ أحرف لم تردَّ[٥] المحذوف لأنَ التخفيف الذي أرادوه في المكبَّر هم إليه أحْوَجُ في المصغَّر / ٢٠٩ أ / لزيادة حروفه .

وحَكَى عن يونس أنَّ ناسًا يقولون : هُوَيْئِرٌ في التصغير ، فقال سيبويه : «هؤلاءِ لم يحقِّروا هارًا إنما حقَّروا هائرًا ، كما قالوا : رُوَيْجِلٌ كأنهم حقَّروا رَاجِلاً» .

ثم قال : «كما قالوا : أُبَيْنُونَ» [[٦] كأنهم حقَّروا أبْنَى مثل أعمَى . وتفسيرُ هذا أن العربَ إذا صغَّروا أبْناءً[٦]] جمْع ابن ، يقولون : أُبَيْنُونَ ، وليس ذلك بتصغير أبْناءٍ في لفظه ؛ لأنَّ تصغيره : أُبَيْنَاءُ ، كما تقول : أُجَيْمَالٌ ، ولا هو تصغيرُ بَنُونَ ؛ لأنَّ تصغير بَنُونَ : بُنَيُّونَ ؛ لأنك تُصغِّرُ الواحدَ : بُنَيٌّ ، ثم تجمعُه فيصير : بُنَيُّونَ . فكأنَّ قولهم أُبَيْنُونَ على

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٢٤ ، هارون ٣ : ٤٥٦ .

(٢) «قال سيبويه» ليس في س .

(٣) في ب ، ي : «مُرِي» ، بإثبات ياء المنقوص ، وفي س : «مُرًى» اسم مفعول من الرباعي .

(٤) الزيادة من س ، والفعل مضبوط بالبناء للمجهول ، فيكون اسم المفعول هو موضع التصغير .

(٥) هذا خبر أنَّ «وجواب «لَمَّا» .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من س .

تقدير شيء غير أَبْنَاء ولا بَنِينَ ، ولا هم صغَّروا ابْنًا وجمَعوه بعد ذلك ، فقَدَّرَ[١] الذي يستَوي تقديرُه فيه أنه أَفْعَلُ مثْل : أَعْمَى ، وكأنَّه أَبْنَى[٢] ثم صُغِّر أَبْنَى فيَصير : أُبَيْنَى ، ثم جُمع فصار : أُبَيْنُونَ ، كما يصير أُعَيْمُونَ . ولا يُسْتَعْمَلُ أَبْنَى ، كما لم يُسْتَعْمَلْ راجِلٌ[٣] في معنى رَجُلٍ ، وإنْ كان قد صغَّروه على ذلك .

قال أبو سعيد : العرب تقول : رَجُلٌ في معنى رَاجِلٍ ، فيجوز أنْ يكون رُوَيْجِلٌ في تصغير رَجُلٌ الذي في معنى رَاجِلٍ ، قال الشاعر[٤] :

أمَا أُقَاتِلُ عَنْ دِيني على فَرَسٍ وَلاَ كَذَا رَجُلاً إلاَّ بِأَصْحَابِ

أرادَ : رَاجِلاً .

وذكَر يونس أنَّ أبا عَمْرٍو كان يقول في مُرٍ[٥] : مُرَيْءٍ[٦] مثْل : مُرَيْع ؛ يهمِزُ ويجُرُّ .

فألْزَمَه سيبويه أنْ يقول في مَيِّت : مُيَيِّتٌ ، وفي ناس : أُنَيِّسٌ ؛ لأَنَّ ناسًا عند سيبويه أصلُه : أُناسٌ ، وحُذِفت الهمزةُ تخفيفاً ، كما حُذِفت الياءُ الثانيةُ مِنْ مَيِّتٍ[٧] .

وحَكَى أبو العباس المبرّد مِنْ قَوْله وقول أبي عثمان المازنيّ أنه[٨] يقول في يَضَعُ : يُوَيْضِعٌ[٩] ، وكذا في هارٍ : هُوَيْئِرٌ[١٠] ؛ لأنه مِنْ وَضَعَ : يَضَعُ ، ويرُدُّه إلى الأصل .

وقد تقَدَّمَ الاحتجاجُ لِسيبويه .

ويَلْزَمُ هؤلاءِ أيضًا أنْ يقولوا في : خير مِنك ، وشَرّ مِنك : أُخَيِّرُ مِنك ، وأُشَيِّرُ مِنك ؛ لأَنَّ أصله : أَخْيَرُ مِنك ، وأَشَرُّ مِنك .

---

(١) يعني سيبويه ، الكتاب بولاق ٢ : ١٢٥ ، هارون ٣ : ٤٥٦ .

(٢) في ب : «أَبَنَا» في المواضع الثلاثة ، : «أُبَيْنَا» ، خطأ .

(٣) في ب ، ي : «راجلاً» ، ربما يحكي لفظ سيبويه .

(٤) حُيَيّ بن وائل الخارجي ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٦٤ هارون ١٣٧٢ هـ . ، النوادر لأبي زيد ٥ .

(٥) في ب ، ي : «مُري» بإثبات ياء المنقوص .

(٦) في ب ، ي : «مُرَيْئي» و «مُرَيْعي» والصواب من س والكتاب بولاق ٢ : ١٢٥ ، هارون ٣ : ٤٥٧ .

(٧) الكتاب بولاق ٢ : ١٢٥ ، هارون ٣ : ٤٥٧ .

(٨) الأقرب أنه يعني أبا عمرو .

(٩) في ب ضُبِطَتْ «يُوَيْضِعُ» غير منونة .

(١٠) في ب ضُبِطَتْ «هُوَيرٌ» بهذه الصورة ، والتصويب من س .

/ ٢٠٩ ب / هذا بابُ تحقير كل حرف كان فيه بدل[١]

«فإنك تحذف ذلك البَدَلَ ، وتَرُدُّ الذي [هُوَ[١]] من أصل الحرف إذا حقَّرْتَه كما تفعل ذلك إذا كَسَّرْتَه لِلجَمْع» .

قال سيبويه :«فمنْ ذلك : مِيزَانٌ ومِيعَادٌ ومِيقَاتٌ ، تقول : مُوَيْزِينٌ ومُوَيْعِيدٌ ومُوَيْقِيتٌ» ، كما يقولون : مَوَازِينُ ، ومَوَاقِيتُ . وهذا لا خلافَ فيه . وقد يجيءُ منْ هذا البابِ أشياءُ فيها خِلافٌ . وستَقِفُ عليها إنْ شاءَ الله تعالى .

قال أبو سعيد : اعلم أنَّ ما كان مِنْ بَدَل الحروف ؛ بحركة أوجَبتْ قلْبَ ما بعدها[٢] ، أو بحرف على حال يُوجِب قلْبَ حرف بعده ، ثم صغَّرْتَ ذلك ، أو جمَعْتَه ، فزَالَت العِلَّةُ الموجبة للقلْب في التصغير أو في الجمع رَدَدْتَه إلى أصله ، فمنْ ذلك : ميعَادٌ وميزَانٌ ، وما جرى مجراهما[٣] ؛ أصله : مِوْعَادٌ ومِوْزَانٌ ، قُلِبَت الواوُ ياءً لِسُكونها وانْكِسار ما قبلها ، فإذا جمَعْتَ أو صغَّرْتَ حرَّكْتَ الواوَ ، فبطَل قلْبُها .

وقد حكَى بعضُ اللغويين أنَّ مِن العربِ مَنْ لا يرُدُّها إلى الواو إذا جمَع ، وأنشد :

حِمًى لا يُحَلُّ الدهرَ إلاَّ بأمْرِنا ... ولا نَسْألُ الأَقوامَ عَهْدَ المَيَاثِقِ[٤]

وهو جمْع مِيثَاق ، وأصله مِنْ : وَثِقْتُ . وكذلك لَو صغَّرْتَ قِيلاً أو رِيحًا لَقلتَ : قُوَيْلٌ ورُوَيْحَةٌ ؛ لأَنَّ أصله : قِوْلٌ ورِوْحٌ ، ويُقال في جمعها : أرْوَاحٌ ؛ بردِّ الواوِ لزَوَال الكسرة التي قبلها .

وذَكر أبو حاتم السجِسْتانيّ أنَّ عُمارة بن عَقِيل[٥] غلِطَ فقال في رِيح : أرْيَاحٌ ، قال : فأنكرْتُه عليه وأنشدْتُه قولَ جَدِّه جَرِير :

[ومِنَّا الذي اختير الرجالَ سماحةً] ... إذا هَبَّ أرْوَاحُ الشِّتاءِ الزَّعَازِعُ[٦]

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٢٥ ، هارون ٣ : ٤٥٧ ، وما بين المعكوفين منه .

(٢) في ب ، ي ، س : «بعده» ، سهو .

(٣) في ب ، ي : «مجراها» ، سهو ، والتصويب من س .

(٤) لعياض بن أم دُرَّة الطائي ، شرح شواهد الشافية ٩٥ ، الخصائص ٣ : ١٥٧ دار الكتب ، ١٩٥٦ م . ، نوادر أبي زيد ٢٧١ تحـ .محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، ١٩٨١ م . ، اللسان والتاج : و ث ق .
وفي ب ، ي : عَقْدَ ، وفي س : عند ، تصحيف .

(٥) هو عُمارة بن عَقيل بن جَرير الشاعر الأمويّ ، توفيَ عام ٢٣٩ هـ . (الأعلام للزركلي) .

(٦) البيت للفرزدق ، الديوان ١ : ٤١٨ ، والكتاب بولاق ١ : ١٨ ، والخزانة : ٣ : ٦٧٢ في الشاهد ٧٠٦ .

فقال : أما ترَى أنَّ في المصحف «وتصْريفِ الرِّيَاح»[١] ، فأخذ طريقَ القياس فأخطأ .

وقد جاء ممَّا لم تُرَدَّ [فيه[٢]] الياءُ أشياءُ كقولهم : عِيدٌ وأعْيَادٌ ، وهو شاذٌّ ، ودِيمَةٌ ودِيَمٌ ، وثَوْرٌ وثِيَرَةٌ ، ولها في التصريف أحكامٌ ذكرْناها فيه .

وإذا حقَّرْتَ الطَّيَّ واللَّيَّ / ٢١٠ أ / وما جرَى مجراه قلتَ : طُوَيٌّ ولُوَيٌّ ؛ لأنَّ أَصل الطَّيِّ : طَوْيٌ ، وأَصل اللَّيِّ : لَوْيٌ ؛ لأَنه مِنْ طَوَيْتُ ولَوَيْتُ ، فقُلبت الواوُ ياءً لِسُكونها وتقدُّمها ، وترجع في التصغير ، كما قالوا في جمْع رَيَّان وطَيَّان : رِوَاءٌ وطِوَاءٌ ؛ لأنَّ أصله : رَوْيَانُ لأَنه مِنْ : رَوَيْتُ ، وطَوْيَانُ لأَنه مِنْ : طَوَى بطْنَه . ويُقال في التصغير : طُوَيَّانُ ورُوَيَّانُ ؛ لأنَّ العِلَّة الموجِبةَ للقلْب قدْ زالَتْ في التصغيرِ والجمْع .

وإذا حقَّرْتَ قِيٍّ قلتَ : قُوَيٌّ - والقِيُّ : الأرْضُ القَفْرُ ، وأصله : قِوْيٌ ؛ لأَنه مِن القَوَاء ، وهي الأرض التي لا شيءَ فيها .

وتقول في تصغير مُوقِنٍ ومُوسِرٍ : مُيَيْقِنٌ ومُيَيْسِرٌ ؛ لأَنه مِنْ : أيْقَنَ وأيْسَرَ ، وجُعِلت الياءُ واوًا لِسُكونها وانضمام ما قبلَها ، فلَمَّا حُرِّكتْ عادتْ إلى الياء ، ألا تَراهم قالوا في الجمع : مَيَاسِيرُ . ومِنْ ذلك أيضًا : عَطَاءٌ وقَضَاءٌ ورِشَاءٌ ، وكلُّ ماكانت الهمزةُ فيه طرَفًا في موضع لام الفعل وقبلها ألِفٌ والهمزةُ منقلبةٌ مِنْ ياءٍ أو واوٍ ، إذا صغَّرْتَ أبْطلْتَ الهمزة وردَدْتَها إلى الأصل ؛ لأنَّ الهمزة إنما انقلبتْ مِن الياء والواو لتطرُّفهما بعد ألِف ، فإذا صغَّرْنا فقد بطَلت الألِفُ ، تقول في تصغيره : عُطَيٌّ وقُضَيٌّ ورُشَيٌّ ، وأصله : عُطَيِّيٌ وقُضَيِّيٌ ورُشَيِّيٌ ، فتحذِفُ الياءَ الأخيرةَ ولا همزةَ فيه ، ألا ترَى أنك تقول في الجمْع : أعْطِيَةٌ وأقْضِيَةٌ وأرْشِيَةٌ .

وما كانت الهمزةُ فيه أصليةً غير مُنقلبة فإنها تثبُت همزةً في التصغير ولا تُحذَف ، فمِنْ ذلك : ألاءَةٌ ، وهي نَبْتَةٌ ، وأشَاءَةٌ وهي الفَسِيلةُ ، تقول في التصغير : أُلَيِّئَةٌ وأُشَيِّئَةٌ ، لأنَّ الهمزة ليستْ بمُبدَلة ، والأصلُ في هذا عند سيبويه أنَّ ما كان معروفَ الأصل بالاشتقاق مِنْ واو أو ياءٍ فهو مِنْ باب عَطَاءٍ ورِشَاءٍ ، وما كان لا يُعرَف جُعِلتْ

---

(١) الآية رقم ٥ من سورة الجاثية .

(٢) زدتها لضبط العبارة .

همزتُه[١] أصليةً حتى يقوم الدليلُ على غيرها ؛ / ٢١٠ب / لأَنَّ الهمزة هي الموجودة فيه ، فلذلك تقول إذا حقَّرْتَ الصّلاءَ : صُلَيٌّ ، والصَّلاءَةَ : صُلَيَّةٌ لأَنه يُقال : صَلايَةٌ . وتقول في سِحَاءَة : سُحَيَّةٌ ؛ لأَنه يُقال فيها : سِحَايَةٌ ، فوَضَحَ[٢] أنها مِن الياء ، فإذا لم يُعرَفْ فهو في الحُكم همزةٌ[٣] .

وتقول في تصغير مِنْسَأَة : مُنَيْسِئَةٌ ؛ لأَنها مِنْ : نَسَأْتُ إذا سُقْتَ ، وهي مِفْعَلَةٌ ؛ لأَنها يُساقُ بها البهائمُ ، والمِنْسَأَةُ : العَصَا ، ألا تراهم إذا كسَّروا قالوا : مَنَاسِئُ .

وكذلك البَرِيَّةُ ؛ هو مِنْ بَرَأَ اللهُ الخلْقَ ، وقد خفَّفت العربُ الهمزةَ منها ، فإذا صغَّرْتَ رَدَدْتَ الهمزةَ فقلتَ : بُرَيِّئَةٌ[٤] ، مِثْل بُرَيِّعَة ؛ كما تقول في ذَريعة : ذُرَيِّعَة . وأمَّا مَنْ قال : البَرِيَّةُ مأخوذٌ من البَرَى[٥] ـ وهو التُّرابُ لأَنَّ الناسَ خُلِقوا مِنْه ـ فتصغيرُه : بُرَيَّةٌ ؛ لأَنَّ أَصله : بُرَيِّيَة بثلاثِ ياءاتٍ فتسقُط الأخيرةُ مِنها .

وأمَّا النَّبيُّ فأصلُه عند سيبويه الهمزُ ، وهو مأخوذٌ مِن النَّبَإِ ؛ وهو : الخَبر ؛لأَنه يُخْبر عن اللهِ جلَّ وعزَّ .

وقد اختلف العربُ في همزه ؛ فأكثرُهم يخفِّف الهمزةَ فيقول : نَبيٌّ ، وأصلُه نَبيءٌ ، وتجمعه جمْعَ ذَوَات الياء ، فتقول : أنْبيَاءُ ، كما تقول : أصْفيَاءُ وأكْفيَاءُ . ومِن العرب مَنْ يهمِزُ فيقول : نَبيءٌ ، وقرَأ[٦] بذلك نافعٌ وأهلُ المدينة ، وقرؤُوا أيضًا في جمْعِه : أنْبِئَاء ، وكان القياسُ إذا هُمِزَ أنْ يكون جمْعُه : نُبَآء ، مِثل كَرِيم وكُرَمَاء ، كما قال العباسُ بنُ مِرْداسٍ السُّلَميُّ :

يا خاتِمَ النُّبَآءِ ، إنَّكَ مُرْسَلٌ بالحَقِّ ، كُلُّ هُدَى السَّبيلِ هُدَاكَا[٧]

---

(١) هذا من س ، وفي ب ، ي : «جُعِل همزةً» .

(٢) في ب ، ي : «فوَضَعَ» ، سبق قلم ، .وفي س : «وتعرف» ، ولعلها «ويُعرَف» .

(٣) هذا من ب ، ي ، وفي س : «مهموز» مكان «همزة» .

(٤) في ب : «بُرَيْئَة» مثل جُهَيْنَة ، وكذلك تمثيلها : «بُرَيْعَة» ، ثم «ذُرَيْعة» ، سهو ، والصواب من س .

(٥) في ب ، ي ، س : «البَرَا» ، خطأ .

(٦) في ب ، ي : «قرؤا» ، وليست المتبعة .

(٧) مطلع ١٢ بيتا ؛ الديوان جمع الجبوري ، ط . بغداد ١٩٦٨ ، الكامل للمبرد ٢ : ٢١ تحـ . أبي الفضل ، دار نهضة مصر ، ١٩٨١ م . ، السيرة النبوية لابن هشام ؛ في غزوة حنين سنة ثمان من الهجرة ، الحماسة المغربية في باب مدح النبي ص ، اللسان : ن ب ء .

والذي يقول : أنْبِئَاء شبَّهه بجمْع فَعِيل إذا كان اسمًا ، كقولك : نَصِيبٌ وأنْصِبَاءُ . وقد أحْكَمْنا هذا في الجمْع .

واستدَلَّ سيبويه على أنَّ الأصل الهمزُ [بـ[١]] أنَّه ليس من العرب أحدٌ إلاَّ وهو يقول : تنَبَّأ مُسَيْلِمَةُ . وذكَر أنَّ الذين تركوا الهمزَ في النَّبيِّ إذا صغَّروا أوْ جمَعوا تركوا الهمزَ فقالوا في الجمْع : أنْبِيَاءُ ، وفي التصغير : كان مُسَيْلِمَةُ نُبَيَّ سَوْءٍ /٢١١ أ/ وأصلُه : نُبَيِّيٌ بثلاثِ ياءاتٍ فتسقُط الأخيرةُ .

وإذا صَغَّرْتَ النُّبُوَّة - وأصلها النُّبُوءَة - رَدُّوا الهمزة فقالوا : كان مُسَيْلِمَةُ نُبُوَّتُه نُبَيِّئَةَ[٢] سَوْءٍ . وإنما هَمَزَ لأنه [لَمَّا[٣]] لم يكثر الكلامُ بها مُصَغَّرةً رَدَّها إلى الأصل ؛ لأنَّ التخفيف يلزم في الموضع الذي خفَّفوه ، وهذه العلَّةُ توجب أنْ تُرَدَّ الهمزةُ في التصغير إذا قلْنا : كان مُسَيْلِمَةُ نُبَيِّئَ سَوْءٍ ، إلاَّ أنْ يكون سَمع العربَ تفْصِل بينهما فاتَّبَع ذلك .

قال[٤] : «**وأمَّا الشَّاءُ فإنَّ العربَ تقول فيه : شُوَيٌّ ، وفي شَاةٍ : شُوَيْهَةٌ ، والقولُ فيه أنَّ شَاءً مِنْ بنات الياءات والواوات**» .

قال أبو سعيد : لاخلافَ أنَّ قولنا : شاةٌ أصلُها : شاهةٌ ، وتصغيرها : شُوَيْهةٌ ، وجمْعها : شياهٌ ، والهاء الأصلية هي لامُ الفِعْل . واختلَفوا في شَاءٍ وهو الجمْع ؛ فمذهب سيبويه أنَّ الشَّاءَ ليس مِنْ لفظ شاة ، وأنه اسمٌ للجمْع ، وأصله : شَوَيٌ أو شَوَوٌ ؛ قُلبتْ عينُ الفعلِ منه ألِفًا لتحرُّكها وانْفِتاح ماقبلَها ، وقُلبتْ لامُ الفعل مِنه همزةً ؛ لأَنها طرَفٌ وقبلَها ألِفٌ . وهذا شاذٌّ لأَنه أعَلَّ العينَ واللامَ جَميعًا .

واستدَلَّ على ذلك بأنَّ العربَ تقول أيضًا لجمْع الشَّاء : شَوِيٌّ ، ولامُ الفعل في شَوِيٍّ ياءٌ .

ثم احتجَّ بأنَّ الجمْعَ قد يجيءُ على غير الواحد بقولهم : امرأةٌ ونِسْوَةٌ ، والنِسْوَةُ ليستْ مِنْ لفظ امرأة ، ورجُلٌ ونَفَرٌ . وقِيرَاطٌ ودِينَارٌ تقول فيه في التصغير والجمْع : قُرَيْرِيطٌ

(١) زدتها لتعدية الفعل «استدلَّ» .
(٢) في ب : «نُبَيْئَة» ، سهو .
(٣) من س ، وبها يستقيم بها التركيب .
(٤) يريد سيبويه .

ودُنَيْنِيرٌ ، وقَرَارِيطُ ودَنَانِيرُ ، ولم يُستعمَلْ في التصغيرِ والجمْع لفظُ الواحد . وكذلك الدِّيبَاجُ فيمَنْ قال : دَبَابيجُ[١] ، والدِّيماسُ فيمَنْ قال : دَمَاميسُ[٢] .

واحتجَّ أيضًا بأنهم جمَعوا سَوَاءً على سَوَاسِيَةٍ وليس في الواحد سِينانِ .

وقال أبو العباس المبرّد : أمَّا الشَّاءُ فهو بمنزلة الماء ، والهمزةُ فيه بَدَلٌ مِن الهاء ، وهو جمْعُ شاةٍ بإسقاط هاء التأنيث ، كما قالوا : تَمْرةٌ وتمْرٌ ، وشعيرةٌ وشعيرٌ ؛ وذلك أنَّ شاةً أصلها شاهةٌ ، فحذفوا الهاءَ الأصلية استثقالاً للهاءَ ين ، فلمَّا جمَعوه أسقطوا هاء التأنيث فرَدُّوا الهاءَ الأصلية فصار : شاهٌ ، ويُوقَف / ٢١١ب / عليه : شاهْ ، فتلتبس بالواحدة التي فيها هاءُ التأنيث ، فأُبْدِل همزةً ، وهي تُبْدَل مِنها كثيرًا .

وممَّا دَعَا إلى قلْب الهاء همزةً في ماء ـ وأصلُه ماهٌ ـ أنَّ الهاءَ خفيَّةٌ ، والهمزة تبيِّنُ الألفَ ، ويظهر معها أكثرَ مِنْ ظهور الألف مع الهاء ، فقلبوها همزة ، فإذا صغَّروا أو جَمَعوا كثُرت الحروف بالتصغير والجمْع ، فرَدُّوه إلى الأصل ، ولم يُظهِروا[٣] في التصغير الألِفَ ، والياءُ أبْيَنُ مِنها . وأمَّا شَوِيٌّ فهو غيرُ لفظ شاةٍ اسمًا[٤] للجمْع .

ولَو سمَّيْتَ رجُلاً ذَوَائبَ ثم صغَّرْتَه لَقلتَ : ذُؤَيْئِبُ[٥] بهمزةٍ قبلَ ياء التصغير وأخرَى بعدَها ؛ لأنَّ الواوَ في ذَوَائبَ أصلها الهمز ، وكان أصلها ذَآئب ؛ لأنها جمْعُ ذُؤَابة ، فقلَبوا في الجمْع ؛ استثقالاً لاجتماع الهمزتَين وبينهما ألِف وهي شبيهةُ الهمزة ، وكان ذلك مِنْ شُذُوذ الجمْع الذي لا يَطَّرِد ، فإذا صغَّر رَدَّه إلى القياس ، فجعَل مكانَ الواو همزةً .

---

(١) في ب ، ي ، س : «ديابيج» ؛ بياء مثناة تحتية بعد الدال ، ولا أراها الصواب ، بل أرى أن الصواب : دَبابِيج ، كما في دَنانير وقراريط .

(٢) في ب ، ي : «دياميس» ، تصحيف ، والصواب من س ، والقول فيه كالقول في «ديابيج » الآنفة .

(٣) هذا ما في ب ، ي ، وفي س : «ولا يظهر» .

(٤) هذا ما في ب ، ي ، وفي س : «شُوِيٌّ فِيمَن غَيَّرَ لَفْظَ شَاة اسْمٌ» ، وفي العبارة خلل .

(٥) هذا ما في س ، و في ب : «ذُؤَيْئِيبٌ» ، بزيادة ياء قبل الآخِر ، ولم يرد هنا ذِكر للتعويض .

هذا بابُ تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه[١]

قال أبو سعيد : البابُ مُشتملٌ على ما كانَ مِن الأسماء على ثلاثة أحرف والثاني مِنها أَلِف ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم مِنها أَلِفه مُنقلبةٌ مِنْ واوٍ ، وقسم مِنْ ياء ، وقسم لا أصلَ للأَلِف فيه ، أو لا يُعرَف أصلُها .

فأمَّا ما كان مِن الواو فإنك تقلب الأَلِفَ فيه واوًا ، تقول في باب : بُوَيْبٌ ، وفي مالٍ : مُوَيْلٌ ، وفي غَارٍ : غُوَيْرٌ ، والمثَل السائرُ : عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا[٢] .

وأمَّا ماكان مِن الياء فإنك ترُدُّها في التصغير إلى الياء كقولك في ناب : نُيَيْبٌ ، وفي غَارٍ : غُيَيْرٌ إذا أرَدْتَ الغَيْرةَ ، وفي رجُلٍ سمَّيتَه بسارَ أو غَابَ : سُيَيْرٌ وغُيَيْبٌ[٣] ؛ لأَنهما مِنْ قولك : سَارَ يَسِيرُ وغَابَ يَغيبُ ، ألا ترَى أنهم لَمَّا جمَعوا جعلوه ياءً فقالوا : أنْيَابٌ في ناب الأسنان والناب مِن الإبِل .

وأمَّا ما لا يُعرَف أصلُه ، أو لا أصلَ له في ياءٍ ولا واو فإنه يُجعل واوًا ؛ لأَنَّ ذَوَاتِ الواو في / ٢١٢ أ / هذا البابِ أكثرُ ، وذوات الياء قليلةٌ جداً . فممَّا لا أصلَ له قولهم : سَارٌ يُريدون : السائرَ ، تقول فيه : سُوَيْرٌ ، ألا ترَى أنَّا لَوْ صَغَّرْنا السَّائرَ [والذاهب][٤] لَقُلْنا : سُوَيِّرٌ وذُوَيْهِبٌ وما أشبَه ذلك .

وسَارٌ في معنى : سائر الناس ، لا مِنْ سَارَ يَسِيرُ . قال أبو ذُؤَيْبٍ :

وسَوَّدَ مَاءُ الْمَرْدِ فَاهَا ، فَلَوْنُهُ كَلَوْنِ النُّؤُورِ وَهْيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا[٥]

أيْ : سَائرُها .

وكذلك لَوْ صَغَّرْتَ خَافٌ[٦] في معنى : خائف لَقلتَ : خُوَيْفٌ ؛ لأنه يجوز أن يكون : خَائف ، وحُذفت الهمزةُ كما حُذفتْ في سَارٌ ، أو يكون على فَعِلٍ وأصلُه : خَوِفٌ[٧] ، وفي كِلا الوجهَين : خُوَيْفٌ .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٢٧ ، هارون ٣ : ٤٦٢ .
(٢) المثل في الكتاب : ١ : ٢٤ ، ٧٩ ، ٤٧٨ بولاق ، وفي مجمع الأمثال فيما أوله عين .
(٣) هذا ما في ب ، ي : «غاب ، وغُيَيْب ، ويَغيب» بالغين المعجمة ، وهن في س بالعين المهملة .
(٤) زيادة ضرورية ، وليست فى الأصول .
(٥) ديوان الهذليين ١ : ٢٤ ، وهذا ما في س وعبارته واضحة ، وفي ب ، ي «يكون» في موضع «كَلون» .
(٦) ضُبِطَتْ في ب ، س : «خَافَ» كالماضي ، خطأ ، وفي الكتاب بالكسر والتنوين ، خطأ أيضًا .
(٧) سقطت «خَوِفٌ» من س .

وأمَّا قولهم : رجُلٌ مَالٌ ، فهو على فَعِلٍ مِنْ قولنا : مَالَ الرجُلُ يَمَالُ إذا كَثُرَ مالُه ، وأصلُه : مَوِلَ يَمْوَلُ فهو مَوِلٌ ، كما تقول : فَزِعَ يَفْزَعُ فهو فَزِعٌ ، وقلَبوا الواوَ ألِفًا لتحرُّكِها وانْفِتاح ما قبلَها ، وكذلك : كَبْشٌ صَافٌ ونعجةٌ صَافَةٌ ؛ يُرَاد : به صُوفٌ ، وتصغير هذا كلِّه بالواو .

ومِن العرب مَنْ يكسِر أوَّلَ التصغير في ذوات الياء فيقول في تصغير شَيْخ : شِيَيْخٌ ، ويجب أنْ يقول في نابٍ وبابِه مِنْ ذوات الياء : نِيَيْبٌ .

وفيهم مَنْ قال في نابٍ : نُوَيْبٌ فيجيءُ بالواو على جِهَة الغلط لكثْرة أنْ يكون الألِفُ مِن الواو .

هذا بابُ تحقير الأسْماء التي تثبُتُ الأبدالُ فيها وتلزمُها[١]

قال أبو سعيد[٢] : اعلم أنَّ سيبويه جَعل كلَّ بَدَلٍ في موضع العين مِن الفعل لِعلَّةٍ أجازتْ ذلك البَدَلَ ، أوْ في موضع الفاء إذا صُغِّر فزالَت العلَّةُ في التصغير لم يُغيِّر البَدَل . وقد خُولِفَ في ذلك على وجوهٍ أسُوقُها بعدَ ذِكْرِ مذْهبه إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

فمِنْ ذلك أنَّا نقول في اسم الفاعِل المـُعْتَلِّ العَين : هذا قائمٌ وبائعٌ ، وفي التصغير : قُوَيْئِمٌ وبُوَيْئعٌ ، بالهمْزِ في المُصَغَّر والمُكبَّر ، وتقول في أفْعُلٍ إذا كان عَينُ الفِعل واوًا : أدْوُرٌ وأثْوُبٌ /٢١٢ ب/ ويجوز همزُ الواو في أدْؤُرٍ وأثْـؤُب ، فإذا صُغِّر قلتَ على مذهبه : أُدَيْئِرٌ وأُثَيْئِبٌ بالهمز ، وكذلك إذا جمَعْتَ تقول : أداَئِرُ وأثائِبُ .

وتقول في فُعُولٍ إذا كان عَينُ الفعل واوًا نحو : النُّؤُور والسُّؤُور ـ مصدر سار يَسُور[٣] ـ والغُؤُور ـ مصدر غار يَغُور ـ يجوز فيها الواو وهو الأصل ، ويجوزُ همزُها لانْضمامها ، فإذا صغَّرْتَ همزْتَ في التصغير على قول مَنْ همَزَ المُكبَّر فقلتَ : سُؤَيِّرٌ ونُؤَيِّرٌ[٤] .

وقال في تُخَمَةٍ وتُراثٍ وتُدَعَةٍ ـ إذا صغَّرَه ـ : تُخَيْمَةٌ وتُدَيْعَةٌ وتُرَيِّثٌ ، ولا يُغيِّر التاءَ ،[٥] والتاءُ فيهنَّ مُنقلبةٌ مِن الواو ؛ لأنَّ تُخَمَةً مِن الوَخامة ، وتُراثٌ مِن ورث ، وتُدَعَةٌ مِنْ وَدَعْتُه ، فلا يُغيِّر التاءَ في التصغير[٥] ، وكذلك التاء في التُّقاة والتُّهَمة لأنه مِنْ وَقَيْتُ ووَهِمْتُ .

ومِنْ قوله أيضًا في مُتَّعِد ومُتَّزِن وبابِهما : مُتَيْعِدٌ ومُتَيْزِنٌ ، وذلك أنَّ في مُتَّعِد تاءَيْن : الأُولىَ منْهما مُنقلبةٌ مِنْ واو وَعَدْتُ وهي فاءُ الفعل ، والثانيةُ تاءُ افْتَعَلَ ، فإذا صُغِّرَ صار بمنزلة مُغْتَسِلٍ ومُرْتَهن[٦] ، ومِنْ ثَمَّ تَحْذفُ تاءَ الافْتِعال منْه فيُقال : مُغَيْسِلٌ ، فلَمَّا حذَفْنا[٦] تاءَ الافْتِعال مِنْ مُتَّعِد ترَكْنا التَّاءَ الأُولىَ المُنقلِبةَ مِن الواو على حالِها فقُلْنا : مُتَيْعِدٌ .

هذا جُمْلةُ قول سيبويه في هذا الباب .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٢٧ ، هارون ٣ : ٤٦٢ ، وفي ب ، ي : «يثبُت الإبدال فيها ويلزمها» .

(٢) «قال أبو سعيد» ليست في س .

(٣) في ي : «يسير » .

(٤) في ب ، ي : «سُيَيْرٌ ونُيَيْرٌ» ، وليس الصواب .

(٥-٥) ليس في س .

(٦) «مُرْتَهِن» ليست في س .

فأمَّا قائلٌ وقائمٌ وبائعٌ فعنْدَ أبي عُمَرَ الجَرْمِيّ أنه إذا صُغِّرَ تُرِكَ همزُه فيُقال : قُوَيْلٌ وبُوَيِّعٌ بغَيرِ همز . قال : لأنَّ العلَّةَ التي منْ أجْلِها جُعلَتْ همزة في قائل أنها وقعتْ بعد ألِف وهي واوٌ ، أصلُها في قائل : قاوِلٌ ، وفي بائع : بايِعٌ ، فقُلِبتا همزتَين لاعْتلالِهما بعد ألِف ، كما يُقال : عَطَاءٌ ورِدَاءٌ وأصلُه : عَطَاوٌ ورِدَايٌ .

وأمَّا أدْؤُرٌ إذا صغَّرْتَه أو جمَعْتَه فعِندَ أبي العباس المبرِّد أنه يترُك همزه ؛ لأنَّ الواو إنما هُمِزَتْ في أدْؤُرٍ لانْضِمامِها ، وقد /٢١٣ أ/ زالت الضمَّةُ في التصغير والجَمْع ، وكذا قياس النُّؤُور والسُّؤُور .

وأمَّا مُتَّعد ومُتَّزن فإنَّ أبا إسحاق الزجَّاج كان يقول في تصغيره : مُوَيْعِدٌ ومُوَيْزِنٌ . وكذلك كلُّ مُفْتَعِلٍ انقلَبتْ واوُه وهي فاءُ الفعل ؛ [قال :[١]] لأنَّ الواوَ إنَّما قلَبْناها تاءً للتاء التي بعدَها ،[٢]والتاءُ التي بعدَها[٢] تسقُط في التصغير فترجع الواوُ .

قال أبو سعيد : اعتمد سيبويه في همزِ تصغير قائلٍ على الجمْع ، ولا خلافَ بينهم في همزِ الجمْع كقولك : قَوَائمُ وبَوَائعُ . ومما يُحتجُّ له في ذلك أنه قدْ تكون واوٌ وياءٌ فتصحُّ كقولنا : عَاوِرٌ[٣] وصايِدٌ منْ قولنا : صَيِدَ البَعيرُ ، فإذا صغَّرْنا ذلك لم نهمِزْه ، ففصَلوا بين ما قد يُهمَزُ قبلَ التصغير وبينَ ما لا يُهمَز ؛ لِيَدُلَّ بالهمزِ على الأصل .

وأمَّا الهمزُ في تصغير أدْؤُر فاحتجَّ له الزجَّاجُ بأنه لمَّا جاءَ[٤] في أدْؤُر الهمزُ وتَرْكُه ، جعلوا ثبَاتَ الهمزِ في التصغير دلالةً على قول مَنْ يهمز . وأُلزِم الزجَّاجُ في ذلك أنْ يقول في [مُتَّعد[٥]] : مُتَيْعِدٌ ، على قول سيبويه ؛ ليكون فَصْلاً بين مَنْ يقول : مُتَّعِدٌ ، وبين مَنْ يقول : مُوتَعِدٌ ـ وهي لُغَةُ أهْلِ الحجاز ـ وهذا يَلْزَمه .

والكلامُ في أوائل وقَبائل وكلِّ ما كانتْ همزتُه مُنقلِبةً مِنْ شيءٍ قبلَ آخِره منزلتُه منزلةُ قائل .

وأمَّا تُخَمَةٌ وتُهَمَةٌ وما أشبَهَ ذلك فإنَّ التاءَ تعود في التصغير بإجْماع أصحابنا ؛ لأنها لمَ تنقلبْ لِعلَّةٍ تزُول في التصغير .

---

(١) الزيادة من س .

(٢-٢) سقط من س ، انتقال نظر .

(٣) في ي : «غاير» .

(٤) س : جائه .

(٥) سقطت من ب ، ي ، س ، والسياق يقتضيها .

هذا بابُ تحقير ما كان فيه قلبٌ[١]

قال أبو سعيد[٢] : اعلم أنَّ ما كان مِن القَلْب ـ وهو تقديمُ حرف على غيره مِن الكلمة والأصلُ غيرُ ذلك ـ إذا صُغِّرَ لم يُرَدَّ إلى الأصل ؛ لأَنَّ التقديم والتأخير على غير قياس ، وإنما جاءَ في بعض الكلام ، ولا يُحمَل عليه ما سِواه ؛ لأَنه[٣] ليستْ له عِلَّةٌ / ٢١٣ ب / مُوجِبةٌ لِذلك يُزيلُها التصغير .

فمِنْ ذلك قولُهم في لائِث : لاثٍ ، قال العجَّاجُ :

* لاثٍ بِـهِ الأَشَـاءُ والعُـبْـرِيُّ *[٤]

وقولهم : شَاكٍ في شائك ـ والشائك الذي له شَوكةٌ ـ مِثل : قائل ، ثم قدَّموا الكافَ فقالوا : شاكٍ ، كقولهم : قَاضٍ ، قال الشاعر :

فَـتَـعَـرَّفُـوني ، إنَّني أنا ذاكُـمُ شاكٍ سِلاحِي في الحَوَادِثِ مُعْلَمُ[٥]

وإنما هو بتقديم عَين الفِعل إلى موضع لامِه[٦] .

وكذلك قولهم : أَيْنُقٌ في جمْع ناقَة ، وأصله : أَنْوُقٌ ، فقدَّموا الواوَ وأبدَلوا مِنها فصار : أَيْنُقٌ ووَزْنُه : أَعْفُل ، [ووزن[٧]] أَنْوُقٌ : أَفْعُلٌ ، ووَزْن أَيْنـُق : أَعْفُل ، فتقول في تصغير ذلك : شُوَيْك ولُوَيْث[٨] ، كما يُقال في قاض : قُوَيْضٍ ، ولا تردُّه إلى الأصل . وتقول في أَيْنُق : أُيَيـْنِقٌ ، كما قالوا في الجمع : أَيَانِقُ ، قال الشاعر :

ومَـسَـد أُمِـرَّ مِنْ أيـانِقِ لَسْنَ بأنْيَـابٍ ولا حَـقَـائِقِ[٩]

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٢٩ ، هارون ٣ : ٤٦٥ ، . والعنوان ساقط من ي .

(٢) «قال أبو سعيد» ليست في س .

(٣) في ب ، ي : «لأنها» ، سهو .

(٤) الديوان ٦٧ ، الكتاب بولاق ٢ : ١٢٩ ، هارون ٣ : ٤٦٦ ، اللسان : أ ش ا ، ع ب ر ، ل و ث .

(٥) قائله طَرِيف بن تَميم العَنْبرِيّ ، الأصمعيَّات : ١٢٨ ، الكتاب بولاق ٢ : ١٢٩ ، هارون ٣ : ٤٦٦ ، الفصول والغايات للمعرّيّ ٤٦٥ ، تحقيق محمود حسن زناتي ، دار الكتب ، ١٩٣٨ م . .

(٦) يبدو التعبير معكوسًا ؛ فإما «تأخير» وإما تبديل العين واللام .

(٧) الزيادة من س .

(٨) في ب ، ي : «لُوَيْك» ، سبق قلم .

(٩) في ب ، ي : «ليس» ، تصحيف ، .القائل عُمارة بن طارق ، اللسان : ح ق ق ، م س د ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤ : ١٨٤٢ تحـ . أحمد أمين وهارون ، ط ٢ ، لجنة التأليف ، ١٩٧٢ م . .

وكذلك : مُطْمَئِنٌّ ، إذا صغَّرْتَ قلتَ : طُمَيْئِنٌ[١] ، فقدَّمْتَ الميمَ على الهمزة ، وأصله مِنْ طَأْمَنْتُ ، الهمزة قبلَ الميم . ومِنْ ذلك القِسِيُّ وهي جمْع قَوْسٍ ، وأصله القُوُوسُ ، فإذا صغَّرْتَ قِسِيًّا - اسمَ رجُلٍ - لم تردَّها إلى الأصل وقلت : قُسَيٌّ ، وأصلها : قُسَيِّيٌ بثلاث ياءَات ؛ تحذف إحداهنَّ فيصير : قُسَيٌّ .

ومِن المقلوب قولهم : أكرَهُ مَسَائِيَك[٢] ، وإنما جمعت المَسَاءَةُ ثم قلبت ، وكان حقُّه أنْ يُقال : مَسَاوِئَكَ ؛ لأنَّ الألفَ التي قبلَ الهمزة في المَسَاءَة منقلبة مِنْ واو : سَاءَ يَسُوءُ ، والمَسَاءَةُ بمنزلة المَقامة ، وتقول في المقامة : مَقَاوِمُ ؛ الواوُ عَينُ الفِعل . ثم قدّمت الهمزة على الواو فصار : مَسَايِوُ ، ثم قُلِبت الواوُ ياءً ؛ لانْكِسار ما قبلَها وهي طَرَف ، فإذا صغَّرْتَ لم تغيِّر موضع الهمزة .

وأنشد سيبويه في تقديم همزة «سَاءَ» قولَ كعْب بن مالكٍ الأنصاريّ :

لَقَدْ لَقِيَتْ قُرَيْظَةُ مَا سَآهَا وَحَلَّ بِدَارِهِمْ ذُلٌّ ذَلِيلُ[٣]/ ٢١٤ أ /

قال[٤] : ومِثْلُ ذلك في القلْب قولُهم :«قد رَاءَهُ» ، يُريدون : رَآهُ .

قال الشاعر:

وكلُّ خليلٍ رَاءَني فهْوَ قائلٌ : «مِنَ اجْلِكِ هذا هامَةُ اليَوْمِ أوْ غَدِ !»[٥]

وقال بعضُ العرب : رَاءَةٌ ، في معنى : رَايَةٍ ، ذكَرَه[٦] عن أبي الخطاب .

قال : ومِثْل الألِف التي أُبدِلتْ مِن الهمزة قول الشاعر :

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما سَالَتْ ولم تُصِبِ[٧]

(١) في س : «طُمَيْئِين» ، لعلها تكون في التعويض ، أو يكون المكبَّر «مُطَمْئِن» والمصغَّر «طُمَيْئِن» .

(٢) في ب ، ي : «مَسَائِيَتَك» وهي كذلك في الكتاب بولاق ٢ : ١٣٠ ونسخة منه ذكرها هارون ، وصَوَّبَ من أخرى ومن اللسان : س أ ى ، وأثبت : «س مَسَائِيَك» الكتاب هارون ٣ : ٤٦٧ .

(٣) الديوان : ٢٥٣ ، واللسان : س أ ى ، والبيت في ديوان حسَّان : ٣٣٢ .

(٤) يعني سيبويه ، الكتاب بولاق ٢ : ١٣٠ ، هارون ٣ : ٤٦٧ ، وما نقله الشارح ليس نصَّ عبارته .

(٥) البيت لكثير عزة . الديوان : ١ : ١١١ ، واللسان : ر أ ي ، وفي الكتاب في الموضع المذكور آنفًا .

(٦) يعني سيبويه ، الكتاب بولاق ٢ : ١٣٠ ، هارون ٣ : ٤٦٨ .

(٧) ديوان حسان ٦٧ ، والكتاب في الموضع المذكور آنِفًا ، وفيه : «بما جاءَتْ» ، وشرح المفصل ٤ : ١٢٢ ، ٩ : ١١١ ، ١١٤ .

وهذا الشِّعْرُ لحَسَّانَ ، ويُقال إنَّ الفاحشةَ التي سَألَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ الله ﷺ أنْ يُبيحَ لهم : الزِّنى .

ولِقائلٍ أنْ يقول : سَالَتْ لُغَةٌ في «سَألَتْ» قائمةٌ بنفْسِها ، فمَا وَجْهُ استشهاده بهذا ؟

فالجوابُ أنَّ هذا الشاعر مِنْ لُغَتِه الهمزُ في سَألَتْ ، وإنما أبْدَلَ في هذا الموضع ، فاعرِفْه .

هذا بابُ تحقير كلّ اسم كانتْ عيْنُه واوًا وكانت العين ثانية أوثالثة[(١)]

قال أبو سعيد : أمّا ما كانت العينُ فيه ثانيةً وهي واوٌ فلا تتغيَّر في التحقير ؛ لأَنها متحرِّكةٌ وبعدَها ياءُ التحقير ساكنةً كقولك في لَوْزَةٍ : لُوَيْزَةٌ ، وفي جَوْزَةٍ : جُوَيْزَةٌ .

وإذا كانت العينُ فيه ثالثةً وهي واوٌ ، فلا بُدَّ مِنْ وقوع ياء التصغير قبلها وهي ساكنةٌ ، فتجتمع الواو والياءُ ، والأَوَّلُ منهما ساكنٌ ، فتُقلَب الواوُ ياءً كما قُلبتْ في مَيِّتٍ وسَيِّدٍ وقَيَّام وقَيُّوم ، والأَصل : مَيْوِتٌ وسَيْوِدٌ وقَيْوَامٌ وقَيْوُومٌ ، وذلك قولك في أسْوَدَ : أُسَيِّدُ ، وفي أعْوَرَ : أُعَيِّرٌ ، وفي مِرْوَد : مُرَيِّدٌ ، وفي أحْوَى : أُحَيٌّ ، وفي مَهْوًى : مُهَيٌّ ، وفي أُرْوِيَّةٍ : أُرَيَّةٌ ، وفي مَرْوِيَّةٍ : مُرَيَّةٌ .

ومن العرب مَنْ يُظهِر الواوَ في هذا ؛ والشَرْطُ فيه أنْ تكون قبل التصغير ظاهرةً متحرِّكةً وهي عَينُ الفِعل ، فإنْ كانتْ ساكنةً أوْ كانتْ في موضع لام الفِعل وجَب قَلْبُها ياءً للياءِ الساكنة التي قبلها ؛ فيَجوزُ في أسْوَدَ : /٢١٤ ب/ أُسَيْوِدُ ، وفي أعْوَرَ : أُعَيْوِرُ ، وفي مِرْوَد : مُرَيْوِدٌ . وأمّا أحْوَى ومَهْوًى فإنَّ الأَجْوَدَ فيه : أُحَيٌّ ومُهَيٌّ ؛ تقلِب الواوَ ياءً لما ذكرْناه ، وكان الأَصلُ : أُحَيْوِيٌ ومُهَيْوِيٌ ، فقُلِبَتْ ياءً للياء الساكنة قبلها فصارتْ : أُحَيِّيٌ[(٢)] بثلاث ياءَ اتٍ ، فحُذِفت الياءُ الطرَفُ لِعِلَّةٍ نذكُرها في الباب الذي بعده . ولم

الواوُ ياءً ، وأُدْغِمَتْ في الياءِ ، وكُسِر ما قبلَها لِتسلَم الياءُ ، فصارتْ : أُرْوِيَّة ، فإذا صغَّرْنا أدْخَلْنا ياءَ التصغير قبلَ الواو فصار : أُرَيْوِيَّةٌ ، فقلَبْنا الواوَ ياءً فصارتْ : أُرَيِّيَّةٌ ، فحُذفت الياءُ المشدَّدَةُ الأخيرةُ ، كما حذَفوا الياءَ الأخيرةَ في أُحَيِّيٌّ ومُهَيِّيٌّ .

وأمَّا مَرْوِيَّةٌ فهي مَفْعُولَةٌ - مِنْ رَوَيْتُه بالرِّوَاءِ ، أيْ : شَدَدْتُه بالحَبْل ، والحَبْلُ : الرِّوَاءُ ، ورَوَيْتُ في معنى : حَدَّثْتُ[١] - فإذا صغَّرْتَ فهي مِثْلُ أُرْوِيَّةٍ في هذا الوَجْه .

ومَا كَان الواوُ فيه قبلَ آخرِه متحرِّكةً - وإنْ كانتْ زائدةً - فهي تجري مجرى أسْوَدَ ومِزْوَد ، وذلك نحو : جَدْوَل وقَسْوَر ، تقول فيه : جُدَيْولٌ وقُسَيْورٌ ، كما قلتَ : أُسَيْودٌ وأُرَيْوِيَةٌ ، والبابُ فيه : جُدَيِّلٌ وقُسَيِّرٌ . / ٢١٥ أ / وقوّى سيبويه ظهورَ الواو[٢] في التصغير بظهورها في الجمْع ، وأنشد قول الفرزدق :

إلى هادِرَاتٍ صِعَابِ الرُّؤُوسِ قَسَاوِرَ لِلْقَسْوَرِ الأَصْيَدِ[٣]

قال أبو سعيد : وليس ظهورُها في الجمْع بحُجَّة قويَّة لِظهورها[٤] في التصغير ؛ لأنه يُقال في مَقَام ومَقَال : مَقَاومُ ومَقَاولُ ، وقدْ ذكرْنا أنَّ الواوَ إذا كانتْ لامًا انْقلَبتْ كقولك في غَزْوَة : غُزَيَّةٌ ، وفي رَضْوَى : رُضَيًّا وفي عَشْوَاءَ : عُشَيَّاءُ ، فهذه الواوُ لا تثبُت ، كما لا تثبُت في فَيْعِلٍ نحو : سَيِّدٍ ومَيِّت .

وهاءُ التأنيث ، وألِفُه ، وياءُ النِّسْبة ، والألِفُ والنونُ لا يُوجِبُ شيءٌ مِنْ ذلك إظهارَ الواو ؛ تقول في غَزْوَانَ : غُزَيَّانُ ، كما قلتَ في عَشْوَاءَ : عُشَيَّاءُ ، وفي غَزْوِيَّةٍ - إذا أرَدْتَ النَّسَبَ - : غُزَيِّيَّةٌ .

وإنما وجَب في اللام القَلْبُ لا غيرُ ، وجازَ في العَين إقْرَارُ الواو على الصِّفَة التي ذكرْنا لأنَّ[٥] العَينَ [أقوَى][٦] من اللام ؛ لأنهما إذا اجتمعا : ياءَيْنِ أو واوًا وياءً ، وأحدُهما عَينٌ والآخرُ لامٌ ، أُعِلَّت اللامُ دونَ العَينِ نحو : حَوَى يَحْوِي ، وحَيِيَ يحْيَا .

---

(١) من س ، من الرواية أي : ذكر الحديث ، وهو المعنى الثاني للفعل «رويت» ، وفي ب ، ي : «جَذَبْت» ، تصحيف .
(٢) في ب : «الياء» ، سهو .
(٣) الديوان : ٢٠٤ .
(٤) في ي : «كظهورها» ، ويمكن أن يُقرأ ما في ب مثل ذلك ، وليس مُناسبًا ، وما أثبتّه واضح في س .
(٥) في ب ، ي ، س : «أنَّ» ، وزدت اللام لإيضاح التعلّق .
(٦) سقط من ب ، ي ، وهو في س .

فلمَّا كان الأَجْوَدُ في أُسَيِّد قَلْبَ الواو ياءً - وهي عَينُ الفِعل - لَزِمَ في اللام القَلْبُ لا غيرُ . ولهذه العلَّة نقول : إنه لَمَّا كان الأَجْوَدُ في الواو المتحرِّكة قبلَ التصغير قَلْبَها ياءً - والمتحرِّكةُ أقوَى من الساكنة - لَزِمَ في الساكنة القَلْبُ لا غيرُ ، كقولك : عَجُوزٌ وعُجَيِّزٌ ، وجَزُورٌ وجُزَيِّرٌ ، ألا ترَى أنهم يقولون : ثَوْبٌ وثِيَابٌ فيقلبون الواوَ لِسُكونها في الواحد ، ويقولون : طَوِيلٌ وطِوَالٌ - وهو على بناءِ ثِيَابٍ - فيُقِرُّونها واوًا لحَرَكتها في الواحد !

وإذا صغَّرْتَ مُعَاوِيَةَ في قول مَنْ يقول : أُسَيْوِدُ ، جازَ إقْرارُ الواو فتقول فيه : مُعَيْوِيَةُ ، وإذا كان على قول مَنْ يقول : أُسَيِّدُ قلتَ : مُعَيَّةُ ؛ لأَنك إذا قَلَبْتَ الواوَ ياءً اجتمع ثلاثُ ياءَات ، فيحذِفون الطرَف .

والعربُ قد صغَّرَتْ مُعَاوِيَةَ على مُعَيَّةَ ، قال الشاعر : / ٢١٥ ب/

وِقَـاءٌ مـا مُـعَـيَّـةُ مِنْ أبِيـه لِمَنْ أوْفَى بعَـهْـدٍ أو بعَـقْـدِ[١]

(١) القائل الصِّمَّة بن عبد الله والد دُرَيْد ، شرح المفصل : ٥ : ١٢٦ ، شرح شواهد الشافية : ٩٧ .

هذا بابُ تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتُهن ياءات وواوات[١]

[قال أبو سعيد[٢]] : اعلم أنَّ ما كان مِنْ ذلك على ثلاثة أحرف فإنه تستوي الياءُ والواوُ فيه ؛ لانْقلاب الواو ياءً على ما ذكرْنا ، وذلك قولك في قَفًا : قُفَيٌّ ، وفي فَتًى : فُتَيٌّ ، وفي جِرْو : جُرَيٌّ ، وفي ظَبْي : ظُبَيٌّ .

فإنْ زِيدَ قبلَ آخره ألفٌ ثم صغَّرْتَ اجتمع ثلاثُ ياء ات ، فحذفتَ الأخيرة منها ، كقولك في عَطَاء : عُطَيٌّ ، وفي قَضَاء : قُضَيٌّ ، وفي سِقَايَة : سُقَيَّةٌ ، وفي سِقاء : سُقَيٌّ ، وفي إداوة : أُدَيَّةٌ ، فهذا لا يجوز غيرُه ، وحذْفُ الياء الأخيرة مِن ذلك مِثْلُ الحذْف في مُعَيَّة ، وقد ذكرْناه .

وتقول في شَاوِيَة : شُوَيَّةٌ ، وفي غَاو : غُوَيٌّ على قول مَنْ يقول : أُسَيِّدُ ، ومَنْ قال : أُسَيْوِدُ فإنه يقول : شُوَيْوِيَةٌ وغُوَيْوٍ[٣] ؛ لأنَّ الواوَ في شَاوِيَة عَينُ الفعل وهي متحرِّكة قبل التصغير ، فلذلك جازَ إقرارُها ، وإذا جعلْناها بالواو[٤] لم نحذِف الياءَ الأخيرة ؛ لأنه لم تجتمع ثلاثُ ياءَات .

وإذا صغَّرْنا أحْوَى ـ على قول مَنْ يقول : أُسَيْوِدُ ـ فلا خِلافَ بينهم أنه : أُحَيْوِيُ يا فَتَى ، ورأيْتُ أُحَيْوِيَ يا فَتَى . واختلَفوا إذا كان على قول مَنْ يقول : أُسَيِّدُ ؛ فكان سيبويه يحذف الياءَ الأخيرةَ [ولا يَصْرِفُه ، ويجعل سقوط الياء الأخيرة[٢]] بمنزلة النقص في : أَصَمَّ ، وأصلُه أَصْمَمُ ، وبمنزلة أَرْأَسَ ، إذا خفَّفْنا الهمزة فقلْنا : أَرَسَ ، ولم نَصْرِفْ . وكان عيسى بن عُمَرَ يصرِفه . وقد رَدَّ عليه سيبويه بِأَصَمَّ وأَرْأَسَ .[٥] .

ورأيْتُ أبا العباس المبرّد يُبْطِل رَدَّ سيبويه عليه بِأَصَمَّ ، قال : لأَنَّ أَصَمَّ لم يذهب منه شيءٌ ؛ لأَنَ حركة الميم الأُولىَ في أَصْمَم قد أُلْقِيَتْ على الصاد . وليس هذا بشيءٍ ؛ لأَنَّ

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٢ ، هارون ٣ : ٤٧١ .

(٢) الزيادة من س .

(٣) في ب ، ي : «غُوَيْوِيٌ» بإثبات الياء مرفوعةً منوَّنةً ، وهي محذوفة في الكتاب .

(٤) في ب : «فالواو» ، سهو ، وفي ي : «وإذا جعلناها ولم نحذف» ، سقط .

(٥) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٢ ، هارون ٣ : ٤٧٢ .

سيبويه إنما أرادَ أنَّ الخِفَّةَ ـ مع ثبوت الزائد والمانع مِن الصرف ـ لا تُوجِبُ صَرْفَه ، وأَصَمُّ أخَفُّ مِنْ أَصْمَم ـ الذي / ٢١٦ أ / هو الأصل ـ ولم يجبْ صرْفُه . وكذلك لَو سمَّيْنا رجُلاً بيَضَعُ ويَعِدُ لم نصرِفْه وإنْ كان قد سَقَطَ حرفٌ مِنْ وَزْن الفِعل .

وكان أبوعَمْرِو بْنُ العَلاءِ يقول : هذا أُحَيِّي[1] . وقد رَدَّه سيبويه وأَلْزَمَه عُطَيِّي . ويَدُلُّ على صِحَّة قول سيبويه في أُحَيٍّ[2] بحذْف الياء الأخيرة : تصغيرُ العرب مُعَيَّة ، والبيتُ الذي أنشدْناه فيه .

قال سيبويه[3] : «واعلم أنَّ كلَّ واوٍ أو ياءٍ أُبْدِل الأَلِفُ مكانَها ولم يكن [الحرفُ الذي الأَلِفُ بعدَه[4]] واوًا ولا ياءً فإنها ترجِع ياءً وتحذَف الأَلِف»

وذلك قولُك في أعْمَى ومَلْهًى وأعْشَى وكلٍّ ما كان في آخِره أَلِفٌ لِغَير التأنيث إذا كان على أربعة أحرف أوْ كان على أكثرَ تصيرُ على أربعة ، فتَقلِب الأَلِفَ فيه ياءً ؛ لأنَّ ياءَ التصغير تقع ثالثةً وينْكسِر الحرفُ الذي بعدَها ، فإذا انْكسَر انقلبت الأَلِفُ ياءً .

فأمَّا ما كان على أربعة أحرف فهو نحو : أعْمَى ومَلْهًى ومِعْزًى ، وما كان على أكثرَ فهو : مُثَنًّى[5] ومُنْتَهًى وما أشْبَهَ ذلك ، فإذا صغَّرْناه حذَفْنا مِنْ مُثَنًّى إحدى النونَين وحذَفْنا تاءَ مُنْتَهًى فقلْنا : مُثَيْنٍ ومُنَيْهٍ[6] ، وإنْ عوَّضْنا قلْنا : مُثَيْنِيٌّ ومُنَيْهِيٌّ .

وإذاكانت الواوُ والياءُ خامسةً وقبلها حرفُ لِينٍ فإنه لا يسقُط مِنها شيءٌ ، كقولك في مَغْزُوٍّ : مُغَيْزِيٌّ وفي مَرْمِيٍّ : مُرَيْمِيٌّ[7] . وكذلك إنْ كان الحرفُ الخامسُ همزةً مُنقلبةً مِنْ ياءٍ أو واوٍ وقبلَها أَلِفٌ ثم صغَّرْنا لم يسقُط مِنه شيءٌ ، كقولك في غَزَّاءٍ : غُزَيْزِيٌّ ، وفي سَقَّاءٍ : سُقَيْقِيٌّ ، فتَرجع الهمزةُ إلى أصلها .

---

(١) هكذا في ب ، ي ، ويُفهَم ممَّا يلي ، وفي مطبوعَتي الكتاب «أُحَيٌّ» ، وفي س «أُحَيّ» ، وأراهما خطأً .
(٢) ضُبِطَ في الأصل بالجرِّ والتنوين ، وقد أوضحت من قبل أنه لا يُصرَف .
(٣) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٢ ، هارون ٣ : ٤٧٢ ، والشارح هنا تصرَّف في كلام سيبويه .
(٤) ما بين المعكوفَين مِن س ومن الكتاب ، وهو أوضح ممَّا في ب ، ي : «ولم يكن الأَلِفُ الذي بعده . . .» .
(٥) في ب ، ي : «مُبَنًّى» بالباء الموحدة حيث ورد ، وتصغيره ، صوابه من س ومن الكتاب .
(٦) في ب ، ي : «مُنَيْهِي» ، خطأ .
(٧) في ب «مَرْمًى : مُرَيْمِيٌّ» ، سهو ، والتصويب من س .

وإذا حقَّرْتَ مَطَايَا ـ اسمَ رجُلٍ ـ قلتَ : مُطَيٌّ ، على قول الخليل ويونس ؛ أجمعا على اللفظ بذلك على تقديرَين مختلفَين ؛ وذلك أنَّ الخليل يرى إذا صغَّرْنا قَبَائلَ اسمَ رجُلٍ أنْ تقول : قُبَيْئِلٌ ، فيحذف الألف وتبقى الهمزة ، ويونس يرى أنْ تقول : قُبَيِّلٌ ؛ يحذف الهمزة ، فيَبقَى : قَبَالٌ ، ثم يُصغِّر فيقول : قُبَيِّلٌ /٢١٦ ب/ بغَير هَمْزٍ . فإذا صغَّرَ الخليلُ مَطَايَا ـ وهو في الوَزْن مِثْلُ قَبَائِل ـ حَذَف الأَلِفَ التي قبلَ الياءِ فيَبقَى مَطَيًا ، فيُدخِل ياءَ التصغير بعدَ الطاءِ فيدغم ، ويكسرُ الياءَ التي بعدَ ياءِ التصغير فتنْقلب الأَلفُ الأَخيرة ياءً ، فيصير : مُطَيِّيٌ بثلاث ياءَ ات ، فيَحذِف الأَخيرة منها فيصير : مُطَيٌّ كما قلْنا : عُطَيٌّ .

وأمَّا يونسُ فإنه يحذِف الياءَ التي بينَ الأَلفَين فيَبقَى مَطًا ا[١] فتدخُل ياءُ التصغير فتنْقلِب الأَلِفُ التي بعدَها ياءً وتنكسِر ، كما تنْقلب الأَلفُ في حِمارٍ ـ إذا صغَّرْتَ فقُلتَ : حُمَيِّرٌ ـ وتنكسِر ، فإذا انكسَرَت صارت الأَلفُ الأُخرَى ياءً ، ثم تحذَف لِما ذكَرْنا . ولا يجوز أنْ تقول في تصغير مَطَايَا : مُطَيْءٌ[٢] .

فإنْ قال قائلٌ : فلِمَ لا يجوز الهمزُ على قول الخليل وإنما أصلُ مَطَايَا ـ إذا جمَعْنا ـ مَطَائِيُ ؛ لِوُقوع [ياءِ[٣]] فَعِيلٍ بعدَ أَلِف الجمْع ؟ قيل له : هذه الهمزة لم يُلفَظْ بها قَطُّ ، وإنَّما يُلفَظُ بها في الصحيح ، فصارت الياءُ في مَطَايَا بمنزلة الياءِ التي في مَطِيَّةٍ .

ولَو صغَّرْت خَطَايَا ـ اسمَ رجُلٍ ـ لَقلتَ : خُطَيْءٌ[٤] فهمَزْتَ ؛ لأَنَّ الأَلفَ الأَخيرة في خَطَايَا أصلُها هَمْزةٌ ، فتَرُدُّها في التصغير ، كما رَدَدْتَ الهمزة في مِنْسَأَةٍ إذا صغَّرْتَ . وكذلك قياسُ قول الخليل على هذا التقدير .

واحتجَّ سيبويه لِترْك الهمز في [تصغير[٥]] مَطَايَا بأنْ قال[٦] : لَمَّا أبطَلْنا الهمزةَ في الجمْع وأبدلْنا منها بَدَلاً لازمًا ـ يعني الياءَ في مَطَايَا ـ وكانت الهمزةُ في الجمْع أقوَى منها في التصغير ، فإذا أبدلْنا الياءَ[٧] في الأَقْوَى كان التصغير أوْلَى بالياء .

---

(١) كُتبت في س على هيئة تهجّي الحروف : «ميم طاء وبعدها ألِفان» .

(٢) في الأصل : «مُطَئِيٌّ» ، تصحيف .

(٣) زيادة ضرورية للإيضاح .

(٤) في ب : «خُطَيِّئٌ» على هيئة فُعَيْعِل ، وفي مطبوعتي الكتاب : «خُطَيْئٍ» ، ربما من أخطاء الطبع .

(٥) زيادة ضرورية للإيضاح .

(٦) الكلام الآتي بَسْطٌ لكلام سيبويه ، الكتاب بولاق ٢ : ١٣٣ ، هارون ٣ : ٤٧٣ .

(٧) «الياء» ليست في س .

ثم قال [سيبويه(١)] مُقَوِّيًا لذلك : «ومع ذا [أنك لَو قلتَ فُعَائل مِن المَطِيِّ لَقلتَ : مُطَاءٍ(٢)] ، ولَو كسَّرْتَه [للجمْع(٣)] لَقلتَ : مَطَايَا ، فهذا أيضًا بَدَلٌ لازمٌ» .

«وتحقير [فُعَائِلٍ كَفَعَائلَ(٤)] مِنْ بنات الياء والواو ومِنْ غيرهما سَوَاءٌ ، وهو قول يونس ؛ لأَنهم كأَنهم مَدُّوا فُعَال أو فَعِيل أو فَعُول بالأَلف كما مَدُّوا عُذَافِرًا ، والدليل /٢١٧أ/ على ذلك أنَّا لا نجدُ فعَائلَ إلاَّ مهموزةً ، فهمزةُ فُعَائِل بمنزلتها في فَعَائِلَ ، وياءُ مَطَايَا بمنزلتها لَوكانت [في(٣)] فُعَائِل ، وليستْ همزةً مِنْ نفْس الحرف فيُفعلَ بها ما يُفعلُ بما هو مِنْ نفْس الحرف ، وإنما هي همزةٌ تُبْدَلُ مِنْ واوٍ أو ياءٍ أو ألِفٍ ؛ مِنْ شيءٍ لايُهمَزُ أبدًا إلاَّ بعدَ ألِف كما يُفعلُ ذلك بواو قائلٍ ، فلَمَّا صارتْ بعدَها فلم تُهمَزْ صارتْ في أنها(٥) لا تُهمَزُ بمنزلتها قبلَ أنْ تكون بعدَها ، ولم تكن الهمزةُ [بَدَلاً مِنْ شيءٍ(٦)] مِنْ نفْس الحرف [ولا مِنْ نفْس الحرف(٦)] فلم تُهمَزْ في التحقير ، هذا مع لُزُومِ البَدَلِ يُقَوِّي [تَرْكَ الهمزة(٦)] ، وهو قول يونس والخليل» .

قال أبو سعيد : فيما سُقتُه مِنْ كلامِ سيبويه إلى هذا الموضع إشكالٌ وخِلافٌ .

فأمَّا الخِلافُ فإنَّ فُعَائلاً ـ مِثْل مُطَاءٍ وغير ذلك ـ إذا جُمع قِيل فيه : مَطَايَا ، ولا يُهمَز في الجمْع . وذكَر المازنيُّ أنه لا يجوز غيرُ الهمْزة ؛ لأَنها همزةٌ في الواحد [ولم تَعرِض في الجمع ، فتُردُّ الهمزة في الجمع كما كانت في الواحد(٧)] ، ألا ترَى أنَّا نقول : جائيَةٌ وجَوَاءٍ(٨) ، ولا نقول(٩) : جَوَايَا ؛ لأَنَّ الهمزةَ كانتْ في جائية ، وتقول : مَطِيَّةٌ ومَطَايَا ، ورَدِيَّةٌ ورَدَايَا(١٠) .

---

(١) زيادة ضرورية للإيضاح .

(٢) في ب : «أَنَّك . . فَعَائل . . مَطاءٍ» بالفتح ، وفي الكتاب : «إنَّك . . فُعَائل . . مُطاءٍ» بالضم ، وفي ي : «مطاو» ، وفي س : « مُطائٍ» .

(٣) الزيادة من الكتاب بولاق ٢ : ١٣٣ ، هارون ٣ : ٤٧٤ .

(٤) «فُعَائِلٍ كَـ» زيادة من نسخة من الكتاب ذكرها هارون في حاشية ٣ : ٤٧٤ ، وفي س «فُعَائِل» فقط .

(٥) في س : «الهاء» ، تحريف .

(٦) الزيادة من الكتاب بولاق ٢ : ١٣٣ ، هارون ٣ : ٤٧٤ .

(٧) الزيادة من س ، سقطت من ب ، ي ؛ انتقال نظر .

(٨) في ب : «جَاء يةٌ وجَواء ي» خطأ في رسم الهمزة وإثبات الياء ، وفي ي : «جارية وجواي» ، تحريف .

(٩) في النسخ : «ولا تَقُلْ» على النهي ، وليس موطنه .

(١٠) هذا ما في ب ، ي ، وفي س : «ورَزِيَّة ورَزايا» .

والذي قاله المازنيُّ صحيحٌ فيما قاله ، وهمزةُ فُعَائل الذي هو مُطَاء[١] تخالف الذي قال ؛ لأنها ليستْ بهمزةٍ لازمة بَدَلاً ، وإنما هي همزةٌ بمنزلة همزة عَطَاء ؛ وَقَعَتْ بعدَ ألف ، فإذا جُمع أوْ صُغِّرَ جرى مجرى ما لَيْسَ مهموزًا ؛ وذلك أنَّ فُعَائل كان أصلُه : فُعَال ، فمَدُّوا بزيادة ألف قبلَ هذه الألف ، فوَقَعَت الألف في فُعَال بعدَها ، فهمَزوا لاجتماع الألِفَين ، وليسَتْ همزةً منْ نفْس الحرف ، ولا بَدَلاً منْ حرف أصليّ كالهمزة في قائل وفي جَوَاء ؛ فإذا جُمع مُطَاءٍ وحذَفْنا المَدَّة في الجمْع عاد إلى فُعَال ، فصارَ كأنَّه مُطَايٌ[٢] ، فيُجمع على مَطَايَا للهمزة العارضة في الجمْع .

وينبغي إذا صُغِّرَ مُطَاءٍ أنْ يُقال فيه : مُطَيٌّ ، وهذا قول يونس والخليل .

ورأيْتُ بعض أصحابنا / ٢١٧ ب / يقول إنَّ هذا قول يونس ، وإنَّ قول الخليل : مُطَاءٍ[٣] بالهمز على ما حكَيْتُه عن المازنيّ ، وإنَّ قوله في التصغير : مُطَيِّئٌ[٤] بالهمز .

والذي عِندي أنَّ قول يونس والخليل على ما ذكرْتُه أوَّلاً ؛ لِقول سيبويه(٥ في آخر الفصل٥) : «وهو قول يونس والخليل» ، وأنَّ الذي جعله قولَ يونس وحدَه إنما توَهَّمَ لِذكر يونس وحدَه في أوَّل الفصل .

«وإذا حقَّرْتَ رجُلاً اسمُه شَهَاوَى قلتَ : شُهَيٌّ» وحذَفْتَ الألِفَ والواوَ .[٦] .

«وإذا حقَّرْتَ عَدَوِيٌّ ـ اسمَ رجُلٍ أو صِفةً ـ قلتَ : عُدَيِّيٌّ» لا يجوز عنده غيرُ ذلك .

قال[٧] : «ومَنْ قال : عُدَوِيٌّ[٨] فقدْ أخطأ» ؛ وذلك أنه يفصِل بين التصغير قبلَ النسبة وبعدَ النسبة ؛ فإذا صغَّرَ قبلَ النسبة جاز[٩] أن يحذف ياءَ التصغير ؛ ألا ترَى أنَّا إذا نَسَبْنا إلى جُهَيْنَة وخُرَيْبَةَ[١٠] ـ والياءُ ياءُ التصغيرِ ـ قلْنا : جُهَنِيٌّ وخُرَبِيٌّ ، فنَحذِف ياءَ التصغيرِ ،

---

(١) في ب ، ي : «مُطَاي» ، وفي س : «مُطائ» .
(٢) في ب : «مُطاي» ، وفي ي : «مطايا» ، وفي س : «مُطايٌ» ، وهو ما اخترته .
(٣) في ب : «مُطائيٌّ» ، وفي ي : «مطاي» بغير ضبط ولا همز ، وفي س : «مطائ» بغير ضبط .
(٤) هذا ما في ب ، وفي ي : «مطي» بغير ضبط ولا همز ، وضُبِطت في س : «مُطَيْئٍ» .
(٥-٥) سقط من س .
(٦) في ب ، ي : «وإنْ حذَفْتَ الألِفَ أو الواوَ» ، وفي س : «إنْ حذَفْتَ الألِفَ أو الواوَ» ، سهو .
(٧) المراد سيبويه .
(٨) هذا ما في ب ، وهو في ي بغير ضبط ، وضُبِط في س : «عَدَوِيٌّ» .
(٩) هذا ما في س ، وفي ب ، ي : «لم يجُزْ» ، ولا أراه الصواب .
(١٠) بالخاء المعجمة في ب ، ي ، وبالجيم في س : «جُرَيْبَة» ، وكذلك ما نُسِب إليها وما صُغِّر .

ولَوْ صغَّرْنا جَهْنِيٌّ وخَرْبِيٌّ لم يكن بُدٌّ مِنْ إثبات الياء ، كقولك : جُهَيْنِيٌّ وخُرَيْبِيٌّ .

وإذا نَسبْتَ إلى أُمَيَّةَ ـ وهي مُصغَّرةٌ ـ حذَفْتَ ياءَ التصغيرِ وهي الياءُ الأُولى وتقلب الثانيةَ واوًا فتقول : أُمَوِيٌّ ، فإذا صغَّرْتَ أُمَوِيٌّ لم يكن بُدٌّ مِنْ ياءِ التصغيرِ فتقول : أُمَيِّيٌّ .

ولا يجوز في تصغيرِ عَدَوِيٍّ : عُدَيْوِيٌّ ـ فيمَنْ يقول : أُسَيْوِدُ ـ لأَنَّ الواوَ لامُ الفعل ، وياءُ النسبة بمنزلة الهاء ، فلا بُدَّ مِنْ قَلْب الواو ياءً . ومِمَّا يَدُلُّ على أنَّ الياءَ لا بُدَّ مِن الإتيان[1] بها أنَّ قصْدَ المصغِّر إنما هو إلى إبانة تصغير المصغَّر ، فلا بُدَّ مِنْ أنْ يأتيَ بالحرف الذي يَدُلُّ على ما يُريدُه يُحْذيَه[2] في الاسم ، وإذا نَسبت إليه وهو مُصغَّرٌ فإنما تريدُ أنْ تنسُب إليه ـ ولا تبالي ما كان حالُ الاسم قبلَ التسمية ـ فتأتي بياء النسبة التي قصْدُه إليها .

وإذا حقَّرْتَ مَلْهَوِيٌّ أو حُبْلَوِيٌّ قلتَ : مُلَيْهِيٌّ وحُبَيْلِيٌّ ؛ / ٢١٨ أ / لأَنه لا بُدَّ مِنْ كسْرِ الحرف الذي بعدَ ياءِ التصغير ، فإذا كسَرْتَه انقلَبت الواوُ ياءً ، وقبلَ الياءِ كسْرةٌ فتسْكُن الياءُ ، وبعدَها ياءُ النسَب فتسقُط لاجتماع الساكنَين .

فإنْ قال قائلٌ : فأنتَ إذا صَغَّرْتَ حُبْلَى قلتَ : حُبَيْلَى ولم تكسِر الحرف الذي بعدَ ياءِ التصغير!

قِيل له : قد تقَدَّم القولُ إنَّ ما كان في آخِره علامةُ التأنيث إذا صَغَّرْناه إنما نُقدِّر تصغيرَ الصدر منه ، ثم نُلْحق علامةَ التأنيث ، وإذا قلنا : حُبْلَوِيٌّ فليست الآن الواوُ للتأنيث . وقد تنْقلِب ألفُ التأنيث إلى غير التأنيث ، ألا ترَى أنَّا نقول : حُبْلَى وحَبَالَى ، وصَحْرَاء وصَحَارَى وصَحَارِي ، فيتغيَّرُ حُكْمُ الأَلِف التي كانتْ في حُبْلَى وصَحْرَاء ! وقد مضَى نحوُ هذا .

---

(١) هذا ما في ي ، س ، وفي ب : «البَيان» ، تحريف .

(٢) هذا ما في ب ، وفي ي «فيجذبه» ، تصحيف ، وقد سقط من س .

هذا بابُ تحقير كل اسم كان من شيئين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخَر فجُعلا بمنـزلة اسم واحد

والبابُ فيه أنْ تُصغِّرَ الصدْرَ وتُلْحِقَ به الاسمَ الثانيَ ، فيجري على ما كان مِنْ قبْلِ التصغير.(١)

قال سيبويه(٢) : «وذلك قولُك في حَضْرَمَوْتَ : حُضَيْرَمَوْتُ ، وفي بَعْلَبَكَّ : بُعَيْلَبَكُّ ، وفي خمسةَ عَشَرَ : خُمَيْسَةَ عَشَرَ ، وكذلك جميعُ ما أشبَهَ هذا ؛ كأنك حقَّرْتَ عبدَ عَمْرٍو وطَلْحَةَ زَيْد» .

وإذا حقَّرْتَ اثنَي عَشَرَ قلتَ : ثُنَيَّا عَشَرَ ، وفي المؤنث : ثُنَيَّتَا عَشْرَةَ ؛ كأنك حقَّرْتَ : اثنَين ، واثنَتَين . «وعشرَ وعشْرةَ بمنزلة النون ، كما صارتْ مَوْتَ مِنْ حَضْرَمَوْتَ بمنزلة ريس في عَنْتَرِيس» .(٣ يعني أنَّ ريس مِنْ تمام عَنْتَرِيسٍ ، وعَنْتَرِيس٣) اسمٌ واحدٌ ، ومَوْتَ قد ضُمَّ إلى حَضْرَ فصار معه ـ وهما اسمان ـ بمنزلة اسمٍ واحدٍ وهو عَنْتَرِيسٌ .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٤ ، هارون ٣ : ٤٧٥ .

(٢) «قال سيبويه» ليستا في س .

(٣-٣) سقط من س ، انتقال نظر .

هذا بابُ الترخيم في التصغير[١]

اعلم أنَّ هذا البابَ إنما هو في تصغير ما كان فيه زائدٌ أو أكثرُ من الأسماء .

ومن العرب مَنْ يحذف الزائدَ كلَّه ويَرُدُّ الاسمَ / ٢١٨ ب/ إلى أصله فيقول في أزْهَرَ : زُهَيْرٌ ، وفي أحمدَ : حُمَيْدٌ ، وفي فاطِمَةَ : فُطَيْمَةُ ، وفي حارثٍ : حُرَيْثٌ ، وفي أسْوَدَ : سُوَيْدٌ ، وفي غَلابٍ : غُلَيْبَةُ .

«وزَعَمَ الخليلُ أنه يجوزُ [أيضًا[٢]] في ضَفَنْدَدٍ : ضُفَيْدٌ ، وفي خَفَيْدَدٍ : خُفَيْدٌ ، وفي مُقْعَنْسِسٍ : قُعَيْسٌ» لأنَّ النونَ وإحدَى الدالَين في ضَفَنْدَدٍ زائدتان ، والياءَ وإحدَى الدالَين في خَفَيْدَدٍ كذلك ، والميم والنون وإحدَى السينَين في مُقْعَنْسِسٍ زوائدُ .

وقال الفَرَّاءُ في هذاالضرْب من التصغير : إنَّ العرب إنما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام ؛ مِثْل رجُلٍ اسمُه : حارثٌ أو أسْوَدُ ، أو امرأةٍ اسمُها : غَلابِ أو فاطِمَةُ .

ولَو صغَّروا فاطِمَةَ نَعْتًا مِنْ قولنا : فَطَمَت المرْأةُ صَبِيَّها فهي فاطِمَةٌ ، أو صغَّروا حارثًا مِنْ : حَرَثَ يحرُثُ وليس بِاسْم رجُلٍ ، أو أسْوَدَ - لِمَنْ فيه سَوَادٌ وليس بِاسْمٍ له - لم يحذِفوا وقالوا : حُوَيْرِثٌ وأُسَيِّدُ وفُوَيْطِمَةٌ . ولم يفْرُقْ أصحابُنا بين هَذَيْنِ .

وقد ذُكِرَ في بعض الأَمثال : «عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ»[٣] وهو تصغيرُ أحْمَقَ ، وليس بِاسْمٍ له .

وإذا كان الاسمُ على أكثرَ مِنْ ثلاثة أحرفٍ وفيه زائدٌ حذَفْتَ الزائدَ فقطْ دونَ الحروف الأصلية ، كرجُلٍ اسمُه مُدَحْرِجٌ أوْحَبَرْكَى أوْجُمْهُورٌ ، تقول فيه : دُحَيْرِجٌ فتَحذِفُ الميمَ فقطْ ، وفي جُمْهُورٍ : جُمَيْهِرٌ[٤] .

وذَكَرَ[٥] أنه سُمِعَ مِن العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل : بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ .

وهذا شاذٌّ لا يُقاس عليه ؛ لأنه قدْ حُذِفَ مِنْه حروفٌ أصلية .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٤ ، هارون ٣ : ٤٧٦ .

(٢) الزيادة من الكتاب .

(٣) ضُبِط في ب : «حُمَيِّقٌ» ، وليس المراد . والمثَل في مجمع الأمثال للميداني في باب ما أوّله عين .

(٤) في ب ، ي : «جُمَيْهِيرٌ» وليس ترخيمًا ! وقد يصلح : «جُهَيْر» وغيرها ، وأغفل :«حُبَيْرِك» .

(٥) يعني سيبويه ، والذي سمع ذلك هو الخليل ، الكتاب بولاق ٢ : ١٣٤ ، هارون ٣ : ٤٧٦ .

وقد ذكرْنا فيما تقدَّم مِن الأبواب أنَّ الهمزةَ في إبراهيم وإسماعيل أصليةٌ على مَذهب أبي العباس المبرّد ، وكذلك الميمُ واللامُ في آخِرِ إبراهيم وإسماعيل . (١ ومَذهبُ سيبويه في تصغيرهما مَذهبُه١) .

و [مذهب(٢)] قولهم : بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ أنَّ العربَ لَمَّا سمعتْ إبراهيم وإسماعيل وليسا مِنْ كلامهم ، وكانت الميمُ واللامُ / ٢١٩ أ / تُزادان في كلام العرب ، ذهبوا بهما مَذهبَ الزيادة وحذفوهما لِطُول الاسم وأنهما آخِران ، وحذفوا الهمزةَ لأَنهم إذا جعلوا الآخرَ زائدًا ـ وكانت الياءُ أيضًا زائدةً لِزيادة نظيرها في كلامهم ـ حُكِم على الهمزة بالزيادة لأنها أوّلُ وبعدَها ثلاثةُ أحرفٍ أصُولٍ .

(١-١) هذه العبارة ليست في س .

(٢) الزيادة من س .

هذا بابُ ما يجري في الكلام مصغَّرًا وتُرِك تكبيرُه لأنه عندهم مُستصغَرٌ فاستُغنيَ بتصغيره عن تكبيره[١]

قال سيبويه[٢] : «وذلك قولُهم : جُمَيْلٌ وكُعَيْتٌ ، وهو البُلْبُلُ» . وحُكِيَ عن أبي العباس المبرِّد أنه يُشبِه البلبل ، وليس بالبلبل ولكنْ يُقاربُه . وقد يُصغَّر الشيءُ بمُقارَبة الشيء ؛ كقولِهم : دُوَيْنَ ذاكَ وفُوَيْقَه . وستقفُ على ذلك . ويقولون في جمْعه : كِعْتَانٌ وجِمْلانٌ ؛ لأنَّ تقدير مُكبَّره أنْ يكون على جُمَل وكُعَت ، كقولك : صُرَدٌ وصِرْدَانٌ ، وجُعَلٌ وجِعْلانٌ .

ولا يُكسَّر الاسمُ المصغَّر ولا يُجمع إلاَّ بالألِف والتاء ؛ لأنَّ التصغير مُضارِعٌ للجمْع بِما يُزَاد فيهما من الزوائد ، ولأنَّ ألِف الجمْع تقع ثالثةً ، كما أنَّ ياء التصغير تقع ثالثةً ، كقولك : دَرَاهِمُ ودُرَيْهِمٌ ، وإنْ شئْتَ قلتَ : لأنَّ الجمعَ تكثيرٌ والتصغيرَ تقليلٌ . ولا يُجمع إلاَّ جمْعَ السلامة الذي بالواو والنون والألِف والتاء ، كقولنا : ضاربٌ وضُوَيْرِبٌ وضُوَيْرِبُونَ ، ورجُلٌ ورُجَيْلُونَ ، ودِرْهَمٌ ودُرَيْهِمَاتٌ ؛ لأنَّ جمْعَ السلامة كالواحدِ لسلامة لفظ الواحدِ فيه ، فلذلك قالوا : كِعْتَانٌ وجِمْلانٌ ، فرَدُّوهما إلىَ كُعَت وجُمَل .

وأمَّا قولهم : كُمَيْتٌ فهو تصغير أكْمَتَ ؛ لأنَّ الكُمْتَةَ لَوْنٌ يَقْصُرُ عن سَوَاد الأَدْهَم ويَزِيد على حُمْرَة الأَشْقَر ، أو هو بين الحُمْرة والسَّوَاد ، [٣] وقد صُغِّرَ على حَذْف الزوائد وهوَ للذكَرِ والأُنْثى ، [و[٤]] يُجمع / ٢١٩ ب / على كُمْتٍ ، كما يُقال : شُقْرٌ ودُهْمٌ ؛ جمع أشْقَرَ وشَقْرَاءَ .

ويُقال لِمَا يجِيءُ آخِرَ الخَيْل : سُكَّيْتٌ وسُكَيْتٌ .

فأمَّا سُكَّيْتٌ فهو فُعَّيْلٌ مِثْل : جُمَّيْز وعُلَّيْق ، وليس بتصغير ، وأمَّا سُكَيْتٌ المُخفَّف فهو تصغير سُكَّيْت على الترخيم ؛ لأنَّ الياءَ وإحدَى الكافَين في سُكَّيْتٍ زائدتان ، فحذَفوهما ، فبقِيَ سُكَّت ، فصُغِّر : سُكَيْتٌ .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٤ ، هارون ٣ : ٤٧٧ .

(٢) «قال سيبويه» ليستا في س .

(٣) هنا في ب ، ي : «فإذا جمَعوا» ، ولا جدوى منها .

(٤) الواو زيادة من س ، وبها تستقيم العبارة .

ولَوْ صغَّرْتَ مُبَيْطِرًا ومُسَيْطِرًا لَقلتَ : مُبَيْطِرٌ ومُسَيْطِرٌ على لفظ مُكبَّره ؛ لأَنَ فيهما زائدَيْن : الميم والياء ، وهما على خمسة أحرف ، ولا بُدَّ مِنْ حذْف أحَد الزائدَيْن ، وأَوْلاهما بالحذْف الياءُ على ما تقدَّم .

فإذا صغَّرْنا جِئْنا بياء التصغير ، فوقعَتْ ثالثةً في موضع الياء التي كانتْ فيه ، وهي غيرُ تلْك الياء ، واللفظُ بهما واحدٌ . ولَوْ صغَّرْتَهما تصغير الترخيم لَقلتَ : بُطَيْرٌ وسُطَيْرٌ ؛ لأَنك تحذفِ الميم والياء جميعًا .

هذا بابُ ما يُحقَّر لدُنُوِّه من الشيء وليس مِثله[١]

قال سيبويه[٢] : «وذلك قولك : هو أُصَيْغِرُ منْكَ ، إذا أرَدْتَ أنْ تُقلِّل الذي بينهما ، ومِنْ ذلك قولك : هو دُوَيْنَ ذاك وفُوَيْقَ ذلك ، وهو أُسَيِّدُ في تصغير الأَسْوَدِ»[٣] .

قال أبو سعيد : اعلم أنَّ التصغير ـ في الجُمْلة ـ إنما هوَ تقليل شيءٍ وتحقيره .

وهو يتصرَّف على وجوهٍ :

مِنْها : أنْ تُصغِّرَ الاسمَ العَلَمَ ؛ فيكون ذلك دلالةً على تصغيرِ مُبْهَم فيه ، لا يُعرف ذلك المعنى الذي [أوْجَبَ[٤]] ذلك التحقير فيه ، كقولك : زُيَيْدٌ وعُمَيْرٌ وبُكَيْرٌ ، في تصغير زَيْدٍ وعَمْرٍو وبَكْرٍ .

ومنها : أنْ تُصغِّرَ صِفةً قد استحقَّها لمعْنًى ، فيَدُلُّ ذلك على تقليل ذلك المعنى وتحقيره ؛ كقولك في تصغير بَزَّازٍ وعَطَّارٍ : بُزَيْزِيزٌ وعُطَيْطِيرٌ ، فيكون تقليلاً لصَنْعَتهما في البَزِّ والعطْرِ ؛ أيْ : ليسا بكاملَين في الصَّنْعَتَين ، وإنْ كانا فاضلَين في أشياءَ غيرِ ذلك ، وفي أصْفَرَ وأحْمَرَ وأسْوَدَ : أُصَيْفِرُ وأُحَيْمِرُ وأُسَيِّدُ ، أيْ : ليستْ هذه الألْوانُ بالتامَّة فيهم ، كأنَّه /٢٢٠ أ/ قدْ قارَبَ السَّوَاد والحُمْرة والصُّفْرة وليس بالكامِلِ .

ومنها : أنْ يكون اسمَ مكانٍ يقَع على ما لا نِهايةَ له ، فيكون التصغيرُ فيه يُقرِّبه ممَّا يُضاف إليه ، كقولك : زَيْدٌ فَوْقَ عَمْرٍو ، ودُونَ عَمْرٍو ، وتحْتَ عَمْرٍو ، وقبْلَ عَمْرٍو ، وبعْدَ عَمْرٍو ، ويجوز أنْ يكون ذلك بكثير(٥ ، ويجوز أنْ يكونَ بقليل ، فإذا صغَّرْتَ صار بقليل٥) . ألا ترَى أنَّ قائلاً لَو قال : آتيك بعدَ الأَضْحَى ، فأتاه بعدَ شهريْن وثلاثة ، وسَنَةٍ وسنتين ، لم يكن مُخْلفًا لِوَعْده ! فإذا قال : آتيك بُعَيْدَ الأَضْحَى ، ثم ترَكه سَنَةً كان مُخْلفًا . ولَوْ قال : السماءُ فوقَنا كان صادقًا ، ولَو قال : السماءُ فُوَيْقَنا كان كاذبًا . ولا يكون هذا إلاَّ لِمَا قرُبَ .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٥ ، هارون ٣ : ٤٧٧ .

(٢)«قال سيبويه» ليستا في س .

(٣) في الكتاب :«أيْ : قد قارَبَ السَّوَادَ» .

(٤) الزيادة من س .

(٥-٥) من س ، وفي ب ، ي :«تكثيرًا . . تقليلاً . . تقليلاً» تصحيف وتحريف .

ويُصغَّر «مِثْلٌ» ، تقول : هذا مُثَيْلُ هذا ، أيْ : المماثلة بينهما قليلة .

وقالت العرب : ما أُمَيْلحَ زيدًا ! كقول الشاعر :

يا ما أُمَيْلحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا مِنْ هؤلَيّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[١]

فصغَّروا الفِعل ؛ لأَنَّ قولك : ما أَمْلَحَ زيدًا ! أَمْلَحَ فعل ، وزيدًا : مفعول به .

ولا خِلافَ بين النحويين أنَّ الفِعل في غيرِ التعجُّب لا يُصغَّر .

وممَّا يُبْعِدُ تصغير الفِعل أنَّ اسم الفاعل إذا صغَّرْناه بطَلَ أنْ يعمل فيما بعدَه ، تقول : هذا ضاربٌ زيدًا ، فإذا صغَّرْتَ ضاربًا لم تقُل : هذا ضُوَيْرِبٌ زيدًا ؛ لأَنَّ التصغير يُخرجه عن مذهب الفِعل فلا يعمل ، فتصغيرُ أُمَيْلحَ - وهوَ فعلٌ - شاذ خارجٌ عن القياس .

وفي جوازه ثلاثةُ أوْجُهٍ :

أحدُها : أنَّ التصغير كان حقُّه أنْ يكون لاحقًا لفاعِلِ أمْلَحَ وهو مَا ، ومَا لا تُصغَّر ، فجعلوه واقعًا على الفِعل ؛ لأنهم لَوْ عَدَلوا عنْ «مَا» إلى لفظ آخَرَ لَبطَل معنى التعجُّب .

والوجه الثاني : [أنَّ فعل التعجب[٢]] قد خُولِف به مذهب الأفعال ، فصحَّحوه كما يصِحُّ : هو أفْعَلُ مِنْكَ ، وهما يتساوَيان في معنى التفضيل ، وفي وَزْن الفِعل ، وتصحيحه ؛ حيثُ قالوا : ما أقْوَمَ زيدًا ، كما قالوا : هذا أقْوَمُ مِنْكَ ، وهم يقولون في غير هذا : أقامَ يُقِيمُ . / ٢٢٠ ب /

والوجه الثالث : أنَّ قولهم : ما أُمَيْلحَ زيدًا ، إنما يُريدون [لُطفَ[٢]] المَلاحة ودقَّته أوْ نُقْصانه عمَّنْ[٣] هوَ أفضلُ مِنْه ، وذلك لا يتبَيَّن إلاَّ في لفظ أُمَيْلحَ[٤] بمنزلة قولك : زيدٌ مُلَيِّحٌ .

قال سيبويه : «حَقَّروا هذا اللفظ - يعني : ما أُمَيْلِحَ زيدًا - وإنما يَعْنُون الذي تصِفُه بالمِلْح[٥] ، كأنك قلتَ : مُلَيِّحٌ ، شبَّهوه بالشيءِ الذي تلفظ به وأنتَ تعني شيئًا آخَر ، نحو قولك : بَنُو فُلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ ، وصِيدَ عليه يَوْمانِ» .

---

(١) القائل العَرْجيّ ، أو كُثَيِّر عزَّة ، اللسان : ش د ن .
(٢) الزيادة من س .
(٣) في ب ، ي ، س :«عمَّا» ، وتتأوَّل .
(٤) في النسخ :«أمْلَحَ» ، وليس مرادًا ، سهو .
(٥) أي : الحُسْن .

ومعنى يَطَؤُهم الطريقُ : يَطَؤُهم أهْلُ الطريق الذين يمُرُّون فيه ، فحذَف أهْلاً وأقام الطريق مقامَهم ، ومعنى يَطَؤُهم الطريقُ : يُريدُ أنَّ بُيُوتَهم على الطريق فمَنْ جازَ فيه رآهم .

وصِيدَ عليه يَوْمانِ ؛ إنما معناه : صِيدَ عليه الصيدُ في يومَين ، وحذَف الصيد وأقام اليومَين مَقامَه .

قال : ولا تصغِّرُ علاماتِ الإضمار نحو : هو وأنا ونحنُ ، مِنْ جِهَتَين :

إحداهما : أنَّ الإضمار يجري مجرى الحروف ، ولا تُحقَّرُ الحروفُ ، والأُخرَى : أنَّ أكثر الضمائر على حرف واحد أو حرفَين ، وليستْ بثابتةٍ اسمًا للشيء الذي أُضْمِرَ[١] .

فإنْ قال قائلٌ : فقد حقَّروا المـُبْهَماتِ وهي مَبْنِيَّاتٌ تجري مجرى الحروف ، وفيها ما هوَ على حرفَين ، وكذلك الَّذِي وتثنيتُها وجمْعُها !

فالجوابُ : أنَّ المـُبْهَم قدْ يجوز أنْ يُبتدَأَ به كقولك : هذا زيدٌ ، وما أشبَهَ ذلك ، وليس فيه شيءٌ يتَّصِل بالفعل ولا يجوز فَصْلُه كالكاف في ضَرَبْتُكَ ، والتاء في قُمْتُ وقُمْتُمَا ، وما أشبَهَ ذلك ، فأشبَهَ المـُبْهَمُ الظاهرَ لقيامه بنَفْسِه .

ولا تصغِّرُ غيرًا وسِوَى وسوَاءً اللَّذَيْن في معنى غير ، ولَيْسَا بمنزلة مِثْلٍ ؛ لأَنَّ مِثْلاً إذا صغَّرْتَه قلَّلْتَ المماثلةَ ، والمماثلةُ تقِلُّ وتكثُر ، وتُفيد بالتصغير معنًى يتفاضل ، وغيرٌ هو اسمٌ لكُلِّ ما لم يكُن المضافَ إليه ، وإذا كان شيءٌ غيرَ شيءٍ فلَيْسَ في كونه غيرَه معنًى يكونُ أنْقَصَ مِنْ معنًى كما كان في المماثلةِ . / ٢٢١ أ /

ألا ترى أنه يجوزُ أنْ تقولَ : هذا أكثرُ مُماثلةً لِذَا مِنْ غيرِه ، وهذا أقَلُّ مُماثلةً ، ولا تقولَ[٢] : هذا أكثرُ مُغايَرةً !

وقد احتجَّ لَهُ سيبويه فقال : «**غيرُ ليسَ بِاسْم متمكِّن ، ألا ترَى أنها لا تكونُ إلاَّ نكِرةً ، ولا تُجمع ، ولا يدخُلها ألِفٌ ولامٌ**»[٣] ، فهذه أيضًا فُرُوقٌ بينها وبينَ مِثْلٍ .

---

(١) هذا بَسْطٌ لما في الكتاب بولاق ٢ : ١٣٥ ، هارون ٣ : ٤٧٨ ، وليس نَصَّ كلام سيبويه .
(٢) في ب ، ي ، س :«ولا تَقُلْ» ، وليس هذا موضع نهي .
(٣) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٥ ، هارون ٣ : ٤٧٩ .

ولا يصغَّرُ أيْنَ ولا مَتَى وَلا مَنْ ولا مَا ولا أيـّهم ؛ لأنَّ هذه أسماءٌ يُستفهَم بها عن مُبهَمات لا تعرِفُها ، وَيجوزُ أنْ يكون ذلك الشيءُ الذي تستفهِم عنه قليلاً أوْ كثيرًا ، ويلزمُك أنْ تُبْهِم لِيردَ الجوابُ عنه على ما عندَ المسئول عنه .

ولا يصغَّرُ حَيْثُ ولا إذ ؛ لأنهما غيرُ متمكِّنين ويُحتاج إلى إيضاح ؛ وإنما حَيْثُ اسمُ مكانٍ يُوضَّحُ بما وقع فيه ولا ينفرِد ، (١ وإذ اسمُ زمان يُوضَّحُ بما وقع فيه ولا ينفرِد١) ، وليس الغرضُ ذِكرَ حالٍ فيها وتختصُّ بها .

فإنْ قال قائلٌ : فقد صغَّرْتم «الَّذي» ، وهي محتاجةٌ إلى إيضاح ، فهَلاَّ صغَّرْتم إذ وحيْثُ ومَنْ ومَا وأيَّهم إذا كُنَّ بمعنى الَّذي ؟

قِيل له : لِلَّذي مَزيَّةٌ عليهنَّ ؛ لأنها تكون وصفًا وتكون موصوفة كقولك : مَرَرْتُ بالرجل الذي كلَّمك ، ومَرَرْتُ بالذي كلَّمك الفاضلِ ، وتُثنَّى وتُجمع وتُؤنَّث ، وليس ذلك في شيءٍ ممَّا ذكرْناه ، فتمكَّنَت الَّذي في التصغير .

ولا يصغَّرُ «عِنْدَ» ؛ لأَنَّ تصغيرها ـ لَو صُغِّرتْ ـ إنما هو تقريبٌ ؛ كما تُقرِّب فُوَيْقَ وتُحَيْتَ ، وهي في نهاية التقريب ؛ لأَنَّ «عِنْدَ زيدٍ» لايكون شيءٌ أقربَ إليه ممَّا عنده . فلَمَّا كانتْ موضوعة لِما يُوجِبُه التصغير في غيرها مِن الظروف إذا صغَّرْناها لم تصغَّرْ .

وقال سيبويه[٢] : «اعلم أنَّ اليومَ والشهرَ والسنةَ والسَّاعَةَ واللَّيْلةَ يُحقَّرْنَ . وأمَّا أمسِ وغَدٌ فلا يُحقَّران ؛ لأَنهما ليسا اسمَين لِليَوْمَين بمنزلة زيد ، وإنما هما لِليَوْم الذي قبلَ يَومك ، واليَوْم الذي بعْدَ يَومك ، ولم يتمكَّنا كزيد ، واليوم ، والساعة ، والشهر وأشباهِهِنَّ ، ألا ترى أنك تقول : هذا اليومُ ، وهذه الليلةُ ، فيكون لِما أنتَ فيه

/ ٢٢١ ب / ولِما لم يأْتِ ولِمَا مضَى ، وتقول : هذا زيدٌ ، وذاكَ زيدٌ ، فهُوَ اسمُ ما يكون معَك وما يتراخَى عنك ، وأمسِ وغَدٌ لم يتمكَّنا تمكُّنَ هذه الأشياء فكرهوا أنْ يُحقِّروهما ، كما كرِهوا تحقيرَ «أيْنَ» ، واستغنَوْا بالذي هو أشَدُّ تمكُّنًا وهو اليومُ والليلةُ والساعةُ ، و[كذلك] أوَّلُ مِنْ أمْسِ كأمْسِ في أنه لا يُحقَّرُ» .

(١-١) سقط من س ، انتقال نظر .

(٢) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٦ ، هارون ٣ : ٤٧٩ .

قال أبو سعيد : أمَّا اليومُ والشهرُ والسَّاعَةُ والسنةُ واللَّيْلةُ فأسماءٌ وُضِعْن لمقادير من الزمان في أوَّل الوَضع . وتصغيرُهنَّ على وجْهَين[1] :

[أحدُهما[2] :] أنك إذا صغَّرْتَ اليومَ فقد يكون التصغيرُ له تقليلاً ونُقصانًا عمَّا هو[3] أطولُ منْه ؛ لأَنه قدْ يكون يوْمٌ طويلٌ ويوْمٌ قصيرٌ ، وكذلك الساعةُ تكون ساعة طويلة وتكون ساعة قصيرة .

والوجهُ الآخَرُ أنه قد يقِلُّ انتفاع المصغِّر بشيءٍ في يوم أو في شهر أو في سنة أو في ساعة فيُحقِّرُه مِنْ أجْل قِلَّة انتفاعه .

فإنْ قال قائلٌ : فلا يكون شهرٌ أطوَلَ مِنْ شهرٍ ولا سنةٌ أطوَلَ مِنْ سنةٍ لأَنَّ ما ينقُص مِنْ أيام الشهر يزيد في لَيَالِيه ، وما ينقُص مِنْ لَيَالِيه يزيد في أيامه حتى تتعادَل الشهور كلُّها !

قِيل له : قد يكون التحقير على الوجه الآخَر ؛ الذي هو قِلَّة الانتفاع ، وقد قال بعض النحويين : إنَّ المعتمَد على أيام الشهر لا على الليَالي ؛ لأَنَّ التصرُّف في الأيام يقع .

وأمَّا أمسِ وغَدٌ فهُما لَمَّا كانا مُتعلِّقَين باليوم الذي أنتَ فيه صارا بمنزلة الضمير ؛ لاِحتياجهما إلى حُضُور اليوم ، كما أنَّ المضمَر يحتاج إلى ذِكْرٍ يجري لِلمضمَر ، أو يكون المضمَرُ المتكلِّمَ أوالمخاطَبَ .

وقال بعض النحويين : أمَّا «غَدٌ» فإنه لا يُصغَّر لأَنه لم يُوجَدْ بعْدُ فيستحقَّ التصغيرَ . وأمَّا «أمْسِ» فما كان فيه ممَّا يُوجِب التصغيرَ فقد عرفه المتكلِّمُ والمخاطَبُ فيه قبلَ أنْ يصير[4] أمْسِ ، فإذا ذكَروا أمْسِ فإنما يذكرونه على ما قدْ عرفوه في حال وجوده بما يستحِقُّه مِن التصغير ، فلا وَجْهَ لِتصغيره . / ٢٢٢ أ /

---

(١) في ب ، ي :«وجههن» ، تحريف .

(٢) ما بين المعكوفَين زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في ب :«هُوَي» ، سبق قلم .

(٤) هذا ما في س ، وفي ب ، ي :«يُصغَّر» ، وليست بشيء .

قال سيبويه(١) : **«والثلاثاء والأربعاء والبارحة وأشباههنّ لايُحقَّرْنَ ، وكذلك أسماء الشهور نحو : المحرَّم وصَفَر إلى آخر الشهور ؛ وذلك أنها أسْماءٌ أعلامٌ تتكرّر على هذه الأيام ، فلم تتمكَّنْ - وهي معارفُ - كتمكُّن زيدٍ وعَمْرٍو وسائرِ الأسماء الأعلام ؛ لأنَّ الاسمَ العَلَمَ إنَّما وُضع للشيء على أنه لا شريكَ له فيه ، وهذه الأسماء وُضعتْ على الأُسبوع وعلى الشهورِ ليُعلَم أنه اليوم الأوَّل مِن الأُسبوع أو الثاني ، أو الشهر الأوَّل مِن السنة أو الثاني ، وليس مِنها شيءٌ يختصُّ فيتغيَّرَ به وقتٌ(٢) يَلزَمه التصغير .»**

وكان الكوفيون يرَوْن تصغيرها وأبو عثمان المازنيّ . وقد حُكِيَ عن الجَرْمِيّ أنه كان يرى تصغير ذلك . وكان أبو الحَسَن ابنُ كَيْسانَ يختار مذهب سيبويه في ذلك لِلعلَّة التي ذكَرْنا .

وكان بعض النحويين يَفْرُق بين أنْ يقول : اليومَ الجُمُعَةُ واليومَ السبْتُ ، فينصب اليومَ ، وبين أنْ يقول : اليومُ الجُمُعَةُ واليومُ السبْتُ فيرفع اليوم ، فلا يجُيز تصغيرَ الجمُعة في النصب ولا تصغيرَ السبْت . قال : لأَنَّ السبْت والجمُعة في النصب إنما هما لِمَصْدَرَيْنِ : الاجتماع والراحة ، وليس الغَرَضُ تصغيرَ هذَيْن المصْدَرَيْنِ ، ولا أحد يقصِد إليهما في التصغير . ويجُيز إذا رُفع اليوْمان ؛ لأَنَّ الجمُعة والسبْت يصيران اسمَين لليوْمَين ، ولا يُجيزُ(٣) في النصب تصغير اليوم ؛ لأَنَّ الاعتماد في الخبر(٤) على وقَعَ ويَقَعُ ، وهما لا يُصغَّران ولا يُقصَد إليهما بالتصغير .

وقد حُكِيَ عن بعض النحويين(٥) أنه أجاز التصغيرَ في النصب ، وأبطلَ في الرفع ، وكان المازنيّ يجُيزه في ذلك كلِّه . **«واعلم أنك لاتحقِّرُ الاسمَ إذا كان بمنزلة الفعل ؛ ألا ترى أنه قبيحٌ : هو ضُوَيْرِبٌ زيدًا ، وهو ضُوَيْرِبُ زيدٍ إذا أرَدْتَ بضاربِ زيدٍ**

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٦ ، هارون ٣ : ٤٨٠ ، وتعليل الشارح يخالف تعليل سيبويه .

(٢) هذا ما في ب ، ي ، وفي س :«وقد» ، تحريف .

(٣) هذا ما في س ، وفي ب ، ي :«يجوز» ، وليست مناسبة للعطف .

(٤) هذا ما في ب ، وهي في ي أشبه بما في ب ولكنها مهملة تمامًا ، وفي س :«الحين» ، تحريف .

(٥) هذا ما في ب ، ي ، وفي س :«الناس» ، وليست مجدية .

التنوين ، وإنْ كان ضارب زيدٍ لما مضى فتصغيرُه جيّدٌ[1]» ؛ لأَنَّ ضاربًا إذا نوَّنّاه ونصبْنا ما بعدَه فمذهبه مذهب الفِعل ، وليس التصغير مِمَّا يلحَق الفِعل إلاَّ في التعجُّب . وقد ذكَرْناه . / ٢٢٢ ب /

وإذا كان فيما مضى فليس يجوز تنوينه ونصب ما بعده ؛ ومجراه مجرى : غُلام زيدٍ ، فلمَّا جازَ تصغيرُ «غُلام زيدٍ» جاز تصغيرُ «ضارب زيدٍ» فيما مضى . فاعرفه إنْ شاءَ اللهُ تعالىَ .

(١) من كلام سيبويه ، الكتاب بولاق ٢ : ١٣٦ ، هارون ٣ : ٤٨٠ .

هذا بابُ تحقير كل اسم كان ثانيه ياء تثبُت في التحقير(١)

قال سيبويه(٢) : «وذلك قولك : بَيْتٌ ، وشَيْخٌ ، وسَيِّدٌ ، فأحسَنُه أنْ تقول : بُيَيْتٌ ، (٣وشُيَيْخٌ ، وسُيَيْدٌ ، فتضُمُّ لأَنَّ التحقير يضُمُّ أوائلَ الأسماء ، وهو له لازمٌ كما أنَّ الياءَ لازمةٌ . ومِن العرب مَنْ يقول : شِيَيْخٌ وسِيَيْدٌ وبِيَيْتٌ٣) كراهِيَةَ الياءِ بعدَ الضمَّة» .

فهذان وجهان قد ذكرهما سيبويه .

وقدْ ذكَر غيرُه وجهًا آخَرَ ؛ وهو قلْبُ الياء واوًا ، فيقولون : شُوَيْخٌ وبُوَيْتٌ وشُوَيْءٌ تصغير شَيْء ، وهذا أضعف الوجوه ، وإنما قلَب الياء واوًا لانضِمام ما قبلها ، كما قالوا في ضارب : ضُوَيْرِبٌ .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٦ ، هارون ٣ : ٤٨١ .

(٢)«قال سيبويه» ليستا في س .

(٣-٣) سقط من س ، انتقال نظر .

هذا بابُ تحقير المؤنث[١]

اعلم أنَّ ما كان على ثلاثة أحرف من المؤنث إذا صغَّرْتَه زدْتَ فيه هاءً إلاَّ أحرفًا شَذَّتْ ، وذلك قولك في قَدَم : قُدَيْمَةٌ ، وفي ، يَد : يُدَيَّةٌ ، وفي فِهْرٍ : فُهَيْرَةٌ ، وفي رِجْلٍ : رُجَيْلَةٌ ، وهو أكثرُ مِن أنْ يُحصَى .

وإذا صغَّروا مِن المؤنث ما كان على أكثرَ مِنْ ثلاثة أحرف ممَّا ليس فيه هاءُ التأنيث لم يُدخلوا الهاءَ كقولك في تصغير عَنَاقٍ : عُنَيِّقٌ ، وفي عُقَابٍ : عُقَيِّبٌ ، وفي عَقْرَبٍ : عُقَيْرِبٌ .

وإنما أدخلوا الهاءَ في المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف ؛ لأَنَّ أصل التأنيث أنْ يكون بعلامة ، وقد يَرُدُّ التصغيرُ الشيءَ إلى أصله ، فزادوا فيه الهاءَ لَمَّا صغَّروا وردُّوها للتصغير . ولم يفعلوا ذلك في بنات الأربعة ؛ لأَنها أثقَلُ ، فصار الحرفُ الرابع مِنها كهاء التأنيث ، فيصير عُنَيِّقٌ وعُقَيْرِبٌ بغير هاء كعِدَّة «قُدَيْمَة» / ٢٢٣ أ / و «رُجَيْلَة» ، فاجتمَع للثلاثيِّ الخِفَّةُ وأنَّ أصل التأنيث بالعلامة .

وإنْ كان في الرباعيِّ المؤنث ما يُوجِبُ التصغيرُ حَذْفَ حرف منْه حتى يصير على لَفظ الثلاثيِّ وجَبَ رَدُّ الهاء ، كقولك في تصغيرسَمَاء : سُمَيَّةٌ ؛ لأَنه كان الأصلُ : سُمَيِّيٌ بثلاث ياءَات ، فحُذِفَتْ واحدةٌ مِنها ، كما قالوا في تصغيرِ عَطَاءٍ : عُطَيٌّ بحذْف ياءٍ ، فلمَّا صار ثلاثيَّ الحروف زادوا الهاءَ .

وكذلك لَو صغَّرْنا عُقابًا وعَنَاقًا وسُعَادَ ـ اسمَ امرأة ـ وزَيْنَبَ على ترخيم التصغير[٢] ، فحذَفْنا الزائد مِنْ سُعَادَ ـ وهو الأَلِفُ ـ ومِنْ زَيْنَبَ ـ وهو الياءُ ـ لَقُلنا : سُعَيْدَةُ وزُنَيْبَةُ .

ولَو حقَّرْتَ امرأةً اسمُها سَقَّاءُ ، لَقُلتَ : سُقَيْقِيُّ ، ولم تُدخِل الهاءَ ؛ لأَنه لم يَرجع في التصغير إلى مِثْل عِدَّة ماكان على ثلاثة أحرف .

وقالوا في تصغير حُبَارَى ثلاثة أقوال ؛ مِنْهم مَنْ حذَف أَلِفَ التأنيث فقال : حُبَيِّرٌ ؛ لأَنه يبقَى حُبَار مِثْل عُقَابٍ وتصغيرُه : حُبَيِّرٌ مِثْل عُقَيِّبٍ ، ومِنْهم مَنْ حذَف الأَلِفَ الثالثة

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٦ ، هارون ٣ : ٤٨١ .

(٢) في ب ، ي :«تصغير الترخيم» ، وفوقها :«ترخيم التصغير» ، واستعمل هذه فيما بعد .

فبقِيَ حُبْرَى مِثْل حُبْلَى يقول : حُبَيْرَى مِثْل حُبَيْلَى ، ومِنْهم مَنْ إذا حذَف علامة التأنيث وصغَّرَ عوَّضَ هاء التأنيث مِنْ ألف التأنيث فيقول : حُبَيِّرةٌ ، ولا يقولون : عُنَيِّقةٌ ؛ لأنه لم يكن في عَنَاقٍ وعُقَابٍ علامةُ التأنيث .

فإنْ قال قائلٌ : فلِمَ كانت الهاءُ تثبُت في التصغير ولا يُعتَدُّ بها ، والألفُ المقصورة يُعتَدُّ بها فيحذِفونها مِنْ ذَوَات الخمسة؟ فقد تقدَّم الجوابُ عن هذا ، وألفُ التأنيث المقصورة كحرفٍ مِنْ حروف الاسم ؛ ألا ترَى أنها قد تعُود في الجمْع المكسَّر كقولك : حُبْلَى وحَبَالَى ، وسَكْرَى وسكارَى ، فمِنْ أجْل ذلك لم يُقَلْ : حُبَيِّرَى ، إذْ كانوا لايُصغِّرون ما كان على خمسة أحرف مِنْ مِثْل هذا البناء إلاَّ بحذْف ؛ فمَنْ قال في حُبَارَى : حُبَيِّرةٌ ، فعوَّضَ هاءً مِن الألف قال في لُغَّيْزَى : لُغَيْغيزةٌ ؛ لأنَّ الهاءَ قد تَلحق هذا البناء في التصغير ، ألا ترَى أنَّا لَو صغَّرْنا كِرْبَاسَةً /٢٢٣ ب/ وهِلْبَاجَةً لَقُلْنا : كُرَيْبِيسَةٌ وهُلَيْبِيجَةٌ .

واعلم أنَّ المؤنث قد يُوصَف بصِفة المذكَّر ، فإذا صغَّرت الصِفة جَرَتْ مجرَى المذكَّر في التصغيرِ وإنْ كانتْ صِفةً للمؤنث ؛ كقولك : هذه امرأةٌ رِضًى وعَدْلٌ ، وناقةٌ ضامِرٌ ، تقول في تصغير رِضًى : هذه امرأةٌ رُضَيٌّ ، وهذه امرأةٌ عُدَيْلٌ ، وهذه ناقةٌ ضُوَيْمِرٌ ، وإنْ صغَّرْتَها تصغيرَ الترخيم قلتَ : هذه ناقةٌ ضُمَيْرٌ ، ولم تقُلْ ضُمَيْرَةٌ . وقد حكَى الخليلُ ما يُصدِّق ذلك مِنْ قول العرب ؛ قالتْ في الخَلَق : خُلَيْقٌ ، وإنْ عَنَوا المؤنث ، قالوا : مِلْحَفَةٌ خُلَيْقٌ ، كما يقولون : رِداءٌ[1] خَلَقٌ ، فخَلَقٌ مُذكَّرٌ يُوصَف به المُذكَّرُ والمؤنث .

وقد شذَتْ أسماءٌ ثلاثيةٌ فصغَّروها بغير هاء ، منها ثلاثة[2] أسماء ذكرَها سيبويه وهي : النابُ المُسِنَّةُ مِن الإبِل ، يُقال في تصغيرها : نُيَيْبٌ ، وفي الحَرْب : حُرَيْبٌ[3] ، وفي فَرَسٍ : فُرَيْسٌ ، وهي تقع على المؤنث والمُذكَّر .

فأمَّا النابُ مِن الإبِل فإنَّما قالوا لَها : نُيَيْبٌ لأنَّ الناب مِن الأسنان مُذكَّرٌ ، والمُسِنَّةُ مِن الإبِل إنَّما يُقال لَها : نابٌ لِطُول نابِها ، فكأنهم جعلوها الناب مِن الأسنان أيْ : هو

---

(١) في ب ، ي :«إذا» ، وهذا من التحريف الذي يُفسِد التركيب ويُبعد التناوُل ! ، وفي س :«ثَوْبٌ» .

(٢) سقطت«ثلاثة» من س .

(٣) في الكتاب :«الحرف» ، وهو وصف للناقة .

أعظمُ ما فيها ، كما يُقال للمرأة : إنما أنتِ بُطَيْنٌ[١] إذا كبر بطنُها ، وتقول للرجُل : أنتَ عَينُ القوْم والعَينُ مؤنث ، فقد خُبِّر عن المُذكَّر بالمؤنث وعن المؤنث بالمُذكَّر .

وأمَّا الحرْبُ فهو مصدرٌ جُعِل نعتًا مِثل العَدْل ، وكان الأصلُ : هذه مُقاتَلةٌ حَرْبٌ ، أيْ : حاربةٌ تحرُب المالَ والنفسَ ، كما تقول : عَدْلٌ على معنى عادلةٍ ، وأُجرِيَتْ مجرى الاسم وأسقطوا المنعوت ، كما قالوا : الأبْطَح والأبْرَق والأجْدَل .

وأمَّا الفَرَسُ فهو في الأصل اسمٌ مذكَّرٌ يقع للذكر والأنثى ، كما وقع إنسانٌ[٢] للرجُل والمرأة ، فصُغِّر على التذكير الذي هو له في الأصل .

وما كان مِنْ صِفات المؤنث بغير هاءٍ فهو يجري هذا المجرى كقولنا : امرأةٌ حائضٌ وطامثٌ[٣] وعازِبٌ ومَرِضٌ ووَجِلٌ[٣] ، ولَو صغَّرْنا شيئًا مِن ذلك تصغيرَ الترخيم لَقلْنا : حُوَيْضٌ[٤] وطُمَيْثٌ ونحو ذلك / ٢٢٤ أ /

وقد ذكَر غيرُ سيبويه مِن الأسماء الثلاثية - وهوأبو عَمْرو الجَرْميّ - دِرْعَ الحديد ، والعُرْسَ ، والقَوْسَ ؛ أنها تُصغَّرُ بغير هاءٍ وهي أسماءٌ مؤنثاتٌ ، قال الشاعر[٥] :

إنَّا وجَـــدْنا عُـــرُسَ الحَنَّـاطِ   لئيـمـةً مـذمـومـةَ الحُـوَّاطِ[٦]

والمذهب فيهنَّ كالمذهب فيما ذكَرْنا مِن المصدر .

فإنْ قال قائل : أنتَ إذا سمَّيْتَ امرأةً[٧] بحَجَرَ أو جَبَلَ أو جَمَلَ[٧] أوْ ما أشبَه ذلك مِن المذكر ثم صغَّرْتَه أدخلْتَ الهاءَ فقلتَ : حُجَيْرةُ وجُبَيْلةُ ، فهلاَّ فعلتَ ذلك بالنعوت ؟

قِيل له : الأسماءُ لا يُراد بها حقائقُ الأشياء فيما يُسمَّى بها ، والصِفاتُ والأخبار يُراد بها حقائقُ الأشياء ، أو التشبيهُ بحقائق الأشياء ؛ ألا ترى أنَّا إذا سمَّيْنا شيئًا بحجر أو

---

(١) هكذا في ب ، وفي س :«بَطِينٌ» .

(٢) زيد هنا في س :«وبَشَرٌ» .

(٣-٣) ليست في س .

(٤) في س :«حُيَيْضٌ» .

(٥) الراجز دُكَين بن رجاء الفُقَيْميّ ، المخصص : ١٧ : ٩٢ ، شرح شواهد الشافية : ٩٩ .

(٦) بعد البيتين : ٭تُدعَى مع النساج والخياط٭ وكلّ عِلْجٍ شَخِمِ الآباط ؛ تهذيب اللغة والعباب : ع ر س ، اللسان والعين : ح و ط ، إصلاح المنطق ٣٥٨ تحـ . شاكر وهارونَ .

(٧-٧) ضُبِطت الأسماءُ الثلاثة في ب ، س بالكسر والتنوين ، سهو .

رجُلاً سمَّيْناه بحجر فليس الغرضُ أنْ نجعله حجرًا ، وإنما أردْنا إبانتَه ؛ كما سمَّيْناه بإبراهيمَ وإسماعيلَ ونُوح وما أشبَه ذلك . وإذا وصفْناه به أو أخبرْنا به عنه فإنما نُريد الشيءَ بعينه أو نُريد التشبيهَ ، فصار كأنَّ المذكَّر لم يزُلْ ، ألا ترى أنَّا إذا قلنا : مررْتُ بامرأةٍ عَدْلٍ ففيها عدالةٌ ، وإذا قلنا للمرأة : ماأنتِ إلاَّ رجُلٌ ، فإنما نُريد : مِثْلُ رجُلٍ ، وكذلك تقول : أنتِ حجر - إذا لم يكن اسمًا لها - تُريد : مِثْلُ حجرٍ في الصلابة والشِّدَّة .

وإنْ سمَّيْتَ رجُلاً باسم مؤنثٍ على ثلاثة أحرفٍ ليس في آخره هاءُ التأنيث ، ثم صغَّرْتَه لم تُلحِق الهاءَ ؛ كرجُلٍ سَمَّيْتَه بأُذُن أو عَين أو رِجْل ، ثم صغَّرْتَه تقول : أُذَيْن وعُيَيْن ورُجَيْل ، هذا قول سيبويه وعامَّة النحويين البصريين . ويونسُ يُدخِل الهاء ويحتجُّ بأُذَيْنةَ اسم رجُل ، وهذا عند النحويين إنَّما سُمِّيَ بالمصغَّر ، وكذلك عُيَيْنةُ ؛ كأنهم سَمَّوْه باسمٍ مصغَّرٍ ، ولم يُسمُّوه باسمٍ مكبَّرٍ ثم صُغِّر .

ولَو سمَّيْتَ امرأةً باسم ثلاثيٍّ - ممَّا ذكرْنا أنه لا يدخُل في تصغيره الهاءُ كَحَرْبٍ ونابٍ - ثم صغَّرْتَه لأَدْخلْتَ فيه الهاءَ ، فقلتَ : حُرَيْبةُ ونُيَيْبَةُ ؛ لأنه صار اسمًا لها ؛ كحَجَرَ إذا صغَّرْتَه قلتَ : حُجَيْرةُ .

وقد جاءَ مِن المؤنث ما هوَ على أكثرَ مِنْ ثلاثة أحرف وقد أُلحقت الهاءُ / ٢٢٤ ب / به في التصغير ، كقولك : زيدٌ قُدَيْديمَةَ عَمْرو ووُرَيِّئَتَه ، وهما[1] تصغيرُ قُدَّام ووَراء ، وإنما لحِقتْهما [1] الهاءُ وهما[1] على أكثرَ مِنْ ثلاثة أحرف ؛ لأنَّ قُدَّامًا ووَراءً لا يُخبَر عنهما بفعلٍ يتبيَّن تأنيثُهما فيه ؛ لأنهما ظرفان كخَلْفٍ ، وإنما يتبيَّن تأنيثُ المؤنث الذي لا علامةَ فيه بما يخبَر [به[2]] عنه مِن الفِعل ؛ كقولك : لَسَبَتْه العقربُ ، وهذه العقربُ ، والعقربُ رأيتُها ، وما أشبَه ذلك مِن الضمائر التي تدُلُّ على المؤنث ، فلمَّا لم يخبَرْ عن قُدَّامٍ ووَراءٍ بما يدُلُّ ضميرهما عليه مِن التأنيث جعلوا علامةَ التأنيث في التصغير .

---

(١) في ب ، ي ، س :«وهو . . . لحقته . . . وهي» ، خطأ .

(٢) زدتها لتصحيح العبارة .

هذا باب ما يحقَّر على غير بناء مكبَّره والمستعمَل في الكلام[١]

قال سيبويه[٢] : «فمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ في مَغْرِبِ الشَّمْسِ : مُغَيْرِبَانُ الشَّمْسِ ، وَفي العَشيِّ : آتيكَ عُشَيَّانًا . وَسَمِعْنَا منَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ في عَشِيَّة : عُشَيْشِيَةٌ ؛ كَأَنَّهُمْ حقَّرُوا مَغْرِبَانَ وَعَشْيَانَ وَعَشَاةً» . لأَنَّ عُشَيَّانَ تَصْغيرُ عَشْيَانَ ؛ كَمَا تَقُولُ : سَعْدَانُ وَسُعَيْدَانُ ، وَعُشَيْشِيَةٌ تَصْغيرُ عَشَاة ؛ لأَنَّ فيهَا شينَيْنِ تَفْصِلُ بَيْنَهُمَا يَاءُ التَّصْغيرِ .

قال [سيبويه[٣]]: «وَسَأَلْتُ الْخَليلَ عَنْ قَوْلِكَ : آتيكَ[٤] أُصَيْلالاً ، فَقَالَ : إِنَّمَا هُوَ أُصَيْلانٌ ، وَتَصْديقُ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : آتيكَ[٤] أُصَيْلانًا . وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ : آتيكَ عُشَيَّانَات وَمُغَيْرِبَانَات ، فَقَالَ : جَعَلَ ذَلِكَ الحينَ أَجْزَاءً ؛ لأَنَّهُ كُلَّمَا تَصَوَّبَتْ فيهِ الشَّمْسُ ذَهَبَ مِنْهُ جُزْءٌ ، فَقَالَ : عُشَيَّانَات ؛ كَأَنَّهُمْ سَمَّوْا كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ عَشِيَّةً» .

قال أبو سعيد : هذا الباب من نوادر التصغير وشاذه ، وشذوذُه من غير وَجْه ؛ فمنه ما هو على غير حروف مُكبّره ، ومنه ما يُصغَّر على لفظ الجمع ومُكبَّره واحدٌ ، ومنه ما يُصغَّر على جمع لا تصغير [في[٣]] ذلك الجمع مِثلُه . ومن طَريف هذا الباب أنَّ جميع ما وَقَعَ فيه هذا الشَّذوذ من أسماء العَشايا فَقَط .

فأمَّا تغييرُ / ٢٢٥ أ / البناء فقال فيه بعضُ النحويين : إنه لَمَّا خالَف معنى التصغير فيه معنى التصغير في غيره [من الأيام[٣]] خُولِف بلفظه ، كما فُعِل ذلك في ياء النسبة . ومخالفة معناه لغيره أنَّ تصغير اليوم فيما ذكَرْنا يقع لأَحد أمرَين : إذا قُلنا : يُوَيْمٌ ، وإذا قُلنا : عُوَيْمٌ أو سُوَيْعةٌ ـ لتصغير عام وساعةٍ ـ أو سُنَيَّةٌ لتصغير سَنَة إنما هو أن نُريدَ بيومٍ قِصَرَه ، أو نُريدَ قِلَّةَ الانتفاع فيه ، وقد ذكَرْنا هذا فيما مَضَى مشروحًا .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٧ ، هارون ٣ : ٤٨٤ ، وفيه :«الذي يُستعمَل» مكان :«والمُستعمَل» ، وفي س بغير واو ، وسيأتي هكذا فيما بعد .

(٢)«قال سيبويه» ليستا في س .

(٣) الزيادة من س .

(٤) في النسخ :«أتيتُك» ، والتعديل من الكتاب .

وقولُهم : «مُغَيْربَانُ الشَّمْسِ» إنما تصغيرُه للدَّلالة على قُرب باقي النهار من الليل ، كما أنك لَو نسبتَ إلى رجُل اسمُه جُمَّةُ أو لِحيةُ أو رقبةُ لَقُلتَ : جُمِّيٌّ ولِحْيِيٌّ ورقَبيٌّ ، فإنْ كان رجلٌ طويلُ [(١)] [الجُمَّةِ ، أو طويلُ اللِّحْيةِ ، أو طويلُ] [(١)] الرقَبةِ ، وأردتَ العبارةَ عن ذلك بلفظ النسبة قلتَ : جُمَّانِيٌّ ، ولِحْيانِيٌّ ، ورقَبانِيٌّ ، ففصلوا بين لفظَي النسبة لاختلاف المعنيَين ، وكذلك في التصغير .

وأمَّا جمع [(٢)] ذلك فكما ذكره سيبويه من جَعلِهم إياه أجزاءً ؛ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ عَشِيَّةً ؛ إذ [كانَ [(٣)]] أجزاؤها تنقضي أوَّلاً فأوَّلاً ، فيكون الباقي منها على غير حُكْم الأوَّل .

ثم شبَّهَ [(٤)] ذلك بأشياء ممَّا جُمع فيه الواحد كقولهم : شابتْ مَفارقُه ، وإنما له مَفرِق واحد ، وكما قالوا : جمَلٌ ذو عَثانِينَ ؛ كأنه جعل كلَّ جزء عُثْنُونًا فجمَعه .

وأنشَد [(٥)] قولَ جَرير :

قَالَ الْعَوَاذِلُ : مَا لِجَهْلِكَ بَعْدَ مَا   شَابَ الْمَفَارِقُ وَاكْتَسَيْنَ قَتِيرَا [(٦)]

وأمَّا أُصَيْلاَلٌ ففيه شذوذ من ثلاثة أوجُه ؛ أحدُها : أنه أبدَل اللامَ من النون في أُصَيْلاَنٌ ، وأُصَيْلاَنٌ تصغيرُ أُصْلاَنٍ ، وأُصْلاَنٌ جمْعُ أَصِيلٍ ، كما تقول : رَغِيفٌ ورُغْفَانٌ ، وقَفِيزٌ وقُفْزَانٌ ، وفُعْلاَنٌ مِنْ أبنيَةِ الجمْع الكثير الذي لا يُصغَّر لَفظُه ، وإنما تَرُدُّه إلى واحِدِه ؛ ألا تَرَى أَنَّا لَوْ صَغَّرْنا سُودانًا وحُمْرَانًا وقُضْبَانًا لم يجُزْ أنْ تقولَ : قُضَيْبَانٌ ، وإنما تقولُ : قُضَيِّبَاتٌ ؛ فتَرُدُّهُ إلى واحِدِه - وهو قَضِيبٌ - فتُصغِّرُه : قُضَيِّبٌ ، ثم تُدخِلُ عليه الأَلِفَ والتاءَ للجَمع . / ٢٢٥ ب /

وكان حَقُّ أَصِيلٍ إذا صُغِّر أَنْ يُقالَ : أُصَيِّلٌ على لفظ الواحد . فصار فيه من الشذوذ نقْلُ لفظ الواحد إلى الجمْع ، وتصغيرُ الجمع الذي لا يُصغَّر مِثلُه ، وإبدالُ اللام من النون .

(١-١) الزيادة من س .

(٢) في ب ، ي :«جميع» ، والمراد :«جمع» كما هو في س .

(٣) في ب :«كأنَّ أجزاؤها» ، تحريف .

(٤) في ب ، ي :«ثم يشبِّه» ، وفي س :«شبَّهَ» ، والمقصود سيبويه .

(٥) في ب ، ي :«وأنشَدوا» ، والاختيار من س .

(٦) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٨ ، هارون ٣ : ٤٨٤ ، وديوان جرير : ٢٧٩ .

ثم ذكَرَ سيبويه «غُدْوَةَ ، وسَحَرَ ، وضُحًى» وتصغيرَهُنَّ على ما يُوجبُه القياسُ ؛ ليُرِيَكَ أنَّهُنَّ مِن غير باب مُغَيْرِبَانٍ وعُشَيَّانٍ ، فقال : «تَحْقِيرُهَا غُدَيَّةٌ ، وسُحَيْرٌ ، وضُحَيًّا» . وأنشد قولَ النابغة الجَعْدِيِّ :

كَـأَنَّ الْغُـبَـارَ الَّذِي غَـادَرَتْ ضُـحَـيًّـا دَوَاخِنُ مِنْ تَنْضُبِ[(١)]

وبَيَّنَ أَنَّ هذه الأَحيانَ والساعاتِ لستَ[(٢)] تُرِيدُ بها تحقيرَها في نفسها ، وإنما تُرِيدُ أَنْ تُقرِّبَ حِينًا من حِينٍ ، وتُقلِّلَ الذي بينهما ، كما فعلتَ ذلك في الأماكن حين قلتَ : دُوَيْنَ ذلك ، وفُوَيْقَ ذلك . وقد مضى هذا ، ومضى الكلامُ في قُبَيْلٍ وبُعَيْدٍ ونحو ذلك .

ومِمَّا يُحَقَّرُ على غيرِ بناءِ مُكبَّرِه المُستعمَلِ في الكلام : إنْسانٌ ؛ تقول فيه : أُنَيْسِيَانٌ ، وفي بَنُونَ : أُبَيْنُونَ ، وفي لَيْلَة : لُيَيْلِيَةٌ ، كما قالوا : لَيَالٍ ، وقولُهم في رجُل : رُوَيْجِلٌ[(٣)] .

أمَّا أُبَيْنُونَ فقد تقدَّم الكلامُ فيه قبل هذا الباب . وأمَّا أُنَيْسِيَانٌ فكان الأصل : إِنْسِيَانٌ على فِعْلِيَان ، وتصغيرُه أُنَيْسِيَانٌ . ولُيَيْلِيَةٌ تقديرُه لَيْلاَةٌ والأَلِفُ زائدةٌ ، فإذا جمَعتَ قلتَ : لَيَالٍ[(٤)] ، وإذا صغَّرتَ قلتَ : لُيَيْلِيَةٌ ، كما تقول في سِعْلاَةٍ : سَعَالٍ[(٤)] وسُعَيْلِيَةٌ .

وقولُهم في رَجُلٍ : رُوَيْجِلٌ ، أرادوا راجِلاً ؛ لأنه يُقالُ للرجُلِ : راجِلٌ ؛ قال الشاعر :

أَلاَ أُقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي وَلاَ كَذَا رَجُلاً إِلاَّ بِأَصْحَابِ[(٥)]

أراد : راجِلاً ، وقد مضى نحوُه .

وإنْ سَمَّيتَ رجُلاً أو امرأةً بشيءٍ من ذلك ثم صغَّرتَه جرى على القياس المحض ؛ فقلتَ في إنسان : أُنَيْسَانٌ ، وفي لَيْلَة : لُيَيْلَةٌ ، وفي رَجُلٍ : رُجَيْلٌ .

ومن الشذوذ «قَوْلُهُمْ في صِبْيَة : أُصَيْبِيَةٌ ، وَفي غِلْمَة : أُغَيْلِمَةٌ ؛ كَأَنَّهُمْ حَقَّرُوا أَغْلِمَةً وَأَصْبِيَةً» ؛ لأَنَّ غُلامًا فُعَالٌ مثل : غُرَاب ، وصَبِيٌّ فَعِيلٌ مثل : قَفِيز ، وبابُهما في أَدْنَى العَدَد : أَفْعِلَةٌ كـ أَغْرِبَة وأَقْفِزَة ، فردُّوه في / ٢٢٦ أ/ التصغير إلى الباب .

---

(١) الكتاب :الموضع السابق ، والديوان : ١٦ ، واللسان : د خ ن ، ن ض ب .

(٢) في ب ، ي :«لَيْسَتْ» ، والاختيار من س .

(٣) هذا إجمال لكلام سيبويه في الكتاب بولاق ٢ : ١٣٨ ، هارون ٣ : ٤٨٦ .

(٤) أُثبتتْ ياء المنقوص :«لَيَالِي وسَعَالِي» ، وهذا شائع في ب ، ي ، وحُذفت من«سَعَالٍ» في س .

(٥) لِحُيَيِّ بن وائل الخارجي ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٦٤ هارون ١٣٧٢ هـ . ، النوادر لأبي زيد ٥ ، وفي س : «أو هكذا رجلاً» .

ومن العرب مَن يجيءُ به على القياس فيقول : صُبَيَّةٌ وغُلَيِّمَةٌ ؛ قال الراجز[١] :

صُبَيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمْكَا مَا إِنْ عَدَا أَصْغَرُهُمْ أَنْ زَكَّا

وقال أبو العبَّاس المبرّد : إنما هو «مَا إِنْ عَدَا أَكْبَرُهُمْ» ؛ كأَنَّ المعنى يُوجِب ذلك ؛ لأنه أراد تصغيرهم ؛ فإذا كان أكبرهم بلغ إلى الزكيك من المَشْي فمَن دونَه لا يقدر على ذلك . فاعرفه إنْ شاءَ الله تعالىَ .

(١) رؤبة ، الكتاب بولاق ٢ : ١٣٩ ، هارون ٣ : ٤٨٦ ، الديوان ١٢٠ ، اللسان ص ب ا وفيه :«أكبرُهم» .

هذا بابُ تحقير الأسْماء المبهمة[١]

قال سيبويه : «اعْلَمْ أَنَّ التَّحْقيرَ يَضُمُّ أَوَائِلَ الأَسْمَاء إلاَّ هَذه الأَسْمَاءَ فإنَّها تُتْرَكُ أَوَائلُهَا[٢] عَلَى حَالهَا قَبْلَ أَنْ تُحَقَّرَ ؛ وَذَلكَ أَنَّ لَهَا نَحْوًا في الْكَلاَم لَيْسَ لغَيْرهَا ، وقد بيَّنّا ذلك ، فَأَرَادُوا أَنْ يَكُونَ تَحْقيرُهَا عَلَى غَيْرِ تَحْقيرِ مَا سوَاهَا ؛ وَذَلكَ قَوْلُكَ في هَذا : هَذَيَّا ، وَذَاكَ : ذَيَّاكَ ، وفي أُولىَ : أُولَيَّا» .

قال أبو سعيد : خالَفوا بين تصغير المبهَم وغيره بأَنْ تركوا أوله على لفظه ، وزادوا في آخره ألِفًا عِوَضًا مِن الضَّمِّ الذي هو علامةُ التصغير في أوله .

وقوله : «ذَيَّا »ـ وهو تصغيرُ ذَا ـ ياءُ التصغير منه ثانيةٌ ، وحَقُّ ياء التصغير أنْ تكونَ ثالثةً ، وإنما ذلك لأَنَّ ذَا على حرفَين ، فلمَّا صغَّروا احتاجوا إلى حرف ثالث ، فأَتَوْا بياءٍ أخرى لتمام حروف المصغَّر ، ثم أدخلوا ياءَ التصغير ثالثةً فصار ذَيَيٌّ ، ثم زادوا الألِفَ التي تُزادُ في المبهَم المصغَّر فصار ذَيَيَّا ، فاجتمع ثلاثُ ياءَ ات ـ وذلك مُستثقَل ـ فحذَفوا واحدةً منها ؛ فلم يكن سبيلٌ إلى حذف ياء التصغير ؛ لأنها علامتُه[٣] ، ولا إلى حذف الياء التي بعدَ ياء التصغير ؛ لأَنَّ بعدها ألِفًا ، ولا يكونُ ما قبلَ الأَلِف إلاَّ مُتحرِّكًا ، فلَوْ حذفوها حرَّكوا ياءَ التصغير وهي لا تُحرَّك ، فحذفوا الياءَ الأُولىَ فبَقِيَ ذَيَّا .

ويُقالُ في المؤنث : «تَيَّا »على لُغة مَن قال : هذه وهَذِي ـ وتَا وتِي ، يرجِعْنَ في التصغير إلى التاء ـ ؛ لِئَلاَّ يقعَ لَبْسٌ بين المذكَّر والمؤنث .

وإذا قُلنا : هَذَيَّا وهَاتَيَّا / ٢٢٦ ب / للمؤنث فَـ «هَا »للتنبيه ، والتصغيرُ واقعٌ بـ ذَيَّا وتَيَّا ، وكذلك إذا قلنا : ذَيَّالِكَ وذَيَّاكَ وتَيَّاكَ ، في تصغير [ذلك و[٤]] ذَاكَ وتِلْكَ ، فإنما الكافُ علامةُ المخاطَب ، ولا يُغَيِّرُ حُكْمُ المُصغَّر .

وإذا صغَّرْتَ أُولاءِ ـ فيمَنْ مَدَّ ـ قلتَ : أُولَيَّاءِ ؛ قال الشاعر :

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٣٩ ، هارون ٣ : ٤٨٧ .

(٢) هذا ما في ب ، ي ، س ، وفي الكتاب : «فإنه يترك أوائلَها» .

(٣) وفي س : «علامةٌ» ، وهي جيدة .

(٤) أكملت بذِكر مُكبَّر المُصغَّر المذكور أولاً .

يَا مَـا أُمَـيْلِحَ غِـزْلَانـًا شَـدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّـائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُـرِ[١]

«هَا» للتنبيه ، و «كُنَّ» ، والمصغَّر «أُولَيَّـاء» .

وقد اختلف أبو العباس المبرّد وأبو إسحاق الزجّاج في تقدير ذلك ؛ فقال أبو العباس : أدخَلوا الألِف التي تُزاد في تصغير الْمبهَم قبل آخِره ضرورةً ؛ وذلك لأنهم لَو أدخلوها في آخِر المصغَّر لَوَقَعَ اللَّبْسُ بين [تصغير أُولاءِ الممدود وتصغير[٢]] أُلَى المقصور - الذي تقديرُه هُدَى وتصغيرُه أُلَيَّا يا فَتَى - ؛ وذلك أنهم إذا صغَّروا الممدود لزِمهم أنْ يُدخلوا ياءَ التصغير بعد اللام ويقلبوا الألف التي قبل الهمزة [ياءً[٣]] ويكسروها ، فتنقلب الهمزة ياءً ، فيصير أُلَيِّي - كما تقول في غُراب : غُرَيِّب - ثم تحذف إحدَى الياءَات ؛ كما حُذِفَ مِن تصغير عَطَاء ، ثم تدخل الألِف فيصير أُلَيَّـا - على لفظ [تصغير[٢]] المقصور - فتُرِكَ هذا وأُدخِلَ الألِفُ قبل آخِره - بين الياء المشدَّدة والياء المنقلبة مِن الهمزة - فصار أُلَيَّـاي ، وقُلِبت الياءُ في الطرف همزةً لأنَّ قبلها ألِفًا .

ومِمَّا يُحتَجُّ [به[٢]] في ذلك أيضًا أنَّ أُولاءِ وَزنُه فُعال ، فإذا أدخلنا الألِفَ التي تدخُل في المبهَم طَرَفًا صارتْ فُعَالَىَ ، وإذا صغَّرنا سقطت الألِفُ لأنها خامسة ؛ كما تسقط في حُبارَى ، وإذا قدَّمناها صارتْ رابعةً فلم تسقط ؛ لأَنَّ ما كان على خمسة أحرف إذا كان رابعُه مِن حروف المدّ واللِّين لم يسقط .

ومِمَّا يُحتَجُّ به لأبي العباس أنه إذا دخلت الألِفُ قبل آخِره صار بمنزلة حمْراء ؛ لأَنَّ الألِفَ تدخُل بعد[٤] ثلاثة أحرف قبل الهمزة الطرَف ، وحمْراء إذا صُغِّر لم يُحذَفْ منه شيءٌ .

وأمَّا أبو إسحاق فإنه يُقدِّر أنَّ الهمزة في أُلاء ألِفٌ في الأصل ، وأنه إذا صَغَّرَ أدخَل ياءَ التصغير بعد اللام[٥] وأدخَل / ٢٢٧ أ / الألِفَ [المَزيدة[٦]] للتصغير بعد الألِفَين ،

---

(١) القائل العَرْجِيّ أو كُثَيِّر عَزَّة ، اللسان : ش د ن .

(٢) زدتها للإيضاح .

(٣) الزيادة من س ، وهي صحيحة ؛ فالشارح يذكرها بعد أربعة أسطر .

(٤) ليست في س ، وهي ضرورية .

(٥) في ب ، ي : «اللام المزيدة» ، سهو ؛ فليس هاهنا زيادة لام ، و «المزيدة» ليست في س .

(٦) «المزيدة» التي أسقطتُها آنفًا موضعها هنا حيث زيادة ألِف في تصغير المبهم ، وهي في س .

فتصير ياءُ التصغير بعدها ألفٌ[١] فتنقلب[٢] ياءً ، كما تنقلب الألِفُ في عَنَاقٍ وحِمَارٍ - إذا صغَّرْنا - ياءً كقولنا : عُنَيِّقٌ وحُمَيِّرٌ ، ويبقَى بعدها[٣] ألِفانِ ؛ إحداهما تتَّصِل بالياء ، وتنقلب الأُخرى همزةً فيصير أُلَيَّاء[٤] ؛ لأنه لا يجتمع ألِفانِ في اللفظ ، ومتى اجتمعتا في التقدير قُلِبت الثانية منهما همزة[٥] كقولنا : حَمراء وصفراء ، وما أشبَه ذلك . وما يدخل عليه مِن «هَا» التنبيه أو كاف المخاطَبة مثل قولك : هؤلاء وأولئك لا يُعتَدُّ به .

وتقول في تصغير الَّذِي والَّتِي : اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا ، وإذا ثنَّيتَ قلتَ : اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ في الرفع ، واللَّذَيَّينِ واللَّتَيَّينِ في النصب والجرّ .

وقد اختلف مذهب سيبويه والأخفش في ذلك ؛ فأمَّا سيبويه فإنه يحذف الألِفَ المزيدة [في[٦]] تصغير المبهم ولا يُقدِّرها . وأمَّا الأخفش فإنه يُقدِّرها ويحذِفها ؛ لاجتماع الساكنَين .

ولا يتغيَّر اللفظ في التثنية ، فإذا جُمع تَبيَّن الخلافُ بينهما ؛ يقول سيبويه في جمْع اللَّذَيَّا : الَّذَيُّونَ والَّذَيِّينَ ؛ بِضَمِّ الياء قبل الواو ، وكسرها قبل الياء ، وعلى مذهب الأخفش : الَّذَيَّوْنَ والَّذَيَّيْنَ بفَتْح الياء ، وعلى مذهبه يكون لفظُ الجمْع كلَفظ التثنية[٧] ؛ لأنه يحذِف الألِف التي في اللَّذَيَّا لاجتماع الساكنَين وهما الألِف في اللَّذَيَّا وياءُ الجمْع ، كما تقول في المُصطفَيْنَ والأَعْلَيْنَ . وفي مذهب سيبويه أنه لا يُقدِّرها ويُدخِل علامة الجمْع على الياء مِن غير تقدير حرف بين الياء وبين علامة الجمْع .

وإلى مذهب الأخفش يذهب أبو العباس المبرّد .

والذي يحتجُّ لسيبويه يقول : إنَّ هذه الألِف تُعاقِب ما يُزاد بعدها فتسقط لأجْل هذه المعاقَبة[٨] ، وقد رأينا مثل هذا ممَّا لا يجتمع فيه الزيادتان فتُحذَف إحداهما كأنَّها لم

---

(١) في ب ، ي : «ألِفًا» ، وليست خبر «تصير» ، بل هي مبتدأ مؤخر .
(٢) يُريد الألِف .
(٣) في ب ، ي ، س : «وبَقِيَ بعدهما» ، سهو . وقد آثرتُ توحيد الصيغ الفعلية للوضوح .
(٤) في ب ، ي ، س : «إحداهما تتَّصِل بالياء فيصير أُلَيَّاء ، وتنقلب الأُخرى همزةً» ؛ تقديم وتأخير .
(٥) في ب ، ي ، س : «ياء» ، وهو غير المقصود .
(٦) «في» سقطت من ب ، ي ، وهي ضرورية .
(٧) كان ينبغي على الشارح أنْ يُشيرَ إلى اختلاف حركة النون في صيغتي التثنية والجمع ؛ فهي تفرق بينهما .
(٨) المُعاقَبة في العَروض يُقصد بها ألاَّ يسقط السَبَبانِ جميعًا وألاَّ يثبتا جميعًا ؛ بل يثبت أحدهما ويسقط الآخَر .

تكنْ قَطُّ في الكلام كقولك : وا غُلامَ زَيْدَاهْ ! فتحذف التنوينَ من زيد كأنه لم يكن قَطُّ في زيد ، ولَو حذَفناه لاجتماع الساكنَين لَجازَ أنْ نقولَ : وا غلامَ زيدِناهْ ! /٢٢٧ ب/ ولِهذا نَظائرُ كرِهْنا الإطالةَ بها .

وقد مَرَّ الكلامُ في تَرْكِ التصغير في مَنْ وأَيّ وإنْ صارا بمعنى «الَّذي »لأنهما من حروف الاستفهام[1] بما أغنَى عن إعادته .

قال سيبويه : «**وَاللاَّتي لاَ يُحَقَّرُ ؛ اِسْتَغْنَوْا بِجَمْعِ الْوَاحِدِ**[2]» ؛ يعني أنهم استَغْنَوْا بجَمْعِ الوَاحِدِ المحقَّر السالم إذا قلتَ : اللُّتَيَّات . وقولُ سيبويه يدُلُّ أنَّ العربَ تمتنع من ذلك .

وقد صَغَّر الأَخْفَشُ اللاَّتي واللاَّئي فقال في تصغير اللاَّتي : اللَّوَيْتَا ، واللاَّئي : اللَّوَيَّا وقد حذَف منه حرفًا ؛ لأنه [لَو[3]] صَغَّر على التَّمام لَصار المصغَّر بزيادة الأَلِف في آخره على خمسة أحرف سوَى ياء التصغير ، وهذا لا يكون في المصغَّر ، فحذَف حرفًا منه ، وكان الأصلُ لَو جاءَ به على التَّمام : اللَّوَيْتِيًّا واللَّوَيْئِيًّا ، وجَعَلَ الحرفَ المُسقَط الياءَ التي في الطرَف قبل الأَلِف .

وقال المازنيّ : إذا كُنَّا محتاجين إلى حذْف حرْف من أَجْل الأَلِف الداخلة لِلإتْمام فحذْفُ الحرف الزائد أَوْلىَ ، وهو الأَلِفُ التي بعد اللام مِن اللاَّتي واللاَّئي ؛ لأنه في تقدير أَلِفِ فَاعِل ، فيصير على مذهبه : اللَّتَيَّا .

وقد حَكَوْا أنه يُقال في اللَّتَيَّا واللَّذَيَّا : اللُّتَيَّا واللُّذَيَّا بالضَّمِّ ، والقياسُ ما ذكرْناه أوّلاً[4] .

واستشهَد سيبويه في استغنائهم باللَّتَيَّات عن تصغير اللاَّتي باستغنائهم «**بِقَوْلِهِمْ : أَتَانَا مُسَيَّانًا وَعُشَيَّانًا عَنْ تَحْقِيرِ الْقَصْرِ في قَوْلِهِمْ : أَتَانَا قَصْرًا ، وَهُوَ الْعَشِيُّ**»[5] .

---

(١) زيد هنا في س : «وكان الأصل للاستفهام» .

(٢) الكتاب بولاق ٢ : ١٤٠ ، هارون ٣ : ٤٨٩ .

(٣) الزيادة من س ، وهي صحيحة ؛ يدُلُّ لَها اللامُ في الجواب .

(٤) زيد بعد هذا في س : «فاعرف ذلك» .

(٥) الكتاب بولاق ٢ : ١٤٠ ، هارون ٣ : ٤٨٩ .

هذا باب تحقير ما كُسِّر عليه الواحد للجمع وسأُبيِّنُ لك تحقير ذلك إنْ شاءَ الله تعالى[(١)]

قال أبو سعيد : اعلمْ أنَّ الجمْعَ المكسَّر على ضَرْبَين ؛ أحدُهما جمْعٌ قليلٌ ، والآخَرُ جمعٌ كثيرٌ . وأبْنيَةُ الجَمْع القليل أربعةٌ وهي : أَفْعُلٌ كقولك : أَفْلُسٌ وأَكْلُبٌ ، وأَفْعَالٌ كقولك : أَجْمَالٌ وأَرْبَاعٌ ، وأَفْعِلَةٌ كقولك : أَغْرِبَةٌ وأَحْمِرَةٌ ، وفِعْلَةٌ كقولك : صِبْيَةٌ وفِتْيَةٌ .

فإذا صغَّرْتَ بناءً من هذه الأَبْنِيَةِ لَمْ تُجاوِزْ لَفْظَه وقُلتَ في أَفْعُل : أُفَيْعِلٌ ، / ٢٢٨ أ/ كقولك : أُفَيْلِسٌ ، وفي أَفْعَال : أُفَيْعَالٌ ، كقولك : أُجَيْمَالٌ ، وفي أَفْعِلَة : أُفَيْعِلَةٌ كقولك : (٢أُحَيْمِرَةٌ وأُجَيْرِبَةٌ[(٣)] ، وفي فِعْلَة : فُعَيْلَةٌ كقولك٢) في فِتْيَة : فُتَيَّةٌ ، وفي صِبْيَة : صُبَيَّةٌ ، وفي غِلْمَة : غُلَيْمَةٌ ، وفي وِلْدَة : وُلَيْدَةٌ . فإذا كان الجمعُ المكسَّرُ على غير هذه الأَبنِيَة[(٤)] فإنك تنظرُ ؛ (٥فإنْ كان له بناءٌ آخَرُ من الجمْع القليل ردَدْتَه إلىَ ذلك البناء ثم حقَّرْتَه ، وإنْ لَمْ يكُنْ٥) لذلك الجمْع بناءٌ مِن أبنيَة [أَد نَى[(٦)]] العَدَد ردَدْتَه إلىَ واحِدِه فصغَّرْتَه ، ثم جمَعْتَه بالواو والنون إنْ كان مِن مُذكَّرِ ما يَعقِلُ ، وبالأَلِف والتاء إنْ كان مِن المؤنث ، أو مِمَّا لا يعقِل مُذكَّرًا كان أو مؤنثًا .

وإنْ كان الجمعُ [الكثير[(٦)]] الذي تُريد تصغيرَه له جمعٌ آخَرُ من أبنيَة أَد نَى العَدَد فأنتَ مُخيَّرٌ ؛ إنْ شئْتَ ردَدْتَه إلى جمعه القليل ، وإنْ شِئْتَ ردَدْتَه إلى واحِدِه فصغَّرْتَه وجمعتَه على ما ذَكَرْتُ لك .

فمِن البابِ الأول : تصغير الدراهم والدنانير ، والمرابد والمفاتيح ، والخنادق والقناديل ؛ تقول في تصغيرها : دُرَيْهِمَاتٌ ودُنَيْنِيرَاتٌ ، ومُرَيْبِدَاتٌ ، ومُفَيْتِيحَاتٌ ، وخُنَيْدِقَاتٌ ، وقُنَيْدِيلاتٌ ؛ لأَنَّكَ ردَدْتَ ذلك إلى الواحد وهو دِرْهَمٌ ودِينَارٌ ، ومِرْبَدٌ ، ومِفْتَاحٌ ، وخَنْدَقٌ ، وقِنْديلٌ ، فصغَّرْتَه ، ثم أدخَلْتَ فيه الأَلِفَ والتاءَ ؛ لأَنَّه مِمَّا لا يَعقِل .

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٤٠ ، هارون ٣ : ٤٨٩ .

(٢-٢) سقط من ي .

(٣) في ب : «أُخَيْرِبَةٌ» بالخاء ؛ سهو ، وفي الكتاب «أُجَيْرِبَةٌ» بالجيم ، وفي س :«أُغَيرِبَةٌ» بالغين .

(٤) في ب ، ي : «البِنْيَة» ، سهو ، والصواب في س .

(٥-٥) هذا من ب ، ي ، وقد سقط معظمه من س ؛ ففيه منه : «فإن كان ليس . . .» فقط .

(٦) الزيادة من س .

وإذا صغَّرْتَ فُقَرَاءَ ورِجَالاً قلتَ : فُقَيِّرُونَ ، ورُجَيْلُونَ ؛ لأنك رددتَهما[١] إلى فَقِيرٍ ورَجُلٍ ، فجمَعْتَه على ذلك .

ولو صغَّرتَ حَمْقَى وهَلْكَى وسَكْرَى[٢] وجَرْحَى لَقُلْتَ : أُحَيْمِقُونَ وهُوَيْلِكُونَ وسُكَيْرَانُونَ وجُرَيِّحُونَ ؛ لأنَّكَ رَدَدْتَهم إلى الواحد ، وواحدُ حَمْقَى : أَحْمَقُ ، فقُلتَ : أُحَيْمِقُ ثم جمعتَه بالواو والنون ، ورددْتَ هَلْكَى إلى هالك فقُلتَ : هُوَيْلِكٌ ، وسَكْرَى إلى سَكْرَان ، وجَرْحَى إلى جَرِيح . ولو أَرَدْتَ بحمقى جمْعَ حَمْقاء ، أو أردْتَ بِهِنَّ جَمعَ المؤنث - لأنَّهنَّ يصلُحْنَ لِجمْعِ المذكَّر / ٢٢٨ ب/ والمؤنث - لَقُلْتَ : حُمَيْقَاوَاتٌ ؛ لأنك رَدَدْتَها إلى حَمْقَاء ، وتقول : هُوَيْلِكَاتٌ وسُكَيْرِيَاتٌ ؛ لأنك رَدَدْتَها إلى هالِكة وسَكْرَى ، وفي جَرْحَى - إذا أردْتَ به جمعَ المؤنث - جُرَيِّحَاتٌ . وإذا صغَّرْتَ الشُّسُوعَ رَدَدْتَها إلى شِسْعٍ فقلتَ : شُسَيْعَاتٌ .

وأمَّا ما لَه جمعٌ قليلٌ فهو أنْ يُقال : صغِّرْ كِلابًا وفُلُوسًا ، فأنت مخيَّرٌ ؛ إنْ شئْتَ قلتَ : كُلَيْبَاتٌ وفُلَيْسَاتٌ بأَنْ تردَّهما إلى كَلْبٍ وفَلْسٍ ، وإنْ شئْتَ قلتَ : أُكَيْلِبٌ وأُفَيْلِسٌ[٣] .

وقد يجيءُ في الجموع في معنًى واحد أَفْعِلاءُ وأَفْعِلةٌ ، فإذا أردتَ تصغير ذلك صغَّرْتَ أَفْعِلَةً لأنه جمعٌ قليلٌ ولم تُصغِّرْ أَفْعِلاءَ ، نحو قولِهم في جمع دَلِيل[٤] وجَلِيلٍ ونَصِيب : أَدِلَّةٌ وأَدِلاَّءُ[٤] ، وأَجِلَّةٌ وأَجِلاَّءُ ، وأَنْصِبَةٌ وأَنْصِبَاءُ ، والمصغَّرُ من ذلك كُلِّه أَفْعِلةٌ ؛ لأنه بمنزلة أَحْمِرَةٍ .

وإنما صغَّرت العربُ الجمْعَ القليلَ[٥] ، ورَدَّت الكثيرَ إلى الواحدِ ، فصغَّرْته ، ثم جمعتْه بالواو والنون والألِف والتاءِ ؛ لأنَّ تصغير الجمْع إنما هو تقليلٌ للعَدَد ، فاختاروا له الجمْعَ الموضوعَ للقِلَّة ؛ لأنَّ غيرَه مِن الجمُوع جُعِل للتكثير ، فإذا صغَّروا فقد أرادوا تقليله ، فلَم يُجمَع بين التقليل بالتصغير والتكثير بلفظ الجمْع الكثير لأنَّ ذلك يتناقض .

---

(١) في ب : «رددتها» ؛ سهو .

(٢) زيد هنا في س : «وسكارى» .

(٣) زيد هنا في س : «بأن تردَّهما إلى أكلُب وأفْلُس» .

(٤) في س : «ذليل ، أذِلَّة و أذِلاَّء» ، بالذال المعجمة .

(٥) زيد هنا في س : «دون الكثير» .

والواوُ والنون والألف والتاءُ أصلُه للقليل ؛ وذلك أنك تقول في التثنية : مُسلِمان ، والتثنيةُ أقلُّ الجمع ، والذي يَلي الاثنين ثلاثة يُقال فيهم : مُسلِمون ، وقد وافق مُسلِمُونَ مُسلِمَينِ لسلامة لفظ الواحد . فلمّا كان ثلاثةٌ وأربعةٌ وما قرُب من هذه الأعداد القليلة أقربَ إلى الاثنين ممّا كثُر وبعُدَ عن الاثنين ، صار الواو والنون هو الأصلَ في[1] الجمع القليل ، ولهذا قال سيبويه : «وَإِنَّمَا صَارَت التَّاءُ[2] وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِتَثْلِيث[3] أَدْنَى الْعَدَدِ إِلَى تَعْشِيرِه - وَهُوَ الْوَاحِدُ - كَمَا صَارَت الأَلفُ / ٢٢٩ أ / وَالنُّونُ لِتَثْنِيَته ، وَمُثَنَّاهُ أَقَلُّ مِنْ مُثَلَّثه» . ثم جمَعَ بين الاثنين والجمْع السالم بأنْ قالَ : «أَلا تَرَى أَنَّ جَرَّ التَّاء وَنَصْبَهَا سَوَاءٌ »يعني : فيما جُمع بالألف والتاء ، «وَجَرَّ الاثْنَيْنِ وَالثَّلاثَة الَّذِينَ هُمْ عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَة وَنَصْبَهُمْ سَوَاءٌ ! فَهَذَا يُقَرِّبُ أَنَّ التَّاءَ[3] وَالْوَاوَ وَالنُّونَ [للأَدْنَى[4]] ؛ لأَنَّهُ وَافَقَ الْمُثَنَّى» .

واعلمْ أنَّ في الجمْع ما كان اسمًا للجَمْع على غير تكسير ، فإذا صغَّرتَه لم تُجاوِزْ لَفْظَه ، كقولك : راكِبٌ وركْبٌ ، وراجِلٌ ورَجْلٌ ، فإذا صغَّرتَ قلتَ : رُكَيْبٌ ورُجَيْلٌ . وكذلك لَو صغَّرتَ شَرْبًا الذي هو جمْعُ شاربٍ لَقُلتَ : شُرَيْبٌ . وقد أحكمْنا هذا في باب الجمْع . وأنشدَ الأَصمَعِيُّ لأُحَيْحَةَ بنِ الْجُلاحِ :

بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا ... أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا[5]

يُريد تصغيرَ رَجْلٍ وهو جمْعُ رَاجِلٍ ، وركْبٍ وهو جمْعُ رَاكِبٍ . وعُصْبَةُ : اسمُ مَوْضع .

وما كان مِن الجموع لم يُستعمَلْ فيه إلاّ لَفظُ الجمع القليل - وإنْ أُريدَ به الكثيرُ كالأَرْجُل والأَقْدام والأَكْتاف[6] - إذا صغَّرتَه صغَّرتَ لَفظَه ولم تُجاوِزْه إلى غيره ؛ لأنَّ ياءَ التصغير تُعْلِمُ أنك تَعني القليلَ ، فتقول : أُرَيْجِلٌ وأُقَيْدَامٌ .

---

(١) «الأصل في» ليستا في س .

(٢) في ب ، ي «الياء» تصحيف ، وصحته من س ومن الكتاب بولاق ٢ : ١٤٢ ، هارون ٣ : ٤٩٢ .

(٣) زيد هنا في س : «أَقَلّ» .

(٤) الكتاب : لأدنى العدد .

(٥) الأغاني : ١٥ : ٤٨ ، دار الكتب ١٩٥٩ ، الخزانة في تناوله للشاهد ٢٢٧ ، شرح المفصّل : ٥ : ٧٧ ، اللسان : رج ل . و «عُصْبَةُ» : حصْن بقُباء ؛ معجم البلدان : ع ص ب .

والبيتان من أربعة أبيات في الأغاني والخزانة :

بنيتُ بعدَ مُستظلٍّ ضاحيا ❋ بنيتُه بعصبة . . .

والسر مما يتبع القواصيا ❋ أخشى ركيبا . . .

(٦) زيد هنا في س : «وما أشبَهَ ذلك» .

ولم يُصغَّرْ مِن الجموع الكثيرة على لفظِه إلاَّ أُصْلاَنٌ الذي هو جمْعُ أَصِيلٍ حِينَ قِيلَ مِنْه : أُصَيْلاَنٌ وأُصَيْلاَلٌ ، وقد ذكرْناه . وإذا أردتَ أَنْ تجمعَ مُصغَّرًا لم تُكسِّرْه ، وجمَعتَه جمعَ السلامة ، فقلتَ في جمْعِ رُجَيْلٍ وصُبَيٍّ : رُجَيْلُونَ وصُبَيُّونَ ، وفي جمعِ كُلَيْبٍ وفُلَيْسٍ : كُلَيْبَاتٌ وفُلَيْسَاتٌ .

هذا بابُ ما كُسِّرَ على غير واحدِه المستعمَل في الكلام[١]

قال سيبويه : «فإذا أَرَدْتَ أَنْ تُحَقِّرَهُ حَقَّرْتَهُ عَلَى وَاحِدِه الْمُسْتَعْمَلِ في الْكَلامِ الَّذي هُوَ مِنْ لَفْظه ، وَذَلكَ قَوْلُكَ في ظُرُوف[٢] : / ٢٢٩ ب / ظُرَيِّفُونَ[٣] ، وَفي السُّمَحَاء : سُمَيْحُونَ ، وَفي الشُّعَرَاء : شُوَيْعِرُونَ . وَإِذَا جَاءَ الْجَمْعُ لَيْسَ لَهُ وَاحدٌ مُسْتَعْمَلٌ في الْكَلامِ منْ لَفْظه يَكُونُ تَكْسيرُهُ عَلَيْه قيَاسًا وَلاَ غَيْرَ ذَلكَ فَتَحْقيرُهُ عَلَى واحد هُوَ بِنَاؤُهُ إذا جُمِعَ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَذَلكَ نَحْوُ عَبَاديدَ ؛ فَإذَا حَقَّرْتَهَا قُلْتَ : عُبَيْديدُونَ ؛ لأَنَّ فَعَاليلَ إنَّمَا هُوَ جَمْعُ فُعْلُول أَوْ فعْليل أَوْ فعْلاَل ، فإذَا قُلْتَ : عُبَيْديدَاتٌ فَأَيًا مَا كَانَ وَاحدُهَا فَهذَا تَحْقيرُهُ . وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ منَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ في سَرَاويلَ : سُرَيِّيلاَتٌ[٤] وَذَلكَ لأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ جَمْعًا[٥] بمَنْزلَة دَخَاريصَ »وواحدُها دخْرِصَةٌ «وَهَذَا يُقَوِّي ذَلكَ ، وَلأَنَّهُمْ أَرَادُوا بهَا الْجَمْعَ فَلَيْسَ لَهُ وَاحدٌ في الْكَلامِ كُسِّرَ عَلَيْه وَلاَ غَيْرُ ذَلكَ .

وَإذَا أَرَدْتَ تَحْقيرَ الْجُلُوسِ وَالْقُعُود[٦] قُلْتَ : قُوَيْعدُونَ وَجُوَيْلسُونَ ؛ فَإنَّمَا جُلُوسٌ هاهنا ـ حينَ أَرَدْتَ الْجَمْعَ ـ بمَنْزلَة ظُرُوف ، وَبمَنْزلَة الشُّهُود وَالْبُكيِّ ، وَإنَّمَا وَاحدُ الشُّهُود شَاهدٌ ، وَوَاحدُ الْبُكيِّ الْبَاكي ، هَذَان الْمُسْتَعْمَلاَن في الْكَلاَمِ ، وَلَمْ يُكَسَّر الشُّهُودُ وَالْبُكيُّ عَلَيْهمَا» .

قال أبو سعيد : أَمَّا ظُرُوفٌ في جمع ظريف فإنه شاذ ، ومع شُذُوذه فإنه من الجموع المكسَّرة ، ولا يكاد يجيءُ مثلُه ؛ لأَنَّ فَعيلاً لا يُجمع على فُعُول ، وقد جُمع فَاعلٌ على فُعُول وهو كثيرٌ ليس بمطَّرد كاطِّراد غيره كقولك : جالسٌ وجُلُوسٌ ، وشاهدٌ وشُهُودٌ ، وقاعدٌ وقُعُودٌ ، وباك وبُكيٌّ ـ وأصلُه بُكُويٌ ـ وقد أدخله سيبويه أيضًا في هذا الباب لأنه لا يطَّردُ كاطِّراد غيره وكثرته ، ألا تَرَى أنك لا تقول : كاتبٌ وكُتُوبٌ ، وذاهبٌ وذُهُوبٌ ، وإنما يطَّردُ فُعُولٌ في جمع فَعْلٍ وغيره من الثلاثيّ كقولك : فُلُوسٌ وجُذُوعٌ . وإنما شبَّهوا ظريفًا بـ فَاعلٍ

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٤٢ ، هارون ٣ : ٤٩٣ .

(٢) في ب ، ي : «الظريف» ، والتصحيح من الكتاب ومن س . و «ظُرُوف» : جمع ظريف .

(٣) ضُبطت في ب : «ظَرِيفُونَ» مكبَّرًا ، وليس المراد ، والتصحيح من الكتاب ومن س .

(٤) في ب ، ي : «سُرَيِّلاَتٌ» بياء واحدة ، والتصحيح من الكتاب ومن س .

(٥) هذا ما في ب ، وفي الكتاب وفي س : «جِمَاعًا» ، وفي ي : «جميعًا» ، وكلها بمعنًى .

(٦) جمع : جالس وقاعد .

لأنَّ فَعِيلاً وفَاعِلاً قد تشتركان كقولك : عَالِمٌ وعَلِيمٌ ، وقَادِرٌ وقَدِيرٌ . /٢٣٠ أ/ وقال بعضُ أصحابنا : رَدُّوا ظَرِيفًا إلى ظَرْفٍ فجمَعوه بحذْف الزائد الذي فيه . والأَوَّلُ أَعْجَبُ إليَّ ، ولم أَرَ أحدًا ذَكَرَه .

وأمَّا السُّمَحَاءُ ـ في جمْع سَمْح ـ فليس بمُطَّرِدٍ ؛ لأنَّ فَعْلاً لا يُجمع على فُعَلاءَ ، ولكنَّ فَعْلاً وفَعِيلاً قد يشتركَانِ كقولك : سَمْجٌ وسَمِيجٌ[١] ، فحُمِلَ على فَعِيلٍ كقولنا : كَرِيمٌ وكُرَماءُ ، ونبِيلٌ ونُبَلاءُ .

وأمَّا الشُّعَرَاءُ فهو أيضًا جمْعُ فَعِيلٍ المُطَّرِدُ ، وجمْعُهم لشَاعِرٍ على شُعَرَاءَ شاذ ، إلاَّ أَنَّ فَاعِلاً وفَعِيلاً يشتركَان في اسم الفاعل[٢] مِثْلَ عَالِمٍ وعَلِيمٍ ، فجُعِلَ شُعَرَاءُ كأَنه جمْعُ فَعِيلٍ بمعنَى فَاعِلٍ وإنْ لم يُستعْمَلْ .

وأمَّا عَبَادِيدُ وما جرَى مجراه من الألفاظ التي لا تكون إلاَّ للجُموع فإنَّا نرُدُّها إلى ما يجوز أنْ يكون واحِدًا لَها ؛ إذْ قد أحاط العِلْمُ بأنها جمْعٌ ، والواحدُ هو ما قال سيبويه أنه فُعْلُولٌ أو فِعْلِيلٌ أو فِعْلالٌ . ويُمكِنُ أنْ يكونَ فِعْلَوْلٌ مِثْلَ بِرْذَوْنٍ ونحو ذلك ممَّا[٣] يُمكِنُ أنْ يكونَ واحِدًا لَه .

وأمَّا سَرَاوِيلُ فإنَّ يُونُسَ ذَكَرَ أنَّ مِن العربِ مَنْ يقول في تصغيرها : سُرَيِّيلاتٌ[٤] ؛ لأنَّ لَفْظَها لا يكون إلاَّ للجمْع ، فكأنهم جعلوا كلَّ قطعةٍ منها واحدًا ، كما أنَّ دَخَارِيصَ جعلوها قِطَعًا وكلَّ قطعةٍ منها دِخْرِصَةً ، وكذلك جعلوا كلَّ قطعةٍ من السَّرَاوِيلِ سِرْوَالَةً . وعلى ذلك أنشَدَ أبو العباس :

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ [فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ][٥]

ومَنْ لم يجعلها جمعًا أسْقَطَ الألِفَ التي بعد الراء ، فصغَّرَها على سُرَيْوِلٍ وسُرَيِّلٍ[٦] . وقد مضى الكلامُ في هذا .

---

(١) في النسخ بالحاء المهملة للفظين ، ولو قصد الشارح ذلك لجَعَل «سُمَحاءَ» جمعًا لـ «سَمِيح» ، ولا إشكال حينئذ ؛ لذا أرجِّح الجيم .

(٢) «في اسم الفاعل» ليست في س .

(٣) في ب ، ي : «مما جاء يكون يمكن . . .» ، بزيادة «جاء» ولا جدوى منها ، وليست في س .

(٤) في ب ، ي : «سُرَيِّلاتٌ» بياء واحدة ، والتصحيح من الكتاب ومن س .

(٥) قائله مجهول ؛ الخزانة : ١ : ١١٣ بولاق وهو الشاهد ٣٣ ، واللسان : س ر ل ، التاج : س ر و ل .

(٦) في ب ، ي : «سُرَيْوِيل وسُرَيِّيل» ، وهما تصغيرُ ما فيه الألفُ .

وهذا البابُ في رَدِّ الجمْع فيه إلى الواحد بمنزلة الجمُوع التي ليست بأَدْنى الجمْع إذا ردَدْناها إلى الواحد ، غيرَ أنَّ هذا البابَ الجموعُ فيه شاذةٌ ـ (١كالجمع الذي يجري مجرَى الواحد١) ـ وفي غيره مُطَّردةٌ .

وليست الجموعُ في هذا البابِ ـ وإنْ كانت شاذة ـ كالجمْع الذي يجري مجرَى الواحد كقولنا : راكِبٌ ورَكْبٌ / ٢٣٠ ب / ومُسَافِرٌ وسَفْرٌ ؛ لأَنَّ هذا اسمٌ واحدٌ سُمِّيَ به الجمْعُ ، فجرَى مجرَى أسماءِ الجِنْسِ كقولنا : خَيْلٌ وجَامِلٌ وبَاقِرٌ ، وهي آحادٌ وُضعتْ لِجُمَلٍ أسماءً[٢] . وظُرُوفٌ وسُمَحَاءُ وشُعَرَاءُ وجُلُوسٌ وقُعُودٌ تَقَعُ أَبْنِيَتُها جمُوعًا مُكسَّرةً في غير هذه الآحاد كقولنا : فَلْسٌ وفُلُوسٌ ، ودَرْبٌ ودُرُوبٌ ، وكَرِيمٌ وكُرَمَاءُ ، وظَرِيفٌ وظُرَفَاءُ .

(١-١) ليس في س .

(٢) في س : «أجناسٍ» .

هذا بابُ تحقير ما لَم يُكسَّرْ عليه واحدٌ للجمع ولكنه شيءٌ واحدٌ يقع للجمع[١]

وقد مَضَى نحوُه . وهو يجري مجرى الواحد كقولك في قَوْم : قُوَيْمٌ ، وفي رَجُل : رُجَيْلٌ ، وفي نَفَرٍ : نُفَيْرٌ ، وفي رَهْطٍ : رُهَيْطٌ ، وفي نِسْوَة : نُسَيَّةٌ . وليستْ نِسْوَةٌ بجَمْع مُكسَّر كـ فَتًى وفِتْيَة ، وصَبيٍّ وصِبْيَة ؛ لأنه لا واحدَ لها من لفظها ، ومِثْلُ ذلك : الرَّجْلَةُ ، والصُّحْبَةُ[٢] وإنْ كانت الرَّجْلَةُ تُستَعمَلُ في أدْنَى العَدَد . وقد ذكرْنا ذلك في باب الجمْع .

وليس يُصغَّرُ شيءٌ من ذلك إلاَّ على لفظه ، فإنْ جُمع شيءٌ من هذا [الجمع[٣]] ، كقولنا : أَقْوَامٌ وأَنْفَارٌ ، فصغَّرْتَه قلتَ : أُقَيَّامٌ وأُنَيْفَارٌ ؛ لأَنهما من لفظ أَدْنَى الجمْع .

وإذا حقَّرْتَ الأَرَاهِطَ - الذي هو جمْعُ رَهْطٍ - قلتَ : رُهَيْطُونَ ؛ فتَرُدُّه إلى رَهْطٍ ، فتُصغِّرُه ، وتُدخِل فيه الواوَ والنونَ على قِياسِ ما مَضَى .

[و[٣]] يجوز عندي - ولم يذكرْه سيبويه - أنْ تقولَ : أُرَيْهِطٌ ؛ لأَنَّ رَهْطًا أيضًا يُجمع على أَرْهُطٍ ، كقول الشاعر :

وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فِي أَرْهُطِهْ [مِنْ أَرْفَعِ الْوَادِي وَلاَ مِنْ بُعْثُطِهْ][٤]

وإنْ حَقَّرْتَ الْخِبَاثَ - جمْعَ خَبِيثَةٍ - قلتَ : خُبَيِّثَاتٌ ، وإنْ كان جمْعَ خَبِيثٍ قلتَ : خُبَيِّثُونَ .

وقد صغَّروا أشياءَ مِنْ جمْع ما لا يَعقِلُ فأدخَلوا على تصغير الواحد منها علامةَ جمْعِ ما يَعْقِلُ ، وذلك شاذ كقول الشاعر :

قَدْ شَرِبَتْ إلاَّ دُهَيْدِهِينَا قُلَيِّصَاتٍ وَأُبَيْكِرِينَا[٥]

---

(١) الكتاب بولاق ٢ : ١٤٢ ، هارون ٣ : ٤٩٤ ، والعنوان في س : «هذا باب ما لم يُكسَّر عليه الواحد ، وهو ما كان اسمًا للجمع» .

(٢) في ب «الرِّحْلة والصُّبْحة» ، وفي ي «الرِّجْلة والصُّبْحة» وفي كليهما تصحيف ، وفي س : «الرَّجْلة والصُّحْبة» ، والاختيار من الكتاب .

(٣) الزيادة من س .

(٤) الرجز لرؤبة ، ملحقات ديوانه : ١٧٧ ، اللسان : ر هـ ط ، شرح المفصل : ٥ : ٧٣ .

(٥) الكتاب بولاق ٢ : ١٤٢ ، هارون ٣ : ٤٩٤ ، الخزانة ٣ : ٤٠٨ بولاق ، اللسان ب ك ر ، د هـ د هـ بلا نسبة .

والدَّهْدَاهُ : حاشيةُ الإبل ورُذَالُها ، وجمعُ الدَّهْدَاه في القياس : دَهَادِهُ ، فكأنه صغَّر دَهَادِهَ ، فردَّها إلى الواحد وهو : دَهْدَاهٌ ، وتصغيرُه : دُهَيْديهٌ - ويجوز إسقاطُ الياء بعد التصغير - فيُقال : دُهَيْدِهٌ ، ثم جُمع بالياء والنون ، وكان حقُّه أنْ يكون بالألف والتاء : دُهَيْدِهَاتٌ ودُهَيْدِيهَاتٌ ، فجَعَل مكانَ الألفِ والتاء الياءَ والنونَ ، كما قالوا في جمْع أرْضٍ : أَرَضُونَ ، والقياسُ : أَرَضَاتٌ في الجمْع السالم منها .

وأمَّا أُبَيْكِرِينَ فالواحدُ منها بَكْرٌ ، ثم يُجمع في أقَلِّ العَدَد : أَبْكُرٌ ، كما تقولُ : فَلْسٌ وأَفْلُسٌ ، ثم جمَع أَبْكُرًا فصار أَبَاكِرَ ، كما قالوا : أَرَاهِطُ ، فلَمَّا صَغَّرَ أَبَاكِرَ رَدَّه إلى الجمْع الذي أقامَه مُقامَ الواحد ، فجمَعه ثم صَغَّره ، وكان القياسُ أنْ يُقالَ : أُبَيْكِرَاتٌ ، فجَعَل مكانَ الألِفِ والتاءِ الياءَ والنونَ ، كما فَعَلَ بـ دُهَيْدِهِينَ .

وقوله[1] : «وَإِذَا حَقَّرْتَ السِّنِينَ لَمْ تَقُلْ إِلاَّ : سُنَيَّاتٌ »يعني أنَّ السِّنِينَ قد جُمع بالواو والنون قبل التحقير ، فإذا حَقَّرْتَه لم يجُز الجمْعُ إلاَّ بالألف والتاء ؛ وذاكَ أنَّ سِنِين[2] جمْعُ سَنَة ، وإنما[2] جُمع على سِنُونَ وسِنِينَ بالواو والنون ؛ لأنَّ هذا الجمْع له فَضْلٌ ومَزِيَّةٌ ، فجُعِلَ عِوَضًا مِن الذاهب في سَنَة ، والذاهبُ منها لامُ الفعْل ، فإذا صغَّرْنا وجبَ رَدُّ الذاهب ، فبطَل التعويضُ وجُمع على ما يُوجِبُه القياس كقولنا : قُصَيْعَةٌ وقُصَيْعَاتٌ ، وصُحَيْفَةٌ وصُحَيْفَاتٌ ، وكذلك أَرَضُونَ ؛ يُقال : أُرَيْضَاتٌ لا غيرُ . ألا تَرَى أنَّا لو صغَّرْنا سَنَةً لم يجُزْ في تصغيرها إلاَّ سُنَيَّةٌ بردِّ الذاهب ، ولو صغَّرْنا أرضًا لم يجُزْ فيها إلاَّ أُرَيْضَةٌ بالهاء ، فصار جمْع المصغَّر أُرَيْضَة وسُنَيَّة ، فلم يجُزْ فيها إلاَّ الألَفُ والتاء .

وقد يجوز في سِنِينَ إعرابُ النون كقولك : هذه سِنِينٌ ورأيتُ سِنِينًا ومررتُ بسِنِينٍ ، فإذا صغَّرْتَ على هذا فإنَّ /٢٣١ ب/ الزجَّاج يقول : نرُدُّها إلى الأصل فنقول : سُنَيَّاتٌ ، وغيرُه قال : سُنَيِّنٌ[3] .

وإذا سمَّيْتَ رَجُلاً [أو][4] امرأةً بـ أَرَضِينَ ، وجعلْتَها في الرفع بالواو والنون ، وفي الجرِّ والنصْب بالياء ، ثم صغَّرْتَ لم ترُدَّها إلى الأصل وقُلتَ : أُرَيْضُونَ ؛ لأنك لستَ تريد به

---

(١) ليس في س ، والمقصود سيبويه ، الكتاب بولاق ٢ : ١٤٣ ، هارون ٣ : ٤٩٥ .

(٢-٢) ليس في س .

(٣) ضُبِطت السِّين في ب بالكسر ، وغيرها بلا ضبط ، والضبط من الكتاب ومن س .

(٤) «أو» سقط من ب ، ي .

الجمْع ، ولا ترُدُّه إلى الواحد ، فصغَّرْتَ اللَّفْظَ . ألا تَرَى أنَّا لو صغَّرْنَا مَسَاجِدَ ـ مِنْ غيرِ أنْ تُسَمِّيَ به رَجُلاً أو امرأةً ـ ردَدْناها إلى الواحد ، [ثم صغَّرْنَاها ،[1]] ثم جمَعْنا المصغَّر ، فقُلنا : مُسَيْجِدَاتٌ ، ولو سمَّيْنا بها رَجُلاً لقُلنا : مُسَيْجِدٌ .

وقد ذكرْنا قولَ سيبويه في رَجُلٍ اسمُه جَرِيبَانِ : أنَّا نقول في تصغيره : جُرَيْبَانِ ، كما نقول في خُرَاسَانَ : خُرَيْسَانُ .

فإنْ جعلْتَ سِنِينَ اسمَ امرأة أو رَجُلٍ ـ على قَولِ مَنْ يقولُ : سِنُونَ في الرفْع ـ قلتَ : سُنَيُّونَ ، بردِّ الحرف الذاهب ؛ لأنَّ الواوَ والنونَ نُقدِّرُ دُخُولَهما على شيءٍ يجوزُ أنْ يقومَ بنَفْسِه ، ولا يكونُ مُصغَّرٌ على أقلَّ مِن ثلاثةِ أحرُفٍ سِوَى ياءِ التصغير ، فكأنك قدَّرْتَ أنَّ الاسمَ : سَنَيٌ[2] فصغَّرْتَ على سُنَيٍّ ، ثم جمَعْتَ جمْعَ السلامةِ بالواوِ والنونِ .

وإذا كانت التسميةُ بـ سِنِينٍ التي الإعرابُ في نونِها قلتَ في الرَّجُلِ : [هذا[3]] سُنَيِّنٌ ، مصروفًا ، وفي المرأةِ : هذه سُنَيِّنُ ، غيرَ مصروفةٍ ، ولم ترُدَّ[4] ياءُ التصغير شيئًا ؛ لأنَّ سِنِينَ ثلاثةُ أحرُفٍ ، فهو بمنزلة رَجُلٍ اسمُه : يَضَعُ ؛ تقولُ في تصغيره : يُضَيْعُ ، ولا تقولُ : يُوَيْضِعُ[5] فتردُّ الواوَ التي في أصلِ وَضَعَ . وقد تَقَدَّمَ الكلامُ في تصغير ما قد حُذِفَ مِنه شيءٌ لا يرُدُّه التصغيرُ بما أغنَى عن أكثرَ مِن هذا .

وإذا حَقَّرْتَ أَفْعَالاً اسمَ رَجُلٍ قلتَ : أُفَيْعَالٌ ، وكذلك تحقيرُه قبلَ أنْ يُسَمَّى به كقولك : أُجَيْمَالٌ وأُحَيْجَارٌ .

وفرَقوا بينَ تصغير إِفْعَالٍ وأَفْعَالٍ ؛ فقالوا في إِفْعَال : أُفَيْعِيلٌ ، وفي أَفْعَال : أُفَيْعَالٌ ؛ لأنَّ أَفْعَالاً لم تَقَعْ إلاَّ جمْعًا ، فكرِهوا إبْطالَ علامةِ الجمْعِ منه إلاَّ أنْ يُجمعَ مرَّةً أُخرَى فيكون كـ أَنْعَام وأَنَاعِيمَ . وإذا /٢٣٢ أ/ صَغَّروا لم ينُبِ التصغيرُ عن الجمع ، فبقَّوْا[6] علامة الجمع واستعملوا علامة التصغير .

(١) زدتها إكمالاً لبيان المراد .

(٢) في ي ، س : «سنٌّ» ، تحريف .

(٣) الزيادة من س .

(٤) في س : «لم تَزِدْ على . . .» .

(٥) في ب ، ي : «يُوَضعُ» بغير ياء التصغير ؛ سهو .

(٦) «فبقَّوا» من س وهو الملائم ، وفي ب : «فيقوَى علامةُ» ، وفي ي : «فتقوي» بغير ضبط .

فإن قال قائل : قد اعتبرتم في تصغير ما كان في آخِره ألفٌ ونونٌ الجمعَ[١] ؛ فقلتم : إنَّ ما كان مِن ذلك ينقلبُ في الجمع قلبتموه في التصغير ، كقولنا : سِرحانٌ وسُرَيحِينٌ ، وسُلطانٌ وسُلَيْطِينٌ ؛ لأنَّا نقول : سَراحِينُ وسَلاطِينُ ، وقلتم في عُثمانَ وعَطْشانَ وغَضْبانَ : عُثَيْمانُ وعُطَيْشانُ وغُضَيْبانُ !

قِيل له : إنما اعتُبِر الجمعُ فيما كان فيه ألِفٌ ونونٌ ؛ لأنَّ النون قد تكون للإلحاق بحرف من حروف الأصل ، فتُجرَى مجرى الأصل ؛ فإذا قِيل : سِرحانٌ وسَراحِينُ عُلِم أنَّ النون فيه قد جُعِلَ كالحاء في سِرْداح ، والجيم في هِمْلاج ، ونحن نقول في تصغير سِرْداح وهِمْلاج : سُرَيْدِيحٌ وهُمَيْلِيجٌ . وإذاً كان لا ينقلب في الجمع ياءً فلم يُجعل مُلحَقًا بشيء كـ عَطْشانَ وعُثمان . وقد أحكمْنا ذلك في غير هذا الموضع .

وقد رَدَّ سيبويه ذلك على مَن عارَضَ به بأنْ قال : «لو كان الأمرُ كذلك لقلتَ في جَمَّال : جُمَيْمَال ؛ لأنك لا تقول : جَماميل ، ولكنْ تقول : جُمَيْميل في جَمَّال ، وإنْ كان لا يُقالُ : جَماميل في الجمع »[٢] . وأرادَ كَسْرَ مُعارَضتِه في أَنْعَام وأَنَاعِيمَ .

ومِثلُ أَنْعَام وأَنَاعِيمَ ـ وإنْ كُنَّا لا نقول في تصغير الواحد : أُنَيْعِيم ؛ لأنه جمْعٌ كَيْ لاتبطُلَ علامة الجمع ـ قولُنا : «مُصْرانٌ »وجَمعُه : مَصارِينُ ؛ ولا نقول في تصغير مُصْران : مُصَيْرِينٌ ؛ لأنَّ «مُصْران »جَمعُ «مَصِير» ، والألِفُ فيه للجَمع ، فلا يُبطِلُه التصغير .

تمَّ الجزء الثالث عشر من كتاب

«شرح كتاب سيبويه »

للسيرافي

ويليه الجزء الرابع عشر وأوله

« هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها للقَسَم»

---

(١) «الجمعَ» سقط من س .

(٢) الكتاب بولاق ٢ : ١٤٣ ، هارون ٣ : ٤٩٦ ، وليس فيه «في الجمع» فلعله من قول السيرافي للتوضيح .

فهرس
أبواب الجزء الثالث عشر
من شرح كتاب سيبويه للسيرافى

